



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلُودَاتُ

أحكام الصادرة من الهيئة العامة للموارد الجزائرية
ومن الدائرة الجزائرية

السنة الثانية عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦١

الأحكام الصادرة
من الدائرة الجزائية
نقابات

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(٩)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٠ القضائية "تظلم محامين" :

محام . نقض "إجراءاته" .

إجراءات الطعن من غير النيابة العامة . وجوب التوقيع على أسبابه من محام مقبول أمام محكمة
النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المحامون الذين كانوا مقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية . قبولهم للرافعة — استثناء من الأصل
العام — أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها . لا يتخلع
ذلك عليهم صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر الأفضية . شرط تمتعهم بهذه الصفة : أن يتقدموا
للجنة القبول لقيدهم أمام محكمة النقض . القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ . والقانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ .
تخلف هذا الشرط . أثره : عدم قبول الطعن بالنقض — الموقع على أسبابه منهم — شكلا .

مؤدى ما تنص عليه المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٦٢٥
لسنة ١٩٥٥ "بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية وإحالة الدعاوى المنظورة أمامها إلى
المحاكم الوطنية" والمادة العاشرة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ "في شأن
المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة" وما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون
الأول — أن يجوز لإجازة المرافعة أمام محكمة النقض للمحامين المقبولين أمام

المحكمة العليا الشرعية في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها، لا يخلع على هؤلاء المحامين صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر القضايا، بل إنه يجب لتمتعهم بهذه الصفة وتمكينهم من ممارسة الحقوق والواجبات التي نص عليها القانون بالنسبة إلى المحامين المقيدين بالجدول الخاص بمحكمة النقض، أن يتقدموا إلى لجنة القبول الخاصة بالمحامين أمام المحكمة المذكورة ويستحصلوا منها على قرار بقيدهم بالجدول الخاص بها - وإذ كان هذا الشرط متخلفا في حق المحامي الذي وقع على أسباب الطعن المطروح، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الوقائع

تتلخص وقائع هذا التظلم حسب الثابت في الأوراق في أن الطاعن طلب من لجنة قبول المحامين إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين. فقررت اللجنة غيابيا رفض طلبه. فعارض وقضى في معارضته بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد. فظعن في هذا القرار بطريق النقض. وقدم الأستاذ إبراهيم حنفي مجد الطنبشاوي المحامي (وهو غير مقيّد بجدول المحامين أمام محكمة النقض) تقريراً بالأسباب في ذات يوم الطعن.

المحكمة

من حيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه قدم أسباب طعنه موقعا عليها من الأستاذ إبراهيم حنفي مجد الطنبشاوي المحامي الذي كان مقيدا بجدول المحامين الشرعيين ونقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية عملا بأحكام القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الذي صدر تنقيدا لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي كانت منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية، وذلك دون أن يكون اسمه مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين

المقررين أمام محكمة النقض كما هو مثبت بإفادة قلم كتاب محكمة النقض المؤرخة ١٩٦٠/١٢/٢٤ المرافقة للملف الدعوى . ولما كان قبول المحامين الذين كانوا مقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية الملغاة للمرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها هو استثناء من الأصل العام المقرر بالقانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ الذي قضى في مادته الأولى بأن " ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة أمامها وبأقدميته فيها ، ويصدر بترتيب هذه الأقدمية قرار من لجنة قبول المحامين أمام المحاكم الوطنية " . وقد خول القانون لهؤلاء المحامين بمقتضى مادته الثانية الحضور في جميع الدعاوى والتحقيقات طبقا لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية ، والذي حل محله القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وجاء في المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ شرحا لنطاق هذا النقل ما يلي : " وقد كان في وسع الشارع أن يلتزم الحد الذي أبانته المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فتقف بذلك ميزة النقل على الترافع في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية فحسب بيد أنه رأى أن يمد في حبل هذا التيسير بمنحهم مزيدا من رعايته فأطلق لهم حق الحضور في ضروب الأقضية جميعا وفي التحقيقات وفق أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية ذلك لأن دراستهم وخبرتهم في الشريعة الغراء تتيح لهم في يسر الإحاطة بالتشريعات الوضعية التي تطبقها المحاكم الوطنية . . " أما بالنسبة إلى المرافعة أمام محكمة النقض فقد نص الشارع في المادة الثالثة من القانون سالف الذكر على أنه " استثناء من أحكام المادتين السابقتين يكون لجميع المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية المرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها " وقد أخذت هذه المادة عن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ أن إجازة المرافعة لأولئك المحامين أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تجري عليهم سواء أكانوا مقيدين بجدول الحماية الشرعية فحسب أم المقيدون كذلك في جدول الحماية الوطنية

وأفصحت المذكرة الإيضاحية عن مراد الشارع حين قالت ” وبدهى أن إطلاق الحق للمحاميين المنقولين وجعلهم في ذلك على قدم المساواة مع المحامين أمام المحاكم الوطنية طبقاً للسادتين الأوليين أن يجرى على أولئك ما يجرى على هؤلاء ، ومن ثم يجوز للجان القبول المختصة وفق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية تقرير قبول أولئك المحامين للمرافعة أمام مختلف درجات المحاكم متى استوفوا الشروط التي يتطلبها ذلك القانون ، وبالتالي يجوز للمحاميين المنقولين والمقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أن يتقدموا للجنة المختصة وعندئذ يكون لها أن تقرر قبول من تأنس فيه الصلاحية وتتوسم فيه الخبرة والكفاية للمرافعة أمام محكمة النقض إن توافرت سائر الشروط “ . ومؤدى ما تقدم أن مجرد إجازة المرافعة أمام محكمة النقض للمحاميين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها لا يخلف على هؤلاء المحامين صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر الأفضية ، بل إنه يجب لتمتعهم بهذه الصفة وتمكينهم من ممارسة الحقوق والواجبات التي نص عليها القانون بالنسبة إلى المحامين المقيدين بالجدول الخاص بمحكمة النقض أن يتقدموا إلى لجنة القبول الخاصة بالمحاميين أمام المحكمة المذكورة ويستحصلوا منها على قرار بقيدهم بالجدول الخاص بها . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه ” إذا كان الطعن مرفوعاً من غيرها (من غير النيابة العامة) فيجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض “ ، وكان هذا الشرط متخلفاً في حق المحامي الذي وقع على أسباب الطعن المطروح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصرحتين المستشارين .

(١٠)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ القضائية "تظلم محامين" :

قانون المحاماة .

القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . مريانه من حيث المكان . مقصور على تنظيم المحاماة في القطر
المصرى . طلب المحامى نقل اسمه من جدول المحامين بالإقليم السوري إلى جدولهم بالإقليم المصرى .
فيرجائز .

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم مقصور على تنظيم
مهنة المحاماة في القطر المصرى ، وليس في نصوصه ما يمكن أن تمتد معه آثاره
إلى طلب الطاعن نقل اسمه من جدول المحامين بالإقليم السوري إلى جدول
المحامين بالإقليم المصرى — فإذا كان القوار المطعون فيه قد قضى برفض طلب
الطاعن تأسيسا على عدم ولاية اللجنة لبحث طلبه أو إجابته إليه فإنه يكون متفقا
وصحيح القانون .

الوقائع

تلخص وقائع هذا التظلم في أن الطاعن وهو محام بالإقليم السوري بدمشق تقدم
بطلب إلى نقابة المحامين بالإقليم المصرى يرغب فيه نقل قيده من جدول محامى
دمشق إلى جدول محامى القاهرة . عرض هذا الطلب على لجنة قبول المحامين
بمحكمة استئناف القاهرة ، فقررت غيابيا بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦١ برفض
طلبه . وقد أعلن بهذا القرار في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ فلم يعارض فيه خلال
المدة القانونية ، وطعن فيه بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تأويل القانون ، إذ أن ما قالته اللجنة فيما اتهمت إليه من رفض طلبه من أنه لا ولاية لها — حسب نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — إلا على تنظيم مهنة المحاماة في مصر ، لا سند له من القانون الذي لا يوجد به نص مانع من قبول طلب الطاعن ، سيما وأنه قد استوفى الشروط اللازمة لجواز قيد اسمه محاميا بجدول المحامين المشتغلين في مصر .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم قاصرا على تنظيم مهنة المحاماة في القطر المصري ، وليس في نصوصه ما يمكن معه أن تمتد آثاره إلى طلب الطاعن نقل اسمه من جدول المحامين بالإقليم السوري إلى جدول المحامين بالإقليم المصري ، وكان القرار المطعون فيه قد قضى برفض طلب الطاعن تأسيسا على عدم ولاية اللجنة لبحث طأوه أو إجابته إليه ، وكان ذلك يتفق وصحيح القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجزائية

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٤٦)

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣١ القضائية :

وصف التهمة . استئناف . بناء .

على المحكمة الاستئنافية أن تخصص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها . مثال . إقامة بناء
بدون ترخيص ومخالفة البناء لأحكام القانون . وصفان قرينان ملازمان لفعل البناء . قول المحكمة
إن الدعوى قاصرة على الوصف الأول وحده . خطأ في تطبيق القانون .

* من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة
البناء ذاته بدون ترخيص إذ هما قرينان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه
القانوني ، مما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة أن تخصص الواقعة المطروحة
أمامها بجميع ما تتحمله من الكيوف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون
تطبيقاً صحيحاً — وهي إذ اكتفت بالقضاء بالغرامة وسداد رسوم الرخصة
استناداً إلى أن واقعة مخالفة البناء للمواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية ،
فإن حكمها يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

* المبدأ ذاته في الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها أنشأت بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وطلبت معاقبتها بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وقرار الشئون . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش وسداد رسوم الرخصة . فعارضت المحكوم عليها في هذا الحكم وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفته المتهم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا أولا بعدم جواز استئناف المتهم . ثانيا - بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

.. وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أغفل القضاء بتصحيح الأعمال المخالفة للقانون على الرغم مما هو ثابت في الأوراق من أن البناء الذي أقامته المطعون ضدها مخالف للقانون ، وهو وصف ملازم لواقعة البناء بدون ترخيص المرفوعة بها الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدها بأنها أنشأت بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وطلبت معاقبتها طبقا لأحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فقضت محكمة أول درجة بتغريمها مائة قرش وسداد رسوم الرخصة ، فاستأنفت النيابة العامة والمحكوم عليها وقضت محكمة ثانية درجة حضوريا بعدم جواز استئناف المتهم و بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وأسست قضاءها على أن النيابة العامة لم تطرح على محكمة أول درجة إلا تهمة إقامة البناء بدون رخصة ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى في تهمة أخرى حتى ولو تضمنتها أوراق الدعوى .

وحيث إنه لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محضر ضبط الواقعة المحرر في ١٣/٥/١٩٥٨ بمعرفة مهندس تنظيم بندر إمبابة ثابت به أن المطعون ضدها أقامت بناء بدون ترخيص وأنها لم تستوف المناور القانونية كما أن الأبراج والبلكونات مخالفة للقانون . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص إذ هما قرينان ملازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني مما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة أن تخلص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحمله من الكيف والأوصاف وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا ، وهي إذا كتفت بالقضاء بالغرامة وسداد رسوم الرخصة استنادا إلى أن واقعة مخالفة البناء للواصفات القانونية لم ترفع بها الدعوى الجنائية فإن حكمها يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث مدى مخالفة البناء للقانون فإنه يتعين نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الحشن ، ومحمود اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٤٧)

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣١ القضائية :

عقوبة . مصادرة . سلاح .

عقوبة المصادرة . عدم جواز الحكم بها إلا على شيء سبق ضبطه . مثال . سلاح .

المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، فإذا كان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بمصادرته يكون قد وقع على خلاف حكم القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١- شرع في قتل محمد يوسف عطية بأن أطلق عليه أعيرة نارية من سلاح ناري « مسدس » قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو تدارك المجنى عليه بالعلاج . و ٢- حاز سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) بدون ترخيص من وزارة الداخلية . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات و ١ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرفق . فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات وجهت إلى المجنى عليه تهمة شهادة الزور . ثم قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة وبالمادة ٢٩٤ من ذات

القانون بالنسبة للمجنى عليه بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين ومصادرة السلاح المضبوط ومعاينة المجنى عليه بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . فطعن المتهم المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن مبناه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك أن المحكمة أسست حكمها على أقوال المجنى عليه في التحقيقات واعتبرته شاهد زور لمجرد عدوله عنها ، ولو أنها أمنت النظر في أقواله في جميع مراحل الدعوى لظهر لها أن أقواله التي أدلى بها أمامها بعد حلف اليمين هي الحق الذي تنبئ به الأوراق وماديات الدعوى وأن ما أبداه من أقوال في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيق النيابة كان مغايرا للحقيقة — وقد أورد الطاعن أقوال الشهود وناقشها تأييدا لدفاعه وأضاف أنه ما كان يصح تكذيب الشاهد دون قيام دليل يؤيد هذا النظر .

وحيث إن لمحكمة الموضوع — في سبيل تكوين عقيدتها — أن تأخذ بقول للشاهد في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له يكون قد أبداه في مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة ببيان علة أخذها بتلك الرواية إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع به وتطمئن إليه . لما كان ذلك ، وكان تناقض الشاهد في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يعدو الجدل الموضوعي الذي لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة فإن ما يثيره في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الثاني من الطعن مبناه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة قضت بمصادرة السلاح دون أن يضبط ودون أن تحقق واقعة الحياة .

وحيث إن ما أثبتته الحكم من إصابة المجنى عليه بمقذوف نارى لازمه أن يكون الحائز قد أحرز سلاحا ناريا استعمله فى ارتكاب جريمته . لما كان ذلك ، وكانت المصادرة عقوبة ، ولا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشئ موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل فى الدعوى ، وكان الثابت من الحكم أن السلاح لم يضبط فإن القضاء بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف حكم القانون ومن ثم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا فى هذا الخصوص وتصحيحه بإلغاء المصادرة .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامى ، وحسين صفوت السركى المستشارين .

(١٤٨)

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣١ القضائية :

قتل عمد . سبق الإصرار . مسئولية جنائية . وصف التهمة .

(أ) قتل عمد مع سبق الإصرار . مساءلة المتهم وحده عن الجريمة سواء ارتكبها وحده أو مع غيره : صحيح .

(ب) قتل عمد مع سبق الإصرار . مسئولية الجاني عن الجريمة ، قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر .

(ج) وصف التهمة . تعديله . متى لا يجب نفت نظر الدفاع ؟ إذا كان التعديل لم يتناول التهمة ذاتها بل اقتصر على ما استخلصته المحكمة من وسيلة ارتكاب الجريمة خلافا لما جاء بأمر الإحالة . مثال في قتل عمد .

١ — إذا كان الحكم قد أثبت توفر سبق الإصرار في حق المتهم فقد وجبت مساءلته عن جريمة القتل العمد سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ، ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحا في القانون .

٢ — الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره — متى توفر سبق الإصرار — وإن قل نصيبه من الأفعال المكونة لها ، فلا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال .

٣ — لا يعيب الحكم أن نسب إلى الطاعن استعمال السكين خلافا لما جاء بأمر الإحالة — من أنه وآخر قتلا المجنى عليه بأن ألقيا عليه حجرا وطعنه المتهم

الآخر بسكين — ما دام أن الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها واستنادا إلى المنطق والعقل ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة — وبغض النظر عن الوسيلة — إلا عن جريمة القتل العمد وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلزم بلقت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما قتلا المحجى عليه عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيئا النية على قتله وتوجها إلى مسكنه وألقيا عليه حجرا ثقيلا وطعنه المتهم الثاني عدة طعقات بسكين قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر: سرقا ساعة المحجى عليه الموصوفة بالمحضر وما معه من نقود حالة كون المتهم الثاني يحمل سلاحا وهي الجناية المنطبقة على المادة ٣١٦ من قانون العقوبات . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول وبالمادتين ٣٠٤ / ١ و ٣٨١ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للثاني بمعاقبة المتهم الأول (الطاعن) بالأشغال الشاقة المؤبدة وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

.. وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون وفي الإسناد والفساد في الاستدلال، ويقول الطاعن شرحاً لهذه الأسباب إن الإقرار المنسوب إليه كان نتيجة تعذيب وضرب ونفخ وإيذاء بآلة حادة "مسلة" وأن الحكم اكتفى في رده على هذا الدفاع بالاستناد إلى تقرير الطبيب الشرعي وإلى مطابقة ما ورد في الإقرار لوقائع الدعوى وهو ما لا يكفي لأن التعذيب لم يكن بالإصابات التي تضمنها تقرير الطبيب الشرعي فقط وإنما كان بالوسائل الأخرى المشار إليها آنفاً، كما أن الحكم لم يعن بتحقيق واقعة العثور على القنابل ولا بملكية الطاعن له، وهذا إلى أن الحكم قد أخطأ إذ حمل هذا الإقرار وقائع لم ترد به فإدان الطاعن باعتباره هو وحده الذي اقترف جريمة القتل مع أن مؤدى الإقرار أن المتهم الثاني — الذي برأته المحكمة — قد أسهم في ارتكابها بأن طعن المجنى عليه بالسكين فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته. ويضيف الطاعن أن الحكم قد شابه التناقض في كثير من الوقائع إذ بينما يقول إن سبب الجريمة هو إلقاء المتهم الثاني للمتهم الأول بالماء ووعده إياه بأن يكون وكيل أعماله إذا به يقول في موطن آخر إن القتل وقع لسبب لم يكشف عنه التحقيق. وكذلك بالنسبة إلى موقف المتهم الثاني فيينا يقرر الحكم أن المتهمين تعاونوا في حمل الحجر لثقله وألقياه على المجنى عليه وهو نائم إذا به ينسب ذلك كله للطاعن وحده. وبينما يبين من وصف النية للتهمة أن المتهم الثاني هو الذي طعن المجنى عليه بالسكين إذا بالحكم يدين الطاعن بأنه هو الذي قتل المجنى عليه بالحجر وبالسكين معاً. وكذلك أخطأ الحكم في الاستدلال على القتل مما لا يدل عليه إذ اعتمد على الإقرار والمعاينة وتقرير الطبيب الشرعي والشهود في حين أن التقرير الطبي قد أثبت أن الوفاة نشأت من الإصابات التي أحدثها الطاعن بالسكين ووصف التهمة نفسه لا ينسب ذلك للطاعن، وأما المعاينة فلا تدل على أن الطاعن هو الذي حمل الحجر وحده وألقاه على المجنى عليه وذلك لا يتأتى لثقل الحجر ولعدم إمكان ذلك لمن يحمل سكيناً، وكان يكفي القاتل أن يستعمل السكين لقتل المجنى عليه وهو مستغرق في نومه. وأما الشهود فكلهم عدا خفير المقابر يشهدون بأن الطاعن كان مع المجنى عليه بالمقهى ليلة الحادث ولم يشهدوا

بصلة المتهم بجريمة القتل نفسها بل إن خفير المقابر قرر أن المجنى عليه أخذ منه مفاتيح المدفن الذى وقع فيه القتل ولم يكن معه أحد غيره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دعوى حصول الاعتراف تحت تأثير الإكراه بقوله ” إن المتهم زعم أن رجال المباحث اعتدوا عليه بالضرب وثبت من تقرير الطبيب الشرعى أنه لم يشاهد به آثار الضرب بل وجد به آثار احتكاك الحجر بكتفه وآثار المقاومة بذراعه الأيسر وكان تاريخها يتفق وتاريخ الحادث مع أنه ضبط فى اليوم الثالث إثر عودته من الاسكندرية وكشف عليه فى اليوم التالى ولو صح قوله لكانت الإصابات حديثة — ثم من أين لرجال المباحث التنبؤ بتصوير الحادث فقد تأيد بمكان القبقاب وقد أرشد عنه بنفسه “ . وهذا الذى رد به الحكم سائغ فى دفع دعوى الإكراه مما يدخل فى حدود سلطة المحكمة التقديرية . وإذ كان ما ادعاه الطاعن فى طعنه عن وسائل الإكراه من حصوله بالنفخ وبالإيذاء بالمسلة لم يرد له ذكر بدفاعه الذى أبداه بالجلسة ، فإنه لا تصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطمأن إلى أن الطاعن هو الذى أرشد عن قبخابه فى المدفن الذى ألقاه به بعد الحادث ليثبت وجوده بعيدا عن مكانه وكان الطاعن لم يطلب إجراء تحقيق فيما أثاره بهذا الخصوص فإنه لا يحق له أن ينعى على المحكمة أنها لم تتخذ إجراء لم يطلبه . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أثبت توفر سبق الإصرار فى حق الطاعن فتمد وجبت مساءلته عن جريمة القتل العمد سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ويكون ما انتهى إليه الحكم فى حدود سلطته التقديرية من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحة فى القانون ، ولا يعيبه أن نسب إلى الطاعن استعمال السكين بخلاف لما جاء بأمر الاحالة ما دام الحكم لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التى وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها واستنادا إلى المنطق والعقل ، على أن الطاعن لم يسأل فى النتيجة إلا عن جريمة القتل — بغض النظر عن الوسيلة — وهى الجريمة التى كانت

معروضة على بساط البحث . ولما كان الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توفر سبق الإصرار — وإن قل نصيبه من الأفعال المادية المكونة لها فإنه لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال وهو ما ثبت في حق الطاعن ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بالفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى . لما كان كل ذلك ، وكان لا وجه لما يثيره الطاعن من أن المحكمة قد حملت الاعتراف وقائع لم ترد به ، وكانت قالة التناقض لا سند لها من أسباب الحكم . ولما كان تناقض الحكم في بيان الباعث على ارتكاب الجريمة بفرض حصوله لا يعيبه لأن الباعث ليس من أركانها ، وكان الطاعن لم يطلب تحقيق شيء مما يدعيه . ولما كان باقى ما أورده في طعنه لا يعندو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام هذه المحكمة ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد هفيعي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصرحتين ، ونختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٤٩)

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١ - ج) إجراءات المحاكمة . ” فقد بعض أوراق الدعوى ” . إحالة .

تفتيش ” الإذن به ” . إثبات .

(١) فقد أمر الإحالة الصادر من غرفة الإتهام . ثبوت تلاوته قبل المحاكمة .
مرافعة الدفاع دون المنازعة في صدوره أو في إعلانه به . لا بطلان .

(ب) الإذن بالتفتيش . من أعمال التحقيق . وجوب إثباته بالكتابة . هو من
أوراق الدعوى .

(ج) فقد ورقة الإذن بالتفتيش . إجراء المحكمة تحقيقا انتهت منه إلى سبق صدور
الإذن فعلا . استنادها إلى الدليل المستعمل منه . كل ذلك صحيح . المادة ١٥٥٨ . ج .

(د) نقض ” المصلحة في الطعن ” . تلبس . قبض . تفتيش .

القبض على المتهم وتفتيشه بناء على إذن من النيابة . مجادلته في عدم توفر حالة
التلبس . لا جدوى منه .

١ - الأصل في الإجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يقم دليل على خلاف
ذلك ، فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أمر الإحالة تلى في مواجهة
الطاعن ” المتهم ” وسمعت المحكمة الشهود ، وقالت النيابة إن بعض أوراق
القضية قد فقدت بعد صدور قرار غرفة الإتهام ، وترافع الدفاع عن الطاعن
دون أن ينازع في صحة أمر الإحالة أو في عدم إعلانه به ودون أن يتمسك بأن
النيابة لم تقدمه لغرفة الإتهام وبأن هذه لم يصدر قرار منها بإحاليته إلى محكمة
الجنابات ولم يطلب إجراء تحقيق في ذلك لإثباتا لهذه الدعوى ، فإن ما يشير
الطاعن من قالة وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم يكون على غير أساس .

٢ — الإذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب إثباتها بالكتابة ،
وبالتالى فهو ورقة من أوراق الدعوى .

٣ — العبرة فى صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة . فإذا كان
الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختصة
بناء على التحريات التي أجراها البوليس وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى
إما لضياحه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فإن ما استظهرته المحكمة
من سبق صدور الإذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها فى هذا الخصوص ، هو
من صميم سلطتها التقديرية وتكون قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع
ببطلان التفتيش وبالتالى فى استنادها إلى الدليل المستمد منه .

٤ — لا مصلحة للطاعن فى الجدل فيما إذا كان تخليه عن قطعة المخدر التي
ألقاها على الأرض قد تم باختياره بحيث تقوم حالة التلبس التي تجيز القبض عليه
وتفتيشه ، أو أن إلقاءها كان وليد إجراء غير مشروع لا يجيز ذلك — طالما كان
من حق رجال الضبطية القضائية إجراء هذا القبض والتفتيش بناء على الإذن
بذلك الذى ثبت صدوره من النيابة فعلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز جواهر مخدرة " أفبونا " فى
غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة
الجنائيات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون . فقررت
بذلك . ومحكمة الجنائيات قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام عدا المادة ٣٣
فبدلا منها المادة ٣٤ بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها
خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . وذلك على اعتبار أن الإحراز
كان بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم
بطريق النقض الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، ذلك أن الدعوى الجنائية قد أقيمت بغير الطريق الذي رسمه القانون إذ تفتقر الأوراق إلى الدليل على سابقة صدور أمر من غرفة الاتهام معلن للطاعن بإحالة الدعوى إلى محكمة جنايات بور سعيد ولا عبرة بوجود صورة من تقرير الاتهام مرفقة بالأوراق إذ أن هذه الصورة لم تصدر عن أحد أعضاء النيابة بل أنشئت بمعرفة كاتب الجلسة استخلاصا من جدول النيابة في تاريخ لاحق لنظر الدعوى أمام المحكمة .

وحيث إن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أمر الإحالة تلى في مواجهة الطاعن وسمعت المحكمة الشهود وقالت النيابة إن بعض أوراق القضية قد فقدت بعد صدور قرار غرفة الاتهام وترافع الدفاع عن الطاعن دون أن ينازع في صحة أمر الإحالة أو في عدم إعلانه به . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الإجراءات أنها قد تمت صحيحة مالم يقيم دليل على خلاف ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن النيابة لم تقدمه لغرفة الاتهام وبأن هذه لم يصدر قرار منها بإحالاته إلى محكمة الجنايات ولم يطلب إجراء تحقيق في ذلك إثباتا لهذه الدعوى ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب كما أخطأ في القانون ، إذ تمسك الطاعن ببطلان التفتيش لحصوله بغير إذن من النيابة فرفض الحكم هذا الدفع قولا منه بأن إذن التفتيش كان قائما في الدعوى ، وفاته أنه يلزم لصحة الإذن أن يكون ثابتا بالكتابة ومن ثم فلا يشمل حق المحكمة المقرر في المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية من إعادة التحقيق فيما فقد من الأوراق . كما أن الحكم لم يبين حلة أطراحه دفاع الطاعن بشأن تلفيق التهمة . وما أثبتته الحكم في رفض الدفع ببطلان التفتيش من أن تخلى الطاعن عن المخدر كان تلقائيا غير صحيح إذ يتعارض مع ما قرره الشهود من أنهم داهموا الطاعن فألقى بالمخدر ومؤدى ذلك أن هذا التخلي لم يصدر عن اختيار بل عن إكراه تحت تأثير الخوف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه ترمى إلى علم الملازم أول منير وهبة ضابط مكتب المخدرات ببور سعيد وثبت له من تحريات السرية التي أيدت معلوماته أن المتهم يحزر مواد مخدرة ويخفيها بمسكنه فاستصدر إذنا من النيابة بتفتيشه وتفتيش مسكنه وأرسل إلى هذا المسكن الكونستابل محمد الغريب الشهاوى ومعه الجاويش السيد الأبحى للحفاظ عليه ريثما يقوم هو بتفتيش المتهم نفسه فدخل المنزل وحالا بين زوجة المتهم وبين دخول إحدى الحجرات بينما بحث الملازم أول منير وهبة ومعه الأومباشى سيد ياقوت عن المتهم حتى عثرا عليه في ضنى يوم الواقعة جالسا على كرسى عند تقاطع شارع كسرى والوفائية وكانت يده اليمنى مطبقة ولما شعر باقترابهما منه ألقي من يده خلف الكرسى الذى كان يجلس عليه لفافة التقطها الضابط فوجد بها قطعة من الأفيون ولما فتشه عثر بحبيبه على مطواة بها آثار الأفيون ، ثم قاده إلى منزله حيث وجد الكونستابل والجاويش سالفى الذكر متحفظين على زوجة المتهم في طريقة مسكنه وقام الضابط بتفتيش حجرة نوم المتهم فوجد بها كيسا بداخله لفافتان من الأفيون كان موضوعا تحت خشبة السرير كما عثر في درج الكومودينو على مطواة كبيرة ملوثة بمادة الأفيون ، وأتم تفتيش باقى المنزل فلم يجد به شيئا وقبض على المتهم وأبلغ النيابة فتولت التحقيق " . ثم عرض للدفع ببطلان التفتيش لعدم وجود إذن مكتوب به فقال "وبما أن الدفع المتقدم مردود من وجهين أولهما أنه لا محل للحاجة باختفاء إذن التفتيش في معرض الحديث عن قطعة الأفيون التى ضبطت مع المتهم على إثر إلقاءه إياها من يده عند مقهى رضوان على النحو الذى عرضته المحكمة فيما تقدم لأن الشبوت عليه في خصوصها إنما قامت دعائه تلقائيا بفعله هو وحده دون أن يكون ذلك نتيجة للتفتيش الذى لم يكن قد وقع عليه بعد ، ذلك أنه بإلقاءه تلك القطعة من يده عند رؤيته رجال الشرطة أنشأ حالة تلبس خولتهم الحق في القبض عليه وبالتالي تفتيشه بعد التقاط القطعة التى ألقاها واستبانة أمرها فأسفر ذلك التفتيش عن ضبط مطواة في أحد جيوبه أثبت التحليل الكيماوى تلوثها بمادة الأفيون . وبما أن الوجه الثانى من وجهى الرد خاص بالأفيون والمضبوطات الأخرى التى عثر عليها رجال الشرطة في منزل المتهم عقب ضبطه متلبسا بإحراز القطعة الأولى عند مقهى رضوان فقد كان ضبط الأفيون في منزله نتيجة تفتيش صحيح كان لرجال

الشرطة الحق في إجرائه استنادا إلى أساسين قانونيين أولهما استمده أولئك الرجال من حالة التلبس التي قامت بالمتهم قبيل دقائق من وقوع التفتيش في منزله وثانيهما كونهم كان مصرحا لهم بإجرائه من السلطة التي تملك الإذن به وهذا الأساس الثاني هو الذي دفع المتهم في الجلسة بإنكاره وعدم وجوده . وبما أن المحكمة في سبيل التثبت من سبق صدور أو عدم صدور إذن من النيابة بتفتيش المتهم ومسكنه عمدت إلى استخدام حقها المقرر في القانون فأجرت التحقيق بنفسها في هذا الخصوص واستظهرت منه باطمئنان يقيني من الوجهة الموضوعية أن النيابة المختصة أصدرت إذنا خول الملاحم منير وهبة حق تفتيش شخص المتهم ومسكنه لضبط ما يحوزه من مخدرات وقد ضرب له ذلك الإذن أجلا غايته أسبوع يبدأ من تاريخ صدوره فأجراه في خلال الأجل المحدد له وذلك أخذا بما قاله الضابط المذكور في الجلسة ، وقد ثبت للمحكمة أيضا من أقواله المؤيدة بما ذكرته النيابة في الجلسة أن إذن التفتيش ظل مرفقا بأوراق القضية حتى صدر قرار غرفة الإتهام بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات وأرسلت القضية إلى قلم النسخ بمحكمة استئناف المنصورة ، ثم طلبت ثانية لنيابة بورسعيد ولما أعيدت بعد ذلك إلى المنصورة اكتشف المختصون هناك فقد بعض أوراقها ومنها إذن التفتيش بدليل أن أصل تقرير الإتهام نفسه قد فقد وأرقت النيابة صورة رسمية منه منقولة عن دفتر القيد . ثم عرض الحكم لدفاع المتهم الموضوعي فقال ”إن المحكمة لا تعول عليه ولا على إنكاره التهمة المنسوبة إليه وذلك اطمئنانا منها لسلامة أدلة الثبوت التي عرضتها فيما تقدم“ .

وحيث إن إذن التفتيش هو عمل من أعمال التحقيق التي يجب إثباتها بالكتابة وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خول في المادة ٥٥٨ منه لمحكمة الموضوع متى كانت القضية مرفوعة أمامها أن تتولى هي إجراء ما تراه من التحقيق بشأن فقدها . ولما كانت العبرة في صحة الإذن أن يثبت صدوره بالكتابة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن بالتفتيش قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها البوليس وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى إما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق . ولما كان ما استظهرته المحكمة فيما سبق هو من صميم سلطتها التقديرية ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ، فإن المحكمة تكون قد

أصبحت فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش وبالتالي في استنادها إلى الدليل المستمد منه . لما كان ما تقدم ، فإنه لا مصلحة للطاعن في الجدل فيما إذا كان تخليه عن قطعة الأفيون التي ألقاها على الأرض قد تم باختياره بحيث تقوم حالة التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه أو أن إلقاءها كان وليد إجراء غير مشروع لا يجيز ذلك طالما كان من حق رجال الضبطية القضائية إجراء هذا القبض والتفتيش بناء على هذا الإذن الذي ثبت صدوره فعلا . لما كان كل ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وكان من سلطة محكمة الموضوع أن تقدر الأدلة المطروحة عليها وأن تأخذ بما تظمن إليه منها بغير أن تكون ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع فإن ما يشير الطاعن بشأن اطراح دفاعه الموضوعي هو جدل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه بناء على ذلك يكون النعي على الحكم برمته على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

جاسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار، وبحضور السادة : عادل بونس، وتوفيق أحمد الخشن،
ومحمود اسماعيل، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٥٠)

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) مسئولية جنائية . قتل عمد .

علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . ما لا يقطعها . إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات
تؤدي إلى الوفاة . علة ذلك : إزهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجاني .

(ب) قتل عمد . حكم "تسببيه" .

نية القتل . استظهار الحكم هذه النية بأدلة سائغة . كفايته . نوع الآلة المستعملة
في القتل . لأهمية له : مادامت تحدث القتل .

١ — إذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن الإصابة ، فإن
إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية
بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه
عمدا بنية قتله .

٢ — متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة
وتعمد المتهم إحداث إصابة قاتلة بالمجنى عليه بقصد إزهاق روحه ، فإنه لا يهم
بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو مديّة مادامت هذه الآلة
تحدث القتل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل عمدا المجنى عليه بأن طعنه بآلة حادة
"سكين" قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة
التشريحية والتي نفذت للتجويق الصدري وأودت بحياته . وطالبت إلى غرفة

الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات .
فقررت بذلك . وقد ادعى والد المجنى عليه بحق مدني قبل المتهم بمبلغ مائتي جنيه
على سبيل التعويض . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بمادة الإتهام
بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني
بصفته مبلغ مائتي جنيه والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور ، ذلك أن المحكمة
لم تستجب إلى ما طلبه الدفاع عن الطاعن من استدعاء الشرطي عبد ربه عبد المولى
لسؤاله وقد كان أول من خف إلى مكان الحادث وسأل المجنى عليه عن أحوال
إصابته بفعله ولم يوجه اتهاماً إلى الطاعن . كما نفى الدفاع نية القتل عن الطاعن
استناداً في ذلك إلى أن الأداة المستعملة في الحادث مطواة على خلاف ما وصفها
الحكم المطعون فيه بأنها مدية ، هذا فضلاً عن انعدام رابطة السببية بين الإصابة
والوفاة التي إنما نتجت عن إهمال علاج المجنى عليه وما طرأ عليه من مضاعفات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه في يوم
١٠/٣/١٩٥٨ كانت هناك قضية منظورة أمام محكمة جناح طهطا بين المتهم نجيب
سلامة عوض وقريبه وبين المجنى عليه حلمي فايز حكيم وقريبه وما أن انتهت
القضية بتأجيلها حتى خرج الفريقان من المحكمة وجرى المتهم نجيب سلامة عوض
خلف المجنى عليه حلمي فايز حكيم في الطريق العام وطعنه بمدية في ظهره قاصداً
قتله فأصابه بجرح نافذ إلى الصدر طوله ٧ سنتيمترات أدى إلى وفاته في يوم
١٤/٣/١٩٥٨ " . ورد الحكم على نية القتل فقال " إن نية القتل متوفرة لدى المتهم
من وجود الضغينة القائمة بينه وبين المجنى عليه بسبب القضية التي كانت منظورة
بينهما أمام محكمة الجناح صباح يوم الحادث وقبله مباشرة وقد كان والد المجنى عليه
متهما فيها بضرب عم المتهم فلما تأجلت القضية ثارت حفيظة المتهم وانتوى قتل
المجنى عليه وإزهاق روحه وما أن شاهده خارجاً من مبنى المحكمة حتى طعنه بمطواة
في ظهره طعنة قوية قاصداً بذلك قتله فنفذت إلى داخل الصدر وأحدثت كسراً

بالضلع الثالث الأيسر ونزيفا بالصدر مما أدى مع مضاعفاته إلى وفاة المحبني عليه .
ولما كان الثابت مما أورده الحكم فيما تقدم أنه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة
من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم قد تحدث عن نية القتل
واستظهرها من ظروف الواقعة وتعمد الطاعن إحداث إصابة قاتلة بالمحبني عليه
بقصد إزهاق روحه ، فإنه لا يهم بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواة كانت
أو مديية ما دامت هذه الآلة تحدث القتل خاصة وأن الطبيب الشرعي قد أيد هذا
النظر بتقريره حدوث الوفاة نتيجة إصابة طعنبة نفذت إلى داخل الصدر وأحدثت
كسرا بالضلع الثالث الأيسر ونزيفا بالصدر وأن هذه الإصابة يجوز حدوثها
من سكين أو مديية أو ما في حكمهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض
لما يثيره الطاعن من إهمال في العلاج أدى إلى الوفاة فأثبت أن التقرير الطبي
خلا مما يفيد أنه دعوى بغير دليل هذا فضلا عن أن الثابت من هذا التقرير
أن الوفاة نشأت عن الإصابة وأن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي
إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي
قصد إليها الطاعن . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على المحكمة لعدم
استجابتها إلى طلبه إعلان الشرطي عبد ربه عبد المولى شاهدا في الدعوى لا محل له ،
ذلك لأن هذا الطلب هو في حقيقة طلب لسماع شاهد نفى لم يسلك الطاعن
السبيل الذي رسمه القانون لإعلانه بالحضور ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي
أعرضت عن طلب سماعه بجماسة المحاكمة ولم تستجب له ما دامت لم تر من جانبها
ما يدعو لسماعه . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس
ويتعين رفضه .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المشرقي المستشارين .

(١٥١)

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش . دفاع . حكم "تسبيبه" .

الدفع بطلان التفتيش . يجب أن يكون صريحا مشتملا على بيان المراد منه . مثال لقول مرسل لا يحمل معنى الدفع . التفات الحكم عن الرد عليه : لا قصور .

إذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منهما دفعا بطلان التفتيش ، بل إن كل ما قاله المدافع عنه في هذا الخصوص "والتصوير الصحيح أن القوة نزلت في السويقة وأخذت تفتش في خلق الله تفتيشا باطلا بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب هذا المتهم التعس" ، الأمر الذي لا يعدو القول المرسل على إطلاقه دون أن يحمل على الدفع الصريح بطلان التفتيش ، أو أن يشتمل على بيان ما يرمى إليه منه — إذا كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم لالتفاته عن الرد على الدفع بطلان التفتيش لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج وأخيرة و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام هذا المادة ٣٣ وبدلا منها المادة ٣٤ من القانون

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المسادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد التعاطي قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أغفل الرد على ما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش وما أثاره من وجوه الدفاع الموضوعية ، ولم يعن برفع التناقض بين أقوال الشهود في خصوص ما قرروه عن اتجاه الطاعن وتصرفاته وقت ضبطه وما فعله الضابط بقطعة الحشيش المضبوطة . كما اطرح الحكم أقوال شهود النفي على رغم دحضها شهادة شهود الإثبات التي اعتمد عليها الحكم مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد التعاطي التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الرائد على عصمت إبراهيم رئيس مكتب مخدرات أسيوط والمخبر توفيق عوض جرجس ومن تقرير الممثل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى وهى من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم لالتفاتة عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش مردودا بأنه فضلا عن أنه لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منهما دفعا بهذا المعنى بل إن كل ما قاله المدافع عن الطاعن في هذا الخصوص " والتصوير الصحيح أن القوة نزلت في السويقة وأخذت تفتش في خلق الله تفتيشا باطلا بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب هذا المتهم التعس (الطاعن) ... " الأمر الذى لا يعدو القول المرسل على إطلاقه دون أن يحمل على الدفع الصريح ببطلان التفتيش أو أن يشمل على بيان ما يرمى إليه الطاعن منه . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم عن واقعة الدعوى ينفى وقوع تفتيش على الطاعن ويشير إلى أنه تخلى بإرادته عن الجوهر المخدر المضبوط حين رؤيته رجال القوة دون أن يجرى عليه أحدهم

تفتيشا، ومن ثم فقد أصبحت الجريمة في حالة تلبس تبيح القبض عليه وتفتيشه .
لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الموضوعي فاطرحه واطمان
إلى ما استخلصه بغير تناقض من أقوال شهود الإثبات وتناول شهادة شهود
النفي فالتفت عنها بما لامعقب عليه في ذلك . وكان من المقرر أنه متى أخذت
محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي
ساقها الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة
النقض لكونه من الأمور الموضوعية . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن
لا يكون له محل .

وحيث إن العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها
الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٦٠ والذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى — هي بذاتها العقوبة المنصوص عليها
في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المذكور التي دين الطاعن بمقتضاها، وكانت
الواقعة كما أثبتها الحكم لاتفيد ثبوت إدمان الطاعن على تعاطي المخدرات مما كان
يجوز معه النظر في استبدال التذير الاحترازي المنصوص عليه في الفقرة الثالثة
من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة المقررة أصلا للجريمة
التي دين الطاعن بها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوطا .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي المستشارين .

(١٥٢)

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش .

إذن التفتيش . عدم إرفاقه في ملف القضية . لا يفيد حتما عدم وجوده أو سبق صدوره .
شهادة الضابط بأنه استصدر إذنا بالتفتيش وأنه مرفق بقضية أخرى . عدم إهمال النيابة لتقديم
الإذن . القضاء بالبراءة — لبطان التفتيش — دون تحقيق واقعة صدور إذن به . خطأ .

عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجوده أو سبق
صدوره الأمر الذي يتعين معه على المحكمة أن تحققه قبل الفصل في الدعوى .
فإذا كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الضابط الذي أجرى
التفتيش شهد بأنه استصدر من النيابة إذنا بتفتيش المتهم ومسكنه وأن الإذن
مرفق بقضية أخرى مما دعا المحكمة لأن تطلب من النيابة ضم الإذن المشار إليه ،
إلا أنها عادت في نفس يوم الجلسة فقضت بالبراءة دون أن تتيح للنيابة فرصة
لتنفيذ ما أمرت به — فإن هذا الحكم يكون معيبا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز سلاحا ناريا غير مششخن "فرد
خرطوش" بدون ترخيص . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢٦/١
و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
والجدول رقم ٣ المرافق . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان
التفتيش لعدم وجود إذن به من النيابة المختصة . والمحكمة المذكورة قضت

حضوريا عملا بالمسألتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه وبمصادرة السلاح .
قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة قبلت الدفع ببطلان التفتيش استنادا إلى أن أوراق الدعوى خالية من أصل أمر النيابة الصادر بتفتيش مسكن المتهم ، وبذلك يكون التفتيش قد وقع باطلا وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، مع أن الثابت بأوراق الدعوى وأقوال شاهد الإثبات بالجلسة أن إذنا قد صدر من النيابة بإجراء التفتيش وهو ما أشارت إليه المحكمة في حكمها ، وأن خلو ملف الدعوى من الإذن لا يؤدي إلى القول ببطلان التفتيش .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت في تحصيله لواقعة الدعوى أن ضابط المباحث قام بتفتيش منزل المتهم "المطعون ضده" بناء على التحريات التي أجراها وتأشيرة وكيل نيابة الجيزة الكلية بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٥ فضبط معه فرد خرطوش صالحا للاستعمال ... عاد الحكم ف قضى بالبراءة أخذا بما دفع به محامي المتهم من بطلان التفتيش لخلو ملف الدعوى من الإذن الصادر به ، واستند في ذلك إلى أن المحكمة طلبت من النيابة ضم الإذن المشار إليه ولكنها لم تقم بتنفيذ ما طلب منها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أيضا من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الضابط الذي أجرى التفتيش شهد أنه استصدر من النيابة إذنا بتفتيش المتهم ومسكنه وأن الإذن مرفق بقضية أخرى مما دعا المحكمة لأن تطلب من النيابة ضم الإذن المشار إليه إلا أنها عادت في نفس يوم الجلسة فقضت بالبراءة دون أن تتيح للنيابة فرصة لتنفيذ ما أمرت به . لما كان ذلك ، وكان عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجوده أو سبق صدوره ، الأمر الذي كان يتعين معه على المحكمة أن تحققه قبل الفصل في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعيينا نقضه وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ،
وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٥٣)

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ القضائية :

فاعل أصلي . شريك . سرقة . عقوبة . نقض ” المصلحة في الطعن ” .
(١) سرقة تيار كهربائي . التفرقة بين الفاعل الأصلي والشريك . استعانة المتهم بأخر لتعطيل
العداد . اعتبار المتهم فاعلا أصليا ما دام هو الذي يخلص التيار .

(ب) نقض . المصلحة في الطعن . إدانة المتهم باعتباره فاعلا أصليا في السرقة . نفيه على الحكم
أنه اعتبره فاعلا لا شريكا . لا جدوى منه : ما دامت العقوبة المقررة بها عليه مقرررة
لجريمة الاشتراك في السرقة .

١ — تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائي
بل هو مؤد إليها حتما بمجرد مرور التيار به بعد توقفه ، فلا يغير من موقف المتهم
أن يستعين في إتلافه بمن له خبرة في ذلك أو أن يقوم به بنفسه ، وما دام هو
الذي يخلص التيار فهو السارق له .

٢ — لا جدوى مما يشير به الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا
أصليا لا شريكا في جريمة السرقة التي دانه بها ما دامت عقوبة الحبس التي
قضى بها عليه مقرررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق التيار الكهربائي وطلبت عقابه
بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى وزير الشؤون البلدية والقروية
بصفته الرئيس الأعلى لمجلس بلدي إنحيم بمبلغ ٤٥٢ جنيها و ٤٤٢ مليا على سبيل

التعويض . والمحكمة الجزئية قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام (أولا) : بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والنفاذ بلا مصاري ف جنائية . (ثانيا) بإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ ٤٥٢ جنيها و ٤٤٢ مليا والمصروفات المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم مصروفات الدعوى المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن باعتباره فاعلا أصليا في جريمة سرقة التيار الكهربائي لا شريكا فيها واستدل على قيام ركن الاختلاس في حقه بوجود مصلحة له في إتلاف عداد الإنارة الموضوع في منزله سواء أكان الإتلاف ناتجا عن عمله أو من عمل من هم تحت وعايته مع أن أحدا لم يشهده وهو يتلف العداد أو يرتكب الفعل المادى المؤدى إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : "إنه أثناء تفتيش محمود مدحت الخولى مهندس الكهرباء والمياه بالبلدية على العداد موضوع الحادث ، لاحظ أن هذا العداد محاط بصندوق خشبي من أربع جوانب ووجهه مغطى بقطع من الأبلكاش مما دعاه إلى نزع الجزء الأسفل من غطاء الصندوق المسمر ليتحقق من نمرّة الاشتراك فأبصر بقطعة من السلك المعزول المستعمل في توصيل الكهرباء وأن طرفه متزوع منه العازل وأصبح السلك النحاسي ظاهرا ولاحظ وجود ثقب بغطاء العداد المغطى للأجهزة الدقيقة وأن هذا السلك واصل إلى القرص الداخلى الذى تتأثر بدورانه الميناء التى تسجل الاستهلاك للتيار الكهربائي بحيث جعل القرص متوقفا عن السير أى أن العداد لا يحصر الاستهلاك ، فأبلغ بالحادث وأضاف أنه استبان له من معاينة مسكن المتهم ومن يسكنون عنده أن بهذه المساكن جميعها الأسلاك التى توصل الأنوار موجودة واستطرد قائلا إن المتهم هو المسئول عن العداد أمام المجلس لأن العمل الذى قام به يؤدى إلى أن يحصل

على التيار الكهر بائى دون أن يرصده العداد“ . ثم أوود الحكم أقوال الشهود من موظفى البلدية والسكان الذين قرروا أن المتهم أوصل التيار إلى مساكنهم وتقاضى منهم قيمة استهلاكهم للتيار . وأضاف الحكم ” أنه استبان من معاينة مهندس الكهرباء أن المتهم يحوز عدادا آخر خلاف عداد البلدية وأنه حين مثل عنه قرر أنه اشتراه من مدة كانت البلدية فيها خالية من حيازة العدادات لاستعماله فى المبنى الحديد إذا لزم ذلك وأنه غير مركب على التيار إطلاقا“ . ثم قال الحكم ردا على دفاع المتهم من أن من السهل إتلاف العداد دون علمه ” أن المحكمة رأت تحقيقا للعدالة أن تجرى معاينة لمكان الحادث وقد استبان من هذه المعاينة بوضوح أن العداد موضوع ومثبت على حائط مرتفع عن سطح الأرض بحوالى مترين وينلق عليه وعلى الثمر الموجود به باب خشبي كبير ويستحيل على كائن من كان أن يحدث بالعداد ما وجد به دون أن يشعر به المتهم إن كان حاضرا أو أحد أهليته أثناء غيابه فهو بوضعه الذى ضبط عليه يحتاج إلى وقت وآلات ليست فى مكنة أحد أن يجرى هذا دون إذن أو علم منه لأنه موضوع داخل ملكه وفى حوزته وتحت إشرافه ورعايته“ . ثم وأضاف الحكم ” أنه يبين من كل ما تقدم أن المتهم حين سؤلت له نفسه استغلال التيار الكهر بائى والاتجار فيه بلحا إلى تلك الطريقة التى اصطنعها بالعداد حتى يتمكن من استهلاك أية كمية بالغة ما بلغت دون أن يسجل العداد إلا تسجيلا صوريا وبذا يستفيد من التيار شخصيا ويوزعه على سكانه بالثن ، وحتى يضبط قيمة استهلاك السكان للتيار فقد اشترى عدادا خاصا يسجل له ما يستهلكه السكان ومن ثم يتقاضى منهم ثمن هذا الاستهلاك وأن هذه الواقعة ثابتة مما قرره مساعد رئيس مجموعة المياه من أنه شاهد التوصيلات التى كانت تربط هذا العداد الخاص بعداد البلدية الأصلى وأن الأسلاك كانت ممتدة من العداد الخاص لتوزيع التيار على بقية الشقق“ . ثم رد الحكم على دفاع الطاعن بعدم استخدام العداد الخاص بأنه تخطيط فى تعليل شرائه . وتحدث عن الدعوى المدنية وتبعيتها للدعوى الجنائية والصلة المباشرة بين الضرر والجريمة المعروضة بقوله ” إن وزارة الشؤون البلدية والقروية تدخلت فى الدعوى وادعت مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥٢٦ مليا و ٣٧٢ جنيها عدلت إلى مبلغ ٤٤٢ مليا و ٤٥٢ جنيها وأنه وقد ثبتت إدانة المتهم ولحق مجلس بلدى أنعيم تلك الأضرار المادية التى نشأت مباشرة عن جريمة سرقة التيار الكهر بائى تعين الحكم بالتعويض المناسب .

وحيث إن قلم قضايا الحكومة قدم مستنداته شاملة كشوف استهلاك المتهم للتيار طوال المدة التي اختلس فيها هذا التيار وقد ثبت منها أن المتهم استهلك ما يوازي المبلغ المطالب به ومن ثم كانت هذه الدعوى ثابتة ويتعين لذلك الحكم بالتعويض المطلوب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافق به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتب عليه ، وكان لاجدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة سرقة التيار الكهربائي التي دانه بها ما دامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة ، على أنه إن كان تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة السرقة بل هو مؤد إليها حتما بمجرد مرور التيار به بعد توقفه فلا يغير من موقف الطاعن أن يستعين في إتلافه بمن له خبرة في ذلك أو أن يقوم به بنفسه ، وما دام هو الذي يختلس التيار فهو السارق له . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم استمر في سحب التيار لإضاءة منزله واشترى عدادا خاصا غير المملوك للبلدية ليوزع التيار به على المستأجرين وأنه حاسبهم على استهلاكهم وفقا لما سجله هذا العداد مدلا على حصول العبث بأسلاك العداد بفعل الطاعن أو بعلمه فإن ما أثبتته الحكم من ذلك ما يجعل الطاعن فاعلا أصليا للجريمة لا شريكا فيها .

وحيث إن باقى أوجه الطعن تتحصل في خطأ الحكم في الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق وبالمعاينة في بيان موضع العداد وإمكان العبث به وبصندوقه ثم في خطئه في تطبيق القانون لاستناده على دليل لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وقضائه في الدعوى المدنية دون أن تنهيا ظروفها وتستوفي مستنداتها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد الوقائع السابق بيانها مستخلصة من المعاينة وأقوال الشهود ، ودلل على أن العداد كان موضوعا في ممر

مملوك للتمم ومغطى بصندوق مقفل مما اضطر مهندس البلدية إلى كسره ، ثم
تكلم عن تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية وعن الصلة المباشرة بين الضرر
الناجم والجريمة المنسوبة إلى الطاعن وأثبت الضرر الذي لحق بالمجلس البلدى من
من جراء ارتكابها وأن قلم قضايا الحكومة قدم مستندات شاملة لكشوف
استهلاك المتهم للتيار الكهربائى طوال المدة التى اختلس فيها التيار وأنه استهلك
ما يوازى المبلغ المطالب به . لما كان ذلك ، فإنه يكون قد أقام قضاءه فى كلتا
الدعويتين الجنائية والمدنية على عناصر لها سندها من الأوراق وقد حصلها
الحكم تحصيلًا سائغا فيكون ما أثير فى هذا الخصوص هو مجرد جدل موضوعى
ومحاولة لمصادرة المحكمة فى اعتقادها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ،
ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد النخس ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي المستشارين .

(١٥٤)

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) غرفة الإتهام . نيابة عامة . نقض . ”ما يجوز ومالا يجوز الطعن فيه“ .

أوامر غرفة الإتهام التي يجوز للنائب العام الطعن فيها بالنقض . هي الواردة حصراً في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ ج . ولعللة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أرتأوا يلها . المادة ١٩٥ ج .

أمر الغرفة بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . الطعن فيه بالنقض . لايجوز . .

(ب) غرفة الإتهام . محكمة الأحداث . اختصاص . ”تنازع الاختصاص السلبى“ . نقض . طلب تعيين الجهة المختصة .

تنازع الاختصاص السلبى بين إحدى جهات التحقيق وإحدى جهات الحكم . مثال : أمر غرفة الإتهام بإحالة الأوراق إلى النيابة بمقولة إن المتهم حدث . إعادة عرض القضية على الغرفة استناداً إلى أن المتهم ليس حدثاً . أمر الغرفة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ذلك يحقق التنازع السلبى بينها وبين محكمة الأحداث التي كانت ستقضى حتماً بعدم اختصاصها .

تعيين الجهة المختصة في هذه الحالة . انعقاده لمحكمة النقض . أساس ذلك . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ ج .

١ - قصرت المادتان ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية الحق المخول للنائب العام بالطعن في أوامر غرفة الإتهام على الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة بخنخة

أو مخالفة ، وحتمت المادة ١٩٥ لجواز هذا الطعن أن يكون لخطأ في تطبيق نصوص القانون . أو في تأويلها ، ومن ثم فإن الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها بقوله إن المتهم حدث — هذا الأمر بطبيعته ، وإن كان قد جاء مخطئاً ، لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة النقض .

٢ — إذا كانت غرفة الإتهام قد أمرت بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة بقوله إن المتهم من طائفة الأحداث ، ولما أعادت النيابة عرض القضية عليها استناداً إلى ما هو ثابت بها من أن المتهم تجاوز سن الحدث ، قررت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — فإن هذا الأمر الصادر من غرفة الإتهام يحقق قيام التنازع السلي بينها بوصفها من جهات التحقيق وبين محكمة الأحداث التي كانت ستقضى حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وبذلك ينسد الطريق على سلطة الإتهام بالنسبة لهذا المتهم ويفلت من المحاكمة . ولما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن الاختصاص بالفصل في الطلب الخاص برفع التنازع بين غرفة الإتهام وجهة الحكم إنما ينعقد لمحكمة النقض — على ما جرى به قضاؤها — باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في أوامر غرفة الإتهام أمامها عندما يصح الطعن قانوناً ، فإنه يتعين إجابة النيابة العامة إلى طلبها وقبوله وتعيين محكمة الجنايات ” المختصة “ للفصل في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم بأنه هتك عرض المجنى عليها بالقوة بأن طرحها أرضاً وخلع سروالها وكم فاحا وبذلك عطل مقاومتها وتمكن من لمس فرجها بقضيه حتى أمني . — وأحالته إلى غرفة الإتهام لإحالاته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٦٨ و ٢ من قانون العقوبات . وبتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٦٠ قررت الغرفة إعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها وذلك لما استبان لها من التقرير الطبي الشرعي أن سن المتهم ما بين ١٤ — ١٥ سنة . وبعد أن حققت النيابة الدعوى قررت إعادتها إلى غرفة الإتهام . والغرفة قررت

بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . فقدمت النيابة طلبا إلى محكمة النقض طالبة قبوله وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات للفصل في الدعوى .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة رفعت إلى هذه المحكمة طلبا بتعيين الجهة التي تختص بالفصل في قضية الجناية رقم ٣٥ سنة ١٩٦٠ كلى المنصورة وذكرت في طلبها أنها بعد أن أتمت تحقيق الدعوى المذكورة قيدتها بجناية بالمادة ١/٢٦٨ و ٢ من قانون العقوبات ضد " المتهم " لاثامه بهتك عرض فتاة بالقوة وقدمتها إلى غرفة الإتهام بمحكمة المنصورة الابتدائية لإحالتها إلى محكمة الجنايات ، غير أن غرفة الإتهام قررت بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٦٠ إعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها تأسيسا على ما استبان لها من التقرير الطبي الشرعى من أن سن المتهم ما بين ١٤ و ١٥ سنة مما يجعله من طائفة الأحداث الذين تختص محكمة الأحداث بالفصل في شئونهم والتي يكون تقديم المتهم إليها مباشرة بمعرفة رئيس النيابة عملا بنص المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية . وتقول الطالبة "النيابة العامة" إن هذا القرار قد التفت عن الأخذ بإشارة نائب العمدة المؤرخة ١٩٦٠/١/٣ المرفقة بأوراق التحقيق والتي تفيد أن المتهم مقيد بدفتر المواليد بتاريخ ١٩٤٢/٦/٤ مما يجعل سنه وقت مقارفة الحادث في ١٩٥٩/١١/٥ أكثر من خمس عشرة سنة ، فأعادت النيابة العامة تقديم القضية إلى غرفة الإتهام لإحالتها إلى محكمة الجنايات غير أن الغرفة المذكورة قررت بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٣ عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل ، فيها فقدمت النيابة العامة هذا الطلب طالبة تعيين غرفة الإتهام بمحكمة المنصورة الابتدائية جهة مختصة بالسير في الدعوى كي تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات ، وبنت طلبها على أن القرار الذى صدر من الغرفة بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٧ القاضى بإعادة الأوراق للنيابة العامة لإجراء شئونها فيها ليس من بين الأوامر التى يصح الطعن فيها بطريق النقض فى النطاق المحدد بالمادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية وإذ حجبت غرفة الإتهام نفسها عن السير فى الدعوى على رغم قيام الدليل على أن المتهم ليس حدثا فلم يكن هناك مناص من رفع هذا الطلب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن وقائع الدعوى جاءت مطابقة لما هو مشروح بالطلب على الوجه سالف البيان .

وحيث إنه لما كان الأمر الصادر من غرفة الإتهام بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٠ بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها بقولة إن المتهم حدث استنادا إلى التقدير المعطى له من الطبيب الشرعى قد جاء مخطئا نظرا إلى ما ثبت من أن المتهم المذكور لا يدخل في زمرة الأحداث ، وكان هذا الأمر بطبيعته لا يقبل الطعن فيه أمام محكمة النقض ، ذلك بأن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرتا الحق المخول للنائب العام بالطعن في أوامر غرفة الإتهام على الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة، وحتمت المادة ١٩٥ لجواز هذا الطعن أن يكون لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . لما كان ذلك، وكان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين من جهات التحقيق أو الحكم ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الاختصاص بالفصل في الطلب الخاص برفع النزاع بين غرفة الإتهام وجهة الحكم المختصة ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في أوامر غرفة الإتهام أمامها عند ما يصبح الطعن قانونا ، وكان الأمر الصادر من غرفة الإتهام -موضوع الطلب- يحقق قيام النزاع السلبى بين غرفة الإتهام بوصفها من جهات التحقيق وبين محكمة الأحداث التي كانت ستقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبذلك ينسد الطريق على سلطة الإتهام بالنسبة إلى المتهم سالف الذكر ويفلت بذلك من المحاكمة ، الأمر الذى يتعين معه إجابة النيابة العامة إلى طلبها وقبوله وتعيين محكمة جنايات المنصورة للفصل فى الدعوى .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار، وبحضور السادة : محمد عبدالسلام، وعبد الحليم البيطاش،
وأديب نصر حنين، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٥٥)

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . حكم "تسبيبه" . تزوير .

قول الخبير إنه لا يتيسر — لأسباب فنية — معرفة محدث الكشط والتغيير . اطمئنان
المحكمة إلى ما قرره الشهود من أن المتهم هو محدثهما . لا قصور ولا تناقض .

(ب) إثبات . إقرار "تجزئته" . تبديد .

التزام القاضى الجنائى قواعد الإثبات المدنية عند بحث جريمة التبديد . ذلك قاصر على
إثبات عقد الأمانة دون واقعة الاختلاس التى تثبت بكافة الطرق . إقرار المتهم . جواز
تجزئته بصدد إثبات واقعة الاختلاس .

(ج) إثبات .

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فيما يجاوز نصاها . لا تتعلق بالنظام العام .

(د) دعوى مدنية . تعويض . إثبات .

التدليل على قيمة التعويض . من شأن المدعى وحده . عدم التزام المحكمة بتوجيه
أو تكليفه إثبات دعواه .

(هـ) دعوى مدنية .

المادة ١٣٠٩ ج . إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة . تقديرى للمحكمة الجنائية .

(و) حكم "بيانات التسبيب" . استعمال ورقة مزورة .

بيان الواقعة المستوجبة للعقاب ونص القانون الذى حكم بموجبه . بيان جوهرى .
خلو الحكم منه . بطلانه . مثال فى جريمة استعمال ورقة مزورة .

١ — متى كان لا يوجد تناقض بين ماقرره الشاهدان من أن المتهم هو الذى أحدث الكشط والتغيير فى المستند وبين ما جاء فى تقرير قسم أبحاث التزوير من أنه لا يتيسر معرفة محدثهما لأسباب فنية، وكانت المحكمة قد اطمأنت فى حدود سلطتها الموضوعية إلى أقوال الشاهدين فى هذا الخصوص — فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من القصور والتخاذل لا يكون لامل له .

٢ — من المقرر قانونا أن ما يتعين التزام قواعد الإثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التبيد هو عقد الأمانة فى ذاته، أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الإثبات دون أن تقف فى سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الإقرار .

٣ — قواعد الإثبات وما تقتضيه من عدم جواز سماع الشهود فيما يجاوز نصاب الشهادة هى قواعد غير متعلقة بالنظام العام ويتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع .

٤ — المحكمة — فى صدد بحثها الدعوى المدنية — غير ملزمة بتوجيه المدعى أو تكليفه إثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها إذ أن الأمر فى ذلك كله موكل إليه ليدل على التعويض الذى يطالب به بالكيفية التى يراها .

٥ — المحكمة الجنائية غير ملزمة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة إلا إذا قدرت فى نطاق اختصاصها الموضوعى المطلق أن تحديد التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها — أما وقد قدرت أن هذا التحديد ميسور من واقع الأوراق المعروضة عليها، وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه فى المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية لإجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها فى هذا الشأن لا معقب عليه مادام سائغا مستندا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة للمعاقبة المتهم أو يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأوجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية،

فلانه يكون مشوبا بالبطلان بما يوجب تقضه — ولا يعصم الحكم من هذا العيب أنه أشار في صدره إلى أن النيابة اتهمت الطاعن باستعمال الأوراق المزورة وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات طالما أنه لم يفصح عن أخذه بها ولم يبين واقعة الاستعمال التي اقترفها المتهم وعلى أى الأوراق انصبت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من "الطاعنين" بأنهما : المتهم الأول (أولا) ارتكب تزويرا في أوراق عرفية هي إقرارات التنازل عن ملكية أسهم بنك الجمهورية الميينة بالمحضر والمملوكة لعمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكان ذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة نسب صدورها للعمال أصحاب الأسهم . (ثانيا) استعمال الأوراق المزورة سالفه الذكر مع علمه بتزويرها على الوجه المبين بالمحضر بأن باعها للتنازل إليهم محمد جاب الله العطار وآخرين "ميينة أسمائهم بالمحضر" . (ثالثا) ارتكب تزويرا في ورقة عرفية هي مستند الأسهم الخاصة بحبش على العربى وكان ذلك بطريق تغيير المحرر بأن كشط اسم المالك الأصلي وكتب بدلا منه السعيد على أبو ذراع . (رابعا) استعمال المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن سلمه للسعيد عبد النبي أبو ذراع على أنه المستفيد . (خامسا) بدد المبالغ الميينة بالمحضر والمملوكة للدكتور فوزى محمد السيد وآخرين والتي كانت قد سلمت إليه بصفته وكيلًا فاختلسها لنفسه إضرارا بمالكها . (سادسا) بدد مستندات الأسهم والأوراق الأخرى الميينة بالمحضر والمملوكة لميشيل اسكندر وآخرين بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى والتي كانت قد سلمت إليه بصفة كونه وكيلًا فاختلسها لنفسه إضرارا بمالكها . (سابعا) أؤتمن على أوراق ممضاة على بياض من إبراهيم السيد عمرو وآخرين نخان الأمانة وكتب فوق التوقيعات تمسكات ترتب عليها حصول ضرر لأصحابها . والمتهم الثانى استعمال إقرارات التنازل المزورة الميينة بالمحضر مع علمه بتزويرها بأن قام بموجب هذه الأوراق بنقل ملكية أسهم المحجى عليهم إلى المتنازل إليهم فيها . وطلبت عقابهما بالمواد ٢١٥ و ٣٤٠ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى بالحق المدنى كل من ١ — محمد جاب الله العطار قبل المتهم الأول والدكتور فوزى محمد السيد بصفته ممثلا لتقابة عمال ومستخدمى شركة مصر للغزل والنسيج ومسئولا

عن الحقوق المدنية وطلب القضاء له بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا ثم عدل طلب التعويض الى مبلغ ٣٠٠٠ جنيه تعويضا. و ٢ — ميشيل اسكندر قبل المتهم الأول والدكتور فوزى محمد السيد بصفته المذكرة بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . كما ادعى الدكتور فوزى محمد السيد بصفته الشخصية ضد المتهم الأول بمبلغ ألف جنيه تعويضا ، وبصفته ممثلا لنقابة عمال ومستخدمى شركة الغزل (مسئولا عن الحقوق المدنية) ضد المتهمين متضامين بمبلغ سبعة آلاف جنيه . والمحكمة الجزئية قضت بحضور يا بادانة المتهم الأول ومعاقبته عن التهم المسندة إليه وبإلزامه بالتعويض وبراءة المتهم الثانى مما نسب إليه . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفته النيابة ضد المتهم الثانى (المحكوم ببراءته) كما استأنفه المدعيان بالحقوق المدنية . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا (أولا) بقبول الاستئنافين شكلا (ثانيا) فى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الأول بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عن التهمة السابقة وبراءته منها وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به عن التهمتين الخامسة والسادسة وتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به عن التهم الأربع الأولى والاكتفاء بحبس المتهم المذكور سنة واحدة مع الشغل (ثالثا) وفى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الثانى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من براءته من التهمة المسندة إليه وبحبسه ستة أشهر مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وذلك باجماع الأراء (رابعا) وفى الدعوى المدنية المرفوعة من محمد جاب الله العطار بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المتهم الأول بالتضامن مع الدكتور فوزى محمد السيد بصفته ممثلا لنقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالحلة الكبرى المسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفع للمدعى المذكور بصفته مبلغ ٩٤٨ جنيها والمصاريف المدنية المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين . (خامسا) وفى الدعوى المدنية المرفوعة من ميشيل اسكندر بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المتهم الأول بالتضامن مع الدكتور فوزى محمد السيد بصفته ساقفة الذكر بأن يدفع للمدعى المذكور مبلغ ٨٤ جنيها والمصاريف المدنية عن الدرجتين (سادسا) وفى الدعوى المدنية المرفوعة من الدكتور فوزى محمد السيد بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المتهم الأول بأن يدفع إلى المدعى المذكور مبلغ ٣٠٠ جنيه والمصاريف المناسبة له عن الدرجتين . (سابعا) وفى الدعوى المدنية المرفوعة من الدكتور فوزى محمد السيد بصفته ممثلا لنقابة عمال ومستخدمى شركة مصر للغزل والنسيج بالحلة

الكبرى بتعديل الحكم المستأنف الى الزام المتهمين الأول والثانى بالتضامن بينهما بأن يدفعا للدعى المذكور بصفته مبلغ ٩٤٨ جنيها والمصاريف المناسبة له عن الدرجتين . وعدم قبول الدعوى فيما عدا ذلك . فطعن كل من المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فيه أيضا كل من المدعين بالحقوق المدنية ... الخ

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى من أوجه طعن الطاعن الأول هو القصور والتخاذل والإخلال بحق الدفاع ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم دانه بتهمة التزوير مستندا إلى تقرير قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى انتهى إلى أن البيانات والتوقيعات فى إقرارات التنازل عن الأسهم مكتوبة بخطه مع أن جانباً من المحبى عليهم أقروا بتحرير البيانات بخطهم وقصروا ادعاءهم بالتزوير على التوقيعات وطلب الطاعن من أجل ذلك الترخيص له بتقديم تقرير استشارى فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ، وعندما عرض الحكم لتهمة تزوير استعمال مستند أمهم حبش على العربى بكتابة اسم العبد أبو ذراع بدلا منه استند فى شيوتهما إلى ما شهد به هذا الأخير وعمر سيد أحمد من أن الطاعن هو الذى حرر بيانات المستند مع أن تقرير قسم أبحاث التزوير لم يصل إلى تعيين محررها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما مجمله أن نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى اكتتبت بأسماء عمالها فى أسهم لبنك الجمهورية وتسلمت من الشركة استمارات الاكتاب ورصدها فى سجل خاص وعهدت بها إلى الطاعن بوصفه رئيس حسابات النقابة ، وفى أكتوبر من عام ١٩٥٥ تسلم البنك هذه الإستمارات وسجلها فى دفاتره ثم سلم شهادات التخصيص إلى الطاعن كما سلمه فى أكتوبر من عام ١٩٥٨ سندات الأسهم لتوزيعها على أصحابها على أن يتم التوزيع بدار النقابة وبمعرفة الطاعن الذى تركت العملية فيه وحده ضمانا لانتظامها وتحديد المسؤولية فيها ولاحظت النقابة أن كثيرا من العمال أخذوا بسبب جهلهم وتمت ضغط الحاجة فى بيع أسهمهم بثمن بخس فأعلن رئيس النقابة أنها مستعدة لشراء الأسهم من العمال بسعر جنيهاين للسهم الواحد ، وبدأت

بذلك في داخل النقابة عملية تسويق ضخمة لأسهم بنك الجمهورية وتركزت كلها في يد الطاعن وبدأت الشكاوى تقدم من العمال أصحاب الأسهم متضمنة أن الطاعن يماطل في تسليمها لهم فأجرى تحقيق تكشف عن أن هذا الأخير قد زور مستند أسهم حبش على العربى كما زور إقرارات تنازل العمال عن ملكية أسهمهم بإثبات أسماء آخرين فيها وأنه استعمل الأوراق المزورة بتقديمتها عند بيع الأسهم لآخرين كما أسفر التحقيق عن أنه اختلس لنفسه مبالغ تسلمها من بعض الأشخاص على سبيل الوكالة لشراء أسهم فاشترى لهم أسهمها بعد تزوير أسماء أصحابها، ودلل الحكم على ثبوت هذه الوقائع في حق الطاعن بشهادة الشهود من المجنى عليهم وغيرهم وبتقرير قسم أبحاث التزوير بمصاحبة الطب الشرعى الذى أثبت أن البيانات والتوقيعات على إقرارات التنازل مكتوبة بخط الطاعن كما دلت على ثبوتها بإقراره في التحقيق بتسلم بعض المبالغ والأوراق التى اتهم بتبديدها . وعرض الحكم لتهمتى تزوير واستعمال مستند أسهم حبش على العربى بكتابة إسم العبد أبودراع بدلا منه فقال إنه يطعن إلى ما شهد به هذا الأخير وعمر سيد احمد من أن الطاعن هو الذى أحدث أمامهما الكشط فى المستند وغير إسم مالكه الحقيقى وإن كان تقرير قسم أبحاث التزوير لم يصل بوجه قاطع ولأسباب فنية إلى أن يحدث الكشط والتغيير هو الطاعن . لما كان ذلك ، وكان يبين منه أن الحكم المطعون فيه استخلص واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جرائم التزوير والاستعمال والتبديد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه عليها واطمأن فيما اطمأن إليه من أدلة إلى تقرير قسم أبحاث التزوير المثبت أن إقرارات التنازل عن الأسهم مكتوبة صلبا وتوقعا بخط الطاعن وبأن من مطالعة محاضر الجلسات الابتدائية والاستئنافية أنه منح أكثر من فرصة لتقديم تقرير استشارى ولم يفعل — ولما كان لا يوجد تناقض بين ما قرره الشاهدان العبد أبودراع وعمر سيد احمد من أن الطاعن هو الذى أحدث الكشط والتغيير فى مستند أسهم حبش على العربى وبين ما جاء فى تقرير قسم أبحاث التزوير من أنه لا يتيسر معرفة محدثهما لأسباب فنية وكانت المحكمة قد اطمأنت فى حدود سلطتها الموضوعية إلى أقوال الشاهدين فى هذا الخصوص . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما ينغاه الطاعن على الحكم فى هذين الوجهين .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن هو مخالفة القانون ، ويقول الطاعن في بيان هذا الوجه إن الحكم دانه بتهمتي تبديد المبالغ والأوراق المملوكة للدكتور فوزى السيد وميشيل اسكندر وآخرين استنادا إلى شهادة الشهود وإلى إقرار الطاعن في التحقيق بتسليم بعض المبالغ على الرغم من أن الأموال المقول بتبديدها تبلغ الآلاف من الجنيهات وتتجاوز نصاب الشهادة ، ومع أن الطاعن مع إقراره بتسليم بعض الأموال أنكر أنه اختلسها بما لا يجوز معه قانونا تجزئة الإقرار لتعلقه بعقد مدنى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند في ثبوت تهمتي التبديد في حق الطاعن إلى أقوال المجنى عليهم وإلى أنه أقر في التحقيق بتسليم مبالغ من الدكتور فوزى السيد ومحمد جاب الله العطار ونصري بنى عبد النور وآخرين بصفته وكيلًا عنهم لشراء الأسهم لهم ثم قدم لهم عقود بيع أسهم ثبت أنها ضرورية كما أقر في التحقيق بتسليم سندات أسهم من ميشيل اسكندر ورزق محمد النشار وآخرين بصفته وكيلًا عنهم لتقديمها لبنك الجمهورية وتسجيلها فيه لكنه بدد هذه المستندات وتصرف في جانب منها بالبيع لآخرين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن ما يتعين التزام قواعد الإثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التبديد هو عقد الأمانة في ذاته أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الإثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الإقرار . ولما كان الحكم قد استند في ثبوت عقد الوكالة إلى شهادة الشهود وإلى إقرار الطاعن في التحقيق ثم استخلص واقعة الاختلاس استخلاصا صحيحا وبأدلة سائغة فإن ما ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص يتفق وصحيح القانون . هذا فضلا عن أن قواعد الإثبات وما تقتضيه من عدم جواز سماع الشهود فيما يجاوز نصاب الشهادة هي قواعد غير متعلقة بالنظام العام ويتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع وهو ما لم يفعله الطاعن كما يبين من مطالعة محاضر الجلسات . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما يشير به الطاعن في هذا الوجه ويكون طعنه برمته على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن مما ينمى الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر ببراءته ودانه دون أن يبين التهمة التي

دانه بها ونص القانون الذى حكم بموجبه مخالفاً بذلك المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ودانه مستنداً إلى قرائن ساقها من انفراجه بإثبات عملية التنازل فى البنك ومن مخالفته للأحوال المتبعة فى هذا الخصوص ومن صلته الشخصية بالطاعن الأول وانتهى إلى أن ما ارتكبه الطاعن الأول كان نتيجة تعاون وتواطؤ بينه وبين الطاعن الثانى ورأى من أجل ذلك أن التهمة ثابتة قبل هذا الأخير — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة لمعاقبته أو يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأوجبته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان لا يعصم الحكم من هذا العيب أنه أشار فى صدره إلى أن النيابة اتهمت الطاعن باستعمال الأوراق المزورة وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات طالما أنه لم يفصح عن أخذه بها ولم يبين واقعة الاستعمال التى اقترفها الطاعن وعلى أى الأوراق انصبت . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون فيما يختص بهذا الطاعن مشوباً بالبطلان بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث الوجه الثانى من طعنه .

وحيث إن مبنى طعن الطاعن الثالث هو مخالفة القانون والقصور فى التسبب ، ذلك أنه طالب بتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه وبناء على عنصرين الأول هو مبلغ ٢٠٢١ جنيهاً تسلمه منه الطاعن الأول والعنصر الثانى هو باقى المبلغ الذى يمثل ما لحقه من ضرر لكن الحكم المطعون فيه اقتصر على القضاء له بمبلغ ٨٣٦ جنيهاً — قال إنه قيمة ٤١٨ سهماً ثبت تزويرها بواقع القيمة الاسمية وهى جنيهان لكل سهم مع أن القيمة الفعلية توازى ضعف القيمة الاسمية ، وأغفل الحكم بحث العنصر الثانى من عناصر التعويض كما أن المحكمة لم تحقق مقدار التعويض الفعلى ولم تطالبه بتقديم المستندات المثبتة له وكان الأمر يستلزم إجراء تحقيق فى هذا الشأن يوجب إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدعوى المدنية فقال إن الطاعن الأول أقرباً منه تسلم من الطاعن الثالث مبالغ متفرقة غير محددة وخالفه في عدد الأسهم التي عهد إليه بشرائها لحسابه وأنه لا يوجد للعملية ضابط يمكن الاطمئنان إليه سواء فيما يختص بقيمة المبالغ أو عدد الأسهم وأن الطاعن الثالث لم يقدم دليلاً على مبلغ التعويض الذي يطالب به سوى إشعار البنك بتسليم الطاعن الأول منه مبلغ خمسمائة جنيه ورأت المحكمة أن الأساس الوحيد الذي يمكن تحديد التعويض بناء عليه هو عدد الأسهم التي ثبت تزويرها وهو ٤١٨ سهماً والسعر الإسمي المتفق على شراء الأسهم به وهو جنيهان للسهم وبذا يكون التعويض الواجب الحكم به للطاعن الثالث هو ٨٣٦ جنيهًا . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن أن هذا الذي استند إليه الحكم له أصل صحيح ثابت في الأوراق وكانت المحكمة في صدد بحثها للدعوى المدنية غير ملزمة بتوجيه المدعى أو تكليفه إثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها إذ أن الأمر في ذلك كله موكل إليه ليدل على التعويض الذي يطالب به وبالكيفية التي يراها ، كما أن المحكمة الجنائية غير ملزمة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة إلا إذا قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تحديد التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها ، أما وقد قدرت أن هذا التحديد ميسور من واقع الأوراق المعروضة عليها وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية لإجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه ما دام سائفاً مستنداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق . لما كان كل ذلك ، فإن هذا الطعن يكون غير قائم على أساس سليم جديراً بالرفض .

وحيث إن مبنى طعن الطاعن الرابع هو التخاذل ومخالفة القانون ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه إذ قضى عليه بالتعويض باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بني قضاءه في موضع منه على علاقة التبعية بينه بصفته ممثلاً لنقابة العمال وبين الطاعن الأول بصفته رئيس حساباتها وبناه في موضع آخر على المسئولية التقصيرية وأشار في موضع ثالث إلى أنه "الطاعن الرابع" وكل الطاعن الأول في بيع الأسهم وأشار في موضع رابع إلى نشوء عقد وديعة بين المدعى

المدنى والطاعن الأول ، وفضلا عن وقوع الحكم فى هذا التخاذل فإن نقابة العمال ليست دار ودائع للأشهم ، كما أنه بفرض قيام عقد الوكالة فإن ظروف الواقعة تدل على أن الطاعن الأول تجاوز حدودها ، وأضاف الطاعن أن مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه هى مسؤولية استثنائية لا يجوز التوسع فيها وأن الطاعن الأول إنما ارتكب جرائم التزوير والتبديد بدافع شخصى لم تهيئه له وظيفته بما لا تتحقق معه مسؤولية الطاعن المدنية .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه إنما بنى قضاءه بمسؤولية الطاعن الرابع عن التعويض على علاقة التبعية القائمة بينه بوصفه ممثلا للنقابة وبين الطاعن الأول بوصفه رئيس حساباتها وقال فى هذا الشأن إنه يكفى لمسائلة المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية وثيقة بين الخطأ والوظيفة بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فى ارتكابه لولا الوظيفة ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الإساءة فى استعمالها ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر علم به أو لم يعلم ، واستطرد الحكم قائلا إن الطاعن الرابع بوصفه رئيسا للنقابة قد عهد إلى الطاعن الأول بوصفه رئيس حساباتها بمباشرة عملية بيع أسهم العمال وهى العملية التى أتاح له ارتكاب جرائم التزوير أساس طلب التعويض . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى قاله الحكم صحيحا فى القانون — وكان هذا الحكم لم يبين مسؤولية الطاعن الرابع على تقصيره شخصيا أو على قيام عقد وكالة أو عقد وديعة كما يقول الطاعن ، فإن طعنه يكون قائما على غير أساس جديرا بالرفض .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الحسن ،
ومحمود اسماعيل ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٥٦)

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إثبات . دفاع . حكم "تسبيبه" .

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . لا يلزم الرد عليه استقلالا . كفاية الرد الضمني .

(ب) سرقة بإكراه . حكم "تسبيبه" .

ركن الاكراه في السرقة . لا يلزم التحدث عنه استقلالا في الحكم . ما دامت
مدرناته تكشف عن توافره .

(ج) تعطيل المواصلات .

جريمة المادة ١٦٧ عقوبات . تعميم الحماية لكل وسائل النقل العامة . متى تحقق
الجريمة : بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بأية طريقة عمدية .

(د) عقوبة . تقض . "المصلحة في الطعن" . مثال .

إدانة المتهم في جريمة السرقة بإكراه وتعطيل المواصلات مع تطبيق المادة ٣٢
عقوبات . الحكم عليه بعقوبة الجريمة الأولى الأشد . لا جدوى له من النعي بعدم
توافر الجريمة الثانية .

(هـ) إثبات . تحقيق .

شهود . تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب لها القانون
مكلا خاصا .

(و) إثبات . حكم "تسبيبه" .

شهود . لا يلزم إيراد النص الكامل لأقوالهم . كفاية إيراد مضمونها .

(ز) إثبات .

قرائن . استعراف الكلب البوليسى . جواز الاستناد إليه كقرينة تعزز أدلة الثبوت .

(ح) إجراءات المحاكمة . تحقيق . إثبات .

فقد بعض أوراق التحقيق . أثره . الممول عليه هو التحقيق الشفوى الذى تجزئه المحكمة بنفسها . التحقيق الابتدائى . ماهيته . هو من عناصر الدعوى التى يزود منها القاضى فحسب .

١ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وما يترتب عليه من تعذر الاستعراف على المتهمين ليس من الدفع الجوهريّة التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالاً، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التى استند إليها الحكم فى الإدانة .

٢ — لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه فى السرقة استقلالاً مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جرمية السرقة عليه .

٣ — هدف الشارع من نص المادة ١٦٧ من قانون العقوبات — التى حلت محل المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ — إلى تعميم الحماية وشمولها لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية . وتحقيق الجريمة بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بأية طريقة عمدية من شأنها أن تؤدى إلى التعطيل أو التعريض للخطر سواء أوقع اصطدام فعلى بالأشياء المستعملة فى هذا الغرض وترتب على ذلك التعطيل أو كان هذا التعطيل نتيجة لإيقاف وسيلة النقل العام خوف الاصطدام بها .

٤ — إذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن بجنايتى السرقة بإكراه وتعريض وسائل النقل العامة البرية للخطر عمداً وتعطيل سيرها وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية فى نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة باعتبارها الأشد ، فلا جدوى له من النعى على الحكم فى صدد توافر الجريمة الأخرى .

٥ — تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التى يوجب القانون لها شكلاً خاصاً .

٦ — لا يلزم قانونا إيراد النص الكامل لأقوال الشهود الذين اعتمد عليهم الحكم ، بل يكفي أن يورد مضمونها — ولا يقبل النعى على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما ما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها اطرحت ما لم تشر إليه منها .

٧ — إذا كانت المحكمة قد استندت إلى استعراف الكلب البوايسى كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم يعتبر هذا الاستعراف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل المتهم ، فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

٨ — الأصل أن عماد الإثبات فى المواد الجنائية هو التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التى تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائى فليس إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوى ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التى يتروى منها القاضى فى تكوين عقيدته — فإذا كانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها وكانت الأوراق الباقية فيها غناء عما قيل بفقده ، فلا وجه للنعى على الحكم ببطلان الإجراءات تأسيسا على فقد بعض أوراق التحقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم (أولا) سرقوا النقود والأشياء الأخرى المبينة بالمحضر للمجنى عليهم بطريق الإكراه الواقع عليهم وحالة كون بعضهم يحمل أسلحة نارية ظاهرة (بنادق) وذلك بأن اعترضوا طريق سيارتين يقودهما المجنى عليهما الأول والثانى بوضع جذع نخلة فى عرض الطريق العام الموصل بين بلدتي كفر حمزة وشبين القناطر وأطلق المتهم الأول عيارا ناريا ثم اعتدوا على المجنى عليهم بالضرب فأحدثوا الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من شل مقاومتهم وإتمام السرقة . (ثانيا) عرضوا للخطر عمدا سلامة ومائل النقل العامة "سيارات النقل" المارة بطريق كفر حمزة وشبين القناطر وعمدوا إلى تعطيل سيرها بوضع جذع نخلة فى عرض الطريق سالف الذكر وتمكنوا بذلك من إيقاف السيارات المارة فى الطريق وأطلقوا عيارا ناريا لإيقافها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٣٤١ — ٢ و ١/٣١٥ — ٢ و ١٦٧ من قانون العقوبات .

فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا لجميع المتهمين — عدا الرابع فغيابيا له — عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة الأول بمعاقتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وببراءة المتهم الخامس . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثالث وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

أولا : تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الأول .

من حيث إن مبنى الطعن المقدم من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب حين اعتمد في الإدانة على استعراض شاهدين في التحقيق مع أنه استعراض مشكوك فيه لحصوله في الظلام ولعدم استطاعة الشاهدين المذكورين التعرف على الطاعن أمام المحكمة وقد أضاف أحدهما أنه اضطرب وتاه وقت الحادث مما يشكك في استعراضه أمام النيابة . كما شهد حسين مطاوع الشاهد الأول في التحقيق بأنه وزملاءه لم يتعرفوا إلا على متهم واحد — وهو الذي توفي — وقد أثار المدافع عن الطاعن هذه المطاعن وتعذر التعرف على ضوء نور السيارة ، ولكن الحكم التفت عن هذا الدفاع الهام الذي من شأنه توهين الدليل القائم قبل الطاعن وجاءت عبارته دالة على عدم جزم المحكمة في شأن صحة الاعتراف وهو ما يخالف أصول تسبيب الأحكام التي يجب أن تبنى على اليقين دون الشك . هذا إلى أن الحكم لم يتحدث عن ركن الإكراه في السرقة على استقلال وأخطأ إذ اعتبر مجرد وضع جذع شجرة في الطريق من شأنه تعطيل وسائل النقل وتعريضها للخطر مع أن هناك طرقا أخرى مجاورة للمرور منها وكان في مكة السيارة المرور من فوق جذع الشجرة أو أن يرفعه سائقها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بإكراه ليلاً وبحمل سلاح في الطرق العمومية وتعريض وسائل النقل العامة البرية للخطر عمداً وتعطيل سيرها اللتين دين الطاعن بهما وأورد على ثبوتيهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وما يترتب عليه من تعذر الاستعراف على المتهمين ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة . ولا يضير الحكم أن يركن في تكوين معتقده إلى ما تضمنه الاستعراف الذي أجرى في التحقيق طالما أنه وثق به واطمأن إليه . ولما كان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه وهو ما دلل عليه الحكم تدليلاً سائفاً في معرض تحصيله لظروف الواقعة ، وانتهى إلى ثبوته في حق الطاعن . على أنه لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم في هذا الخصوص طالما أن الحكم قد استظهر حصول السرقة في الطرق العمومية من جناة متعددين يحملون سلاحاً وهو ما يكفي لتبرير العقوبة المقررة بها ولو لم يقع إكراه من الفاعلين . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد هدف من نص المادة ١٦٧ من قانون العقوبات — التي حلت محل المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ — تعميم الحماية وشمولها لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية وتحقيق الجريمة بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بأية طريقة عمدية من شأنها أن تؤدي إلى التعطيل أو التعريض للخطر سواء أوقع اصطدام فعلي بالأشياء المستعملة في هذا الغرض وترتب على ذلك التعطيل أو كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف وسيلة النقل العام خوف الاصطدام بها — وهو ما أثبتته المحكمة في حق الطاعن — ومع ذلك ، فإنه لما كانت المحكمة قد دانت الطاعن بجنايتي السرقة بإكراه وتعريض وسائل النقل العامة البرية للخطر عمداً وتعطيل سيرها وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة باعتبارها الأشد فلا جدوى له من النعي على الحكم في صدد عدم توافر الجريمة الأخرى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

ثانياً : تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثاني .

من حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه انطوى على بطلان في الإجراءات ومخالفته للقانون كما شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه اعتمد في إدانة الطاعن على الاستعراف الذي تم بمعرفة النيابة في مرحلة التحقيق على رغم بطلان هذا الإجراء لاقتصار العرض على المشتبه فيهم دون سواهم وخلو محضره من بيان سن وأوصاف ومحال إقامة من شملهم العرض مما يجعله في حكم العدم ، كما أن الحكم لم يورد أقوال الشاهد على عهد العواد الذي استعرف على الطاعن بل أغفل عبارات منها لها أثرها القاطع في تقويم هذه الشهادة من ذلك ما قاله الشاهد من عدم تحققه من الشخص الذي كانت معه العصا التي ضرب بها جمال السيارة — لطفي منصور — ومن أنه لا يتذكر غير شبهه مع أن الجمال قد تعرف على المعتدى عليه بالعصا — وهو الطاعن الأول — وحدد أوصافه بتحقيق النيابة وهو ما يناقض ما قرره الشاهد سالف الذكر من أن الطاعن هو الذي كانت معه العصا وضرب بها ذلك الجمال ولم يعرض الحكم لهذا التناقض. كما أسقط الحكم من أقوال الشاهد عدد الأشخاص الذين عرضوا عليه وهو حسب قوله ٧٠ شخصا واستبدل الحكم بهذا العدد عبارة ”أشخاص كثيرين“ مع ما لتحديد العدد من أثر بالغ في تقدير قيمة العرض ودلالته على كذب الشاهد لمخالفته الواضحة للعدد المثبت في محضر العرض الذي اقتصر على المشتبه فيهم وحدهم وعددهم ١١ فقط. كما اعتمد الحكم على استعراف الكلب البوليسى على رغم خلو الأوراق من محضر الاستعراف وما جاء في تحقيق النيابة عنه إن هو إلا نتيجة هذا الإجراء لاحقيقة ما تم في شأنه. وأياما كان ، فاستعراف الكلب البوليسى في حد ذاته عديم القيمة من حيث التدليل ولا يصح الركون إليه. هذا إلى أن الثابت من الأوراق أن بعض أوراق القضية فقدت ومن بينها المحضر المذكور ومحضر عرض آخر أشار إليه المحقق ، مما يعيب الإجراءات وما ترتب عليها ويستوجب نقض الحكم.

وحيث إن هذا النعى مردود بأن تقدير قوة الدليل في الإثبات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ولا حرج عليها إن هي تزودت من عملية العرض التي تمت في مرحلة التحقيق الابتدائي في استمداد هذه العقيدة مادامت قد اطمأنت إليها. لما كان ذلك ، وكان تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي

يوجب القانون لها شكلا خاصا ، وكانت المحكمة قد أخذت بأقوال الشهود في هذا الخصوص مع علمها بكافة الظروف التي أحاطت بهذا الاستعراف فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها . وكان لا يلزم قانونا إيراد النص الكامل لأقوال الشهود الذين اعتمد عليهم الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ولا يقبل النعى على المحكمة إمتقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها اطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية في تجزئة الدلائل والأخذ منه بما ترتاح إليه والالتفات عما لا ترى الأخذ به . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم بما لا تناقض فيه ، وكان لا يضير الحكم أن يصف عدد الأشخاص الذين عرضوا على الشاهد بالكثرة بدلا من أن يذكر العدد الذى قال به الشاهد وحددهم به طالما أن ما حصله الحكم من ذلك لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استندت إلى استعراف الكلب البوليسى كقوية تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم تعتبر هذا الاستعراف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل الطاعن ، فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال . وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة البطلان في الإجراءات تأسيسا على فقد بعض أوراق التحقيق مردودا بأنه فضلا عن أنه لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئا من ذلك ، فإن الأصل أن عماد الإثبات في المواد الجنائية هو التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائى فليس إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفوى ولا يبدو أن يكون من عناصر الدعوى التى يتزود منها القاضى فى تكوين عقيدته ، ولما كانت المحكمة قد حققت الدعوى بنفسها وكانت الأوراق الباقية فيها غناء عما قيل بفقده ، فلا وجه لهذا النعى ولا حرج على المحكمة إن هى اعتمدت على نتيجة الاستعراف التى يقول الطاعن فى طعنه إنها وردت فى محضر تحقيق النيابة — دون محضر الاستعراف

ذاته مما لا يجادل الطاعن في صحة ما أثبت عنه في محضر تحقيق النيابة — طالما أن المحكمة قد وثقت به وارتاحت إليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن على الصورة الواردة به لا يخرج في حقيقته عن كونه جدلا في سلطة محكمة الموضوع في وزن أدلة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا معقب عليها فيه ، ويكون ما يشير به الطاعن في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيئا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تلبس .

ما يوفره . كفاية وجود المظاهر الخارجية التي تلبس منه . ثبوت الجريمة فيما بعد قبل مرتكبها . لا يشترط .

(ب) التداخل في وظيفة عمومية .

جريمة المادة ١٥٥ عقوبات . مثال تحقق به أركانها .

(ج) عقوبة . رشوة . التداخل في وظيفة عمومية . نقض " المصلحة في الطعن " .

إدانة العظامن في جرمي عرض الرشوة والتداخل في وظيفة عمومية . مع تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . معاقبته بالعقوبة الأشد المقررة للجريمة الأولى . لاجدوى له من المنازعة في توافر أركان الجريمة الثانية .

١ — من المقرر قانوناً أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبغي بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فإن ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة من عدم وقوعها ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها .

٢ — إذا كان الثابت من الحكم أن المحبى عليه رجل قروى من الريف متقدم في السن وأن المتهم اعترض سبيله وانحرف به إلى طريق فرعى وزعم له أنه مخبر

ثم أمره بإبراز بطاقته الشخصية وإخراج ما يحمله في جيوبه من نقود وأوراق فانبصاع المجنى عليه لهذا الأمر اعتقاداً منه بأن المتهم من رجال البوليس الذين لهم اتخاذ هذا الإجراء قانوناً — فإن هذه الأفعال والمظاهر مما يتحقق بها جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

٣ — لا جدوى للطاعن مما يثيره من عدم توافر أركان جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أعمل في حقه المادة ٣٢/٢ من القانون المذكور وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد المقررة لجريمة عرض الرشوة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً — عرض رشوة على مستخدم عمومي للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم لرجل البوليس الملكي "علي رضوان بدر" مبلغ ثلاثمائة وخمسة وأربعين قرشاً على سبيل الرشوة لإخلاء سبيله عند ضبطه له متلبساً بالشروع في السرقة ولكن المستخدم العمومي لم يقبل منه . ثانياً — شريع في سرقة حافظة النقود ومحتوياتها المبينة بالمحضر لعبد الغفار على عبد الرزاق وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه متلبساً بها حالة كونه حائداً . ثالثاً — تداخل في وظيفة عمومية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن منها بذلك بأن ادعى أنه من رجال البوليس واستوقف عبد الغفار على مطالبه ببطاقته الشخصية وقام بتفتيشها . وطلبت إحالته إلى غرفة الإتهام لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٩/١ — ٢ و ٥١ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ٣١٨ من قانون العقوبات وجنحة بالمادة ١٥٥ من نفس القانون . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملاً بالمادتين ١٠٩ مكرر و ١٥٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من ذلك القانون : بمعاينة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة مبلغ الرشوة المضبوطة وبرأته من تهمة الشروع في السرقة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحاكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو التناقض ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة الطاعن من تهمة الشروع في السرقة التي كانت أساسا للقبض عليه فإن القبض يكون قد وقع باطلا ويترتب على ذلك بطلان ما تلاه من إجراءات التحقيق في جريمتي التداخل في الوظيفة وعرض الرشوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إن عبد الغفار على عبد القادر — المجنى عليه — وهو رجل قروى عجوز حضر إلى القاهرة في يوم ٥ من يناير سنة ١٩٥٩ وركب ترام المترو قاصدا زيارة أقاربه المقيمين بمحلات القبة فلما ترك الترام تركه المتهم محمد أحمد رأفت أيضا . واعترض سبيل عبد الغفار على عبد القادر ثم صحبه إلى طريق فرعى وسأله عن بطاقته وما يحمل تحت جيوبه ولا حظ ذلك البوليس الملكي على رضوان بدر فتقدم منهما وتبين أن المتهم يعترف سرقة الرجل فضبطه وقاده إلى القسم وفي الطريق أعطاه المتهم بواسطة شخص آخر مبلغ ثلاثمائة وخمسة وأربعين قرشا على سبيل الرشوة ليخلي سبيله فاحتفظ بالمبلغ وسلمه للضابط . وقد استند الحكم في إدانة الطاعن بتهمة الشروع في الرشوة والتداخل في وظيفة عمومية إلى شهادة كل من عبد الغفار على عبد القادر والمخبر وضابط البوليس ، وقضى ببراءة الطاعن من تهمة الشروع في السرقة . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردودا بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، ذلك أن من المقرر قانونا أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبيء بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فإن ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة من عدم وقوع تلك الجريمة .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والرابع من أوجه الطعن هو الخطأ في الإسناد ، وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه عندما تحدث عن تهمة الرشوة قال إنه ثبت من شهادة البوليس السرى على رضوان بدر أن شخصا ممن تجمهروا بعد

ضبطه المتهم نصحه بأن يدفع للبوليس السرى تقودا وتساهما من المتهم ودفعها إليه فتظاهر بقبولها ، فى حين أن الثابت بمحضر الجلسة أن شخصا لا يعرفه ادعى أنه زميل المتهم تدخل من تلقاء نفسه وقدم له مبلغ الرشوة — ومفاد ذلك أن الرشوة قدمت من غير المتهم ولم تعرض من قبله ولم يثبت من أقوال المجنى عليه ولا من أقوال المخبر أنه كان مع المتهم زميل آخر ، فتكون الواقعة التى استند عليها الحكم فى إدانة الطاعن عن تهمة عرض الرشوة لا سند لها من الأوراق وهذا مما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إنه لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المخبر على رضوان بدر قرر فى تحقيق البوليس والنيابة أن أحد الناس الذين تجمعوا عقب ضبط الحادث نصح المتهم بأن يعطى المخبر شيئا ليخلى سبيله فقدم المتهم المبلغ بنفسه للمخبر فرفضه ثم سلمه بعد ذلك للوسيط فأخذه وسلمه بدوره للمخبر الذى تظاهر بقبوله واقتاد المتهم إلى القسم مبلغا بالحادث ، كما قرر المجنى عليه عبد الغفار على عبد الرازق فى تحقيق البوليس والنيابة بمثل ما قرره المخبر على رضوان بدر . ولما كان يبين مما تقدم أن ما أورده الحكم فى مدوناته عن واقعة عرض الرشوة من الطاعن على البوليس السرى عن طريق شخص آخر له أصله الثابت فى محضر تحقيق البوليس والنيابة فإن دعوى الخطأ فى الإسناد لا تكون صحيحة .

وحيث إن الوجه الثالث من الطعن مبناه القصور فى التسبيب ، ذلك أن الطاعن دفع تهمة الرشوة بأنها ملفقة ولا دليل عليها وبأنه لو صح أن الرشوة قدمت إلى البوليس السرى بواسطة آخر لكان قد قبض عليه أيضا ، ومع ما لهذا الدفاع من أهمية فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض له ولم يتناوله بالرد .

وحيث إنه لما كان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تحتاج من الحكم إلى رد خاص بل بحسبه أن يكون الرد عليه مستفادا مما أورده من أدلة الثبوت فى الدعوى التى عول عليها فى الإدانة . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن الوجه الخامس من الطعن مبناه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالتدخل في وظيفة المخبر دون أن يكون قد أتى عملاً أو اتخذ مظهراً يدل على ذلك .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه رجل قروى من الريف متقدم في السن وأن الطاعن اعترض سبيله وانحرف به إلى طريق فرعى وزعم له أنه مخبر ثم أمره بإبراز بطاقته الشخصية وإخراج ما يحمله في جيبه من نقود وأوراق وقد انصاع المجنى عليه لهذا الأمر اعتقاداً منه بأن الطاعن من رجال البوليس الذين لهم اتخاذ هذا الإجراء قانوناً ، وكانت هذه الأفعال والمظاهر مما تتحقق بها جريمة التدخل في الوظيفة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات — هذا فضلاً عن أنه لا جدوى للطاعن مما يشير في هذا الوجه ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أعمل في حقه المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد المقررة لجريمة عرض الرشوة . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود إسماعيل ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٥٨)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . حكم ”بياناته“ . استئناف .

(١) محضر الجلسة يكمل الحكم . في خصوص بيانات الديباجة .

(ب) تاريخ إصدار الحكم . بيان جوهرى . خلو الحكم منه . بطلانه . علة ذلك .

(ج) استئناف . تأييد المحكمة الاستئنافية — الحكم الابتدائى الباطل نخلوه من البيانات الجوهرية — دون أن تنشئ لقضائها أسبابا جديدة . بطلان حكمها .

١ — من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه ، وإن استوفى بياناته ، إلا أنه لم ينشئ لقضائه أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائى الباطل قانونا ، فإنه يكون باطلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليه الأول وإصابة المجنى عليهما الثاني والثالث وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارته بسرعة زائده وبمحالة ينجم عنها الخطر وانحرف بها بلجهة اليسار دون مبرر ولم يستعمل الفرامل لإيقافها ثم انحرف بها جهة اليمين وغم علمه بوجود خلل بمساكنة السيارة مما أدى إلى زحفها واصطدامها بالرصيف الأيمن فانقلبت ولم يحتط في ذلك فحدثت إصابة المجنى عليهم سالفى الذكر والموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة المجنى عليه الأول. وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى ورثة المجنى عليه الأول مدنياً قبل المتهم ومالك السيارة بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملاً بمبادئ الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه والمسئول بالحقوق المدنية بأن يدفع متضامين للدعين بالحق المدني مبلغ ٩٠٠ جنيه على سبيل التعويض يوزع بينهم حسب الفريضة الشرعية مع المصاريف المدنية المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطامات بلا مصاريف جنائية . استأنف كل من المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم والمسئول بالحقوق المدنية المصاريف المدنية الاستئنافية ومقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان ، ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على رغم بطلان الحكم الأخير لحلوه

من البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها ، إذ أففل بيان المحكمة التي صدر منها الحكم والهيئة التي أصدرته ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها وإسم المتهم في الدعوى ورقمها ووصف التهمة المسندة إلى المتهم مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من البيانات والأسماء التي أشار إليها الطاعن في طعنه في خصوص تعيين المحكمة التي صدر منها الحكم والهيئة التي أصدرته وإسم المتهم في الدعوى ورقمها وتاريخ صدور الحكم ، وإن كانت محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية قد استوفت تلك البيانات . وإذ كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناءه على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن استوفيت بياناته إلا أنه لم ينشئ لقضائه أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانونا مما يبطله ويتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة وإلزام المطعون ضدهما المصروفات المدنية .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٥٩)

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٣١ القضائية :

جرح وضرب . قصد جنائي . حكم "تسبيبه" .

(١) القصد الجنائي في جريمة إحداث جرح عمدا . هو تعمد ارتكاب الفعل المماس بسلامة
جسم المجنى عليه أو صحته .

(ب) التحدث استقلا عن هذا القصد . غير لازم . متى كان مستفادا مما أورده الحكم
من وقائع .

١ — جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام . وهو
يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه
المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

٢ — لا تلزم المحكمة في جريمة إحداث جرح عمدا بأن تتحدث استقلا عن
القصد الجنائي لدى المتهم بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع
الدعوى كما أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) شرع في قتل المجنى عليها عمدا بأن
أطلق عليها عيارين نارين قاصدا قتلها فأصيبت بالإصابات الميينة بالتقرير الطبي
وخاب أثرا للجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعافها بالعلاج (ثانيا)
أحرز سلاحا ناريا "مسدسا مششخنا" بغير ترخيص (ثالثا) أحرز ذخائر

مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص له بإحرازها . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦/١ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به . فقررت ذلك . وقد ادعت المجنى عليها بحق مدني قبل المتهم بمبلغ ألف جنيهه تعويضا . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات عن التهمة الأولى والمواد ١ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ عن التهمتين الثانية والثالثة — بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمة الأولى المستندة إليه وإلزامه بأوف يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ مائة جنيهه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة وذلك على اعتبار أن التهمة هي إحداث إصابات نشأ عنها عجز المجنى عليها عن أعمالها الشخصية مدة زادت على العشرين يوما . وبتغريمه مبلغ خمسة جنيهات عن التهمتين الثانية والثالثة المستندتين إليه ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب ، ذلك بأنه تمسك أمام المحكمة بأن الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة إصابة خطأ منطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات إن لم تكن نتيجة حادث عارض لا خطأ فيه فلم يشر الحكم إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا الطعن مردود بأنه يبين من مراجعة الحكم أنه عرض لدفاع الطاعن وأدلة الدعوى ودلل على توافر ركن العمد لديه فقال بأن المتهم " أراد الاعتداء بتهديد المجنى عليها بالسلاح حتى تدعن لما أراد حماها عليه من مطالبة إخوتها بما لها من ميراث ولما وجد منها معارضة وإصرارا على الامتناع عن هذه المطالبة أراد أن يفهمها أنه جاد في تهديده فأطلق عليها النار لابتية القتل بل يقصد إحداث جروح بها تؤلمها وتشيع في نفسها الطاعة والامتثال لأمره

مستقبلا حتى تنفذ له رغباته في ضم ملكها إليه لاستغلاله بمعرفته“. وهذا الذي ذكرته المحكمة تنتفى به قالة القصور في الرد على دفاع الطامن . لما كان ذلك ، وكانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . ولما كانت المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الجريمة بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم — وهو ما تحقق في واقعة الدعوى — وكان ما يثيره الطامن في طعنه لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

بإدارة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى وضوان المستشارين .

(١٦٠)

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٣١ القضائية :

اشتباه . "العود إليه" . تعدد الجرائم . عقوبة .

العود للاشتباه . جريمة مستقلة عن فعل السرقة الذي أنشأ حالة العود . ملة ذلك .

تطبيق المادة ٣٢ عقوبات على الجريمتين . خطأ في القانون .

إنه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود
للاشتباه ، إلا أن هذه الجريمة لاتزال في باقي أركانها مستقلة عن جريمة السرقة ،
مما يتعذر معه اعتبارهما فعلاً واحداً يكون جريمتين أو عدة جرائم صدرت
عن غرض إجرامى واحد ، حتى يصح القول بتطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون
العقوبات — يؤكد هذا النظر ماورد في المادتين ٥ و ١/٦ — ٢ من المرسوم
بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب توقيع عقوبة الحبس والمراقبة على المائد
للاشتباه علاوة على العقوبة التي سبق أن حكم بها عليه لارتكابه جريمة من الجرائم
التي نص عليها المرسوم بقانون المشار إليه ، مما يدل على أن الشارع لم يرد الأخذ
في الجريمتين بحكم المادة ٣٢ سالفه الذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه
بالمراقبة للاشتباه في اللجنة رقم ١١٨٤ / ٤٨٢٨ لسنة ١٩٥٥ المنصورة ثم حكم
عليه بعد ذلك بالحبس في جرائم الاعتداء على المال آخرها اللجنة ١٦٠٥

سنة ١٩٥٨ المنصورة. وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والحكم بأقصى العقوبة. والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية وذلك مع النفاذ. فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عقوبة الحبس والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأيينه فيما عدا ذلك. استأنف المتهم هذا الحكم الأخير والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء عقوبة الحبس وتأيينه بالحكم المستأنف فيما عدا ذلك بلا مصروفات ، وذلك عملا بنصوص المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ...

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد ألغى عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا على المطعون ضده — باعتباره عائدا لحالة الاشتباه — مكتفيا بتأييد عقوبة وضعه تحت المراقبة لمدة سنة قولا منه بأنه وقد سبق الحكم عليه بالحبس في جنحة السرقة التي نشأت عنها حالة الاشتباه ، فإنه لا تجوز معاقبته بالحبس مرة أخرى على ما تقتضيه طبيعة جريمة الاشتباه الاستثنائية وإعمالا لحكم المادة ٣٢/١ من قانون العقوبات . ووجه الخطأ في ذلك أنه وإن كان فعل السرقة يدخل في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه ، إلا أن هذه الجريمة مستقلة عن جريمة السرقة ويتعذر اعتبارهما فعلا واحدا في حدود ما تقتضي به المادة ٣٢/١ من قانون العقوبات بل يتعين توقيع جزاء لكل من الجريمتين .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على المتهم بأنه في ١٩٥٩/٥/٢٨ بدائرة قسم أول المنصورة عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه بالمراقبة للاشتباه في الجنحة رقم ١١٨٤ سنة ١٩٥٥ المنصورة ثم حكم عليه بعد ذلك بالحبس في جرائم الإعتداء على المال آنحراها اللجنة رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٥٨ المنصورة ، وطلبت

معاقبته بالمواد ٦٥٥/١ و ٨٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فقضت محكمة أول درجة غيابيا بمعاقبته بالحبس ستة شهور مع الشغل ووضعته تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية، فعارض وقضى في المعارضة بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل وتأيينه فيما عدا ذلك . فاستأنف المتهم وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بإلغاء عقوبة الحبس وتأيين الحكم المستأنف فيما عدا ذلك — وقد استند الحكم في إلغاء عقوبة الحبس إلى القول بأنه ” طالما أن العود للاشتباه قد نشأ عن فعل كون جريمة أخرى سبق الحكم على فاعلها بالحبس فلا يجوز توقيع عقوبة الحبس مرة أخرى وذلك باعتضيه طبيعة جريمة الاشتباه الاستثنائية والتي يعتبر التجريم فيها خروجاً على القواعد العامة في القانون الجنائي إذ يعاقب فيها المتهم عن أفعال سبق أن حوكم عنها وأفعال لا يمكن محاكمته عنها ولكن المشرع رتب على توافرها قيام جريمة الاشتباه الأمر الذي يتعين معه تطبيق نصوص المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في أضيق نطاق وفي حدود القواعد العامة لقانون العقوبات وبناء على ذلك فإن المحكمة ترى تطبيقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات إلغاء عقوبة الحبس المقضى بها“

وحيث إن هذا الذي أسس عليه الحكم المطعون فيه قضاءه غير صحيح في القانون، ذلك بأنه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه، إلا أن هذه الجريمة لا تزال في باقى أركانها مستقلة عن جريمة السرقة مما يتعذر معه اعتبارهما فعلاً واحداً يكون جريمتين أو عدة جرائم صدرت عن غرض إجرامى واحد حتى يصح القول بتطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . يؤكد هذا النظر ما ورد في المادتين ١/٦٥٥ — ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب توقيع عقوبة الحبس والمراقبة على العائد للاشتباه علاوة على العقوبة التي سبق أن حكم بها عليه لارتكابه جريمة من الجرائم التي نص عليها المرسوم بقانون المشار إليه مما يدل على أن الشارع لم يرد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، فإن حكم محكمة أول درجة الذي دان المطعون ضده بعقوبتي الحبس والمراقبة يكون حكماً صحيحاً في القانون ويكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة الحبس قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يتعين معه نقضه وتأيين الحكم الابتدائي .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٦١)

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣١ القضائية :

سب وقذف . علانية . حكم "تسييبه" .

العلانية . مكتب المحامى . هو فى الأصل محل خاص . مثال . لا تتوافر معه لمكتب المحامى صفة المحل العمومى بالصدقة .

مكتب المحامى بحكم الأصل ، محل خاص . وما ذكره الحكم المطعون فيه من "أن المتهمة اعتدت بالشتم على المحبى عليها بصوت مرتفع على مسمع من جميع الموكلين وجميع الموظفين الذين كانوا بالمكتب" — ما ذكره الحكم من ذلك ، لا يجعل مكتب المحامى محلا عموميا بالصدقة ولا تتحقق به العلانية التى يتطلبها القانون للسب الذى يجهر به فى المحل الخاص المطل على طريق عام .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر قبل الطاعنة بعريضة ضمنتها أنها "الطاعنة" سبها أثناء تواجدها بحجرة مكتب الأستاذ المحامى على مسمع منه ومن وكيله وبعض العملاء بأن وجهت إليها إمارة (يا بنت الكلب يا شرموطة يا يونانية يا ضايعة يا مجرمة يا بنت دين الكلب) . وطالبت عقابها بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات مع إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ستة عشر جنيها مصريا على سبيل التعويض . ثم عدلت طلب التعويض إلى مبلغ ستين جنيها . وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر عن المتهمة بعدم قبول

الدعوى الجنائية والمدنية لرفعهما بدون توكيل. وبعد أن أنهت المحكمة نظر الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وتغريمها عشرين جنيتها وإلزامها بأن تدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسة عشر جنيتها والمصاريف المناسبة لما حكم به وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله. استأنفت المحكوم عليها هذا الحكم. والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإدانتها بجريمة السب العلني على الرغم من عدم توفر ركن العلانية إذ الثابت من أقوال المجني عليها أن عبارات السب المسندة للطاعنة قد صدرت منها في غرفة المحامي الخاصة بمكتبه وهي لا تعتبر محلا عموميا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إن المدعية بالحق المدني أقامت هذه الدعوى بعريضة معلقة إلى المتهم في ٢٩/٩/١٩٥٨ جاء فيها أنها توجهت يوم ١٤/٦/١٩٥٨ إلى مكتب الأستاذ ... المحامي لأعمال قضائية خاصة بها وفي أثناء تواجدها بحجرة المحامي حضرت المتهم وجلس في حجرة مجاورة وكان باب الحجرة الأولى مفتوحا فقامت المدعية بالحق المدني وأغلقت الباب حفظا على سرية أعمالها إلا أن المتهم تضايقت من هذا الأمر واعتدت بالشتم عليها بصوت مرتفع على مسمع من جميع الموكلين الذين كانوا بالمكتب وجميع الموظفين". ثم أضاف الحكم "أنه من البديهي أن مكتب المحامي هو من

الأماكن المطروقة للجميع بدون استثناء ومن ثم يعتبر ركن العلانية المنصوص عليه في المادة ١٧١ عقوبات متوافرا“ .

وحيث إنه لما كان مكتب المحامى بحكم الأصل محلا خاصا ، وكان ما ذكره الحكم المطعون فيه على الصورة السالف بيانها لا يجعل مكتب المحامى محلا عموميا بالصراحة ولا تتحقق به العلانية التى تتطلبها القانون للسب الذى يجهر به فى المحل الخاص المثل على طريق عام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، توفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٦٢)

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣١ القضائية :

دفاع . حكم "تسييه" . بناء .

المادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم .
اقتصارها على هدم المنشآت "غير الآيلة للسقوط" بغير ترخيص . تمسك المتهم بأن المبنى متخرب
كلها بحيث يعتبر آيلا للسقوط . دفاع جوهري . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور .

إذا كان المتهم قد دفع التهمة المسندة إليه — وهي أنه لم يحصل على ترخيص
سابق من الجهة المختصة قبل هدم البناء مخالفا بذلك أحكام القانون رقم ٣٤٤
لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم — بأن المبنى خرب وآيل
للسقوط ، ودعم دفاعه بالمستخرج الرسمي الذي قدمه ، فإنه كان يتعين على المحكمة
أن تمحص هذا الدفاع الجوهري وأن تبحثه للثبوت من أن بيانات ذلك المستخرج
الرسمي تتعلق بالمبنى موضوع الاتهام ومن أن هذا المبنى متخرب كلها بحيث
يعتبر آيلا للسقوط ، حتى كان يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .
فإذا كان الحكم الابتدائي لم يشر إلى هذا الدفاع كما لم يتناوله الحكم الاستئنافي
المطعون فيه برد ، فإنه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يحصل على ترخيص سابق من الجهة
المختصة قبل هدم البناء . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٣٤٤

لسنة ١٩٥٦ . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا عملا بمواد الإتهام — (أولا) بتغريم المتهم ٣٦٠ جنيها . (ثانيا) بحرمانه من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات تبدأ من صدور هذا الحكم نهائيا . (ثالثا) بإلزامه بأداء ما يعادل الفوائد والرسوم المربوطة للجلسات البلدية خلال المدة السالفة الذكر عما لو كان المبنى قائما . (رابعا) بإعفائه من المصاريف الجنائية . استأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في البيان والتسبيب ، ذلك أن الطاعن قدم إلى محكمة ثاني درجة كشفا رسميا من سجلات مصلحة الأموال المقررة ثابت به أن العقار موضوع الحكم المطعون فيه تخرب تخربا كليا ورفعت عنه الفوائد — ولما كان في هذا الكشف الرسمي ما يناقض ما أثبتته مهندس التنظيم في محضره فإن المحكمة لم تناقش هذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على ملف الدعوى — الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا لوجه الطعن — أن محكمة ثاني درجة نظرت الدعوى بجلسة ١٩٥٩/١٠/٢٢ وفيها التمس الدفاع عن الطاعن التأجيل للاطلاع والاستعداد ولكن المحكمة رفضت التأجيل وحجرت القضية للحكم بجلسة ١٩٥٩/١١/١٢ وصرحت للدفاع بتقديم مذكرات . وقد تبين أن المتهم ” الطاعن ” قدم مذكرة بدفاعه متضمنة فيما حوته أن البناء تخرب وآيل للسقوط ودم هذا الدفاع بمستخرج رسمي يحمل رقم ١٩٨١٥٥ لاستمارة رقم ١٢٤ أموال مقررة مؤرخ في ١٩٥٩/٥/٢٧ جاء به ” إنه يبين من واقع دفتر المكلفة سنة ١٩٥٠ للأن تحت رقم ١٩١٣ أنه وجد بناحية بلقاس بالمكلفة الملك رقم ١ شارع ترعة الباشوات القبلية ببلندر بلقاس أنه باسم عبد الغفار المغازي وأخيه محمود علي — على أرض الحكومة منافع —

والملك عبارة عن حجرة وجراج وأن عوائد ربط ١٩٥٣ — جنيتها ٣٥٢ مليا ويجرد سنة ١٩٥٤ — ١٩٥٥ تخرب الملك تخربا كليا ورفعت عوائده السابقة. ولما كان الحكم المطعون فيه اكتفى في تأييده للحكم المستأنف بقوله: "وحيث إن الحكم المستأنف في محله لثبوت التهمة وللعقوبة المقررة بها للأسباب التي بني عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن ما جاء بالمذكرة قد ردت عليه محكمة أول درجة بما فيه الكفاية..." لما كان ما تقدم ، وكان الطامن قد دفع التهمة المسندة إليه في مذكرته المقدمة لمحكمة ثاني درجة قبل أن تصدر حكمها المطعون فيه بأن المبنى خرب وآيل للسقوط وكان هذا الدفاع — الذي دعمه الطامن بالمستخرج الرسمي سالف البيان — جوهريا ولم يتناوله الحكم المطعون فيه برد ، كما أن الحكم الابتدائي لم يشر إليه ، وكان يتعين على محكمة ثاني درجة أن تخلص هذا الدفاع وأن تبحث ما تضمنته المذكرة والمستخرج الرسمي من بيانات للتثبت من أن هذه البيانات تتعلق بالمبنى موضوع النزاع ومن أن هذا المبنى متخرب كليا بحيث يعتبر آيلا للسقوط — والتحقق قبل الحكم في الدعوى مما إذا كان هذا التخريب قد استمر من سنة ١٩٥٥ إلى تاريخ ضبط الواقعة الحاصل في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ — حتى يمكن لهذه المحكمة أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ذلك بأن المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم تنص على أنه "لا يجوز هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية إلا بعد موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون ويشترط أن تكون قد مضت على إقامة هذه المباني مدة ١٠ عاما على الأقل..." الخ. لما كان هذا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٦٣)

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣١ القضائية :

تقضى :

إجراءاته . إيداع الأسباب . ميعاد المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوبه .
تجاوزه . المرض . متى لا يكون عذرا مبررا . مثال .

توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إيداع الأسباب التي
بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى . فإذا كان
الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان المرض الذى احتج به لتبرير ذلك — وهو
إصابته بنزلة شعبية حادة كما يؤخذ من الشهادة المرضية المقدمة منه — ليس
من شأنه أن يقعه عن تقديم أسباب الطعن أو الاتصال بحامييه لهذا الغرض
بالوسيلة التي يراها قبل انقضاء هذا الميعاد ، فإن هذا المرض لا يعتبر عذرا
ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته مدير مصنع مواقد الغاز حاز بقصد
البيع بعض مواقد الغاز غير موضح بها مصدرها باللغة العربية وغير مطابقة
للمواصفات القانونية . وطلبت عقابه بالمواد ١/١ وب و ٣ و ٥ من المرسوم
بقانون الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ والمعدل بالقرار الوزارى رقم ١١٧
لسنة ١٩٤٩ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم
خمسين جنيا ومصادرة المواقد المضبوطة . فاستأنف المتهم . والمحكمة الاستئنافية

قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٧ من مارس ١٩٦٠ وقدم الأستاذ المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٠ (بعد الميعاد) .

المحكمة

... حيث إن الطاعن حكم عليه حضوريا بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ فقرر بالطعن في ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠ وأودع أسبابه في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٠ موقعا عليها من الأستاذ محمد شوكت التوني المحامي وقدم الطاعن شهادة مرضية مؤرخة ١١ من أبريل سنة ١٩٦٠ لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب وهي صادرة من الدكتور محمد فتح الله عطيه الأشقر أثبت فيها ما نصه ” محمد محمود أبو سالم كان مريضا بنزلة شعبية حادة من ١٨/٣/١٩٦٠ وقد شفى وهذه شهادة بذلك ويمكنه ترك الفراش “ .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى وكان الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان المرض الذي احتج به لتبرير ذلك — كما يؤخذ من الشهادة المرضية المقدمة منه — ليس من شأنه أن يقعه عن تقديم أسباب الطعن أو الإلتصال بحامييه لهذا الغرض بالوسيلة التي يراها قبل انقضاء هذا الميعاد ، فإن هذا المرض لا يعتبر عذرا ، ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

جاسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٦٤)

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣١ القضائية :

(١) جريمة . الاستحالة النسبية . سرقة . الشروع فيها .

الشروع في السرقة . لا يشترط لتوافر أركانها أن يكون المال المراد سرقة موجودا بالفعل ، متى كانت نية الجاني قد اتجهت للسرقة .

(ب) إثبات ” اعتراف ” . حكم ” تسييبه ” .

اعتراف . الخطأ في الإسناد . متى لا يؤثر ؟ إذا كان لا ينصرف إلا إلى واقعة فرعية دون جوهر الإقرار . مثال .

١ — ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلا ما دام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

٢ — إذا كان الخطأ في الإسناد — بفرض وقوعه — لا ينصب على جوهر اعتراف الطاعن وزميله بالاتفاق على السرقة والبدء في تنفيذها ، ولا ينصرف إلا إلى واقعة فرعية هي واقعة إشهار الخنجر التي اطمأنت المحكمة في خصوصها إلى شهادة الشهود ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آنحو والطاعن بأنهما شرعا في سرقة النقود الميينة بالمحضر للمجنى عليه وذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أمسك به الأول وهدده بنخجر كان يحمله وأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبي بقصد تعطيل مقاومته

ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما هو ضبطهما متلبسين وقد ترك الإكراه بالمجنى عليه الإصابة سالفة الذكر. وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ عقوبات. فقررت بذلك. ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات. فطعن المتهم الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن الخطأ فى القانون والبطلان فى إجراءات التحقيق والقصور فى التسييب والخطأ فى الإسناد ، ويقول الطاعن فى ذلك إن ما أسند إليه هو وجوده على سلم منزل المجنى عليه عند ضبطه وهو فعل لا يعدو أن يكون عملا تحضيريا ولا يصل إلى مرتبة البدء فى التنفيذ الذى يوصف شروعا فى السرقة بالإكراه الذى دين به ولا يجعله فاعلا أصليا أو شريكا فى هذه الجريمة ، ولم يدلل الحكم على اتفاقه مع المتهم الثانى على ارتكاب السرقة وبذا جاء خلوا من التذليل تدليلا صحيحا على الجريمة بركنيتها المادى والمعنوى . ويضيف الطاعن أن التحقيقات خلت من معاينة المبلغ المقال بمحاولة سرقة ولا يكفى فى هذا الشأن إدماء المجنى عليه بأنه كان يحتفظ بمبلغ ٦٠٠ جنيه فى خزانة بمنزله ، كذلك لم يقل الحكم كلمته فى التناقض بين الدليل القولى المستند إلى ما قرره المجنى عليه من أن زميل الطاعن ضربه بنخنجر أسفل عينه اليسرى والدليل الفنى المستند إلى التقرير الطبى والذى جاء فيه أن المجنى عليه أصيب بجرح سمى فى هذا الموضع — هذا إلى أن الحكم استند فيما استند إليه إلى اعتراف زميل الطاعن فى محضر جمع الاستدلالات وفى تحقيق النيابة وإلى أنه قرر فيما أنه كان يشترخنجر فى يده وهو يصعد السلم مع زميله مع أنه قرر فى تحقيق النيابة أنه كان يخفى النخنجر دلى ساقه ولم يكن يمسكه بيده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما مجمله أن الطاعن وزميله المحكوم عليه الآخر تعرفا بمرشد لرجال المباحث وعرضا عليه أن يسهم معهما فى سرقة نقود للمجنى عليه يودعها خزانة منزله فتظاهر المرشد بالموافقة وأبلغ رجال

المباحث الذين أعدوا كميناً بداخل منزل المجنى عليه وحدد الطاعن وزميله والمرشد موعد التنفيذ بعد منتصف ليلة الحادث وتقابلوا في أحد المشارب واتفقوا على الدور الذي يقوم به كل منهم وأن يصعد الطاعن مع زميله الذي كان يحمل في يده خنجرًا سلم المنزل إلى شقة المجنى عليه ويبقى المرشد على السلم للوقاية وأن يطرق زميل الطاعن باب الشقة ويوهم المجنى عليه أنه من رجال البوليس وأن محله التجاري قد سرق وعندما يفتح له الباب يشهر الخنجر في يده ويقتحم الشقة مع الطاعن ويهدده بالخنجر ويطلبه بمفاتيح الخزانة ثم يفتحها ويسرق ما فيها من نقود ، واتجه الثلاثة إلى المنزل ونفذوا ما اتفقوا عليه حتى إذا فتح المجنى عليه باب شقته اقتحمها الطاعن خلف زميله الذي كان يشهر خنجره وأصاب به عين المجنى عليه اليسرى وخشى رجال المباحث على حياة المجنى عليه فخرجوا من مكانهم وأحاطوا بالطاعن وزميله الذي قاومهم مقاومة أسفرت عن إصابته وإصابتهم . ودل الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن وزميله بشهادة المجنى عليه والمرشد ورجال المباحث والتقارير الطبية واعتراف الطاعن وزميله في محضر جمع الاستدلالات وفي تحقيق النيابة ، وتحدث الحكم عن ركن بدء التنفيذ فقال إنه يتكون من اقتحام الطاعن وزميله شقة المجنى عليه بعد فتح بابها ومن شهر هذا الأخير خنجره على المجنى عليه وضربه به ، كما تحدث عن قصد السرقة فقال إنه ثابت من شهادة المرشد ورجال المباحث واعتراف الطاعن وزميله بأنهما إنما ذهبا إلى شقة المجنى عليه لسرقة ما في خزانة من نقود . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جناية الشروع في السرقة بالإكراه والذي ترك بالمجنى عليه أثر جرح والمنطقة على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٤ فقرة ١ و ٢ من قانون العقوبات ودل على ثبوتها في حق الطاعن وزميله بأدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها وتستند إلى أصل ثابت في الأوراق كما دل على قصد السرقة واتفاق الطاعن وزميله مع المرشد على السرقة بأدلة سائغة . ولما كان وجود الطاعن في مسرح الجريمة وفي شقة المجنى عليه بالذات في الظروف السابقة يجعله فاعلاً أصلياً فيها . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى صحة ما قرره المجنى عليه من أنه كان يحتفظ بنقود في خزانة مسكنه فليس للطاعن أن ينهى على التحقيقات بطلانها لعدم معاينة الخزانة ، فضلاً عن أن الطاعن لم يضمن دفاعه أمام المحكمة شيئاً في هذا الصدد ، كما أنه ليس بشرط في جريمة

الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلا مادام أن نية الجاني اتجهت إلى ارتكاب السرقة كما هو الحال في واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لا ينطوي على أى تخاذل في خصوص إصابة عين المجنى عليه اليسرى إذ سجل أن المجنى عليه شهد أن زميل الطاعن ضربه بالخنجر في هذا الموضع وأن التقرير الطبي أثبت وجود سحج فيه من آلة حادة بما يجعل الدليل القولى والدليل الفنى متساندين غير متعارضين كما يقول الطاعن . ولما كان الطاعن لا يعيب على الحكم ما سجله في خصوص اعترافه هو وكل ما نعاه على الحكم في خصوص اعتراف زميل الطاعن لإثباته أن المذكور اعترف بأنه كان يشهر الخنجر مع أن واقع الأمر أنه قرر أنه كان يحمله في ساقه — لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ في الإسناد ، بفرض وقوعه ، لا ينصب على جوهر اعتراف الطاعن وزميله بالاتفاق على السرقة والبسء في تنفيذها ولا ينصرف إلا إلى واقعة فرعية هى واقعة إشهار الخنجر ، وقد اطمأنت المحكمة في خصوصها إلى شهادة الشهود ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان كل ما تقدم فإن الطعن يكون قائما على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٦٥)

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣١ القضائية :

تحقيق . تفتيش . حبس . قبض . إثبات .

(أ) إجراءات التحقيق التي يجب تدوينها بمعرفة كاتب المحكمة . المادتان ٧٣ و ١٩٩
إجراءات جنائية . هي الإجراءات التي تستلزم تحرير محاضر . أوامر الحبس والقبض
والنفاذ . لا تستلزم ذلك . عدم تدوينها بمعرفة الكاتب . لا بطلان .

(ب) إجراءات التحريز . نص المادة ٥٧ إجراءات جنائية . إجراءات تنظيمية . مخالفتها .
لا بطلان . متى اطمأنت المحكمة إلى سلامة الدليل .

١ — مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية
أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه إلا في إجراءات التحقيق
التي تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم وإجراء المعاينة
إذ أن هذه الإجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره إلى مجريات التحقيق بحيث
لا تعوقه عن ذلك كتابة المحضر ، أما سائر إجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة
بالحبس والقبض والتفتيش فهي بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق
عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالي أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

٢ — إجراءات التحريز — بما فيها الإجراءات المنصوص عليه في المادة ٥٧
من قانون الإجراءات الجنائية — إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل
والمحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان ،
والمرجع في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من ضبط
المادة المحرزة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "أفيونا وحشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرفق . فقررت الغرفة ذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر عن المتهم ببطلان إذن التفتيش الصادر من النيابة لعدم وجود كاتب مع وكيل النيابة عند تحريره . وبعد ذلك قضت المحكمة حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول أ بند ١ و ١٢ بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه وبمصادرة المسادة المخدرة المضبوطة . وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد الاستعمال الشخصي وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ ..

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله والقصور في التبرير ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه دفع ببطلان إذن التفتيش تأسيسا على أنه لم يوقع عليه من أحد كتاب النيابة مع أنه لا يخرج عن كونه عملا من أعمال التحقيق ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفع ، كما أنه دفع ببطلان إجراءات التحريز وفق المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى أساس أن الضابط الذي ندبته النيابة لوزن الجواهر المخدر المضبوط قد فض حزره في غيبة الطاعن ، ولم يرد الحكم على هذا الدفع إلا في قوله إنه مردود باعترافيه في تحقيق النيابة بإحرازه هذا الجواهر وهو رد قاصر لا يفهم منه إن كان الحرز قد عبث به أو لم يعثر .

وحيث إن المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن "يستصحب قاضي التحقيق في جميع إجراءاته كتابا من كتاب المحكمة يوقع معه المحاضر..." — وقد أحالت المادة ١٩٩ من هذا القانون على المادة سالفه الذكر

فما يختص بإجراءات التحقيق الذي تتولاه النيابة . ومؤدى هذه النصوص أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه إلا في إجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم وإجراء المعاينة إذ أن هذه الإجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره إلى مجريات التحقيق بحيث لا تعوقه عن ذلك كتابة المحضر، أما سائر إجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهي بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالي أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها — لما كان ذلك ، فإن خلوا إذن النيابة من توقيع كاتب لا يترتب عليه البطلان مادام صادرا بالكتابة وموقعا عليه من المحقق الذي أصدره . لما كان ذلك ، وكانت إجراءات التحريز بما فيها الإجراء المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل والمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها أى بطلان والمراجع في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستعمل من ضبط المادة المخدرة . ولما كانت المحكمة قد ردت على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص بأن المتهم الطاعن اعترف في تحقيق النيابة بأن المواد المضبوطة معه هي حشيش وأفيون واطمأنت في حدود سلطتها إلى هذا الإقرار مضافا إلى ما أثبتته تقرير التحليل عن طبيعة هذه المواد مما مفاده أن المحكمة اطمأنت إلى أن المخدرات المضبوطة لم يصل إليها عبث . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن يكون قائما على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار، وبحضور السادة : عادل بونس ، وتوفيق أحمد الحسن ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٦٦)

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٣١ القضائية :

اشتباه .

أركان الجريمة . " جرائم الاعتداء على النفس " المنصوص عليها في المادة الخامسة من
المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ما المقصود بها ؟ هي جرائم الاعتداء التي تتناول إلى الجسم
دون تلك التي تصيب الشخص في شرفه أو اعتباره . مثال : جريمة الإهانة . ليست من بينها . اعتبار
المتهم عائدا لحالة الاشتباه لارتكابه جريمة إهانة . خطأ في تطبيق القانون .

إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين
والمشتبه فيهم ، إذ نصت على جرائم الاعتداء على النفس ، إنما قصدت جرائم
الإعتداء التي تتناول إلى الجسم دون تلك التي تصيب الشخص في شرفه
أو اعتباره . فإذا كان الحكم قد قضى بإدانة المتهم باعتباره عائدا للاشتباه على
أساس اتهامه بإهانة أحد رجال الشرطة ، مع أن هذه الجريمة ليست من بين
الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عاد إلى حالة الاشتباه بأن اتهم في
القضية رقم ٢٥٨٢ سنة ١٩٥٩ جنح ميت غمر رغم سابقة الحكم عليه باعتباره
مشتبها فيه . وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ٢/٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس
المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة

في المكان والزمان اللذين يحددهما وزير الداخلية . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنفت النيابة العامة الحكم الأول والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بعدم جواز الاستئناف . فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة في حين أن استئنافها مبنى على مخالفة الحكم المستأنف لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تجيز للنسابة الطعن بالاستئناف في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه عاد لحالة الاشتباه إذ اتهم في اللجنة رقم ٢٥٨٢ سنة ١٩٥٩ ميت غمر على الرغم من سابقة الحكم عليه باعتباره مشتبهاً فيه وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فقضت محكمة أول درجة بحبسه شهراً مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة، فاستأنفت النيابة الحكم للخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أن اللجنة رقم ٢٥٨٢ سنة ١٩٥٩ ميت غمر التي اعتبر الحكم المستأنف المتهم عائداً للاشتباه من أجلها هي عن تهمة إهانة أحد رجال الشرطة وهي ليست من الجرائم التي نصت عليها المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت بعدم جواز استئناف النيابة . لما كان ما تقدم ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للنسابة العامة والمتهم رفع الاستئناف في حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة يكون مشوباً بمخالفة القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون مالف الذكر إذ نصت على جرائم الاعتداء على النفس إنما قصدت جرائم

الاعتداء التي تتناول إلى الجسم دون تلك التي تصيب الشخص في شرفه أو
اعتباره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف إذ قضى بإدانة المتهم
المطعون ضده باعتباره عائدا للاشتباه على أساس اتهامه بإهانة أحد رجال
الشرطة مع أن هذه الجريمة ليست من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة
فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض
الحكم المطعون فيه وجواز استئناف النيابة وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة
المتهم المطعون ضده .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي المستشارين .

(١٦٧)

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . تزوير .

إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها . أثره : بطلان الإجراءات .

إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة المدعى بتزويرها عند نظر الدعوى يعيب
إجراءات المحاكمة ، لأن تلك الورقة هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها
على بساط البحث والمناقشة الشفوية بالجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ارتكب تزويرا في محضر عرفي هو الإيصال
المؤرخ ١٠ يونيه سنة ١٩٥٤ واستعمله وهو عالم بتزويره وذلك بأن اصطنع
هذا الإيصال وجعل تاريخه ١٠ يونيه سنة ١٩٥٤ ونسب صدوره لمورث
المجنى عليها ووقع عليه بامضاء مزور نسب صدوره إلى هذا المورث
فقدمه للمحكمة وتمسك به في القضية رقم ٣٧٧ سنة ١٩٥٥ مدني كلى سوهاج
مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . والمحكمة
الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة شهور
مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . استأنف المتهم هذا الحكم
والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي والوكيل عن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه قصور في التسبيب ، إذ قضى بإدانته في جرمي التزوير والاستعمال المسندتين إليه دون أن تطلع المحكمة على المخالصة المدعى بتزويرها ، وقد خلا حكم محكمة أول درجة — الذي اعتنى أسبابه الحكم المطعون فيه — من بيان للسند المزور وإثبات لما فيه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه صحيح ، ذلك بأن الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمتي أول وثاني درجة أنها خالية من الإشارة إلى أن المحكمة فضت المظروف واطلعت على المخالصة المزورة ، كما ثبت من الإطلاع على ملف القضية الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا لوجه الطعن أن المظروف المشتمل على المخالصة المدعى بتزويرها لم يزل مختوما بخاتم "جواد توفيق" سكرتير الدائرة المدنية الرابعة مما يدل على أن المحكمة الجنائية لم تفضه لتطلع على الورقة المطعون فيها . ولما كان مقررا أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن تلك الورقة هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفوية بالجلسة الأمر الذي فات محكمة أول درجة بإجرائه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، دون حاجة لبحث بقية أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي المستشارين .

(١٦٨)

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) حكم "تسييبه" . عاهة مستديمة . وصف التهمة .

الخطأ المادي في بيانات التسييب . انتهاء الحكم إلى ثبوت إدانة المتهم في جريمة
العاهة المستديمة : إشارته إلى أن مادة العقاب هي ١/٢٤٢ عقوبات لا ١/٢٤٠
المنظقة قانونا . خطأ مادي . لا يعيبه .

(ب) حكم "تسييبه" . عقوبة .

إعمال حكم المادة ١٧ عقوبات ، دون الإشارة إليها ودرن ذكر أسباب النزول
بالعقوبة . لا يعيب الحكم . تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى ثبوت أن المتهم
ضرب المجنى عليه عمدا وأحدث به عاهة مستديمة يستحيل برؤها " الأمر
المعاقب عليه — كما قال — بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات " ثم قضى
بمعاقبته بالحبس سنة واحدة مع الشغل ، فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد أوردت
الوصف القانوني الصحيح لواقعة الدعوى كما ثبتت لديها ، وهي إذ أشارت إلى
المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا المادة ١/٢٤٠ من هذا القانون المنظقة
على الواقعة فإن هذا لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وقعت فيه .

٢ — إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب
الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون
وما دام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة
ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالتقدير الذي ارتأته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بقطعة من الحديد فوق ذراعه الأيسر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي عسر بحركة مفصل المرفق الأيسر. وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات. فقررت ذلك. ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملاً بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة. فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بحبس المتهم سنة مع الشغل تطبيقاً لنص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات مع أن التهمة المسندة إليه تنطبق على نص المادة ١/٢٤٠ من القانون المذكور وهي تنص على عقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى خمس، وإن جاز للمحكمة أن تنزل بالعقوبة المقررة في المادة ١/٢٤٠ عقوبات إلى عقوبة الحبس عملاً بالمادة ١٧ من هذا القانون إلا أن ذلك مشروط بالإشارة إلى مبررات الرأفة وإلى تطبيق تلك المادة وهو ما لم يعرض له الحكم المطعون فيه.

وحيث إن هذا النعى مردود في شقيه، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى في أسبابه إلى القول بأنه "قد ثبت لهذه المحكمة ثبوتاً كافياً أن المتهم أحمد قرني محمود" المطعون ضده "في يوم ١٢/٢/١٩٥٨ بناحية الكداية مركز الصف مديرية الجيزة ضرب محمد حسن فرغلي عمداً بقطعة من الحديد فوق ذراعه الأيسر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي عسر بحركة مفصل المرفق الأيسر الأمر المعاقب عليه بموجب المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات". ثم قضى بمعاينة المتهم المذكور بحبسه مع الشغل سنة واحدة، فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد أوردت الوصف الصحيح

لواقعة الدعوى كما ثبتت لديها وهي إذ أشارت إلى المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا المادة ١/٢٤٠ من هذا القانون المنطبقة على الواقعة فإن هذا لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وقعت فيه المحكمة. لما كان ذلك، وكان للمحكمة أن تنزل بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٢٤٠ سالفه الذكر تطبيقا لحكم المادة ١٧ من قانون العقوبات إلى الحد الذي نزلت إليه، وهي إذ نزلت إلى عقوبة الحبس فقد دلت على أنها أعملت حكم هذه المادة — ولما كان إعمال حكمها دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم مادامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون، ومادام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته — فإنه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم امماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٦٩)

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إكراه الموظف العمومي . رشوة . عقوبة .

جريمة المادة ١٠٩ عقوبات . ليس فيها معنى الإكراه بالوظيفة . اختلاف
عناصرها عن جريمة الرشوة . المقصود من إعطائها حكم الرشوة : هو من حيث العقوبة
المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة .

(ب) إكراه الموظف العمومي !

القصد الجنائي . انصراف غرض المتهم إلى منع المجنى عليه من أداء وظيفته . مثال .

(ج) نقض . ” أثر الطعن “ .

الخروج من قاعدة نسبية أثر الطعن بسبب اتصال العيب الذي شاب الحكم بغير من
قبل طعنه شكلا . نقض الحكم أيضا بالنسبة لمن لم يقدم أسبابا لطلعه . المادة ٤٢
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال . نقض الحكم جزئيا تصحيحا للعقوبة الخطأ
المحكوم بها .

(د) إثبات . حكم ” تسييبه “ . جرح وضرب .

التقارير الطبية . صحة الاستناد إليها في إثبات التهمة كدليل مؤيد لأقوال الشهود .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩
من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار

بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة ، وإذا كان الشارع قد أعطاهما حكم الرشوة فإن مراده بأن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة التي قصد بها أن تكون مقابل الإتيان في الوظيفة أو إفساد ذمة الموظف ، ويؤكد هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٠٣ من أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به — وهنا لا وعد ولا عطية .

٢ — إذا كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض المتهم انصرف إلى منع المحجني عليهما من أداء وظيفتهما وضبط أحد المهربين لبضائع جمركية ، فإن الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تكون متوافرة .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يتصل بالطاعنين ، إذ وقع عليهما عقوبة الغرامة ، فإنه يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص واستبعاد عقوبة الغرامة المحكوم بها على الطاعنين ولو أن أولهما لم يقدم أسبابا لطعنه — عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٤ — التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات للمتهم ، إلا أنها تصبح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم استناده إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخرين والطاعنين — وكأنا المتهمين الثاني والثالث — بأنهم استعملوا القوة والعنف في حق موظفين عموميين هما من قوة حرس جمرك بور سعيد ليحصلوا على اجتنابهما أداء عمل من أعمال وظيفتهما وذلك بأن قاوم المتهم الأول المحجني عليه الأول عندما استوقفه لاشتباكه في أمر تهريب منقولات من داخل الدائرة الجمركية وأخذ يسحبه لمنعه من تأدية عمله حتى وصل إلى مقهى المتهم الرابع حيث اعتدى باقي المتهمين من الثاني إلى الرابع عليه وعلى زميله المحجني عليه الثاني فأحدثوا بهما الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي

وذلك بقصد منعهما من القبض على المتهم الأول متلبسا بتهم سيجير من الدائرة
الجزائية ومساعدته على الهرب وإخفاء ما كان يحمله من ممنوعات . وطلبت
معاقتهم بالمواد ١٠٤ و ١٠٧ مكرر و ١٠٩ و ١١١ و ١٤٥ من قانون العقوبات
المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا
بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧
من ذات القانون بالنسبة للمتهمين الثانى والثالث والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١
من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين الأول والرابع بمعاينة كل من
المتهمين الثانى والثالث « الطاعنين » بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمهما
مبلغ ألفى جنيه عن التهمة المسندة إليهما وبراءة كل من المتهمين الأول والرابع
مما أسند إليهما . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، ولم يقدم
الطاعن الأول أسبابا لطعنه ... الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا
فىكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إنه يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بخطأ الإسناد
والقصور ، ذلك أن المحكمة لم تفرق بين مركزى المتهمين فى نسبة الإتهام إلى كل
منهم مع أن أقوال الشهود لا تستأهل ثقة المحكمة لأن الصاغ محمود عبد الحى لم
ير واقعة المقاومة ولا يستفاد من الكشف الطبى نسبة الإصابات إلى المتهمين
وبالنسبة للمتهم حسن العمرى « الطاعن الثانى » قضت المحكمة بإدانته على أساس
شهادة مختار أحمد حسن العسكرى بأنه اعتدى عليه وقاومه والثابت من أقواله
فى النيابة وفى محضر الجلسة أنه لم يعتد عليه ، أما جذب البندقية فكان عندما
هدد العسكرى بإطلاق بندقيته فلم يكن تصرف المتهم إلا لدرء ضرر بليغ وأغفلت
المحكمة شهادة اليوزباشى منير الألفى الذى حضر عقب الحادثة ولم يخبره العسكرى
الحجنى عليه أن أحدا اعتدى عليه ، ذلك إلى أن ما وقع من المتهم لم يكن مقاومة

منه للعسكري وإنما كان دافعا عن النفس إذ هدد هذا الأخير الموجودين بأن يطلق النار من بندقيته فمن حق المتهم أن يدفع هذا الخطر ولا سيما وأنه أمين على المقهى التي وقع الحادث بها ولم يتعرض الحكم لهذه الواقعة ، أما الإصابات التي وصفها الكشف الطبي فكانت من رواد المقهى ولم تكن نتيجة مقاومة المتهم أو اعتداء وقع منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إن الجنديين مختار أحمد حسن وسعدان محمد أحمد من قوة حرس الجمرك ببور سعيد كانا في يوم ١٩٥٨/٧/٣١ يتوليان الحراسة عند الباب رقم ١٥ بجمرك بور سعيد وفي حوالي الساعة السابعة من مساء اليوم المذكور أقبل بعض جنود شرطة قسم الميناء خارجين من الباب فأخذ مختار أحمد حسن يراقبهم أثناء مرورهم به خشية أن يكون مع أحدهم بضائع مهربة من الرسوم الجمركية ولاحظ أن السائق اليسرى للمتهم الأول فتح الله أحمد أبو العز وكان من بين هؤلاء الجنود متفخخة كما شاهد انتفاخا بملابسه عند الجزء الأوسط من جسمه فاشتبه في أمره وناداه طالبا إليه أن يصحبه إلى الحجرة الخاصة بالتفتيش بالجمرك فلم يستجب إليه وأسرع الخطى فتبعه غير أنه لم يلحق به وتمكن المتهم المذكور من الوصول إلى مقهى تقع بشارع سعد زغلول وتسمى مقهى باب الخلق ودخل إليها ولما بلغ مختار أحمد حسن هذه المقهى تصدى له المتهمان الثاني والثالث فائق عبد اللطيف الملا وحسن مسعد العمري وأمسك الأول ببندقيته وبعنقه كما أمسك به الثاني الذي حاول أخذ ببندقيته منه عنوة غير أنه لم يمكنه من ذلك وضربه المتهم فائق عبد اللطيف بيده على شفته العليا وعلى صدره وبقدمه في ساقه وأوقعه على الأرض ثم أقبل الجندي سعدان محمد أحمد ودخل إلى المقهى ليقبض على المتهم الأول فتعرض له المتهمان الثاني والثالث وضرباه وأحدا به بعض الإصابات وبعد ذلك نهض مختار أحمد حسن وجرى في الطريق ووضع ”طلقة فشكك“ في بندقيته وأطلقها في الهواء ثم أقبلت سيارة بوليس النجدة وأمره قائدها بالتوجه إلى منطقة حراسته فامثل لأمره . . .“ ودلل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنين بشهادة المجنى عليهما الجنديين مختار أحمد حسن وسعدان محمد أحمد والصاغ محمود عبد الحى والتقارير الطبية ، وسجل شهادة الأول بما مؤداه أن الطاعن الأول ضربه بقدمه في ساقه وبيده في شفته كما ضربه في صدره وأوقعه على الأرض وأن الطاعن الثاني حاول عنوة

انتزاع بندقيته وسجل الحكم شهادة الثاني بأن الطاعنين ضرباه وأحدهما به إصابات كما سجل الحكم شهادة الثالث بما مجمله أنه سمع صوت عيار نارى فبعث بمخبرين لتحرى السبب وعادوا بعد قليل بالطاعن الأول ففتشه وضبط معه صندوق سجائر لم يحصل عليها الرسم الجمركى ، وانهى الحكم من هذه الأدلة إلى أن الطاعنين تصديا للجنديين المجنى عليهما وقاوماهما واعتديا عليهما اعتداء أحدث بهما إصابات وقصدا بذلك أن يحولا بينهما وبين أداء عمل من أعمال وظيفتهما بصفتهما من جنود حرس الجمارك وهو ضبط فتح الله أحمد أبو العز لتحريره سجائر من داخل الدائرة الجمركية — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجناية التى دان بها الطاعن الثانى وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مائغة تؤدى إلى مارتبه عليها وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن ما سجله الحكم عن شهادة الجنديين المجنى عليهما يتفق وما شهدا به أمام المحكمة وكان الحكم قد استند إلى شهادة الضابط محمود عبد الحى كدليل على صحة الواقعة فى ذاتها بما يكمل شهادة المجنى عليهما فلا يعيب الحكم استناده إليها ولو أنها لا تنصب مباشرة على الطاعن الثانى : وكانت المحكمة خير ملزمة باستظهار شهادة اليوز باشى منير الألقى أو غيرها من الشهادات طالما أنها اطمأنت إلى ثبوت الواقعة من الأدلة الأخرى التى ساقتها بما يفيد أنها لم تزلوما لتناول ما عداها . ولما كانت وقائع المقاومة التى أسندها الحكم إلى الطاعن الثانى وهى محاولته جذب بندقية أحد المجنى عليهما وضربه بالمجنى عليه الثانى قد أثبتتها الحكم من شهادة الشهود ومن نتيجة الكشف الطبى التى أوردتها وهو ما يكفى لتوافر العنصر المسمى للجناية المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون العقوبات . وكان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض هذا الطاعن انصرف إلى منع المجنى عليهما من أداء وظيفتهما وضبط أحد المهريين لبضائع جمركية . ولما كانت التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات للتمهم إلا أنها تصبح كدليل مؤيد لأقوال الشهود فى هذا الخصوص فلا يعيب الحكم استناده إليها . ولما كان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن الطاعن الثانى لم يدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو عن المال وكانت الواقعة كما استخلصها الحكم لا ترشح لقيام هذه الحالة بما لم يكن معه ثمة موجب للتعرض لها . ولما كان ما يثيره الطاعن فيما عدا ما تقدم لا يخرج عن كونه جدلا فى تقدير أدلة الثبوت

التي اطمأنت إليها المحكمة في حدود سلطتها التقديرية . لما كان كل ما تقدم ، فإن طعن الطاعن الثاني يكون قائماً على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الإلتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة ، وإن كان المشرع قد أعطاها حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة التي قصد بها أن تكون مقابل الإلتجار بالوظيفة أو إفساد ذمة الموظف ، ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عطية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون خطأ يتصل بالطاعتين إذ وقع عليهما عقوبة الغرامة بما ترى المحكمة إعمالاً لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم في هذا الخصوص واستبعاد عقوبة الغرامة التي وقعها على الطاعنين .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٧٠)

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) حكم . ” بياناته “ .

أخذ رأى القضاة الذين أصدروه . النص فيه على صدوره بعد المداولة . كفايته .

(ب) دفاع . إثبات . نقض ” ما لا يقبل من الأسباب “ .

ادعاء المتهم أن اعترافه في التحقيقات كان وليد إكراه . لا تقبل إثباته لأول مرة
أمام محكمة النقض .

١ — إذا كان الثابت من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن أعضاء
المحكمة الذين أصدروه هم الذين سمعوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة
قانونا ، بما مؤداه ومفهومه الواضح أخذ رأى القضاة الذين أصدروه ، فإن
ما ينعمه الطاعن من بطلان الإجراءات نحلوا الحكم مما يفيد صدوره بعد أخذ
الآراء يكون على غير أساس .

٢ — إذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن
أو المدافع عنه قد أثار أن اعترافه في التحقيقات كان وليد إكراه أو تعذيب ،
بل اقتصر دفاعه على إنكار الجريمة المسندة إليه ، كما اقتصر المدافع عنه على الدفع
بانعدام القصد الجنائي ، فإنه لا يقبل منه أن يشير هذا الوجه من الطعن لأول
مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم سرقوا ما كينة الرى المبيضة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لتفتيش أوقاف التل الكبير بطريق الإكراه الواقع على الخفير عبد الحميد محمد عبد النبي بأن قاموا بشهر أسلحة بعضهم عليه وتهديده باستعمالها إن استغاث وتمكنوا بهذه الوسيلة من وسائل الإكراه من ارتكاب جريمتهم حالة كون بعضهم يحمل أسلحة نارية . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٣١٤ / ١ و ٣١٦ من قانون العقوبات . فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات قضت غيابيا للثاني والثامن وحضوريا للباقيين عملا بمادتي الإتهام للأول والثاني والثالث والثامن بمعاينة كل من المتهمين الأول " الطاعن الأول " والثاني والثالث " الطاعن الثاني " والثامن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وببراءة باقي المتهمين مما أسند إليهم وذلك عملا بالمادتين ٣٠٤ / ١ و ٣٨١ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليهما الأول والثالث في هذا الحكم بطريق النقض ، ولم يقدم الطاعن الأول أسبابا لطعنه .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن الأول لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو البطلان في الإجراءات ، ذلك أن الحكم المطعون فيه جاء خلوا مما يفيد صدوره بعد أخذ الآراء .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم هم الذين سمعوا المرافعة ، وأن الحكم قد

صدر بعد المداولة قانونا بما مؤداه ومفهومه الواضح أخذ رأى القضاة الذين أصدروه فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثانى من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة السرقة بالإكراه بالرغم من انعدام القصد الجنائى لديه لأنه يعمل سائقا لدى مالك السيارة الذى كلفه بنقل حديد لحساب المتهم الثانى محمود سليمان سالم فقام بنقله وهو يجهل أن هذا الحديد مسروق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد فى ثبوت توافر القصد الجنائى لدى الطاعن وثبوت التهمة قبله قوله إنها ثابتة من " اعترافه بمصاحبة المتهم الثانى وباقى اللصوص ليلة الحادث ومن قيامه بنقل الماكينة من المزارع ليلا وإطفاء أنوار السيارة وقت الحادث ثم السير بها فى طريق غير مطروق وتوصيلها إلى بلدة الخيس مع أن الاتفاق بين مالك السيارة والمتهم الثانى على أن يتم توصيلها إلى الزقازيق ومما ذكره المتهم الثانى أن المتهم الثالث (الطاعن) قام بفك خرطوم الماكينة ولا أدل مما تقدم على توافر القصد الجنائى وعلمه بأنه يقارف جريمة سرقة الماكينة " . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد دلل فى منطق سليم وبأسباب سائغة على ثبوت توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فى جريمة السرقة بالإكراه التى دانه من أجلها فإن ما ينعاه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث إن محصل الوجه الثالث من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان الاعتراف الصادر منه فى التحقيقات تأسيسا على أنه انتزع منه بطريق الإكراه وكان يتعين على المحكمة تحقيق هذا الدفاع واكتنفا لم تفعل .

وحيث إنه لما كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أن اعترافه فى التحقيقات كان وليد إكراه أو تعذيب بل اقتصر دفاعه على إنكار الجريمة المسندة إليه ، كما اقتصر المدافع عنه على الدفع بانعدام القصد الجنائى ، فإنه لا يقبل منه أن يشير هذا الوجه من الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

بريافة السيد السيد أحمد غنفي المستشار، وبحضور السادة : عادل يونس، وتوفيق أحمد الحسن،
ومحمود اسماعيل، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٧١)

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) إجراءات المحاكمة . نقض ” ما لا يقبل من الأسباب “ .

القول بعدم استطاعة المتهم الحاضر تحمل إجراءات المحاكمة لمرضه . لا يقبل الجدل
فيه أمام محكمة النقض : متى كانت محكمة الموضوع لم تحمل بحقه في الدفاع .

(ب) إجراءات المحاكمة . قضية .

ما لا ييطلبها . إحضار المتهم من المستشفى ومحاكمته ومواجهته بسوابقه . الزعم
بأن في ذلك إظهاراً لرأي المحكمة ورقبة في تسويء مركزه . قول ظاهر الفساد .

(ج) عقوبة . قانون أصلح . مواد مخدرة .

إحراز المخدر بقصد التعاطي . عقوبة المادة ٣٧/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
لا تختلف عن عقوبة المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المنطبق على الواقعة .
لا محل لإعمال نص المادة ٣٧/٣ من القانون الجديد متى كانت الواقعة لا تترشح لقيام
حالة الإدمان .

١ — متى كان المتهم قد حضر بالجلسة ومعه المدافعان الموكلان عنه وسمعت
المحكمة الدعوى ومرافعة النيابة العامة ودفاع الحاضرين معه ، ولم يثر أي منهم
شيئاً في خصوص مرض المتهم أو القبض عليه أو عدم استطاعته تحمل إجراءات
المحاكمة فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، طالما أنه لا يبين أن
المحكمة قد أخلت بحقوق الدفاع .

٢ — ما يثيره المتهم من أن إحضاره من المستشفى وجريان محاكمته وهو
على تلك الحال ينطوي على إظهار رأي المحكمة وأن مواجهته بسوابقه ينم عن
مجرد الرغبة في تسويء مركزه — هو قول ظاهر الفساد ولا سند له من القانون .

٣ — متى كانت عقوبة إحراز المخدر بقصد التعاطي المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى — لا تختلف عن العقوبة التي كان منصوصا عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون والتي أعملها الحكم في حق الطاعن — وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الإدمان التي يجوز معها استبدال التدبير الإحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، فإنه لا محل للنظر في أعمال حكم هذا النص على الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج والفقرة الأخيرة منها و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ المرفق بفقرة ١٢ . فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ المرفق بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ٥٠٠ جنيه ومصادرة المخدر المضبوط ، وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر بقصد التعاطي قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسييب ، ذلك بأنه على أثر ما قرره المدافع من الطاعن بالجلسة التي كانت محددة لمحاكمته من أنه مريض وموجود فعلا بمستشفى الحميات كلفت المحكمة النيابة العامة بالاستعلام عن ذلك وعما إذا كانت

حالته تسمح بمحاكمته فقيضت النيابة عليه وأحضرتة من المستشفى لمحاكمته التي تمت بالجلسة التي أجلت إليها الدعوى وذلك على خلاف ما تنادى به إجراءات المحاكمة السليمة التي تقضى إما بقبول عذر الطاعن أو برفضه وجرىان محاكمته غايبا مما ينطوى على إظهار رأى المحكمة وميلها إلى الحكم عليه الأمر الذى يبدو حين واجهت المحكمة الطاعن بسوابقه التي لا تمت بصلة إلى سابقة اتهامه فى جرائم مخدرات مما يفصح عن مجرد الرغبة فى تسوية مركز الطاعن وإظهاره بمظهر من لا يستحق معاملته بموجبات الرأفة . هذا إلى أن الحكم قد عول فى إدانة الطاعن على شهادة شهود الإثبات وتقرير المعمل الكيماوى فى حين أن أقوال الشهود لا تصلح لحمل قضاء الحكم لما أثاره الدفاع من قيام خصومة بين الطاعن وبين رجال مكافحة المخدرات أقر الضابط عبدالواحد اسماعيل أمام المحكمة بقيامها ومع ذلك فقد ذهب الحكم إلى أنه لم يقد دليل عليها . كما ا طرح الحكم شهادة شهود النفى والتفت عما أثاره الدفاع من وجوه التلقيق ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لحرمة إحراز المخدر بقصد التعاطى التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من شهادة شهود الإثبات ومن تقرير المعمل الكيماوى وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه بالنداء على الطاعن بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٦٠ التي كانت محددة لنظر الدعوى لم يحضر وحضر المدافعان الموكلان عنه وقال الأستاذ حسن اسماعيل المحامى بأن الطاعن موجود بمستشفى الحيات ومريض بها وحضر أخو الطاعن « سيد على حسن معتوق » وقال إن أخاه فى مستشفى الحيات ومضى عليه ثلاثة أيام ، وقد ورد تلغراف يفيد ذلك . فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٩ مارس سنة ١٩٦٠ وكلفت النيابة العامة بالتحرى من مستشفى الحيات بنى سويف إن كان المتهم « الطاعن » نزيلا به وعما إذا كانت حالته تسمح بمحاكمته عن التهمة المسندة إليه ونبه على الشاهدين الحاضرين . وبالجلسة الأخيرة حضر الطاعن ومعه المدافعان الموكلان عنه وسمعت المحكمة الدعوى ومرافعة النيابة العامة ودفاع الحاضرين مع الطاعن ولم يثرأى منهم شيئا فى خصوص مرضه أو القبض عليه أو عدم استطاعته بحمل إجراءات المحاكمة ،

فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض طالما أنه لا يبين أن المحكمة قد أخلت بدفاع الطاعن . أما ما يثيره الطاعن من أن إحضاره من المستشفى وبحريان محاكمته وهو على تلك الحال ينطوى على إظهار رأى المحكمة وأن مواجتهته بسوابقه ينم عن مجرد الرغبة في تسوية مكره فقول الظاهر الفساد ولا سند له من القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، ومتى بينت المحكمة واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجد أنها فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها أو المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . وللمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة إذ العبرة في تقدير الشهادة والاعتداد بها هي بما تقتنع المحكمة به وتطمئن إلى صحته . ولا تلتزم المحكمة أن ترد على ما جاء بشهادة شهود النفي ولا على ما أبداه المتهم بشأن تلفيق التهمة مادام الرد مستفاداً ضمنياً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استظهر أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد التعاطي . ولما كانت العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى — لا تختلف عن العقوبة التي كان منصوصاً عليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المذكور والتي أعملها الحكم في حق الطاعن ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا ترشح لقيام حالة الإدمان التي يجوز معها استبدال التدبير الاحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، فإنه لا محل للنظر في إعمال حكم هذا النص على الطاعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة : عادل يونس ، ونوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٧٢)

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) تفتيش . حكم "تسييبه" .

ما لا يعيبه . التزيد في بيانات التسييب الذي لا يؤثر فيما أثبتته الحكم . مثال .
تفتيش . قول الحكم — للتدليل على جدية التحريات التي بنى عليها الإذن — إن
التفتيش قد انتهى إلى ضبط مخدر بالفعل .

(ب) تقض "ما لا يقبل من الأسباب" .

تعيب إجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة التقض .

(ج) إجراءات المحاكمة .

المعول عليه هو ملف القضية الأصلي لا الملف المنسوخ . إجراءات الإطلاع عليه .
المادة ١٨٩ أ . ج .

(د) إثبات .

سوابق المتهم . لا تريب على المحكمة إن اعتمدت عليها كقرينة معززة لسائر
الأدلة والقرائن .

(هـ) دفاع . إثبات . حكم "تسييبه" .

طلب ضم قضية . متى لا تلتزم المحكمة عند رفضه بالرد عليه ردا صريحا مستقلا ؟
إذا كان الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة
التدليلية للأدلة الأخرى . مثال .

(و) عقوبة . قانون . مواد مخدرة .

النص في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على عقوبة السجن : دون تحديد حداها الأقصى . قصد الشارع من ذلك : الإحالة إلى المادة ١٦ عقوبات .

١ — ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط مخدر فعلا ، هو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته من أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره .

٢ — ما ينعاه الطاعن على المحقق من عدم الإطلاع على خطاب مكتب المخدرات لا يعدو أن يكون تعيينا لإجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة — وإذا كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منها هذا النعى فلا يقبل طرحه لأول مرة على محكمة النقض .

٣ — الأصل أن الملف المعول عليه هو الملف الأصلي للدعوى لا الملف المنسوخ ، وقد كان في مكينة الدفاع الإطلاع على الأوراق إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

٤ — لا تريب على المحكمة إذا هي اعتمدت على سوابق المتهم كقرينة معززة لتحريات رجال مكتب مكافحة المخدرات عن نشاطه في تجارة المخدرات واطمأنت إلى جديتها .

٥ — إذا كان الظاهر من طلب الدفاع ضم قضيتين هو إثبات خصومة بين المتهم ورجال مكتب مكافحة المخدرات ، فإن مثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ، ما دام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى .

٦ — إن الشارع إذ نص في المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات على عقوبة السجن بغير تحديد حداها الأقصى ، فإنه يكون قد قصد الإحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات في خصوص عقوبة السجن والذي جعلها تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وطالبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج والفقرة الأخيرة منها و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ بند ١. فقررت ذلك. وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش. والمحكمة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥١ والجدول ١ المرفق بمعاينة الطاعن بالسجن لمدة سبع سنوات وبتغريمه ٥٠٠ جنيه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة، وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي. وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه في غير محله. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

... وحيث إن معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد التعاطي قد انطوى على فساد في الاستدلال وتناقض وقصور في التسييب وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون، وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم أسس قضاءه برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لا بتناؤه على تحريات غير جدية على أن للطاعن سوابق وعلى ما تضمنه خطاب رئيس مكتب مكافحة المخدرات في شأنه في حين أن السوابق لا تدل على حالة الطاعن وقت إصدار الإذن بتفتيشه لاحتمال إقلاعه عما كان عليه وانصلاح حاله، وقد اعتمد الحكم على كتاب مكتب المباحث الجنائية بشأن الحالة الجنائية للطاعن دون أن يطلع الدفاع عليه، كما أن خطاب رئيس مكتب مكافحة المخدرات لم يكن تحت نظر وكيل النيابة الذي أصدر الإذن ولم يطلع عليه الدفاع عن الطاعن بسبب عدم نسخه بالملف المطبوع فلم يكن يصح حاجة الطاعن به. هذا فضلا عن أنه سبق تفتيش الطاعن ومسكته بمقتضى إذن تفتيش سابق على الإذن محل النعي ولم يسفر عن ضبط شيء لديه، وقد صدر الإذن الأخير بناء على تحريات

أجراها الضابط نفسه الذى استصدر الإذن السابق وقرر فيها أنه راقب الطاعن فترة طويلة مستمرة فى حين أنه بإقراره كان متديبا بمكتب مكافحة المخدرات بالفيوم الأمر الذى يقطع بعدم جدية التحريات ويبطل إذن التفتيش. كما تمسك المدافع عن الطاعن أمام غرفة الإتهام وأمام المحكمة بضم الشكوى رقم ١٩ أحوال بندر بنى سويف ص ١٨٥ يوم ١٩٥٨/٦/٢٢ والجنائية رقم ٩٠ سنة ١٩٥٨ البندر ولم تجبه المحكمة إلى طلبه قولا منها بأن رقيهما غير صحيحين وذلك على رغم وجودهما وما تدلان عليه من مسلك رجال مكتب مكافحة المخدرات المغيب وحفظ الجنائية لعدم الصحة. كما عول الحكم فى إدانة الطاعن على شهادة الضابط عبد الواحد اسماعيل والكونستابل عمر عبد الرحمن على رغم ما ثبت للمحكمة من الإطلاع على تحقيقات الجنائية رقم ٢٧٣ سنة ١٩٦٠ البندر من اتهام الكونستابل بالشروع فى قتل شخص كان ينافسه فى الاتصال بابنة زوجة الطاعن مما يهدر شهادته ، وما تعلل به الحكم من أن اتهام الكونستابل فى تلك الجنائية كان لاحقا لواقعة الضبط واستدلالة من ذلك على سلامة شهادته غير صائغ لأن التزاع بين الكونستابل ومنافسه سالف الذكر كان منذ أوائل سنة ١٩٥٨ أى سابقا على واقعة الضبط. هذا إلى أن الحكم لم يعن بالرد على ما أثاره الدفاع من أن ظروف الضبط كانت تسمح للطاعن بالتخلص من الجوهر المخدر قبل ضبطه فى حجراته وهو ما أكدته شهادة الضابط بالجلسة. وما ذهب إليه الحكم من أن شهادة هذا الأخير غير مجرحة لا يتفق وما أقرببه الشاهد بجلسة المحاكمة من وجود شكوى مقدمة من الطاعن ضد رجال مكتب مكافحة المخدرات وأن المكتب المذكور رد على هذه الشكوى رسميا ، وقد أخطأ الحكم حين أوقع على الطاعن عقوبة السجن لمدة سبع سنوات مجاوزا بذلك الحد الأقصى المقرر بحرمة إحراز المخدر بقصد التعاطى التى دانه بها وهو السجن لمدة خمس سنوات ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ” إن الملازم أول عبد الواحد اسماعيل وكيل مكتب مخدرات بنى سويف علم من تحريات أن المتهم سيد سالم موسى الشاعر ” الطاعن “ وآخر يدعى محمد أحمد عبد العال يتجبران فى المواد المخدرة فاستأذن النيابة فى تفتيشهما ومنزليهما فأذنت له بتاريخ ١٩٥٨/٨/١١ على أن يتم التفتيش فى ظرف أسبوع وقد قتش منزليهما وشخص محمد أحمد عبد العال

فلم يجد مخدرا ولم يتمكن من تفتيش المتهم سيد سالم في الميعاد المحدد فقدم طلبا آخر للنياية بتاريخ ١٩٥٨/٩/٣ يستأذنها في تفتيش المتهم ومنزله فأذنت له في نفس التاريخ بالتفتيش الذي يطلبه على أن يتم ذلك في ظرف أسبوع، وفي مساء ذلك اليوم انتقل الضابط المذكور مع الكونستابل عمر عبد الرحيم وقوة من عساكر مكتب المخدرات إلى منزل المتهم بنسدر بنى سويف وكان بابه مغلقا فكلف الضابط الكونستابل بالدخول من منزل مجاور لمنزل المتهم حتى لا يتمكن من تهريب شيء عن طريقه واقتحم هو باب منزل المتهم عنوة وبادر إلى الصعود إلى الدور الثاني حيث يجلس المتهم في ردهة أمام غرفة بهذا الدور يستند إلى حائط قصير يفصل بين منزله ومنزل جاره الذي دخله الكونستابل وقد تواجد الضابط والكونستابل في وقت واحد بمكان جلوس المتهم وطلبا منه الوقوف فسقطت من حجره لقافة على مرأى من الشاهدين تبين الضابط أنها تحوى أفيونا وقد عرضها على المتهم فأنكر حيازتها وتبين من تحليلها أنها أفيون زنته ٢٥٩ من الجرام". وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من شهادة شاهدي الإثبات وهما الضابط عبد الواحد اسماعيل والكونستابل عمر عبد الرحيم ومن تقرير المعمل الكيماوى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة إحرار الجواهر المخدر التى دين الطاعن بها . وقد عرض الحكم للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها فقال " وهذا الدفع مردود بأن المتهم "الطاعن" معترف بأن له سوابق عدة فى إحرار المخدرات وقد تبين من خطاب رئيس مكتب المخدرات المؤرخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٨ والمرفق بملف الدعوى أن المتهم حكم بحبسه سنتين وغرامة ٤٠٠ جنيه لإحراره مخدرا فى القضية ٤٦/٨١٨ بنى سويف وحكم بحبسه ثلاث سنوات وغرامة ٦٠٠ جنيه لإحراره مخدرا فى القضية ٥١/١٥٢٧ بنى سويف وحكم بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ٣٠٠ جنيه لإحراره مخدرا فى الجناية ١٠٥٩ / ٥٥ بنى سويف وتقض الحكم وأحيل إلى دائرة أخرى ولم يفصل فى الدعوى بعد وأنه رغم ذلك لا يزال يوزع المخدرات على المدمنين ويحققهم بها وأن زوجته وابنتها تشاركانه فى تجارة المخدرات ولزوجته سابقة بحبسها سنة وتغريمها ٢٠٠ جنيه لإحرارها مخدرا فى القضية ٢٠٤٩ سنة ٥١ بنى سويف وقد شهد الكونستابل عمر عبد الرحيم بأن هناك قضية أخرى اتهم فيها

المتهم أخيرا بإحرازه مخدرا تولى ضبطها الصباغ حمدي الشقةنقيرى رئيس مكتب المخدرات الحالى ، فشخص هذه حالته إذا ما استأذن رجال مكتب المخدرات النيابة في تفتيشه بعد أن تبين لهم استمرار نشاطه في تجارة المخدرات وأذنت النيابة لهم بذلك وأسفر التفتيش عن ضبط مخدر فعلا في حيازة المتهم لا يستساغ مع هذا القول بأن إذن النيابة بنى على تحريات غير جدية...“ لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغا وسديدا في القانون ذلك بأن الأصل أن تقدير جدية التحريات التى تسبق الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى تخضع لسلطة قاضى الموضوع فإذا ما أقرت المحكمة ما أرتأته النيابة من أنها وجدت في التحريات المعروضة عليها مسوغا لإجراء التفتيش فلا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . أما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط مخدر فعلا فهو تريد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره . ولا عبرة بما يشير الطاعن في خصوص عدم اطلاع المحقق على خطاب رئيس مكتب مكافحة المخدرات بشأن الطاعن وعدم اطلاع المدافع عنه على هذا الخطاب لعدم نسخه وعدم اطلاعه كذلك على كتاب مكتب المباحث الجنائية عن الحالة الجنائية للطاعن ، ذلك بأن ما ينعاه على المحقق من عدم الاطلاع على خطاب مكتب المخدرات لا يعدو أن يكون تعيبا لإجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة ، ولا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منهما هذا النعى فلا يقبل طرحه لأول مرة على محكمة النقض . أما بالنسبة إلى ما يشير الطاعن في شأن عدم اطلاعه على الخطاب سالف البيان بحجة عدم نسخه فإن الأصل أن الملف المعول عليه هو الملف الأصيل للدعوى لا الملف المنسوخ وقد كان في مكنة الدفاع الإطلاع على الأوراق إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية التى يجرى نصها على أنه ” يرسل في الحال ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة من غرفة الإتهام أو المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية إلى رئيس محكمة الاستئناف وإذا طلب المدافع عن المتهم ميعادا للاطلاع على ملف القضية تحدد له غرفة الإتهام أو المحكمة ميعادا لا يتجاوز عشرة أيام يبقى أثناءها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى للمدافع الإطلاع عليه من غير أن يتقل من هذا القلم“ . هذا فضلا من أن الطاعن لا ينازع في صحة ما أثبتته الحكم من وجود الخطاب

سالف البيان وكتاب مكتب المباحث الجنائية بملف الدعوى ولا يدعى أن المحكمة منعت من الاطلاع عليهما . ولا تثريب على المحكمة إذا هي اعتمدت على سوابق الطاعن كقرينة معوزة لتحريرات رجال مكتب مكافحة المخدرات من نشاط الطاعن في تجارة المخدرات واطمأنت إلى جديتها على ما سلف القول . لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعن في صدد التفات المحكمة عن إجابة طلب ضمه الشكوى والجنائية اللتين تمسك بضمهما مردودا بأنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن " طلب ضم المحضر ١٩ أحوال ص ١٨٥ في ١٩٥٨/٦/٢٢ والقضية ٢٧٣ / ٦٠ جنيات البندر والجنائية ٥٨ / ٩٠ البندر والمحكمة أمرت بضمها وضمت الجنائية ٢٧٣ / ٦٠ البندر واتضح أن باقى الأرقام خطأ" ، وبعد أن باشرت المحكمة نظر الدعوى ترافع المدافعان عن الطاعن دون أن يصرا على ضم ما لم يضم من القضايا ودون أن يرشدا عن رقميهما الصحيحين ، ولما كان الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابهته أو الرد عليه هو ما يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه ويصر عليه — وهو ما لم يحصل فى الدعوى المطروحة — هذا إلى أن الظاهر من طلب الدفاع ضم هاتين القضيتين هو إثبات خصومة بين الطاعن ورجال مكتب مكافحة المخدرات ومثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ما دام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو ينفى القوة التدليلية للأدلة الأخرى القائمة فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الإختبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فلا يقبل من الطاعن المنازعة فى اطمئنان المحكمة إلى أقوال شاهدى الإثبات . ومتى بينت المحكمة واقعة الدعوى وأقامت قضائها على عناصر سائغة اقتنع به وجدانها — كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة — فلا تجوز مصادرتها فى اعتقادها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقيدة للحرية التى أنزلها الحكم بالطاعن وهى السجن لمدة سبع سنوات تدخل فى نطاق العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى التى دين الطاعن بها ، وما يقوله الطاعن من أن الحد الأقصى للجريمة المذكورة هو السجن لمدة خمس

سنوات على غير أساس من القانون ، ذلك بأن الشارع حينما نص في المادة ٣٤ سالفه البيان على عقوبة السجن بغير تحديد حداها الأقصى فيكون قد قصد الإحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات في خصوص عقوبة السجن والذي جعلها تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استظهر أن إحراز الطاعن للجواهر المخدر كان بقصد التعااطي . ولما كانت العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى — لا تختلف عن العقوبة التي كان منصوبا عليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المذكور والتي أنزل الحكم نصها على الطاعن ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الإدمان التي يجوز معها استبدال التدبير الاحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، فإنه لا محل للنظر في إعمال حكم هذا النص على الطاعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد
الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٧٣)

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٣١ القضائية :

(١ - ب) إجراءات المحاكمة . ارتباط . دعوى جنائية . نيابة عامة .
غرفة الاتهام . محكمة الجنايات . مثال .

الإحالة المباشرة من النيابة العامة في جرائم المادة ٣١٤/٣ . ج . وما ارتبط
بها عن جرائم أخرى . وجوب توافر الارتباط بين هذه الجرائم وتلك .
عند عدم توافر هذا الارتباط : وجوب رفع الدعوى عن الجرائم الأخرى بالطريق
المعتاد بتقديمها إلى غرفة الاتهام . مخالفة ذلك . أثره : عدم قبول الدعوى بالنسبة لها .
علة ذلك : لا تتصل المحكمة بالدعوى عن غير الطريق الذي رسمه القانون .
غرفة الاتهام . من الضمانات الأساسية للتم ولو لم يتمسك بذلك .

١ - متى كانت الواقعة المستندة إلى الطاعن "وهي إحراز مخدر" جريمة مستقلة
عن الجرائم الأخرى التي حكم فيها على المتهمين الآخرين "وهي إحراز أسلحة
وذخائر بدون ترخيص" ، ولم تكن مرتبطة بإحدى الجرائم المنصوص عليها
في المادة ٣١٤/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه كان يتعين رفع الدعوى
بها على حدة بالطريق المعتاد بتقديمها إلى غرفة الاتهام . ولا يؤثر في ذلك أن
الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنايات ، إذ أن غرفة الاتهام
هي من الضمانات الأساسية التي شرعها القانون لمصلحة المتهم ولا يصح حرمانه
من عرض قضيته عليها .

٢ - لا تتصل المحكمة بالدعوى عن غير الطريق الذي رسمه القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من الطاعنين وآخرين بأنهم — المتهم الأول — الطاعن الأول — أحرز جواهر مخدرة "حشيشا وأفبونا" بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً . والمتهم الثاني (١) — أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً و (ب) — أحرز سلاحاً نارياً "بندقية" صالحاً للاستعمال من ذوى المواسير المششخنة بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً و (ج) — أحرز ذخائر "طلقات" مما تستعمل فى أسلحة نارية لم يرخص له بحملها . والمتهم الثالث: أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً . والمتهم الرابع (١) — أحرز سلاحاً نارياً "بندقية" صالحاً للاستعمال ومن ذوى المواسير المششخنة بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً و (ب) — أحرز ذخائر "طلقات" مما تستعمل فى أسلحة نارية لم يرخص له بحملها . والمتهم الخامس "الطاعن الثانى"؛ (١) — أحرز سلاحاً نارياً "بندقية" صالحاً للاستعمال ومن ذوى المواسير المششخنة بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً . و (ب) — أحرز ذخائر "طلقات" مما تستعمل فى أسلحة نارية لم يرخص له بحملها . وأحالتهم إلى محكمة الجنايات مباشرة لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ / ج و ٣٥ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ الملحق والمواد ١ و ٦ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق . ومحكمة جنايات الجزيرة قضت بحضور يا للمتهمين جميعاً عدا الثانى والرابع ، عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ٦ من الجدول المرافق بالنسبة للمتهم الأول والمواد ١ و ٢ و ٣٧/١ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . والبند ١٢ من الجدول المرافق والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول الثالث المرافق مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثانى وبالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرافق مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الرابع والخامس وتطبيق

المادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة للمتهم الرابع (أولاً) بمعاقة المتهم الأول "الطاعن الأول" بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . (ثانياً) بمعاقة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة عن التهمة الأولى وبالحبس مع الشغل لمدة سنة أخرى ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين عن التهمتين الثانية والثالثة . (ثالثاً) بمعاقة كل من المتهمين الرابع والخامس "الطاعن الثاني" بالحبس مع الشغل لمدة سنة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين . (رابعاً) ببراءة المتهم الثالث من التهمة المسندة إليه مع مصادرة المخدر المضبوط وذلك عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه الأول وحده في هذا الحكم بطريق النقض . أما المحكوم عليه الخامس فإنه قدم أسباب طعنه موقعا عليها منه شخصياً دون أن يقرر الطعن بالنقض .

المحكمة

حيث إن الطاعن الثاني لم يقرر بالطعن طبقاً للقانون وإنما قدم بتاريخ ١٧/٦/١٩٦١ وبعد انتهاء ميعاد الطعن مذكرة بالأسباب بتوقيعه شخصياً . ولما كان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه في الميعاد هما مناط اتصال محكمة النقض بالطعن ، ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت أن يتم ذلك في ظرف أربعين يوماً كما أوجبت أن تكون الأسباب موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض ، ونظراً لتخلف هذين الشرطين ، فإنه يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة له شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بني على إجراءات باطلة ، ذلك بأن الدعوى رفعت ضده إلى محكمة الجنايات مباشرة عن واقعة إحراز المخدر مع غيره ممن اتهموا بإحراز أسلحة وذخائر دون أن تربطه بالوقائع المسندة إلى الغير أى رابطة ومع أن طلب التفتيش لم يتناوله إلا لتماثل الجرائم

التي بنى عليها طلب الإذن بالتفتيش ولأنه يقيم مع من ضمنهم الطلب في دائرة مركز واحد وإن اختلفت المناطق ، وقد اعتبرت النيابة كلا من المتهمين مسئولا عما عثر عليه معه أو في مسكنه — وإذا كان الارتباط الذي ينحول النيابة حق رفع الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات بالتطبيق للمادة ٣/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الذي يكون فيه الفعل الواحد جرائم متعددة أو الذي تقع فيه عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة على أن تكون إحداها من الجنايات المنصوص عليها في المادة ٣/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية — فكان يتعين على النيابة أن تفصل بين الجنايات المختلفة وأن تحيل جرائم إحراز السلاح بالطريق المباشر وتحيل جرائم إحراز المخدر إلى غرفة الاتهام لتجرى فيها حكم القانون ، ولا يزيل هذا البطالان أن لم يدفع به الطاعن أمام محكمة الجنايات لأنه متعلق بولاية القضاء ولا مجال فيه لرضاء الخصوم .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الارتباط الذي ينحول النيابة العامة سلطة رفع الدعوى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور مباشرة أمامها طبقا للمادة ٣/٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الارتباط الذي تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو أن تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة . ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الواقعة المسندة إلى الطاعن وهي إحراز المخدر هي جريمة مستقلة عن الجرائم الأخرى التي حكم فيها على المتهمين الآخرين في الدعوى ولم تكن مرتبطة بإحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة ٣/٢١٤ سالفة الذكر ، فكان يتعين رفع الدعوى بها على حدة بالطريق المعتاد وتقديمها إلى غرفة الاتهام . ولما كان لا يؤثر في ذلك أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الجنايات إذ أن غرفة الاتهام هي من الضمانات الأساسية التي شرعها القانون لمصلحة المتهم ولا يصح حرمانه من عرض قضيته عليها . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لا تتصل بالدعوى عن غير الطريق الذي رسمه القانون ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطاعن الأول دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، ومحمد عبدالسلام ،
وتوفيق أحمد الحشن ، ومحمود اسماعيل المستشارين .

(١٧٤)

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع . محكمة جنايات .

وبحسب حضور مدافع عن كل متهم بجناية . الغرض منه . لا يتحقق إلا إذا حضر المدافع - بشخصه
أو ممثلا بمن ينوب عنه - إجراءات المحاكمة من أولها حتى نهايتها . مخالفة ذلك : بطلان الإجراءات .
أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة
الجنايات ، ولا يتحقق هذا الغرض إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات
محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها ، فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة
في وجوده بشخصه أو ممثلا فيمن ينوب عنه - وإذ لم يتحقق ذلك في هذه
الدعوى فإن الحكم يكون معيبا ببطلان الإجراءات مما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ١ - قتل المجنى عليه عمدا بأن أطلق عليه
النار من بندقيته قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياته . و ٢ - أحرز سلاحا ناريا مششخنا "بندقية
لى أنفيلد" بدون ترخيص . و ٣ - أحرز ذخيرة (طلقات) مما تستعمل في السلاح
الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بإحرازه . وطلبت معاقبته بالمواد
١/٢٣٤ و ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق له . ومحكمة الجنايات
قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام (أولا) بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة
المؤبدة ومصادرة السلاح المضبوط (ثانيا) بتغريم الأستاذ أحمد عثمان حمزاوى

المحامى مبلغ خمسين جنيتها لتخلفه عن الدفاع عن المتهم الموكل عنه بغير عذر عملا بنص المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وبطلان إجراءات المحاكمة ، ذلك بأن الطاعن وكل عنه محاميا حضر معه من بدء إجراءات المحاكمة وتم سماع الشهود ومناقشة الأطباء الشرعيين والطبيب الاستشارى فى حضوره ولم يتحى عن مهمته عندما رفضت المحكمة إجابته إلى ما طلبه من تعقيب الطبيب الشرعى الاستشارى على رأى مساعد كبير الأطباء الشرعيين نذبت المحكمة محاميا آخر وكلفته بالدفاع عن الطاعن فورا فقام بذلك على رغم انقطاع صلته بالدعوى وعدم حضوره ماتم فيها من إجراءات وما دار فيها من مناقشات مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الأستاذ أحمد عثمان حمزاوى حضر بجلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ للدفاع عن الطاعن موكلا وأنه بعد سؤال المتهم "الطاعن" عما أسند إليه وسماع أقوال شهود الإثبات ومرافعة ممثل النيابة العامة ترفع المحامى الموكل ثم قررت المحكمة إعادة القضية للمرافعة وحددت اليوم التالى لاستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى بعض وقائع الدعوى ونبه على المتهم والشهود بذلك . وبالجلسة الأخيرة سمعت المحكمة فى حضور الطاعن ومحاميه الموكل شهادة طبيب شرعى أسيوط ، وصممت النيابة العامة على طلباتها السابقة وعلق المحامى المذكور على مناقشة الطبيب الشرعى وانتهى إلى طلب سماع أقوال المحقق الذى أجرى المعاينة والاحتكام إلى رأى كبير الأطباء الشرعيين وإجابته إلى تقديم تقرير طبي شرعى استشارى ، فقررت المحكمة إعادة القضية للمرافعة وحددت لذلك جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ وكلفت النيابة العامة إعلان السيد وكيل النيابة الذى أجرى المعاينة لسماع أقواله فى الدعوى وإعلان السيد كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فيما نوقش فيه السيد الطبيب الشرعى بالجلسة وصرحت للمتهم بتقديم تقرير طبي شرعى استشارى ونبه على المتهم

والشهود ، وباجلسة الأخيرة استمعت المحكمة في حضور الطاعن والمحامي الموكل عنه إلى شهادة وكيل النيابة الذي أجرى المعاينة ومساعد كبير الأطباء الشرعيين — وسمحت للطبيب الشرعي الاستشاري بحضور مناقشة هذا الأخير ، كما استمعت إلى رأى الطبيب الشرعي الاستشاري وأمرت بفض حرز الملابس وتولى مساعد كبير الأطباء الشرعيين والطبيب الشرعي الاستشاري فحص الثقوب التي بالخلباب والثقوب الجانبية ثم أعادت المحكمة مناقشة مساعد كبير الأطباء الشرعيين فى رأى الطبيب الاستشاري وطلب الأستاذ المحامي الموكل عن الطاعن أن يعقب الطبيب الشرعي الاستشاري على رأى مساعد كبير الأطباء الشرعيين فرفضت المحكمة هذا الطلب وأمرت بالمرافعة فانسحب الأستاذ المحامي الموكل "قائلا إن المتهم آخر من يتكلم" فكلفت المحكمة المحامي المتدب الأستاذ سوريال عزيز المصرى بالحضور وحضر وترافع فى الدعوى بعد النيابة العامة مع أنه لم يثبت أنه تتبع إجراءات المحاكمة بالجلسة أو أنه حضر سماع الشهود أو مناقشة الأطباء الشرعيين إذ جاء نذبه بعد ذلك . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات ، وكان هذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها — فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة فى وجوده بشخصه أو ممثلا فيمن ينوب عنه — وهو ما لم يتحقق فى هذه الدعوى — ومن ثم يكون الحكم معيبا ببطالان الإجراءات مما يستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : مادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٧٥)

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) نقض ”إجراءاته“ .

إيداع الكفالة . المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب تعدد
الكفالة بتعدد الطاعنين . استثناء : عند وحدة المصلحة بين الطاعنين لا تودع سوى
كفالة واحدة .

(ب) إثبات ”خبرة“ . حكم ”تسييبه“ .

وجوب إيراد الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة . وبيان مؤداها . مخالفة
ذلك . قصور . مثال . تقرير الخبير .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة
الواجب إيداعها عند الطعن بالنقض عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ — بتعدد الطاعنين ، أما إذا جمعتهم مصلحة واحدة فلا تودع
سوى كفالة واحدة .

٢ — من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها
في الحكم بياناً كافياً ولا تكفى مجرد الإشارة إليها ، بل ينبغي سرد مضمون
الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها
المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله
بها — فإذا كان الحكم قد استند إلى تقرير الخبير دون أن يعرض إلى الأسانيد
التي أقيم عليها هذا التقرير ودون أن يعنى بذكر حاصل المناقشة التي دارت حوله
بالجلسة أو يناقش أوجه الاعتراض التي أثارها المتهمان في خصوص مضمون

ذلك التقرير ودون أن يورد مؤدى التحقيقات التى أشار إليها ، فإنه لا يكون كافيا فى بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة نخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالأدلة المذكورة التى استنبط منها معتقده فى الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما لم يقوما بصرف إمانات علاوة الغلاء لعمال محلها . وطلبت عقابهما طبقا للأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . وقد ادعى العمال المجنى عليهم بحق مدنى قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام برفض الدعوى المدنية بالنسبة إلى بعض المدعين مع إلزامهم بمصاريفها المدنية ، وإلزام المتهمين بأن يدفعوا لباقي المدعين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع إلزام المتهمين بمصاريف الدعوى المدنية المناسبة . وتغريم كل من المتهمين ألف قرش صاغ مع إلزامهما بصرف فرق أجور وعلاوات العمال المقررة أسماؤهم بالفقرة الثانية من تقرير الخبير . استأنف المتهمان هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الحامى والوكيل عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين — وهما محكوم عليهما بعقوبة غير مقيدة للحرية — وإن لم يودعا بوساطة وكيلهما المصرح له منهما بالتقرير بالطعن سوى مبلغ خمسة وعشرين جنيا على سبيل الكفالة عنهما معا — إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة بتعدد الطاعنين ، أما إذا جمعتهم مصلحة واحدة — كما هو واقع الحال فى الدعوى — فلا تودع سوى كفالة واحدة .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة عدم قيامهما بصرف إصابات علاوة الغلاء لعمال محلها طبقا للأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه عول في الإدانة على تقرير الخبير المقدم في الدعوى دون الإشارة إلى فحواه مكتفيا بإيراد النتيجة العامة التي انتهى إليها من أنهما لم ينفذا أحكام الأمر العسكري سالف الذكر على كل العمال الذين يعملون لديهما دون أن يناقش اعتراضات الطاعنين على هذا التقرير من حيث خروجه على الوقائع المادية ومجافاته أحكام القانون — تلك الاعتراضات التي أصر عليها الطاعنان أمام المحكمة الاستئنافية ولم تلق بالآ إليها ، هذا فضلا عن استناد الحكم إلى التحقيقات دون أن يورد مضمونها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى أثبت أن المحكمة ارتأت إحالة الدعوى إلى مكتب خبراء وزارة العدل لفحص موضوع الشكوى التي قدمت من المطعون ضدهم " المدعين بالحقوق المدنية " ضد الطاعنين إلى مكتب عمال شمال القاهرة ولتقديم تقريره الفني فيها ثم عرض إلى تقرير الخبير في قوله " وحيث إن الخبير قدم تقريره في ١٩٥٦/١١/٢ انتهى معه إلى أن المتهمين " الطاعنين " لم ينفذا الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ على كل العمال حسب التفصيل الوارد بالجدول المرفق بالتقرير والمودع بملف الدعوى . وحيث إن المتهمين طلبا مناقشة الخبير فأجابتهم المحكمة إلى طلبهم وتمت المناقشة بجلسة ١٩٥٨/١١/٦ فأيد الخبير تقريره وصمم على ما جاء فيه " . وتناول الحكم أوجه اعتراض الطاعنين على تقرير الخبير من حيث تفسيره حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ تفسيراً خاطئاً وعدم إجرائه أية مقارنة بين أجور عمالها وبين أجور من يعملون في مثل أعمالهم وعدم رجوعه إلى كراسات مصلحة الإحصاء والتعداد في شأن تحديد متوسط الأجور عامة بالنسبة إلى كل صناعة ، ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعنين وحصله في أن العمال المدعين بالحقوق المدنية هم عمال مقاولات تعتبر أجورهم إجمالية شاملة علاوة غلاء المعيشة وفقا للنسب المحددة بالأمر العسكري سالف الذكر وأنه روعي في تقدير أجورهم وتدرجها بين الآونة والأخرى حالة غلاء

المعيشة . ثم خُصص إلى قوله ” وحيث إن المحكمة ترى أن اعتراضات المتهمين ”الطاعنين“ الموجهة إلى تقرير الخبير في مذكرة وكيلهم غير سليمة ولا تجدى في دفع التهمة عنهم أو إهدار ما جاء بهذا التقرير . وحيث إن المحكمة بعد اطلاعها على تقرير الخبير وبعد اطلاعها على المناقشات التي دارت حوله بالجلسات ترى أنه تقرير سليم ولا ترى المحكمة أى مانع من الأخذ بما جاء فيه“ . و انتهى الحكم إلى الأخذ بما أوضحه الخبير في الكشوفات المرفقة بتقريره من أن الطاعنين لم ينفذا أحكام الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بالنسبة إلى المطعون ضدهم وخلص إلى قوله ”وحيث إن التهمة ثابتة بثبوتها كافيا ضد المتهمين مما هو ثابت في التحقيقات وما انتهى إليه الخبير في تقريره فمن ثم يتعين عقابهما طبقا للمادة السابعة من الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠“ . و انتهى إلى إدانة الطاعنين وإجابة المدعين بالحقوق المدنية إلى الحكم لهم بالتعويض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بياناً كافياً فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . وكان استناد الحكم إلى تقرير الخبير دون أن يعرض إلى الأسانيد التى أقيم عليها هذا التقرير ودون أن يعنى بذكر حاصل المناقشة التى دارت حوله بالجلسة أو يناقش أوجه الاعتراض التى أثارها الطاعنان فى خصوص مضمون التقرير المذكور ودون أن يورد مؤدى التحقيقات التى أشار إليها — لا يكفى فى بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة نلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالأدلة المذكورة التى استنبط منها معتقده فى الدعوى مما يصح الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأىها فيما خاض فيه الطاعنان فى طعنهما من خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعنان فى أوجه طعنهما .

جاسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٧٦)

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات . محكمة جنائيات . ارتباط .

(أ) متهم بجنائية وجنحة أمام محكمة الجنائيات . تقدير الارتباط بين الجريمتين . مسألة موضوعية . فصل الجنحة وإحالتها إلى المحكمة الجزئية . بيان أسباب قرار الفصل . غير لازم . المادة ٣٨٣ أ ج .

(ب) قاعدة المادة ٣٨٣ أ ج . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها .

(ج) تعدد الجرائم . ارتباط المادة ٣٢/٢ عقوبات . آثاره . متى ينظر إليها ؟ عند الحكم بالمعقوبة في الجريمة الأشد دون البراءة منها .

١ — ارتباط الجنحة بالجنائية المحالة إلى محكمة الجنائيات هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنائيات استنادا إلى حكم المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي أجازت لمحكمة الجنائيات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجنائية — ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط — أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها ، وهي إذ تقرر ذلك غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها قرارها بفصل الجنحة عن الجنائية .

٢ — القاعدة التي أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنائيات لم يرتب القانون بطلانا على عدم مراعاتها ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون .

٣ — من المقرر أن الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم المتهمون الثلاثة : أحدثوا عمداً بالمجنى عليه الأول الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية مع سبق الإصرار ولم يكونوا يقصدون من ذلك قتله إلا أن الضرب أفضى إلى موته . والمتهم الأول : أحدث عمداً بالمجنى عليها الثانية الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً وكان ذلك مع سبق الإصرار والرصد . وباقي المتهمين من الرابع إلى العاشر ارتكبوا جنح الضرب مع سبق الإصرار المبينة بقرار الإتهام . وكذلك المتهمون جميعاً دخلوا عقاراً بقصد منع حيازته بالقوة . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٦/٢٠١ و ٢٤١/٢٠١ و ٢٤٢/٢٠١ و ٣٦٩/٢٠١ من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من ورثة المجنى عليه الأول والمجنى عليها الثانية قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الجنايات قررت فصل الجناية عن الجنح المقدمة معها وقصر نظر الدعوى على تهمة الجناية المسندة للمتهمين الثلاثة الأول "المطعون ضدهم" . ثم قضت بحضورها عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما أسند إليهم وبرفض الدعوى المدنية الموجهة لهم وبإلزام رافعيها مصروفاتها . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وبطلان في الإجراءات ، ذلك أن المحكمة — وقد قدم المطعون ضدهم وآخرون إليها لمحاكمتهم في جناية الضرب المفضى إلى الموت وجنح ضرب ارتكبوها — أصدرت قرارها بفصل الجناية عن الجنح المقدمة معها وقصرت نظر الدعوى على تهمة الجناية المسندة

إلى المطعون ضدهم ثم قضت ببراءتهم ، وتقول النيابة العامة إن حق محكمة الجنايات في فصل الجنب عن الجناية وتقرير قيام الارتباط بين الجنب والمحاكمة إليها مع الجناية ليس حقا مطلقا ، إذ الثابت أن المتهمين الثلاثة المطعون ضدهم لم يقتصر اتهامهم على جناية الضرب المفضى إلى الموت بل إنهم محل اتهام بارتكاب جنح ضرب ارتبطت الواقعة الجنبية برابطة الإصرار السابق على الاعتداء وقد وقعت جميعها في زمان ومكان واحد ولسبب واحد ، وأنه لما كان الارتباط لا يقبل التجزئة مما لا يجوز معه أن توقع عنها إلا عقوبة واحدة وهي المقررة للجريمة الأشد عملا بحكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات فإنه يكون من المتعين أن تفصل فيها محكمة واحدة وهي المحكمة التي تملك الحكم في الجريمة ذات العقوبة الأشد ، فما كان يجوز لمحكمة الجنايات أن تجزئ الدعوى على نحو ما فعلت مما يعتبر تخليا منها عن الفصل في جنح خصها القانون بنظرها وأخرجها من سلطة محكمة الجنب لارتباطها بجناية ، ولن يكون لقرار الفصل الذي أصدرته محكمة الجنايات من أثر إلا التزام محكمة الجنب بالحكم بعدم اختصاصها بنظر الجنب المحالة إليها ، وبذلك تكون محكمة الجنايات قد أغفلت الفصل في جانب من الطلبات المعروضة عليها مما يعتبر سببا في بطلان الحكم .

وحيث إن ارتباط الجنب بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا إلى حكم المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي أجازت لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنب مرتبطة بجناية — ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط — أن تفصل الجنب وتحيلها إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها وهي إذ تقرر ذلك غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها قرارها بفصل الجنب عن الجناية . ولما كانت المحكمة قد أثبتت في محضر جلسة المحاكمة أنها قررت فصل جنب الضرب المسند إلى المطعون ضدهم وباقي المتهمين عن جناية الضرب المفضى إلى الموت المسند إلى الأولين ثم مضت المحكمة بعد ذلك في نظر الجنب ، ولم تبد النيابة اعتراضا على الفصل ودون أن تثير ما ورد في طعنها عن وجود ارتباط بين الجنب والجنب قد يؤثر على الحكم في الدعوى ، فإن ما تثيره النيابة في هذا الطعن لا يكون له محل ، لأن القاعدة التي أتت بها المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية

إنما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلاناً على
عدم مراعاتها ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها في المادة ٣٣١
من ذلك القانون — على أنه في خصوص هذه الدعوى ، فقد قضت المحكمة ببراءة
المطعون ضدهم من تهمة الجناية المسندة إليهم ، ومن المقرر أن الارتباط الذي
تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات
إنما ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

وحيث إنه لما تقدم فإن الطعن يكون غير سديد ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر حنين ، ونخار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٧٧)

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات . "قرائن قانونية" . قوة الشيء المقضى . دعوى جنائية . تبديد .
تزوير واستعمال .

تقدير الدليل في دعوى ، لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى . تصدى المحكمة ،
وهي بصدد تحقيق الدعوى المرفوعة أمامها ، لواقعة ما — ولو كانت جريمة . لا يفيد المحكمة الثانية
التي ترفع إليها الدعوى من الجريمة موضوع تلك الواقعة .

مثال . تبديد . الحكم ببراءة المتهم لنزوير السند موضوع عقد الأمانة . رفع الدعوى
بالتزوير والاستعمال على ، يقدم ذلك السند . اختلاف الدعويين في السبب والخصوم . محكمة التزوير
غير مقيدة بحكم البراءة فيما يخص الواقعة التزوير .

تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى ، إذ أن
للحكمة في المواد الجنائية أن تصدى — وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد
مسئولية المتهم فيها — إلى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول كلمتها
فيها في خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا
في هذا الخصوص ، دون أن يكون ملزما للحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة
موضوع تلك الواقعة .

فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضى ببراءته من تهمة تبديد مبلغ قيل
بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة ، استنادا إلى ثبوت تزوير السند المقدم
كدليل على تسلمه المبلغ ، فأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة
تزوير هذا السند واستعماله ، وأدانه الحكم المطعون فيه عن هاتين التهمتين مستندا
إلى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزوير في دعوى التبديد ، ومستندا كذلك إلى

أن الحكم بالبراءة في تلك الدعوى قد حاز قوة الشيء المقضى فيما يختص بواقعة التزوير وأصبح مانعا من العود إلى مناقشتها عند بحث تهمتي التزوير والاستعمال — إذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في خطأ قانوني ، ذلك أن قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصوم في الدعويين ، وهي في دعوى التبديد المشار إليها تختلف في السبب والخصوم عن دعوى التزوير موضوع المحاكمة ، كما أن السند الكتابي في الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلا فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — ارتكب تزويرا في سند دين نسبه إلى المجنى عليه وذلك بأن قلد إمضاءه . ثانيا — استعمل السند المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره . وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى المجنى عليه بحق مدني قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ ، وذلك عن التهمتين المسندتين إليه بلا مصاريف جنائية وفي الدعوى المدنية بإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني ثلاثين جنيتها على سبيل التعويض النهائي مع المصاريف المدنية . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعي فيما ينعه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون ، ذلك أنه كان قد حكم نهائيا في الدعوى رقم ٣٢٩١ سنة ١٩٥٧ جنح الدرب الأحمر ببراءة مدعى التزوير من تهمة تبديد مبلغ مقول بتسليمه إليه على سبيل الأمانة بمقتضى سند تأسيسا على أن هذا السند مزور ، وذهب الحكم المطعون فيه إلى أن ذلك الحكم قد حاز قوة الشيء المقضى فيما يختص بتزوير السند وصار مانعا من إعادة النظر في واقعة التزوير عند بحث تهمتي تزوير السند ذاته واستعماله المسندتين

إلى الطاعن — وهذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه ينطوى على خطأ فى القانون، ذلك أنه وإن كان السند الذى اتخذ دليلا على تهمة التبديد هو بذاته أساس تهمة التزوير والاستعمال إلا أن الدعويين مختلفان سببا وخصوصا .

وحيث إن واقعة الدعوى هى أن المدعى بالحقوق المدنية كان قد اتهم فى اللجنة رقم ٣٢٩١ سنة ١٩٥٧ الدرب الأحمر بتبديد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة وقضى فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ببراءته استنادا إلى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلم المبلغ فأقامت النيابة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند واستعماله ، وقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى القاضى بإدانة الطاعن وإلزامه التعويض مستندا إلى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعى المقدم فى دعوى التهديد من تزوير السند ومستندا كذلك إلى أن الحكم بالبراءة فى دعوى التبديد قد حاز قوة الشيء المقضى فىما يختص بواقعة التزوير وأصبح مانعا من العود إلى مناقشتها عند بحث تهمة التزوير والاستعمال المسندتين إلى الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصوم فى الدعويين وكانت دعوى التبديد تختلف فى السبب والخصوم عن دعوى التزوير والاستعمال — موضوع المحاكمة — وكان السند الكتابى فى الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلا فيها ، وكان تقدير الدليل فى دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى فى دعوى أخرى إذ أن للحكمة فى المواد الجنائية أن تتصدى — وهى تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسؤولية المتهم فيها — إلى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها فى خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا فى هذا الخصوص ، دون أن يكون ملزما للحكمة التى ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . ولما كانت أسباب الإدانة متساندة يشد بعضها بعضا وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى إدانة الطاعن إلى أمرين الأول تقرير الخبير فى دعوى التبديد

والثاني ما توهمته المحكمة خطأ من أنها مقيدة بقوة الشيء المقضي، ولولا هذا الخطأ لكان من المحتمل ألا تقف في تحقيق واقعة تزوير السند عند الحد الذي انتهت إليه المحكمة في دعوى التبديد ولأمكن أن يتغير وجه الرأي في الدعوى . لما كان كل ذلك ، فإن الحكم يكون قد وقع في خطأ قانوني كان له أثر في النتيجة التي انتهى إليها الأمر الذي يعيبه ويوجب نقضه وإعادة الدعوى إلى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم الليطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٧٨)

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات . قضية . حكم "تسببيه" .

استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي ، القول بأن القاضي قضى بعلبه . غير صحيح

استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي ، فلا يصح معه أن يقال عنه إنه قضى بعلبه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليها وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة كبيرة ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليها فحدثت بها الإصابة التي أودت بحياتها . وثانيا - قاد سيارته بسرعة كبيرة يتجهم ضحاها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وبالمواد ١ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لوقف التنفيذ . استأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن بأن الحكم إذ دانه بتهمة القتل خطأ قرر أن المجنى عليها بدأت تعبر الطريق أمامه من الجانب الأيسر وقطعت منه نحو عشرة أمتار بما يدل على أنه لم يباغت بها وأنه رآها من مسافة بعيدة كانت تسمح له بالوقوف قبل المصادمة لو أنه كان ملتفتا للسارة في الطريق ، وقد استند الحكم في ذلك إلى المعاينة وإلى شهادة مصطفى محمد طنطاوى وإلى أقوال محامى الطاعن فى الجلسة على الرغم من أن الشاهد عدل فى التحقيق عن أقواله وعلى الرغم من أن المحامى قرر أن المجنى عليها عده إصابتها كانت فى منتصف الطريق البالغ عرضه نحو سبعة أمتار بما يفيد أنها لم تكن قد قطعت منه سوى ثلاثة أمتار ونصف المتر . ويستطرد الطاعن قائلا إنه يفرض أن المجنى عليها قطعت من الطريق عشرة أمتار على ما يقول الحكم فإن هذا لا ينفى عنصر المباغته الذى دفع به عنصر الخطأ . ويضيف الطاعن أن الحكم ذهب إلى أن سرعة السيارة تعادل فى القليل سبعة أمثال سرعة المجنى عليها ، واستخلص من ذلك أن الطاعن رأى المجنى عليها وهى تبدأ فى عبور الطريق عندما كان هو على مسافة نحو سبعين مترا منها بما ينفى عنصر المباغته ، وما قاله الحكم من ذلك لا سند له فى الأوراق .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم الإبتدائى المؤيد لأمسيابه بالحكم المطعون فيه أنه استخلص واقعة الدعوى فيما مجمله أن الطاعن كان يقود سيارة فى طريق يتكون من جزء مرصوف فى الوسط يبلغ عرضه نحو سبعة أمتار وجزء غير مرصوف على اليمين يبلغ عرضه نحو أربعة أمتار وجزء مماثل على اليسار يبلغ عرضه نحو ثلاثة أمتار وأن المجنى عليها عبرت الطريق من أقصى جانبه الأيسر غير المرصوف حتى صدمتها السيارة عند الطرف الأيمن للجزء المرصوف بما مفاده أنها قطعت من الطريق حتى اصطدمت بالسيارة نحو عشرة أمتار ، وقال الحكم إن سرعة السيارة تعادل فى القليل سبعة أمثال سرعة المجنى عليها وأنه عنسند ما تقطع هذه الأخيرة من الطريق نحو عشرة أمتار عرضا يكون قائد السيارة الطاعن قد قطع منه نحو سبعين مترا طولا الأمر الذى يدل على أنه لم يكن ملتفتا

إلى الطريق وإلى من يسيرون عليه وإلا لما واصل سيره حتى صدم المجنى عليها بعد أن رآها على مسافة سبعين مترا وهي تندفع أمامه في الطريق. ودلّل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن بما قرره شهود الحادث ومن بينهم مصطفى محمد طنطاوى من أن المجنى عليها عبرت الطريق في أعقاب أمها من اليسار إلى اليمين وبما أثبتته المعاينة عن أبعاد الطريق ومكان المصادمة على النحو سابق البيان وبالتقرير الطبي الذى أثبت إصابات المجنى عليها المسببة لوفاها ، وأضاف الحكم أن الطاعن قرر أمام المحكمة بلسان محاميه أن السيارة صدمت المجنى عليها بعد أن عبرت نصف الطريق بما يؤيد الوقائع السابقة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جنة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن ، أن هذه الأدلة تستند إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق وأن ما قاله محامى الطاعن فى الجلسة على النحو سابق البيان كان ترديدا لما قرره الطاعن نفسه فى محضر ضبط الواقعة فلا تثير على المحكمة إن هى استندت إلى قوله هذا . لما كان ذلك ، وكان من إطلاقات محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى موضع من التحقيق وأن تطرح أقواله فى موضع آخر منه . وكان ما قرره الحكم عن النسبة بين سرعة المجنى عليها وسرعة السيارة مستخلصا استخلاصا مائنا من الأدلة المعروضة عليه ، وكان استخلاص النتائج من المقدمات هو صميم عمل القاضى فلا يصح معه أن يقال إنه قضى بعلمه . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن يكون قائما على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركى المستشارين .

(١٧٩)

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٣١ القضائية :

سلاح . مشتبه فيهم . عقوبة . نقض "سلطة محكمة النقض" .

(أ) إحراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص . العقوبة المنظمة المنصوص عليها بالمادة ٣/٢٦

من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . كون الخاني
من المشتبه فيهم . سبق الحكم بإلذار المتهم . أثره : اتصافه بالاشتباه . توافر الظرف
المشدد للعقاب — ما دام حكم الإلذار قائما في تاريخ جريمة الإحراز .

(ب) محكمة النقض . حكمها في الموضوع . سلطتها . لها أن تأخذ المتهم بالرافة . المادة
١٧ عقوبات .

١ — عبارة "المشتبه فيهم" الواردة في الفقرة "و" من المادة السابعة من
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر، تشمل كل من اتصف
بالاشتباه طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين
والمشتبه فيهم . ولا ريب أن من صدر عليه حكم بإلذاره بأن يسلك سلوكا مستقيا
يدخل في عموم نص الفقرة "و" المذكورة ويتوافر بالنسبة إليه الظرف المشدد
للعقاب المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الأسلحة المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦
لسنة ١٩٥٤ في فقرتيها الثالثة والرابعة ، ما دام الحكم بإلذاره قائما في التاريخ
الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح والذخيرة ، ومن ثم فإن ما ذهب إليه
الحكم المطعون فيه من اعتبار حكم الإلذار مما لا يتوافر به الظرف المشدد يكون
منطويا على خطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

٢ — لمحكمة النقض وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرافة الذي أخذت به
محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : أحرز سلاحا مشسختنا "مسدسا" بدون ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بإنذاره مشبوها . ثانيا : أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة المشسختة "طلقات" بدون ترخيص . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٧ و ٢٦/١ و ٣ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول المرافق . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢٦ و ٢/٢ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول المرافق مع تطبيق المواد ١/٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ دان الطاعن عن جرمي إحرار سلاح ناري وذخيرة بالحبس والمصادرة طبقا للمادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وكان التطبيق السليم للقانون يقتضي أعمال حكم المادة ٣/٢٦ من القانون سالف الذكر ، لما ثبت من أن المطعون ضده سبق إنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما بتاريخ ٢٧ من سبتمبر ١٩٥٦ فهو يدخل في حداد المشتبه فيهم المخصوص عليهم في الفقرة "و" من المادة السابعة والتي أحالت عليها الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ المعدلة وفرضت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على إحرار السلاح بغير ترخيص في صورة الدعوى لتوافر الظرف المشدد الذي يستوجب تشديد العقوبة .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى ضد المتهم لأنه في يوم ١٩٥٨/٨/٨ أحرز سلاحا ناريا مششخنا وذخيرة بدون ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وأضافت إلى مواد الإتهام بالجلسة المادة ٧ « و » والفقرة الثالثة من المادة ٢٦ حيث تبين أن المتهم قد حكم بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما في اللجنة رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٥٦ كرم حمادة، وقد قضت محكمة جنائيات دمنهور بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات عملا بالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمواد ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات، واستندت في حكمها إلى ما قالته من أن المتهم أنذر فقط بأن يسلك سلوكا مستقيما، ولم يحكم عليه باعتباره مشتبها فيه ، ومن ثم فلا تنطبق عليه أحكام المادتين ٧ و ٣/٢٦ من قانون السلاح . ولما كانت المادة السابعة من قانون السلاح قد نصت على عدم جواز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى إلى طائفة من الأشخاص من بينهم المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس ، ثم جاءت المادة ٣/٢٦ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن يعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة السابعة . ولما كانت عبارة المشتبه فيهم الواردة في الفقرة « و » من المادة السابعة تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ، ولا ريب أن من صدر عليه حكم بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما يدخل في عموم نص الفقرة « و » المذكورة ويتوافر بالنسبة إليه الظرف المشدد ما دام الحكم بإنذاره قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة إحراز السلاح والذخيرة ، ولما كانت العقوبة المفروضة لهذه الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالمادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة لإحراز السلاح والأشغال الشاقة المؤقتة بالنسبة لإحراز الذخيرة عملا بالفقرة الرابعة من تلك المادة فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من

اعتبار حكم الإنذار مما لا يتوافر به الظرف المشدد — مذهب إليه الحكم من ذلك ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون وتطبيق المواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٣ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وترى هذه المحكمة وهي تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٨٠)

الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إثبات "شهود" .

شهادة . وزنها والتعويل عليها مهما ووجه إليها من مطاعن . مرجعه إلى محكمة الموضوع .

(ب) ، (ج) دعوى مدنية . تعويض .

الضرر . الضرر المادي والآذي . بيان في إيجاب التعويض .
تعويض الضرر . فقد الوالد ولده . ليس ضررا محتمل الحصول في المستقبل .

١ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن ورحام حوله من الشبهات — كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ — من المقرر قانونا أن الضرر المادي والآذي بيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وتقديره في كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

٣ — تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد في أي حال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول مع آخر حكم ببراءته بأنهما : تسببا في قتل فاروق عبد الحميد من غير قصد ولا تعمد وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما وعدم اتباعهما القوانين واللائح بأن أطلق الثاني "الطاعن" صفارتين وسار الأول بالتزام قيادته قبل أن يتأكد من سلامة الركاب عن طريق المرأة العاكسة التي أمامه أثناء قيادته للترام وحدثت إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهيات لوقف التنفيذ . فعارض المتهم وأثناء نظر المعارضة ادعى عبد الحميد فتحى محمد بحق مدنى قبل المتهم وشركة الترام بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وبإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يؤديا للدعى بالحق المدنى ألفا من الجنهيات وما يناسبه من المصروفات المدنية ورفضت ما عدا ذلك من طلباته . استأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحقوق المدنية . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئنافات شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة وتعديله فيما قضى به من تعويض وإلزام المتهم متضامنا مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع المدعى بالحق المدنى ألفى جنيه والمصاريف المدنية المناسبة . فطعن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ ...

المحكمة

...وحيث إن أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين تحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور ومخالفة القانون ، ذلك أن دفاعهما أمام المحكمة الاستئنافية قام على أساس أن الحادث وقع بسبب محاولة المجنى عليه النزول من الترام قبل وقوفه بالمحطة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع وأيد الحكم المستأنف الذى استند إلى أقوال شاهد الإثبات حسن عبد اللطيف على الرغم من تناقضها وأنها

أنت متأخرة ، كما أثار الطاعنان أيضا بالنسبة للدعوى المدنية أنه لا يستحق قبلهما أى تعويض لأن الحادث وقع بسبب خطأ المجنى عليه وحده ، وأنه إذا كان هناك ثمة ضرر لحق بالمدعى بالحق المدني فهو ضرر أدبى فقط إلا أن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بالتعويض على أساس أن المدعى كان يعلق آمالا على بقاء ابنه المجنى عليه إلى جواره ، وهذا الأساس لا يجيز القضاء بالتعويض قانونا لأنه تعويض عن ضرر احتمالى .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله إنها ”تتحصل فيما قرره شاهد الإثبات حسن عبد اللطيف عوض وشهده به بجلسة المحاكمة ، من أنه تقابل مع المجنى عليه وركبا سويا الترام رقم ٢٢ فى طريقهما إلى ميدان السيدة فلما وصلا إلى هناك أراد هذا الأخير النزول وكان يسبقه إلى ذلك بعض السيدات ثم أنزل رجلا على السلم وهم بإنزال الأخرى على الإفريز وإذ بالمحصل ” الطاعن “ يطلق صفارته قبل أن يتم نزوله فتحرك الترام فجأة فاختل توازنه وسقط على الأرض وانزلق نصف جسمه تحت سلم المقطورة وسار الترام بضعة أمتار وهو على هذه الحالة فحدثت إصاباته ... وثبت من التقرير الطبى أن المجنى عليه أصيب بتهتك وكسور بالفخذ والضلوع وصدمة عصبية شديدة أدت إلى وفاته “ . واستند الحكم فى إدانة الطاعن إلى ”شهادة شاهد الإثبات التى تقطع بأنه ”أى الطاعن“ لم ينتظر نزول جميع الركاب ومنهم المجنى عليه والذى لم يكن قد أتم نزوله وكان فى الطريق إلى ذلك وما زالت رجله الثانية على سلم المقطورة ورغم ذلك فقد أطلق صفارته فتحرك الترام وهو ما يوفر قبله ركن الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث وإصابة المجنى عليه بالإصابات التى أودت بحياته “ . وقد عرض حكم محكمة أول درجة الصادر فى المعارضة إلى الدعوى المدنية بقوله ”إنه وقد انتهت المحكمة فيما تقدم إلى إدانة المتهم ” الطاعن “ وهو ما يوفر الخطأ قبله والذى أدى مباشرة إلى حدوث الإصابات الميمنة بالتقرير الطبى بالمجنى عليه والتى أودت بحياته فإن الدعوى المدنية تكون متوافرة الأركان قبل هذا المتهم ويتعين لذلك مساءلته مدنيا عن تعويض المدعى المدنى لما أصابه من أضرار تتمثل فى حرمانه من ابنه وما كان يعلقه على بقائه إلى جواره فى المستقبل من آمال ثم ما نتج عن هذا الحرمان من آلام ... “ وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم قوله ”إنه

بالنسبة للتعويض فإنه نظرا لظروف الحادث ولحسامة الأضرار الأدبية والمادية التي أصابت المدعى بإساق المدني نتيجة قتل وحيدته الأمر الذي ترى معه المحكمة تعديل قيمة التعويض المقضى به وجعله ألفى جنيه يلزم بها المتهم الثاني "الطاعن" متضامنا مع المسئول عن الحقوق المدنية".

وحيث إنه لما كان يبين مما تقدم أن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الأول بها وأورد على ثبوتها في حقه دليلا من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه وكان من المقرر قانونا أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تتبع دفاع المتهم الموضوعي في كل جزئية يثيرها وأن ترد عليها ، ذلك لأن في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد اطراحها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعنان بشأن تعويل الحكم على أقوال شاهد الإثبات "حسن عبد اللطيف" ما دامت المحكمة قد اطمأنت إليها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان بشأن خطأ الحكم بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية لا محله ، ذلك لأن تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل إذ مثل هذا التعويض إنما يسكن به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد في أى حال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن الضرر المادي والأدبي سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وتقديره في كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٨١)

الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٣١ القضائية :

نقض "ما لا يجوز الطعن فيه" . محكمة أمن الدولة .

الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة . عدم جواز الطعن فيه بأى وجه من الوجوه . المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وكانت المادة ١٢ من ذلك القانون تنص بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة - فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى خلال المدة من ١٥ ابريل سنة ١٩٥٨ الى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ بمدينة بغداد بالعراق وبالإقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة أولاً - قبل وأخذ من دولة أجنبية نقوداً ومنافع بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصالح القومية للجمهورية العربية المتحدة . . . الخ . ثانياً - حرض علانية على قلب نظام الحكومة المقرر فى الجمهورية العربية المتحدة وعلى كراهيته والإزدراء به . الخ . وأحاله إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمته بالمواد ٢ أولاً وثانياً « ١ » و ٧٨ فقرة أولى و ١٧١ و ١٧٤ أولاً من قانون العقوبات . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملاً بمواد الاتهام بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة إذ " استقر رأى المحكمة على أن المتهم غير مذنب فى الادعاء الثانى المقام

عليه ولكنه مذنب في الادعاء الأول المقام عليه“. وقد تصدق على هذا الحكم من السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة والحاكم العسكري العام . فطعن المحكوم عليه في الحكم بطريق التقض ولم يقدم أسبابا لطعنه... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — وكانت المادة ١٢ من القانون المذكور تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة . لما كان ذلك ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا ويتعين الحكم بعدم جوازه .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٨٢)

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣١ القضائية :

أسباب الإباحة . الدفاع الشرعى .

(١) تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى ومقتضياته . هى بمآراء المدافع فى الظروف المحيطة به . بشرط أن يكون تقديره مبنيًا على أسباب تبرره . مثال لا تتوافر به هذه الحالة . انتزاع المتهم المطواة من المحبى عليه وموالة طعنه بها . هو اعتداء معاقب عليه .

(ب) تجاوز حدود الدفاع الشرعى . بحثه : لا يكون إلا بعد تشوؤ الحق ذاته .

١ - الأصل أن العبرة فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى ومقتضياته هى بمآراء المدافع فى الظروف المحيطة به ، بشرط أن يكون تقديره مبنيًا على أسباب مقبولة تبرره ، فإذا كان الثابت أن المتهم قد تمكن من انتزاع المطواة من يد المحبى عليه فصار أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء ، فإن ما وقع منه بعد انتزاعه السلاح من موالة طعن المحبى عليه إنما هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح فى القانون اعتباره دفاعًا شرعيًا .

٢ - البحث فى تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق فى ذاته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قتل المحبى عليه عمداً بأن طعنه بآلة حادة (مطواة) قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة

الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فتمرت بذلك . وادعى ابن القتييل بحق مدني قدره قرش واحد على سبيل التويض المؤقت . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية مع الزام رافعها بمصاريفها . فطاعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده استنادا إلى أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس مع أنه في واقع الأمر كان معتديا واقعا تحت طائلة العقاب .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه بالبراءة على أساس توفر حالة الدفاع الشرعي لدى المطعون ضده اعتمد على أن المجنى عليه بعد أن راود المطعون ضده عن نفسه فامتنع عليه ، حال دون خروجه من مسكنه مهددا إياه بمطواة أنخرجها من بين ملابسه ، فعمد المطعون ضده إلى الدفاع عن نفسه بأن اختطف المطواة من يد المجنى عليه وانهاه عليه طعنا بها ليوقف هجومه عليه ولتبقى ماداخل نفسه من خوف ورهبة وهو في وحشة وظلام يلاسان المكان ولا يدرى معهما مكانه من قوة خصمه ووحشيته وقصده من ذلك دفع الأذى عن نفسه والحفاظ على شرفه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن العبرة في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي ومقتضياته هي بما يراه المدافع في الظروف المحيطة به بشرط أن يكون تقديره مبنيًا على أسباب مقبولة تبرره . ولما كان يبين من المفردات التي ضمت لتحقيقا لوجه الطعن أن المطعون ضده صرح بأنه لوى ذراع المجنى عليه وانتزع المطواة منه فدل بذلك على مبلغ قوته من المجنى عليه ، كما ثبت من تقرير الصفة التشريحية أن بالمجنى عليه خمسا وعشرين إصابة قطعية وطعنية بالوجه والعنق والبطن . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يثبت أن المجنى عليه حاول ابتداء أعمال المطواة التي هدد المطعون ضده بها بعد أن أغراه بالمسال لينعه من الخروج أو أنه وقع منه بعد انتزاع المطواة من يده فعل يخشى منه حصول اعتداء أو استمرار في اعتداء . وكان حق الدفاع الشرعي

لم يشرع لمماقبة معتد على اعتدائه إنما شرع لرد العدوان. ولما كان المطعون ضده قد تمكن من انتزاع المطوأة من يد المجنى عليه فصار أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء ، فإن ما وقع من المطعون ضده بعد انتزاعه السلاح من موالاة طعن المجنى عليه به إنما هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا شرعيا . ولما كان البحث في تجاوز حدود هذا الحق لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق في ذاته وهو متنفذ في واقعة الدعوى ، وكان ما ذهبت إليه المحكمة من القول بقيام حالة الدفاع الشرعى وإن كان في الأصل من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يشترط فى ذلك أن يكون تقديرها سائغا متفقا وصحيح القانون وهو ما لم يتوفر فى خصوص هذه الواقعة ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا متعيئا نقضه والإحالة .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد مفيعي المستشار، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٨٣)

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٣١ القضائية :

قتل وإصابة خطأ . حكم "تسببه" . إثبات . مسئولية جنائية .

وجوب بيان إصابات المجنى عليه والدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته . استنادا إلى دليل
قوي . إغفال ذلك . قصور .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المتهم بجرime قتل المجنى عليه
خطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ، قد فاته أن يبين إصابات المجنى عليه
التي لحقته بسبب اصطدام السيارة به وأن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه
الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل قوي — فإنه يكون مشوبا
بالقصور متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل
المجنى عليه وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة نقل كبيرة
الحجم وأراد أن يسير بها في طريق ضيق ولم يتخذ الحيطة الكافية أثناء القيادة
فاصطدمت السيارة بالمجنى عليه وأحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي .
وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى والد القتيل بحق
مدني قبل المتهم ووزارة الزراعة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين
بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها ببراءة المتهم
مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها

المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . استأنفت النيابة والمدعى بالحق المدني هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا وإجماع الآراء برفض الدفع ببطلان استئناف المدعى بالحقوق المدنية وبقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وإلزامه والسيد وزير الزراعة بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بأن يدفع المدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائتي جنيه والمصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن كل من المحكوم عليه والمسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه الطاعنة الثانية على الحكم المطعون فيه أنه خلا من بيان الإصابات التي لحقت بالمجنى عليه بسبب الحادث ومن استظهار رابطة السببية بين هذه الإصابات ووفاة المجنى عليه بما يشوبه بالقصور الموجب لنقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن الأول ورتب على ذلك مسؤولية الطاعنة الثانية قد فاته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقت به بسبب اصطدام السيارة به وأن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل قتي . لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور . ولما كان هذا السبب يتصل بالطاعن الأول أيضا فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنين معا .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الناشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٨٤)

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى جنائية . حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . تقض . إعادة المحاكمة .

صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه —
ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد .

مرة الحكم المطعون فيه بالنقض . عدم إمكان الحصول على صورة رسمية منه . استيفاء جميع
إجراءات الطعن . مقتضى ذلك . إعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ و ٥٥٧ . ج .

إن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له
قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد — فإذا كان يبين
من الإطلاع على الأوراق أن ملف اللجنة المطعون في الحكم الصادر فيها قد
سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى، وكانت
جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين عملا بنص
المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية القضاء بإعادة المحاكمة .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن — حسب النابت في تقرير الأسباب المقدم من
الأستاذ المحامي من الطاعن — في أن المدعى بالحق المدني أقام دعوى جنحة
مباشرة أمام المحكمة الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه أبغى كذبا في حقه بأنه
تعدى عليه عمدا مع سبق الإصرار وتخلف لديه بسبب هذا التعدي عاهة مستديمة
هي فقد بعض أصابع قدميه . فقضت المحكمة المذكورة بتفريم المتهم عشرة

جنيمات وإلزامه بدفع مبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضا والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الإستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف لأشبابه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

وقد جاء بمذكرة النيابة المختصة أن قضية الجلجنة الخاصة بهذا الطعن قد سرقت مع قضايا أخرى من دولا ب قضايا كاتب جلسة الدائرة الثانية الإستئنافية وأتلفت صفحات رول النيابة المثبت بها هذه القضية واتهم في ذلك الطاعن وأجرت النيابة تحقيقا وأمرت بحبسه احتياطيا على ذمة التحقيق ، والقضية باقية لم يتم التصرف فيها بعد .

المحكمة

...وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن ملف الجلجنة رقم ٤٩٣ سنة ١٩٥٧ دير مواس - ٩٠٩ سنة ١٩٥٨ س المنيا المطعون في الحكم الصادر فيها قد سرق . ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتقضى بإعادة المحاكمة .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٨٥)

الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى مدنية . استئناف . وصف التهمة . إصابة خطأ . قتل خطأ . دعوى
جنائية . قوة الشيء المقضى .

استئناف المدعى بالحق المدني وحده . أثره . إعادة طرح الواقعة على المحكمة الاستئنافية .
على المحكمة تخيص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها . ما دامت لا تسند للتمهم أفعالا جديدة .
مثال . تعديلها وصف التهمة — التي هي أساس الحكم بالتعويض — من الإصابة خطأ (م ٢٤٤ ع)
إلى القتل خطأ (م ٢٣٨ ع) . جوازه . ليس في ذلك إسناد فعل جديد للتمهم .

كون الحكم الإبتدائي الصادر في الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنافه . لا يقيد بها . حلة ذلك :
اختلاف الدعويين في الموضوع وإن نشأتا عن سبب واحد .

من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف
إلى الدعوى المدنية فحسب ، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة
العامة والمتهم — إلا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفعل الضار المؤتم
قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها تخيص الواقعة المطروحة أمامها
بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكل
ما عليها من قيد ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . ومن ثم فإنه من حق المحكمة
الاستئنافية في هذه الحالة ، أن تعدل وصف التهمة — التي هي أساس الحكم
بالتعويض — من الإصابة الخطأ المنطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات
إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه
نشأت عن الإصابة الخطأ — والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى
المدعى عليه "المتهم" فعلا جديدا ، ذلك لأن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابة

التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المقضى ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحدهما يختلف من الأخرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة المجنى عليها بالإصابات الميينة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن سار بالسيارة قيادته بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر الأمر الذي ترتب عليه اصطدامه بالمجنى عليها وإصابته . وطلبت تطبيق أقصى العقوبة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وأمام المحكمة الجزئية ادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بطلب تعويض مؤقت قدره مائة جنيه . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتغريم المتهم مائتي قرش وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ٣٥ جنيها والمصاريف المدنية المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة بلامصاريف جنائية . استأنف الأستاذ المحامي هذا الحكم بصفته وكيلًا عن الطاعنة بصفتها دائنة للمدعية بالحق المدني ، كما استأنفه والد المدعية عن نفسه وعن بنت المجنى عليها لأنه تبين أن هذه الأخيرة توفيت قبل صدور الحكم الابتدائي . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيبد الحكم المستأنف وإلزام المدعين بالحقوق المدنية بالمصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعنان "خلفاء المدعية بالحقوق المدنية" في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور ، ذلك أن الحكم المطعون فيه حين خلص إلى أن وفاة المجنى عليها كانت نتيجة لحالة

مرضية ولا صلة لها بالحادث لم يبين سنده في ذلك من أوراق الدعوى التي خلت من أى دليل يشير إليه ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تناقش الشهادات الطبية المقدمة في الدعوى من الطاعنين والتي تدل على أن الوفاة حدثت نتيجة لإصابة الكبد بسبب صدمة السيارة وأن تعدل وصف التهمة إلى القتل خطأ ثم تقضى بالتعويض على أساس الوصف الصحيح لواقعة الدعوى .

وحيث إنه لما كان الثابت من أوراق الدعوى أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة السيدة ميلا نوش بدروس بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر ، وطلبت عقابه بالمسادة ٢٤٤ عقوبات . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخلت المجنى عليها مدعية بالحق المدني وطلبت الحكم بإلزام المطعون ضده بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، فقضت محكمة أول درجة حضوريا بتفريمه مائتي قرش وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني خمسة وثلاثين جنيا على سبيل التعويض فاستأنف الطاعنان وحدهما الحكم الصادر في الدعوى المدنية بعد وفاة المدعية ” الأولى بصفتها دائنة لها والثاني عن نفسه وعن لوس إيرديان بنت ابنته المجنى عليها “ وقدمتا شهادة طبية صادرة من الدكتور جورج شديد (طبيب العائلة) تفيد أنه أوقع الكشف على المجنى عليها بتاريخ ١٥/٨/١٩٥٧ وأنها كانت في صحة تامة وشهادة أخرى من الطبيب المذكور بأنه كشف على المجنى عليها بعد الحادث ووجد عندها ارتفاعا في درجة الحرارة وتجمعا صديديا فوق الكبد وأن الحاجز الأيمن مرتفع عن مركزه الأصلي وثابت عند التنفس ، كما ظهر من الأشعة أنها مصابة بالتهاب في الرئة اليمنى وأن هذا جميعه في رأيه هو السبب في الوفاة الناتجة من مصادمة السيارة ، كما قدم المدعيان بالحق المدني شهادة طبية من مستشفى دار الشفاء ثبتت منها وجود تلك الأعراض بالمجنى عليها وأنها طرأت عليها بعد حادث المصادمة بالسيارة . وقد حكمت محكمة الدرجة الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يشيره الطاعنان في وجه الطعن خاصا بسبب وفاة المجنى عليها بقوله ” ولا تعول المحكمة على ما أثاره

المستأنفان في مذكراتهما عن وفاة المجنى عليها ، ذلك أنه لا يوجد في الأوراق دليل على أن وفاة المجنى عليها نتيجة لإصابتهما موضوع الدعوى إنما الثابت أن الوفاة نتيجة لحالة مرضية لا صلة لها إطلاقاً بالحادث . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب ، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق النيابة العامة وحق المتهم ، إلا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها ملشاً الفعل الضار المؤثم قانوناً على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها تخيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً — وكل ما عليها من قيد ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من حق المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى المدنية أن تعدل وصف التهمة — التي هي أساس الحكم بالتعويض — من الإصابة الخطأ إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليها نشأت عن الإصابة الخطأ ، والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المدعى عليه فعلاً جديداً ذلك لأن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابات التي حدثت بخطئه والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المقضى لأن هذا الحكم لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ الدهريان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحداها يختلف عنه في الأخرى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جاء قاصراً في الرد على ما قدمه الطاعنان من مستندات قالا إنها تثبت أن وفاة المجنى عليها ترجع إلى الإصابة التي نشأت عن الحادث وهو دفاع لو صح يكون له من الأثر في إبطال الواقعة وصفها القانوني الصحيح وتقدير التعويض على أساسه في حدود المبلغ المدعى به أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يتعين معه نقضه والإحالة دون حاجة لبحث وجه الطعن الآخر .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي المستشارين .

(١٨٦)

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٣١ القضائية :

مجرمون أحداث . اختصاص . نقض ” ما يجوز الطعن فيه “ .

(أ) محكمة الأحداث . اختصاصها بمحاكمة الصغير الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة .
المادة ١٣٤٤ ج . قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها رغم تجاوز المتهم سن الحدث . خطأ .

(ب) نقض . أحكام يجوز الطعن فيها . حكم عدم الاختصاص في هذه الحالة . هو حكم منه للتصومة على خلاف ظاهره . علة ذلك : محكمة الأحداث متعاضة حتما بعدم اختصاصها .

١ — محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير إلا إذا كان عمره أقل من خمس عشرة سنة كاملة يوم وقوع الجريمة المسندة إليه طبقا للمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية — فإذا كان المتهم قد تجاوز هذه السن فإن محكمة الجنايات تكون قد أخطأت في قضائها بعدم الاختصاص ، مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، مما يتعين معه نقض الحكم .

٢ — إذا حكمت محكمة الجنايات — خطأ — بعدم اختصاصها بنظر الدعوى رغم تجاوز المتهم سن الحدث ، فإن حكمها يكون منهيًا للتصومة على خلاف ظاهره ، ذلك بأن محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها ، ومن ثم يكون الطعن بالنقض في هذا الحكم جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ — أولا :
أحرز جواهر مخدرة ”أفيونا وحشيشا“ في غير الأحوال المصرح بها قانونا .
ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا ” طبنجة مششخنة “ . ثالثا : أحرز
ذخائر مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص له بإحرازها . وطلبت من غرفة
الإنهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من
المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق
والمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرافق . فقررت الغرفة بذلك .
ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات
الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الأحداث لاختصاصها .
فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق
القانون إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى وإحالتها إلى
محكمة الأحداث لاختصاصها ، في حين أن المتهم وقت ارتكاب الجريمة
كان قد جاوز الخمس عشرة سنة .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة رفعت الدعوى الجنائية
على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١١/١٢/١٩٥٨ أحرز جواهر مخدرة
” حشيشا وأفيونا “ في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحرز سلاحا ناريا
مششخنا ” طبنجة “ وأحرز ذخائر مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص له
بإحرازها، وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ الملحق به والمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرفق .
وبتاريخ ١٣/٤/١٩٦٠ صدر الحكم المطعون فيه وهو يقضى بعدم اختصاص

محكمة الجنايات بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة أحداث الباجور لاختصاصها .
ولما كان الثابت من الحكم أن المطعون ضده من مواليد ١٩٤٣/٧/٧ فإنه يكون
قد تجاوز سن الخمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة في ١٩٥٨/١٢/١١ .
لما كان ذلك ، وكانت محكمة الأحداث لا تختص بمحاكمة الصغير إلا إذا كان
عمره أقل من خمس عشرة سنة كاملة يوم وقوع الجريمة المسندة إليه طبقا
للسادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقد تجاوز المطعون ضده هذه
السن فإن الحكم المطعون فيه يكون منهاا للخصومة على خلاف ظاهره — ذلك بأن
محكمة الأحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لورفعت إليها ،
ومن ثم يكون الطعن في هذا الحكم جائزا . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة
قد أخطأت في قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل
في الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة جنايات
شبين الكوم للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٨٧)

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣١ القضائية :

دفاع .

طلب المعاينة . عدم إبدائه صراحة أمام محكمة الموضوع . التفاتها عنه . لا إخلال بحق الدفاع .

مجرد التحدث عن خلو التحقيقات من المعاينة . لا يتحقق به معنى الطلب .

إذا كان الدفاع لم يطلب من المحكمة — على ما يبين من الإطلاع على محضر
جلسة المحاكمة — إجراء معاينة لمكان الحادث ، بل اقتصر دفاعه على التحدث
عن خلو التحقيقات من المعاينة ، فإنه لا محل لما يشيره في هذا النعي من قالة
الإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا — حاز جوهرًا مخدرا "أفيونا" في غير
الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا — حاز سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية"
دون ترخيص . ثالثا — حاز ذخائر مما تستعمل في أسلحة نارية دون أن يكون
مرخصا في حيازة سلاح بها . وأحالاته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٣٣/ج
و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق والمواد ١ و ٦
و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦
لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ المرافق . ومحكمة الجنايات
قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول ١ الملحق وذلك بالنسبة للتهمة الأولى وعملا

بمواد الإتهام بالنسبة للتهمة الثانية مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات — أولا : بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنين وتغريمه خمسمائة جنيه بالنسبة للتهمة الأولى وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . ثانيا : بحبس ثلاثة شهور وتغريمه ثلاثمائة قرش بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة ومصادرة المواد المخدرة والسلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعن على شهادة الضابط فاندى تهاوى والخبر محمود اسماعيل مجد بأنهما عثرا على المخدر تحت الوسادة التي كان ينام عليها مع أنها شهادة غير كافية لإدانته أو نسبة حيازة المخدر إليه إذ يحتمل أن يكون قد دس عليه خاصة وهو يقيم في عشة من البوص غير مسقوفة من السهل الدخول إليها — كما أن المحكمة قد التفتت عما طلبه الدفاع من معاينة مكان الحادث لتأييد ما أثاره من أن العشة غير مسقوفة ويسهل الدخول إليها ودس المخدر بها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن في جريمة حيازة المخدر استنادا إلى شهادة الضابط والخبر بوجود المخدر تحت الوسادة التي ينام عليها وهو استناد كاف يؤدي إلى صحة إسناد هذه الجريمة إليه ، وكان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص هو محض جدل موضوعي لا يقبل منه أمام هذه المحكمة . ولما كان الدفاع لم يطلب من المحكمة على ما يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة إجراء معاينة لمكان الحادث بل اقتصر دفاعه على التحدث عن خلو التحقيقات من المعاينة فإنه لا محل لما يثيره في هذا النعى ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٨٨)

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٣١ القضائية :

مسئولية جنائية . موانع العقاب . دفاع . إثبات "خبرة" . حكم
"تسببيه" .

الدفع بانتفاء مسؤولية المتهم لاختلال قواه العقلية . المادة ٦٢ عقوبات .

تقدير حالة المتهم العقلية . هي في الأصل مسألة موضوعية . طلب الدفاع تدب خير لفحص
المتهم : على المحكمة إجابته ، أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية . إغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع
وقصور .

تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي
تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تعين
خبيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء
مسئولية المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبنى
عليها قضاءها برفض هذا الطلب بينا كافيا وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال
ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي
وقع منه ، فإذا هي لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور
في التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا (محضر بمحكمة ...) ارتكب جنایات التزوير في أوراق رسمية والاختلاس وإتلاف أوراق حكومية موكل إليه حفظها بسبب وظيفته . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنایات لمعاقبته بالمواد ١/١١٢ — ٢ و ١١٨ و ١٥١ و ١٥٢ و ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنایات قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ٨٨١ جنيا و ٦٤٥ مليا وبغزله من وظيفته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب ، ويقول في بيان ذلك إن محاميه دفع بانعدام مسئوليته لعته واختلال في قواه العقلية وطلب نذب طبيب لفحصه لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تكن بالرد عليه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن دفع في صدر مرافعته بأن الطاعن أصيب بمرض نفسي قرر الأطباء أنه سبب له عتها ثم عاد في ختام مرافعته وأكد هذا الدفع في قوله إن الطاعن كان قد أصيب ببحي التفوئيد وأنها سببت له عاهة واختلالا في قواه العقلية وأن أحد الأطباء فحصه وانهى إلى هذا الرأي وطلب من أجل ذلك نذب طبيب لفحصه . لما كان ذلك ، و كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن قد أغفل هذا الدفع ولم يرد عليه . ولما كان مؤدى الدفع — لو ثبتت صحته — انتفاء

مسئولية الطاعن عملا بنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بينا كافيا وذلك إذا مارأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه، أما وهي لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦١

رئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد علي اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٨٩)

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٣١ القضائية :

اشتباه . إثبات . حكم "تسيبيه" .

الاشتباه للاشتهار . استناد حكم الإدانة إلى شواهد من صحيفة سوابق المتهم . لا تثريب .
شرط ذلك : أن تربط بين ذلك الماضي وحاضره .

لا جناح على المحكمة إن هي استعانت في اعتبار المتهم مشتبهاً فيه بشواهد من صحيفة سوابقه — إلا أنه يتعين عليها وهي بصدد بحث حالة المتهم ومحاسبته على اتجاهه الحاضر أن تورد في حكمها من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر ، وإلا ساغ النعي على الحكم بأنه إنما يحاسب المتهم على ماضٍ انقضى عليه أمد بعيد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : وجد في حالة اشتباه بأن سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على المال واشتهر عنه لأسباب مقبولة الاعتقاد على الاتجار في المواد المخدرة . وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ١/٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية قضت بحضوره باعتباره عملاً بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر في المكان الذي يحدده وزير الداخلية ابتداء من وقت إمكان التنفيذ عليه مع النفاذ . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلاً

ويرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بإدانته لاتهامه في قضيتي إحراز مخدر لم يفصل فيهما بعد ، مع أنه من المقرر أن مجرد الإتهام في حد ذاته لا يكفي لاعتباره في حالة اشتباه . هذا فضلا عما تشترطه المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب أن يكون المتهم قد اعتاد الاتجار في المواد المخدرة وتقديمها للغير وهو ما لم يثبت في حق الطاعن .

وحيث إنه لما كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه في ١٩٥٩/٦/٨ حذ مشتبها فيه إذ سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على المال ، وطلبت عقابه طبقا للمواد ١/٥ و ١/٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، وأن الحكم استند في إثبات قيام حالة الاشتباه وإدانة الطاعن إلى مذكرة محررة من واقع جدول قيد القضايا بالنيابة تفيد اتهام الطاعن في الجنائيتين رقم ٥ و ٣٧ لسنة ١٩٥٩ مخدرات القاهرة وإلى ما ثبت بالفيش الخاص به من سابقة الحكم عليه في القضايا رقم ٩٨٨ لسنة ١٩٤٧ روض الفرج و ٢٨/٣٠٢٨/١٦٧٤ لسنة ١٩٤٧ و ١٨/٥١٨/٦٠٩٣ لسنة ١٩٤٨ استئناف مصر . لما كان ما تقدم ، وكان لا جناح على المحكمة إن هي استعانت في اعتبار المتهم مشتبها فيه بشواهد من صحيفة سوابقه ، إلا أنه يتعين عليها وهي بصدد بحث حالة المتهم ومحاسبته على اتجاهه الحاضر أن تورد في حكمها من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر وإلا ساغ النعي على الحكم بأنه إنما يحاسب المتهم على ماض اقضى عليه أمد بعيد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه

قد أستند في اعتبار الطاعن مشتبهاً فيه إلى مجرد اتهامه في جنايتي مخدرات خلال عام ١٩٥٩ وإلى سابقة الحكم عليه في جرائم اعتداء على المال في سبتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ دون أن تطلع المحكمة بنفسها على قضيتي المخدرات لتبين نوع التهمة ومبلغ جدية الاتهام المسند إليه فيما مكثفية في هذا الشأن بمذكرة محررة من واقع جدول قيد القضايا بالنيابة العامة ودون أن تبين في حكمها الأدلة التي تربط ماضى الطاعن الذي كشفت عنه السوابق بمحضره الذي يحاسب عليه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين.

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ،
ومهد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٩٠)

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٣١ القضائية :

معارضة . إعلان . نقض " ما لا يقبل من الأسباب " .

ميعاد المعارضة . المادة ٣٩٨ ج٠١ .

عدم منازعة الطاعن — عند نظر معارضته أمام محكمة الموضوع — في شأن إعلانه بالحكم الغيابي
أو عليه بحصول الإعلان أو صفة من تسلم الإعلان نيابة عنه . المجادلة في ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض . لا تقبل .

(*) إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن
لم يثر أمام محكمة الموضوع دفاعا ما بشأن إعلانه بالحكم الغيابي ، ولم ينازع في
علمه بحصول هذا الإعلان ، كما أنه لم يجحد صفة من تسلم الإعلان نيابة عنه ،
فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من الأمور التي
تتطلب تحقيقا موضوعيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء الميينة بمحضر الججز والمملوكة له
ولآخر والمحجوز عليها لصالح المحجني عليه والمسماة إليه على سبيل الوديعة بصفته
حارسا لحفظها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لإضرارها بالمحجني عليه . وطلبت عقابه
بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها
اعتباريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثة جنينيات
لإيقاف التنفيذ . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا

(*) المبدأ ذاته في الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٣١ ق و ٧٤٢ لسنة ٣١ ق بنفس الجلسة .

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض
المتهم وقضى في معارضته بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد . فطعن المحكوم
عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى وجهى الطعن هو مخالفة القانون والقصور ، ذلك أن الحكم
المطعون فيه قضى بعدم قبول معارضة الطاعن شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر
قانونا محتسبا ميعاد المعارضة من تاريخ إعلان الحكم الغيابي لمن يدعى "زكى
اسطفانوس" على اعتبار أنه تابع للطاعن ومقيم معه مع أنه لا يتبعه ولا يقيم معه
ومن ثم فقد وقع الإعلان باطلا ، وكان يتعين إعلان الطاعن لشخصه . هذا
فضلا عن أن الطاعن كان مريضا في الفترة السابقة على تقريره بالمعارضة وقدم
للمحكمة شهادة طبية تثبت مرضه إلا أنها اطرحتها بمقولة إنها غير جدية وكان
يتعين عليها أن تستدعى الطبيب المعالج لمناقشته في شأنها ، أما وهي لم تفعل
فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

...وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن
الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع دفاعا ما بشأن إعلانه بالحكم الغيابي ولم ينازع
في علمه بمحصول هذا الإعلان كما أنه لم يحدد صفة من تسلم الإعلان نيابة عنه .
لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع من الأمور التي تتطلب تحقيقا موضوعيا فإنه
لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد عرض للشهادة الطبية التي قدمها الطاعن تبريرا لتخلفه عن التقرير
بالمعارضة في الميعاد فاطرحتها لعدم اطمئنان المحكمة إليها واعتقادها أنها رتبت
من جانب المتهم خدمة لموقفه في هذه المعارضة . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة
الموضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع
كسائر الأدلة ولا تثير عليها إن هي اطرحتها لما ارتأته من عدم جديتها
لأسباب السائفة التي أوردتها في حكمها ، وكان لا يبين من محضر الجلسة أن
الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الذي حرر الشهادة لمناقشته ، فإن
ما يثيره في هذا الشأن يكون لا محل له ويتعين لما تقدم رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٩١)

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٣١ القضائية :

مسئولية جنائية . ضرب أفضى إلى موت . حكم "تسببيه" .

بيان الحكم رابطة السببية بين الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير .
بيان جوهري . إغفاله . قصور .

خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين الإصابات التي أثبتت على المتهم إحداثها بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير ، على الرغم من أن هذا البيان جوهري ولازم للقول بتوافر أركان جريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دين المتهم بها ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمداً المجنى عليه بسكين فأحدث به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقررت ذلك ، ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملاً بمادة الإتهام بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ...

المحكمة

...وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه القصور في التسبب ، إذ دانه في جريمة الضرب المفضى إلى الموت دون أن يدل على

قيام صلة السببية بين الفعل الذى صدر من المتهم وهو اعتسداؤه بالسكين على المجنى عليه وبين الوفاة التى حدثت بعد ذلك، ولم يشر—حين أورد مؤدى تقرير الصفة التشريحية— إلى سبب الوفاة ودخل الإصابة فى إحداثها .

وحيث إنه لما كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذا ورد مؤدى تقرير الصفة التشريحية اكتفى ببيان الإصابات التى وجدت بالمجنى عليه والأداة التى أحدثتها دون أن يوضح ما انتهى إليه رأى فى هذا التقرير عن سبب وفاة المجنى عليه وعلاقتها بتلك الإصابات . لما كان ذلك، وكان خلوا الحكم من بيان وابطة السببية بين الإصابات التى أثبتت على الطاعن إحداثها بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير على الرغم من أن هذا البيان جوهري ولازم للقول بتوافر أركان الجريمة التى دين بها الطاعن فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور متعيينا نقضه والإحالة دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الحسن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٩٢)

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ القضائية :

(١) مسئولية جنائية . قتل عمد .

المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق . مسئولية المتهمين جميعا عن النتيجة .
مثال . قتل عمد . تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . غير لازم .
انتفاء التعارض بين نفي ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين . وبين ثبوت اتفاقهم على
الاعتداء على المجنى عليه .

(ب) قتل عمد . اقتران .

جريمة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . الإقتران . وجوب استقلال الجناية المقترنة
من جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما . وحدة النرض بين الجنايات
المتعددة : لا أهمية له .

(ج - د) إجراءات المحاكمة . استجواب المتهم .

الاستجواب المحظور عملا بالمادة ١/٢٧٤ ج . ١ . هو مناقشة المتهم تفصيلا
في أدلة الدعوى إثباتا وتقصيا . متى يجوز ؟ إذا طلبه المتهم نفسه أو لم يعترض عليه —
هو أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا . ما لا يعد استجوابا . الاستيضاح . مثال .

١ — لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفي قيام ظرف سبق الإصرار
في حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه وظهورهما
سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإمهامهما في الاعتداء على المجنى عليه —
فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذا لهذا
الإتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاته ، بناء على أن تديرهما
قد أنتج النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة ، فلا تثريب عليهما في ذلك .

٢ — يكفي لتفليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذي يعتبر به كل منها مكونا لجريمة مستقلة .

٣ — الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة — طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية — هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتا ونقيا في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة . وهو لا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يبيده في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته — وهذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده ، فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجه إليه .

٤ — استفسار المحكمة من المتهم عما إذا كان أحد من عائلته قد قتل قبل الحادث وعن اتهم في قتله ، هو مجرد استيضاح ليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مماس فيه بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول — قتل عمدا روبي اسماعيل المنيأوى مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا حادا ” سكيناً “ وما أن ظفر به حتى طعنه به قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وتقدمت هذه الجناية جناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر : المتهمان الأول والثاني قتلا عمدا اسماعيل محمد المنيأوى ومحمد اسماعيل المنيأوى مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتلها وأعدا لذلك أسلحة حادة ” سكينان “ وما أن ظفرا بهما حتى طعنهما بهما قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بهما الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما إلى محكمة

الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات .
فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون
العقوبات بالنسبة للمتهمين مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة للمتهم
الثاني بمعاينة المتهم الأول بالإعدام شتاً وبمعاينة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة
المؤبدة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجناية
القتل العمد المقترن بجنايتي قتل آخرين طبعاً للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من
قانون العقوبات قد شابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال كما
أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وانطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ،
وفي تفصيل ذلك يقول الطاعنان إن الحكم وقد استبعد توافر ظرف سبق
الإصرار في حقهما إلا أنه لم يرتب على ذلك النتائج القانونية التي يقتضيها هذا
الاستبعاد وهي قيام الشيوع في الاتهام وساء لما عن قتل المجنى عليهما "اسماعيل
محمد المنياوي ومحمد اسماعيل المنياوي" دون أن يحدد ما فعله كل منهما
أوبين محدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهما ودون أن يستظهر أركان
جريمة القتل العمد في شأن كل من الطاعنين على حدة أو يحدد مركز كل منهما
في الجريمة وهل هما فاعلان أصليان أو شريكان أو أن أحدهما فاعل أصلي
والآخر شريك معه . كما أن أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من
قانون العقوبات التي دان الطاعنين بها كان يقتضي استظهار قصد جنائي خاص
لكل جريمة على حدة لا أن تكون الجرائم التي وقعت هي سلسلة لقصد جنائي
واحد غير محدد ، إذ العبرة هي بتعدد القصد الجنائي وتعدد الأفعال وتميزها
عن بعضها البعض بالقدر الذي يكون به كل منهما جناية مستقلة لا بتعدد المجنى
عليهم نتيجة قصد جنائي واحد . وقد التفت الحكم عن بيان هذا الوصف
كما أنه ذهب في معرض تحصيله لواقعة الدعوى إلى أن الطاعنين قد اتفقا معا
على الاعتداء على أفراد عائلة المجنى عليهم مما كان يقتضي إنزال أحكام الاشتراك
في الجريمة على الطاعنين والإشارة إلى نصوص قانون العقوبات في هذا الصدد ،

غير أن الحكم انتهى إلى اعتبار الطاعنين فاعلين أصليين مما يعيبه بالتناقض .
هذا إلى أن المحكمة استجوبت الطاعن الأول دون موافقة الدفاع عنه مما يعيب
الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه حصلت
مشاجرة بين من يدعى قرنى محمد اسماعيل وعبد العزيز أبو زيد بسبب النزاع على
مياه الري أصيب فيها الأخير بعدة إصابات أودت بحياته في الساعة الثامنة من
صباح اليوم التالى — أى فى يوم ٢٦ / ٦ / ١٩٦٠ — وقد أثار هذا الحادث
حفيظة عائلة المصاب ضد عائلة قرنى محمد اسماعيل — الذى اتهم بضربه
وإحداث وفاته — فاتفق المتهم الأول سيد سيد أحمد أبو زيد — وهو ابن
شقيق المصاب — مع المتهم الثانى عبد السلام محمود رحيم — وهو زوج بنت
شقيقه — ” الطاعنان “ على تدبير اعتداء مماثل على أفراد عائلة المتهم بقتلهم —
فأعد كل منهما سكينا وتوجها إلى مقهى رياض محفوظ حوالى الساعة
التاسعة صباحا حيث كان والد ذلك المتهم محمد اسماعيل المنيأوى وجده اسماعيل
محمد المنيأوى يجلسان على مقعد بخارج مقهى رياض محفوظ يحتسيان الشاي
— وانهاالا عليهما بجرأة ووحشية فى غفلة منهما وعلى مرأى من رواد المقهى
طعنا بالسكينين رغم مقاومتهما لهما — فأحدثا بهما جولة طعنات حيوية فسقطا
على الأرض بين الحياة والموت — وما أن حضر أثناء الاعتداء روى اسماعيل
المنيأوى وشاهد فظاعة ما ارتكبه المتهمان من إجرام فى والده وشقيقه حتى حاول
الفرار هربا من أن يصيبه ما أصابهما — ولكن المتهم الأول لحق به بضربة سكين
ثم جرى وراءه — فدخل المحنى عليه الأخير فى دكان مسعد سعيد أحمد خلف
السمكرى يحتفى بها فتعقبه المتهم المذكور داخل الدكان وأخذ يطعنه بالسكين
فى جميع أجزاء جسمه طعنات حيوية إلى أن اعتقد أنه فارق الحياة — ثم فر
المتهمان هاربين . أما رواد المقهى وصاحب الدكان وشهود الحادث فقد جمد
الدم فى أجسادهم وملاً الرعب نفوسهم من هول هذه الجريمة الشنعاء فلم يتمكنوا
من القيام بإتخاذ المصميين أو القبض على المتهمين — وقد أحدثت هذه الطعنات
وفاة المحنى عليهم بالمستشفى بعد ساعات قليلة رغم ما بذله الأطباء من جهد
فى ” إنقاذ حياتهم “ . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة
مستمدة من شهادة شهود الإثبات الذين حصل مؤدى أقوالهم ومن ضبط السكينتين

المستعملتين في الحادث بمنزل الطاعنين ومن وجود آثار مقاومة في أجسامهما ومن التقارير الطبية الشرعية والصفة التشريحية وهي أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعنان بها وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن استبعد توافر سبق الإصرار "والترصد" عن الطاعنين عرض إلى التطبيق القانوني وخلص إلى أن كلا من الطاعنين يعد فاعلا أصليا في جريمة قتل المجنى عليهم (يقصد المجنى عليهما " اسماعيل محمد المياوي ومحمد اسماعيل المياوي ") لما ثبت من أنهما قد اتفقا فيما بينهما على قتلهما وباشر كل منهما فعل الضرب بالسكين تنفيذا لما اتفقا عليه ورتب على ذلك مساءلتهما معا عن جريمة القتل العمد دون حاجة إلى تعيين من منهما أحدث الإصابة أو الإصابات المميتة . وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم سائغ وصحيح في القانون ، ذلك بأنه لا تعارض بين ما قاله حين نفي قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليهما وظهورهما سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهما في الاعتداء عليهما ، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهما بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن تدبيرهما قد أنتج النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة فلا تريب عليهما في ذلك . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان من نعي على الحكم في خصوص عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على الوقائع التي دينا بها مردودا بما أورده الحكم من أن " كل ما تشترطه المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات ألا تكون الجريمة ناشئتين عن فعل جنائي واحد كعيار ثأري يطلق عمدا فيقتل شخصين أو قبيلة تلقى عمدا فتصيب شخصين أو أكثر إذ وحدة الفعل حينئذ تكون مانعة من انطباقها ، أما إذا تعدد الفعل كما إذا أطلق الجاني عيارين على شخصين فاصدا قتلتهما فأصيب كل منهما بعيار كانت الفقرة الثانية هي المنطبقة بلا شك متى توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين — ولا يشترط لتطبيقها أن تمضي بين الجنايتين فترة من الزمن .. بل العكس ما دامت هذه الفقرة تنص على أن جناية القتل العمد تكون قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ، فإنه ينبغي أن يفهم من النص على الاقتران جواز انطباق تلك الفقرة ولو لم يفصل بين الفعلين أي فاصل زمني

محسوس لتحقيق معنى الاقتران في هذه الصورة . وحيث إن الفقرة الثانية من المادة المذكورة إذ نصت على تغليظ العقاب في جناية القتل إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى فإنها لا تتطلب سوى أن يجمع بين الجريمتين رابطة، كاتحاد القصد أو الغرض ، إدام النص لا يتطلب سوى رابطة الزمنية . وما ذهب إليه الحكم من ذلك صحيح في القانون ، إذ يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير سورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذي يعتبر به كل منهما مكونا لجريمة مستقلة كما تقدم القول . وإذا كان الثابت من وقائع الدعوى كما وردت بالحكم أن الطاعنين تنفيذا للاتفاق قد انهما على المجنى عليهما إسماعيل محمد المنيأوى ومحمد إسماعيل المنيأوى بسكينين كانا قد أحدهما بقصد قتلها فأحدثا بهما إصابات أودت بحياتهما وأن المتهم الأول — فضلا عن ذلك — قد انفرد بعدئذ بالاعتداء على المجنى عليه الثالث ” روبي إسماعيل المنيأوى ” فأعمل السكين في أجزاء قاتلة من جسمه قاصدا قتله فأحدث به إصابات أدت إلى وفاته فإن الحكم يكون قد أصاب في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على الطاعنين معا . لما كان ذلك ، وكان ما ينهأ الطاعن الأول على الحكم من بطلان في الإجراءات بدعوى استجوابه بغير موافقة الدفاع مردودا بأن الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتا ونفيا في أثناء نظرها سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يبدية في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . أما مجرد الاستيضاح — كما هو واقع الحال في الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن المذكور عما إذا كان أحد من عائلته قد قتل قبل الحادث وعن اتهم في قتله — فليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع . ومع ذلك فإن هذا الحظر إنما قصد به مصالحة المتهم وحده فله أن ينزل عن هذا

الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجه إليه . ولما كان لا يدين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن أيا منهما قد اعترض على هذا الإجراء ، فإن ذلك يدل على أن مصلحة الطاعن — في تقديره — لم تغمار بهذا الاستجواب ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الإجراءات . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعنان من نعي على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، وحيث إن النيابة العامة وإن عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم الذي صدر بإعدام الطاعن الأول عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة للقضية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى على ما سلف بيانه بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعن الأول سيد سيد أحمد أبوزيد — المحكوم عليه بالإعدام — وجاء خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى هذا الطاعن ، ومن ثم فإنه يتعين إقرار الحكم بالنسبة إليه .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عطية اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٩٣)

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٣١ القضائية :

تلبس . قبض . تفتيش . إثبات . نقض "حالاته" . "سلطة محكمة النقض" .

تلبس . مثال . لا تتوافر فيه حالته . جلوس المتهم على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان . ثم تردده في القول عند سؤاله عن محتوياتهما .

قبض . ماهيته . الاعتداء على الحرية الشخصية . مثال .

تفتيش . بطلانه . متى كان مترتباً على قبض باطل .

إثبات . عدم الاعتداد بما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلان ، ولا بشهادة من أجراهما .

نقض . حالاته . الخطأ في تأويل القانون . سلطة محكمة النقض في نقض الحكم وبراءة المتهم .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبهوا في أمر المتهم الذي كان جالساً على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان من الجلد سألاه عن صاحبهما وعما تحويانه فتردد في قوله ، وحيث أن قويت لديهما الشبهة في أمره ، فضبطا الحقيبتين واقتاداه إلى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيبتين فوجد بإحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فإن ما أتاه رجال الشرطة — وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي — على تلك الصورة إنما هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تميزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها .

فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من رجل الشرطة ليس قبضاً على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية ، فإنه يكون قد أخطأ في

تأويل القانون على الوجه الصحيح ، ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيبتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الإجراءين الباطلين ، مما يتعين معه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أحرز أسلحة نارية مششخنة "بندقيتان روسي وبندقية لى انفيلد" بغير ترخيص . وثانيا : أحرز ذخيرة "طلقات رصاص" مما تستعمل في الأسلحة النارية في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ٢٦/٢ — ٣٠ و ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ الملحق به . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمادتين ١٧ و ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبمصادرة الأسلحة والذخيرة والحقيبتين المستعملتين في ارتكاب الجريمة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما أثبتنا في مدوناته ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان القبض عليه وتفتيشه لأنه لم يكن في حالة من حالات التلبس بالجريمة فضلا عن أن رجل الشرطة الذين قبضوا عليه ليسوا من رجال الضبط القضائي ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع على خلاف ما يقضى به القانون بقوله إن ما وقع على الطاعن لم يكن قبضا إنما هو مجرد اقتياد لمكتب الضباط القضائي بعد أن اشتبه رجلا الشرطة في أمره لوجود حقيبتين جديدتين في حيازته وقد اضطرب في ملكيته لهما .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله إن أحمد سعيد محمد وفتحى الششتاوى محمد من قوة البوليس الملكى بمحطة القاهرة كانا

يبران حوالى الساعة الرابعة صباحا برصيف القطارات المتجهة إلى الوجه القبلى فوجدا المتهم يجلس على مقعد ويجواره حقيبتان من الجلد جديدتان وتبين من مظهرهما أنهما غاليتا الثمن لا يستعملهما مثله فظنا أنهما مسروقتان وسألاه عنهما فقال إنهما له وطلبا منه أن يذكر محتوياتهما ليتحققا من قوله فزعم أنهما لمطشجى يدعى "فؤاد" ألبسه معطفه وترك معه حقيبة أدواته وكلفه بانتظاره حتى يحضر بالقطار من مخزن القطارات فقويت لديهما الشبهة وقاداه الحقيبتين الجلديتين والثالثة المصلحية إلى الضابط الذى فتح الحقيبتين فوجد فى الكبيرة ثلاث بنادق وفى الصغيرة خمس طلقات نارية أما الحقيبة المصلحية فتبين أنها لسائق القطار منصور بكر حسنين . وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان القبض عليه وما تلاه من إجراءات بقوله "وحيث إن رجل البوليس الملكى لم يقبضا على المتهم ولكنهما اقتاداه إلى الضابط بعد أن اشتبها فى أمره لوجود الحقيبتين الجلديتين الثميتين معه وقوله لهما أولا إنهما له ولما سألاه عن محتوياتهما قال إنهما لآخر يدعى فؤاد وقد كرر هذا القول للضابط وأصبح الضابط فى حل من فتحهما بعد أن قرر له المتهم أنهما ليستا له وبعد أن تكشفت له الجارية قبض عليه ومن ثم فالقبض صحيح منتج لآثاره والدفع ببطلانه لم يصادف الصواب" . واستند الحكم فى إدانة الطاعن إلى أقوال رجل البوليس الملكى والضابط وما جاء بمحضر لجنة الأسلحة . لما كان ما تقدم، وكانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة السكة الحديد بالقاهرة اشتبها فى أمر الطاعن الذى كان جالسا على مقعد برصيف المحطة ويجواره حقيبتان جديدتان من الجلد وسألاه عن صاحبهما وعما تحويانه فتردد فى قوله وحيث قويت لديهما الشبهة فى أمره فضبطا الحقيبتين واقتاداه إلى مكتب الضابط القضائى الذى فتح الحقيبتين فوجد بإحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية . لما كان ما تقدم، فإن ما أتاه رجلا الشرطة وهما ليسا من مأمورى الضبط القضائى على الصورة التى أوردها الحكم من التصدى للطاعن وضبط الحقيبتين

اللتين كانتا معه ثم إقتياده لمكتب الضابط القضائي هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تميزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إلا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر ما وقع من رجل الشرطة ليس قبضا على الرافع مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيبتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الإجراءين الباطلين ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة عملا بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد فني المستشار ، وبحضور السادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي المستشارين .

(١٩٤)

الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٣١ القضائية :

مسئولية جنائية . موانع العقاب . إثبات " خبرة " . دفاع . حكم
" تسليبه " .

(١) المادة ١/٦٢ عقوبات . الحالة المرضية المعروفة باسم " الشخصية السيكوباتية " .
لا تعتبر جنونا أو عاها في العقل .

(ب) تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية . من سلطة قاضي الموضوع .
طلب تدب خير لتقص حالة المتهم العقلية . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرط ذلك .
أن تقيم تقديرها على أسباب مائنة .

(ج) الاستفزاز . ليس مدرا معفا من العقاب . هو ظرف قضائي مخفف .

١ — المصاب بالحالة المعروفة باسم " الشخصية السيكوباتية " وإن عد
من الناحية العلمية مريضا مرضا نفسيا — إلا أنه لا يعتبر في عرف القانون
مصوبا بجنون أو عاها في العقل مما يصح معه اعتباره ناقدا للشعور أو الاختيار
في عمله .

٢ — من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه
من تدب خير لتقدير حالة المتهم العقلية ، مادامت قد استبانت سلامة عقله من
موقفه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن إجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة ،
ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر
يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه
يقيمه على أسباب سائغة .

٣ — الأصل أن الاستفزاز لا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب، بل هو لا يعدو أن يكون ظرفا قضائيا مخففا يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل زوجته عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتلها وأعد لذلك آلة حادة "سكيناً" فصلها ١٦ سم وجذبها من غرفة نومها إلى ردهة مسكنها حتى يتسنى له التمكن من الإجهاز عليها وإنهال عليها طعنا بالسكين ثم خنقها بمنشفة قاصدا من ذلك جميعه قتلها فأحدث بها الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور وتناقض في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بأنه كان فاقد الشعور حين ارتكب فعلته بعد إذ استبد به الغضب وسيطر عليه وانتابته حالة هستيرية بسبب الإهانات المتلاحقة التي وجهتها إليه زوجته المحبى عليها فأخذ يطعنها بغير وعى حتى ماتت إذ أن حالة الاستفزاز التي قامت بينه وبين القتيلة هي من الحالات التي تعفى من العقاب وفقا لنص المادة ١/٦٢ من قانون العقوبات لما تنتج من جمون أو عاهة في العقل وهو ما يرشح لها مرض الطاعن الذي أصيب به في صغره وأدى به إلى سرعة الانفعال، وطلب الدفاع إحالة الطاعن إلى أهل الفن ليبدوا رأيهم في حالته ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب استنادا إلى ما قرره كل من العريف فهيم قطب النجار والملازم على حسن محمود من أنه كان طبيعيا ويتكلم بهدوء وقت الإبلاغ وأن حالته ظلت كذلك عندما سئل

بمعرفة النيابة وأمام المحكمة وأن المصائب بالحالة المرضية المعروفة "بالسيكوباتية" لا يعتبر في عرف القانون مجنوناً وأن هذه الحالة لم تكن قائمة بالطاعن . وما ذهب إليه الحكم من ذلك فضلاً عن إخلاله بحق الطاعن في الدفاع فإنه جاء قاصراً لعدم بيانه سنده فيما انتهى إليه من استبعاد وجود حالة المرض العقلي بالطاعن . هذا فضلاً عن أن أطراح الحكم لحالة الاستفزاز تأسيساً على ما استخلصه من أقوال الشاهدين سالفى الذكر ومسلك الطاعن وقت سؤاله قد انطوى على فساد في الاستدلال ، إذ العبرة في تقدير هذه الحالة هي بوقت الحادث لا بعد ارتكابه . كما أن الحكم بعد إذ تقي أن الطاعن كان في ثورة الغضب وفي حالة انفعال عاد وذكر عند إنزاله العقاب به أنه كان على هذه الحال مما يصمه بالتناقض ويعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اعترافه في جميع مراحل التحقيق وبالجلسة ومن أقوال شهود الإثبات الذين حصل مؤدى شهادتهم ومن تقرير الصفة التشريعية ومن وصف الطبيب الشرعى للسلاح المستعمل في الحادث وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . وبعد أن استظهر الحكم نية القتل بما ينتجها استبعاد عن الطاعن ظرف سبق الإصرار ثم عرض إلى دفاعه ومحاولته التشكيك في قواه العقلية القائم على أن الصورة التي قارف بها جنايته لا تنتج إلا عن حالة هستيرية حادة وأنه مصاب بالحالة المعروفة باسم "السيكوباتية" مما يجعله غير مسئول عما اقترف ورد عليه في قوله "وحيث إنه في خصوص قوى المتهم "الطاعن" العقلية فالثابت من أقوال العريف فهيم قطب النجار والملازم على حسن محمود أنه كان طبيعياً يتكلم بهدوء وقت الإبلاغ وظلت حالته كذلك عندما سئل بمعرفة النيابة وأمام المحكمة . وقد استقر القضاء على أن الجنون والعاهة في العقل اللذين أشارت إليهما المادة ١/٦٢ عقوبات دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللذان يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والاختيار — أما المصائب بالحالة المرضية المعروفة باسم "السيكوباتية" فإنه لا يعتبر في عرف القانون مجنوناً . وهذا فضلاً عن عدم وجود هذه الحالة بالمتهم" . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه

الحكم فيما تقدم صحيحا في القانون ، ذلك بأن المصاب بالحالة المرضية المعروفة باسم "الشخصية السيكوباتية" وإن عد من الناحية العلمية مريضا مرضا نفسيا إلا أنه لا يعتبر في عرف القانون مصابا بجنون أو عاهة في العقل بما يصح معه اعتباره فاقدًا للشعور أو الاختيار في عمله . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافعين عن الطاعن وصفا حالته "بأنه مريض بالسيكوباتية وأنه فقد شعوره نتيجة الاستفزاز الذي قاله من موقف المجنى عليها إزاءه وإهانتها إياه وأن هذا الاستفزاز يستشف منه سببًا من أسباب تخفيف المسؤولية إن لم يكن إعدامها وأنه أراد رد ما لحقه من إهانة وهو في حالة اندفاع نفسي شديد جعله لا يتحكم في أمره وصمم الدفاع على وصف حالته بمرض "السيكوباتية" ولو أنه أضاف أنه يعتقد أن ضربه على رأسه وهو صغير مما يجعلها تتورم من حين لآخر هو السبب فيما يعتريه من نوبات وطلب التثبت من ذلك علميا " . وكان يبدو مما سبق أن الطاعن إنما أقام دفاعه في هذا الخصوص بصفة أساسية على أنه مصاب بحالة "سيكوباتية" . ومع ذلك فإن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة — كما حدث في واقعة الدعوى . وبفرض أن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من طلب التثبت علميا من حالة الطاعن المرضية ينطوى على طلب الاستعانة بخبير فإنه من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من نذب خبير لتقدير حالة المتهم العقلية . ما دامت قد استبانت سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن إجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم أن يتريد فيذكر أنه لا توجد بالطاعن الحالة المرضية المعروفة "بالسيكوباتية" دون أن يفصح عن سنده في ذلك إذ أنه لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم في هذا الخصوص لأنه بفرض ثبوت وجود هذه الحالة لديه فإنها لا أثر لها من حيث إعفائه من العقاب على ما سلف القول . ولما كان

لا تناقض فيما ذهب إليه الحكم من نفي قصد الطاعن لشعوره واختياره وقت مقارفته الحادث ومساءلته عنه وأخذه في الوقت نفسه — عند إنزاله العقاب به — بما أقرب به من أنه كان مدفوعا إلى ركوب ذلك المركب الخشن بتوالي إهانات المجنى عليها له ، ذلك بأن الأصل أن الاستفزاز لا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب بل هو لا يعدو أن يكون ظرفا قضائيا مخففا يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الحشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٩٥)

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف .

حالته : المادة ٤٠٢ و ٢ أ ج .

حق المتهم في الاستئناف : تابع لمقدار العقوبة المحكوم بها عليه .

حق النيابة : معلق على ما تبديه من طلبات . ماهية الطلب الذي يجيز لها الاستئناف . هو الطلب
الذي يوجه الخطاب فيه إلى المحكمة . سواء في ورقة التكليف بالحضور أو بالجلسة . حضور المتهم
بالجلسة التي أبدى فيها الطلب أو غياب . لا أثر له . ما دام أمان لها .

العبارات التي استعملها الشارع في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية
سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف
والذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها ، وبين حق النيابة الذي علقه
على ما تبديه من طلبات . والتعير بعبارة ” إذا طلبت النيابة الحكم ... ” إنما
ينصرف إلى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمته ورقة
التكليف بالحضور أو أبدته شفاهاً بالجلسة ، وسواء في ذلك أكانت أبدته
في مواجهة المتهم أو في غيبته بجلسة أعلن لها ، ما دام الطلب قد وجه الخطاب
فيه إلى المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم قاوموا بالقوة أفراد الحملة التفتيشية
المكونة من ضابط المباحث وجنود الشرطة المجنى عليهم وتعدوا عليهم بالضرب
وكان ذلك أثناء تأدية وظائفهم وبسببها وقد نجم عن ذلك عدم تمكن أفراد
القوة من القيام بالتفتيش وطلبت عقابهم بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون
٢٠ (١٣) ج .

العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام للمتهمين الأول والثاني والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية للمتهم الثالث بتغريم كل من المتهمين الأول والثاني خمسة جنهيات وبراءة المتهم الثالث . استأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وبقبول الاستئناف شكلا بالنسبة للمتهم الثالث وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن مبناهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ، ذلك أنه انتهى إلى عدم جواز استئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثاني استنادا إلى ما أورده من عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية مع أن الثابت من تأشيرة رئيس النيابة على ملف القضية أن الاستئناف كان خطأ في تطبيق القانون لأن الواقعة جنائية بالمادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات وهي حالة يجوز للنياية الاستئناف فيها طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٠٢ سالفه الذكر . كما أن الحكم انتهى إلى أنه لا يجوز للنياية العامة طلب توقيع أقصى العقوبة في غيبة المتهم ودون إعلانه بهذا الطلب مع أن ذلك لا أساس له في القانون .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بعدم جواز استئناف النيابة إلى أن "الثابت من الإطلاع على الحكم المستأنف أنه حكم على كل من المطعون ضدهما الأول والثاني بغرامة قدرها خمسمائة قرش وأن النيابة لم تطلب في حضور المتهمين أقصى العقوبة بل طلبت ذلك في جلسة ١١/١٠/١٩٥٩ وفيها لم يحضر المتهمون الذين يجب أن يحاطوا علما بطلبات النيابة وبأنها طلبت الحكم بأقصى العقوبة" . ولما كان الثابت في محضر جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٦٠ التي صدر فيها حكم محكمة أول درجة أن المتهمين جميعا حضروا في بدء الإجراءات وأن ممثل النيابة العامة طلب توقيع أقصى العقوبة في حضورهم ، وبذلك يكون ما أورده الحكم من أن النيابة العامة لم تطلب توقيع أقصى العقوبة في حضور المتهمين مخالفا للثابت في الأوراق ، ويكون تقرير الحكم وما ذهب إليه استنادا إلى ما هو ثابت في محضر جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ ، غير سديد .

وفضلاً عما تقدم فإن قانون الإجراءات الجنائية إذ تحدث عن الاستئناف في الباب الثاني من الكتاب الثالث الخاص بطرق الطعن في الأحكام قد نص في المادة ٤٠٣ منه على ما يأتي ” يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنح : ١ - من المتهم إذا حكم عليه بغرامة أو المصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات ٢ - من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغرامة أو المصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته النيابة “ . وواضح من هذا النص ومن نصوص المواد ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف وأن ما حدا ذلك من الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد الجنح والمخالفات لا يجوز فيه الاستئناف . ولما كانت العبارات التي استعملها الشارع في المادة ٤٠٣ سواء في فقرتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين مقام حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات ، وكان التعبير بعبارتي ” إذا طلبت الحكم ... “ إنما ينصرف إلى ما تطلبه النيابة في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطالب قد ضمته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفاهاً بالجلسة . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن النيابة العامة قد طلبت الحكم بأقصى العقوبة على ما سلف البيان ، وكان إبداء هذا الطلب في حدود الحق المخول لها قانوناً وسواء في ذلك أكانت النيابة أبدته في مواجهة المتهم أو في غيبته بجلسة أعلن لها ما دام الطلب قد وجه الخطاب فيه إلى المحكمة ، فإن استئنافها يكون جائزاً عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف النيابة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه . ولما كان قضاء محكمة ثاني درجة — خطأ — بعدم جواز استئناف النيابة قد حجبها عن نظر الموضوع من جهة ، ومن جهة أخرى لم تبد المحكمة رأيها في التكليف القانوني لواقعة الدعوى الذي طرحته النيابة وطلبت فيه من محكمة ثاني درجة أن تقضى في الدعوى بعدم الاختصاص كما هو ثابت في صدر الحكم المطعون فيه . ولما كان ذلك ، فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ويجوز استئناف النيابة وإحالة القضية للفصل فيها من دائرة أخرى .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٩٦)

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تزوير . المحرر الرسمي .

نسخة الحكم الأصلية . ورقة رسمية . منوط بكاتب الجلسة تحريرها . تكليف الكاتب
غيره بتحرير تلك النسخة ، وتعتمد هذا الأخير إضافة عبارات إلى أسباب الحكم لم تصدر
من القاضي . متى تتوافر بشأنه جريمة التزوير ؟ عند تداخل الكاتب وتوقيعه على الورقة .
صفة الرسمية تنسحب في هذه الحالة على الورقة منذ بدء تحريرها .

(ب) تزوير . قصد جنائي . حكم " تسمييه " .

القصد الجنائي في جريمة التزوير . ماهيته . متى لا يلزم التحدث عنه استقلالا في الحكم ؟
إذا كان قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

١ — من المقرر أن نسخة الحكم الأصلية هي من الأوراق الرسمية وأن كاتب
الجلسة هو المنوط بتحريرها أصلا تقلا عن ذات النص الذي دونه القاضي
في مسودة الحكم . ولا يغير من رسميتها أن يخالف هذا الكاتب واجبه ويعهد
إلى غيره بتحرير تلك النسخة ، لأن صفة الرسمية إنما تنسحب على الورقة في هذه
الحالة منذ بدء تحريرها وذلك بمجرد تداخل الكاتب المختص وتوقيعه عليها ، إذ
العبرة في هذا الصدد هي بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر .
فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على المتهم أنه عند تحريره النسخة الأصلية
أضاف عامدا إلى أسباب الحكم التي كتبها القاضي في المسودة عبارات لم تصدر منه
فجعل بذلك واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، فإن ما انتهى إليه الحكم
من اعتبار المتهم شريكا لكاتب المحكمة الحسن النية في ارتكاب تزوير في ورقة
رسمية يكون تطبيقا سليما للقانون على الفعل الذي وقع منه .

٢ — القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر بأتهما الأول : اشترك مع موظف عمومي حسن النية هو كاتب محكمة بني سويف الجزئية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو النسخة الأصلية للحكم الغيابي الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٣٥٢٣ سنة ١٩٥١ مدني جزئي بني سويف وذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن غير في أسباب الحكم ومنطوقه على نحو يفهم منه أنه صادر ضد كل من عويس أحمد الفخراي وسيدة سعيد فتح الباب في حين أنه صادر ضد الأول فحسب . والثاني : أولا — اشترك مع موظف عمومي حسن النية هو محضر محكمة بني سويف الجزئية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو ورقة إعلان الحكم الغيابي السالف الذكر بأن غير في منطوقه على نحو جعله شاملا للإلزام كل من عويس أحمد الفخراي وسيدة سعيد فتح الباب رغم أن الإلزام قاصر على الأول وحده وقد تم الإعلان على هذا الوضع المغاير للحقيقة . ثانيا — ارتكب تزويرا في ورقة عرفية هي عقد الإيجار المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٥١ الصادر منه إلى عويس أحمد الفخراي بأن أضاف إليه بيانا مؤداه إلزام سيدة سعيد فتح الباب بضمان المستأجر المذكور في وفاء الإيجار ووقع على هذا العقد ببصمة أصبح نسب صدورها إليها مع علمه بمغايرة ذلك للحقيقة . ثالثا — استعمل المحرر العرفي المشار إليه وهو عالم بتزويره بأن قدمه إلى محكمة بني سويف الجزئية بمناسبة نظرها القضية رقم ٣٥٢٣ سنة ١٩٥١ التي رفعها أمامها ضد كل من عويس أحمد الفخراي وسيدة سعيد فتح الباب . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من قانون العقوبات والثاني بالمواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت

حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للثاني بمعاقة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتمضي الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات بني سويف لتحكم فيها مجددا دائرة أخرى . ومحكمة الجنايات نظرت الدعوى من جديد وقضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٣١٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ للمتهم الثاني بمعاقة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ ..

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بانططا في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه حين دان الطاعن بتهمة الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية في جريمة التزوير المعنوي بالمعاقب عليه بالمادة ٢١٣ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر البيانات موضوع التزوير محررة بواسطة الموظف المختص الذي عناه القانون بمحكمة في المادة ٢١٣ السابقة الذكر مع أنه لم يكتبها بنفسه وكانت الورقة عند حصول التغيير المدعى به فيها لم يوقعها كاتب المحكمة ولا القاضي وأنه لم يحصل أى تغيير في هذه الورقة بعد توقيعها ، وأن استناد المحكمة إلى رول الجلسة غير سديد ذلك أن هذا الرول ليس به إلا المنطوق وأن النسخة الأصلية للحكم لا تكتسب صفة الرسمية إلا بتوقيع القاضي . كما أن المحكمة فاتتها حين طبقت أحكام المادة ٢١٣ من قانون العقوبات أنه يجب لتطبيقها أن يكون مرتكب التزوير موظفا عموميا مختصا بتحرير الورقة وأن تكون هذه الورقة محررا رسميا ، أما ما ذهب إليه الحكم من أنه لن يغير من الأمر أن يعهد الكاتب إلى غيره بكتابة هذه النسخة مادام أنه يحررها نيابة عنه وأن هذه النسخة بمجرد توقيع الكاتب المختص والقاضي عليها تصبح ورقة رسمية وتنسحب هذه الرسمية عليها منذ تحريرها فمخالفة للتأويل الصحيح للقانون . كما أن الحكم شابه قصور في التسبيب ذلك أن الثابت من الحكم أنه لم تكن للطاعن مصلحة في ارتكاب التزوير المسند إليه ولم يبين الحكم

المطعون فيه ركن القصد الجنائي الذي يتمثل في نية استعمال المحرر المزور فيمازور من أجله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه بموجب عقد تاريخه ١٩٥١/٦/١ استأجر عويس أحمد الفخراي من المتهم الثاني محمد علي سليمان قيراطا ونصف أرضا زراعية مملوكة لمصلحة السكة الحديد وكان هذا القدر بالذات تحت يد المجني عليها سيدة سعيد فتح الباب تستأجره مع أطيان أخرى ممن يدعى عويس سعودي وقد عجز عويس الفخراي عن الانتفاع بالقدر المؤجر له فأراد المتهم الثاني أن يحصل على الإيجار من واضعة اليد سيدة سعيد وهذه تفكيكه إلى أن يزور عليها ضمان المستأجر منه فذيل عقد الإيجار بعقد الضمان ووقع عليه ببصمة أصبع مزورة نسبها إلى المجني عليها المذكورة ثم تقدم بعقد الإيجار المذيل بالضمان إلى السيد قاضي محكمة بني سويف بطلب توقيع الجيز على الزراعة القائمة بالعين المؤجرة وحصل فعلا على إذن القاضي بذلك ووقع المحضر الجيز على الزراعة بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ في مواجهة الضامنة وأعلنها بالحضور هي والمستأجر أمام محكمة بني سويف الجزئية الوطنية بجلسته ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ لسماع الحكم بدفع الإيجار . . . ولم يتنبه كاتب الجلسة منذ تحضير الدعوى إلى أن المدعى عليهما اثنان هما المستأجر عويس الفخراي والضامنة المزعومة سيدة سعيد ودون في رول القاضي إسم المستأجر وحده ولم يحضر أحد من المدعى عليهما فقضت المحكمة بإلزام عويس الفخراي ضايا بدفع الأجرة المطالب بها إلى المدعى وهو المتهم الثاني وأشار السيد القاضي في أسباب حكمه إلى أن الدعوى ثابتة قبله من عقد الإيجار سالف الذكر ولم يشأ كاتب الجلسة كتابة نسخة الحكم الأصلية بخطه كما هو واجبه بل عهد بذلك إلى كاتب عمومي هو مصلوح محمد جمعة المتهم الأول ” الطاعن ” ولم يشأ هذا نسخ الحكم كما كتبه القاضي بل أثبت فيه — على غير ما دون في رول القاضي — أن المدعى عليهما اثنان هما المشار إليهما آنفا ودون في أسباب الحكم أن المدعى عليهما الثانية ضمننت المدعى عليه الأول وهو ما لم يكتبه السيد القاضي ، ثم دون في منطوق الحكم إلزام المدعى عليهما بأن يدفع الأجرة المطالب بها للمدعى مع أن منطوق الحكم صدر بإلزام المستأجر وحده بدفع هذه الأجرة وسلم نسخة الحكم إلى كاتب الجلسة للتوقيع عليها من السيد القاضي ولم يهتم كاتب الجلسة بمراجعة ما دون بنسخة الحكم الأصلية عن عدد

المدعى عليهم كما لم يهتم بمراجعة مطابقة الأسباب كما كتبها السيد القاضى واهتم بمراجعة المنطوق ولا حظ أنه بصيغة المثني مع أنه بصيغة المفرد فى رول القاضى فصحيحه على هذا الاعتبار ووقع من القاضى عليه بعد هذا التصحيح ودون الحكم مصححا فى دفتر الكوبيا وحصل المتهم الثانى على صورة تنفيذية من الحكم كتبها بخطه باعترافه ودون فيها الحكم على المدعى عليهما عكس ما أثبت فى صيغة الحكم بعد تصحيحه ... “ وهذا الذى أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . ولما كان ما ذكره الحكم من أن نسخة الحكم الأصلية تعتبر ورقة رسمية منذ بدء تحريرها بمجرد توقيع كاتب الجلسة والقاضى عليها — ما ذكره الحكم من ذلك صحيح فى القانون ، إذ من المقرر أن نسخة الحكم الأصلية هى من الأوراق الرسمية وأن كاتب الجلسة هو المنوط بتحريرها أصلا نقلا عن ذات النص الذى دونه القاضى فى مسودة الحكم ولا يغير من رسميتها أن يخالف هذا الكاتب واجبه ويمهد إلى غيره بتحرير تلك النسخة لأن صفة الرسمية إنما تنسحب على الورقة فى هذه الحالة منذ بدء تحريرها وذلك بمجرد تداخل الكاتب المختص وتوقيعه عليها إذ العبرة فى هذا الصدد هى بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه فى أول الأمر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه عند تحريره النسخة الأصلية أضاف عامدا إلى أسباب الحكم التى كتبها القاضى فى المسودة عبارات لم تصدر منه بفعل بذلك واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة فإن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار الطاعن شريكا لكاتب المحكمة الحسن النية فى ارتكاب تزوير فى ورقة رسمية يكون تطبيقا سليما للقانون على الفعل الذى وقع منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تناول ما تمسك به الطاعن من أنه كان حسن النية وأنه لفت نظر الكاتب إلى ما أجراه ورد عليه بما يفنده فى قوله “إن الكاتب أنكر عليه ذلك ولو صح دفاع الطاعن فى هذا الصدد لاكتشف الكاتب باقى ما أجراه من تزوير فى أسباب الحكم“ . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، وكان لا يلزم التحدث

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٩٧)

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٣١ القضائية :

استدلالات . تحقيق . إجراءات المحاكمة . إثبات "شهود" .

سماع أقوال الحاضرين في محل الواقعة . المادة ٣١ ا . ج . الخطاب الموجه فيها إلى أمور الضبط . قصره على حالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة في حالة تلبس — دون قيامه بالضبط والتفتيش تنفيذاً لأمر النيابة . لاتهم أن يطلب من النيابة أمر المحكمة بسماع شهوده .

الخطاب الموجه إلى أمور الضبط القضائية في المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة ، إنما يتعلق بحالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة المتلبس بها — فإذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي نذب لها ، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بهما ، فإن لاتهم أن يطلب من النيابة — التي أخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق — أن تسمع من يرى لزوما لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة ، فإذا لم يفعل فلا شيء يعيب الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "حشيشا وأفبونا" في خير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥٣ و ٣٥٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرافق . قررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٤ و ٣٥٣ و ٣٥٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين

١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمحاكمة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة . وردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل أوجه الطعن أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لانتفاء التحريات التي بنى عليها والتي تمت في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ واستدل على ذلك بما جاء فيها من أن الطاعن يسكن المنزل رقم ٢٦ سكة حوش الشرقاوى مع أن هذا المنزل أخلى من سكانه منذ ١٢ يولييه سنة ١٩٥٨ بناء على قرار من التنظيم ، ولم ترد المحكمة على هذا الدفع ردا سائفا . ودفع الطاعن كذلك بمخالفة نص المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية بفقرتها إذ أن الضابط الذى باشر ضبط الواقعة فى شارع عمومي لم يسأل الحاضرين من أفراد الجمهور واقتصر على ذكر اسمي مخبرين كانا مصاحبين له حتى تأتى أقوالهم متطابقة ، كما أنه لم يخطر النيابة فور انتقاله حتى تنتقل إلى محل الواقعة ، ولم يعن الحكم بالرد على هذا الدفع الأمر الذى ينطوى على قصور فى التسبيب وخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فيما مجمله أن النيابة أصدرت إذنا بتفتيش الطاعن بناء على تحريات قام بها ضابط مكتب مكافحة المخدرات دلت على أنه اشتهر بالاتجار بالجوهر المخدرة وقد قام الضابط مصاحبان من المخبرين وضبط الطاعن فى شارع الغورية وقتشه فوجد معه أربع لفافات من الحشيش ولفافة من الأفيون . ودل الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن بشهادة الضابط والمخبرين وتقرير التحليل ورد على ما دفع به من بطلان إذن التفتيش لانتفاء التحريات التي بنى عليها بقوله "إن منزل الطاعن لم يفتش وأن التحريات سجلت أوصاف وسم الطاعن بما لا يدع مجالا للشك فى جديتها". لما كان ذلك ، وكان تقدير جديّة التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع

وكان يبين مما أورده الحكم أنه اطمأن إلى جدية التحريات وأنها كانت صحيحة بالنسبة إلى شخص الطاعن الذي وقع التفتيش على شخصه دون منزله . ولما كان الطاعن لم يطالب من المحكمة اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق تأييدا لدفاعه فإن هذا الوجه من الطعن يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، وكان الخطاب الموجه إلى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يتعلق بحالة قيامه ابتداء بضبط الجريمة المتلبس بها وكان الطاعن قد ضبط وقتش تنفيذ الأمر صادر من النيابة وليس لقيام حالة التلبس . ولما كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي ندب لها وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بهما وكانت النيابة قد أخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق ، وكان للطاعن أن يطلب من النيابة أن تسمع من يرى لزوما لسماعهم من الشهود كما أن له أن يعلن شهوده بالظهور أمام المحكمة بالطريق المرسوم في المادتين ١٨٥ و ١٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا لم يفعل فلا شيء يعيب الحكم . لما كان كل ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، وعبد الحليم البيطاش ، ومحمد عبد السلام ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٩٨)

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تلبس . قبض . تفتيش . مواد مخدرة .

تقدير قيام حالة التلبس من سلطة محكمة الموضوع . تقدير المحكمة أن لاتهم اتصالا بالجريمة المتلبس بها . صحة القبض والتفتيش . مثال .

(ب ، ج) إثبات ” إقرار المتهم ” . قبض . تفتيش .

سلطة المحكمة في تقدير حقيقة أقوال المتهم دون الأخذ بظاهرها .
سلطتها في الأخذ بتلك الأقوال — ولو صدرت بعد قبض وتفتيش باطلين — متى قدرت أن أقواله لم تكن متأثرة بالإجراء الباطل .

١ — قيام حالة التلبس هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ، وإذن فمتى كان ما أورده الحكم المطعون فيه من إجازة القبض على الطاعن الثاني وتفتيشه في الأحوال التي أحاطت به صحيحة في القانون — على تقدير أن له اتصالا بجريمة إحراز المخدر المتلبس بها بحكم ظاهر صلتها بالمتهم الآخر الضالع فيها وحضوره معه بالسيارة لنقل المواد المخدرة بها — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا .

٢ — للمحكمة سلطة تقدير أقوال المتهم ، ولها أن تنفذ إلى حقيقتها دون الأخذ بظاهرها .

٣ — للمحكمة — في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان — أن تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالإجراء الباطل ومدى تأثرها به ، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلام الطاعنين وآخر بأنهم - المتهم الأول "الطاعن الأول" :
جلب جوهر مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهم الثاني : حاز
وأحرز جوهر مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهم
الثالث "الطاعن الثاني" أحرز جوهر مخدرا "أفيونا" في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم
بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ وج ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والبند رقم ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات
دفع الحاضر مع المتهم الثالث ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة
قضت عملا بمواد الإتهام للمتهمين الأول والثاني وبذات المواد المادة ٣٣
فبدلا منها المادة ٣٤ بالنسبة للمتهم الثالث مع تطبيق المادة ١٧ من قانون
العقوبات بالنسبة له أيضا غيابيا للثاني وحضوريا للباقيين - أولا : بمعاقبة كل
من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهما ثلاثة
آلاف جنيه . ثانيا : بمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه
خمسمائة جنيه . ثالثا : بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وردت المحكمة في
أسباب حكمها على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليهما الأول
والثالث في هذا الحكم بطريق النقض . ولم يقدم الطاعن الأول أسبابا لطعنه .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد، إلا أنه لم يقدم
أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو الخطأ في تطبيق القانون
والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه دفع ببطلان القبض والتفتيش وقال في ذلك
إنه سائق سيارة أجرة يعمل ما بين القاهرة والمنصورة وقد استدعاه المتهم الثاني

”مختار السيد الشريف“ من محطة القاهرة، وأنه فتش دون أن يكون متهما في الدعوى ولم تكن الجريمة في حالة تلبس تجيز القبض لأن المخدرات كانت قد ضبطت في اليوم السابق، فرد الحكم على ذلك بأن الجريمة كانت في حالة تلبس وهو رد غير صحيح لأن المخدرات كانت موضوعة داخل حقيبتين مغلقتين وقد ضبطت في اليوم السابق، ولا يغير من ذلك أن الطاعن أمر بوضعهما في حقيبة السيارة الخلفية فهو لم يكن يعلم بمحتوياتهما. كما أن ما قاله الحكم من أنه يعتمد في إدانته على دليل مستقل عن القبض والتفتيش — هو اعترافه في محضر ضبط الواقعة بأحرازه المخدر بقصد التعاطي وعدم إنكاره صدور هذا الاعتراف منه في تحقيق النيابة — هو قول لا يستقيم في القانون، إذ أن بطلان القبض يستتبع بطلان ما ترتب عليه ومن ذلك ما أثبتته رجال الضبط القضائي في محضرهم، هذا بالإضافة إلى أن تسمية ما صدر من الطاعن اعترافا ينطوي على فساد في الاستدلال فهو أى الطاعن، وإن ذكر في محضر ضبط الواقعة أنه يتعاطى المخدر لمرضه، إلا أنه قال في النيابة إن المخدر أخرج من جيبه ولا يعرف مصدره.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه في قوله ”وحيث إن هذا الدفع في غير محله، إذ أن هذا المتهم فتش إثر وضعه الحقيبتين اللتين كانتا تحتويان على المواد المخدرة في سيارته بأمر من المتهم الثانى ولا شك أن هذا يتضمن جريمة إحراز مواد مخدرة متلبسا بها إذ أن محتويات الحقيبتين كانت معلومة لمن قام بالضبط، ومتى كانت الجريمة متلبسا بها فإنه يباح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على أن له اتصالا بتلك الجريمة وتفتيشه، وقد كان هذا شأن المتهم الثالث الذى كان يقوم بنقل المواد المخدرة في سيارته في ظروف تشعر بحكم اتصاله بالمتهم الثانى بأنه ضالع في ارتكاب هذه الجريمة ومن ثم فقد كان من حق رجل الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه لضبط ما عساه أن يكون مفيدا في كشف تلك الجريمة ...“ لما كان ما تقدم، وكان قيام حالة التلبس هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بحكمة الموضوع بتقديرها، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من إجازة القبض على الطاعن الثانى وتفتيشه في الأحوال التى أحاطت به صحيحا في القانون على تقدير أن له اتصالا بالجريمة

المتابسة بها بحكم ظاهر صلتها بالمتهم الثاني الضالع فيها وحضوره معه بالسيارة لنقل هذه المواد بها . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة سلطة تقدير أقوال المتهم وكان لها أن تنفذ إلى حقيقةتها دون الأخذ بظاهرها . كما أن لها في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك ، أن تقدر مبلغ اتصال هذه الأقوال بالإجراء الباطل ومدى تأثيرها به ، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها . ولما كانت المحكمة — تأسيسا على ما سبق — قد اطمأنت إلى سلامة الدليل المستمد من أقوال الطاعن في محضر الضبط ، وكان ما ادعاه أمام النيابة من عدم العلم بمصدر المخدر المضبوط معه لم تصدقه المحكمة ودلت على كذب دعواه في هذه المرحلة من التحقيق بما ينتج ، وكان الحكم لم يخطئ في فهم أقوال الطاعن بمحضر الضبط على أنها اعتراف بمحاورة المخدر بقصد تعاطيه ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد السيد أحمد صفيى المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٩٩)

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٣١ القضائية :

مواد مخدرة . حكم "تسليميه" .

جريمة إحراز جواهر مخدرة . أركانها . الركن المادى والركن المعنوى : ماهية كل منهما .
وجوب تدليل الحكم القاضى بالإدانة على توافر الركنين تدليلا كافيا سائنا . مخالفة ذلك :
قصور . مثال .

من المقرر قانونا أنه يتعين لقيام الركن المادى لجريمة إحراز الجواهر المخدرة أن يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانا ميسوطا عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوى فى هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره إنما هو جواهر من الجواهر المخدرة المحظورة إحرازها قانونا .

فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادى فى حق المتهم إلا بقوله إن الجواهر كانت تحت مقعده ، وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر فى حيازة الراكب الذى يجلس بجواره — كما أنه لم يدل على توافر الركن المعنوى فى حق المتهم إلا بقوله إن الجواهر المخدرة كانت تحت بصره ، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفى إذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر — فإن الحكم إذ دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخر سبق الحكم عليه أحرز جواهر مخدرة "حشيشا وأفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لنصوص المواد ١ و ٢ و ٣٣/١ وجو ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بند ١ و ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ذلك أنه نفى صلته بالجواهر المخدرة أو علمه بوجودها أسفل مقعده حين كان يقود السيارة ليلا ويجلس بجوار الراكب الذي استأجرها وأبدى أنه من المحتمل أن يكون الراكب ألقى في ظلام الليل وفي غفلة منه تلك المواد المخدرة لكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع إلا برد قاصر لا يبين منه توافر الركنين المادى والمعنوى للجريمة في حقه .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن ضابط المباحث اشتبه في سيارة يقودها الطاعن كانت تقف في الطريق حوالى الساعة الثالثة صباحا وكان يجلس بجواره فيها راكب آخر ، ولما فتشها وجد أسفل مجلس الراكب كيسين بأحدهما ١٥٨ قطعة حشيش مغلفة بأوراق ، وبالثانى ٤٨ قطعة حشيش وقطعة أفيون مغلفة كذلك ، كما وجد أسفل مجلس الطاعن قطعة من الحشيش مغلفة هى الأخرى . ورد الحكم على دفاع الطاعن في قوله "أما ما نعى به الدفاع من انعدام صلة المتهم بالمخدر وعدم علمه به فقول مردود بأن المخدرات وهى فى مكانها بالسيارة وتحت مقعده فهى تحت بصره وعلمه بها متوافر" . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أنه يتعين

لقيام الركن المادى فى جريمة إحراز الجواهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوى فى هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره إنما هو جواهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادى فى حق الطاعن إلا بقوله إن الجواهر المخدرة كانت تحت مقعده وهوتدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر فى حيازة الراكب الذى يجلس بجواره ، كما أن الحكم لم يدل على توافر الركن المعنوى فى حق الطاعن إلا بقوله بأن الجواهر المخدرة كانت تحت بصره وهوتدليل لا يفضل السابق ولا يكفى إذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر . ولما كان الحكم إذ دان الطاعن بناء على ذلك فقد جاء مشوباً بالقصور ، فإنه يتعين نقضه دون حاجة إلى بحث الوجه الثانى من أوجه الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١

يرياحة السيد السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع : تقدير سن المتهم . اثبات . عقوبة . نقض
” أسبابه “ .

عمر المتهم . أثره على نوع العقوبة التي يمكن الحكم بها عليه ومدتها . حرمان المادة ٧٢
عقوبات .

تقدير سن المتهم . المادة ٧٣ عقوبات . هو في الأصل أمر موضوعي . أسس تقديره .
الجدل فيه أمام محكمة النقض . لا يجوز . متى يجوز هذا الجدل استثناء .

دفع المتهم في مرافعة بصغره . واجب المحكمة في ذلك . وجوب تناوله والتنبية إليه بالجلسة ،
وإتاحة الفرصة للتميم والنيابة لإبداء ملاحظاتها بشأنه . مخالفة ذلك : اقتصار المحكمة على تقدير
سن المتهم في الحكم الصادر بإعدامه . إخلال بحق الدفاع .

مؤدى ما تنص عليه المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون
تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم للقاضي من أوراق رسمية أو ما يبيديه له أهل
الفن أو ما يراه بنفسه . والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر
متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل
ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير ،
وأتاح للتميم والنيابة فرصة إبداء ملاحظاتها في هذا الشأن — وإذن فإذا
كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حدثا مؤداه التذرع بحكم
المادة ٧٢ سالفة الذكر ، وكانت المحكمة لم تشر إلى تقديرها لسن المتهم على الوجه
الذي ارتأته إلا في الحكم الصادر منها بإعدامه ، رغم ما رتبته القانون على تحديد
السن من أثر في تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها —

ولو أنها أتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقدير لأمكن أن يكون لحكم المادة ٧٢ المذكورة أثره في النتيجة — فإن المحكمة إذ استقبلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذى تم دون سبق التنبيه إليه بالجلسة ، فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل المجنى عليه الأول وشرع في قتل المجنى عليه الثانى عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتل الثانى وأعد لذلك سلاحا ناريا ” بندقية إيطالى ” وتربص به فى المكان الذى أيقن بمروره فيه حتى إذا ما ظفر به أطلق عليه عيارين ناريين قاصدا من ذلك قتله أصابه أحدهما وأخطاه الآخر وأصاب الأول فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد خاب أثرا لجريرة بالنسبة للمجنى عليه الثانى لتداركه بالعلاج. ثانيا : أحرز سلاحا ناريا مششخنا ” البندقية الإيطالية ” المبينة بالمحضر بغير ترخيص . ثالثا : أحرز ذخيرة مما تستعمل فى السلاح سالف الذكر ” طلقتين ” دون أن يكون مرخصا له بإحراز أو حيازة أو حمل سلاح . وأحاله إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢/٢٦ — ٣٠ و ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالإعدام شنقا وبمصادرة البندقية المضبوطة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أن أسباب طعنه موقع عليها من محامين غير مقبولين أمام محكمة النقض فىكون هذا الطعن غير مقبول شكلا عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن النيابة العامة - تنفيذا لما أمرت به المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه - قامت بعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة طلبت فيها إقرار حكم الإعدام .

وحيث إنه لما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قام على أساس أنه حدث صغير السن وقد طلب الحاضر معه إلى المحكمة تقدير سنه ولكنها أغفلت ذلك وقررت في ذات الجلسة إرسال أوراق القضية إلى المفتي عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ثم أصدرت حكماً فيما بعد بإعدام المحكوم عليه شنقاً ، منوهة في أسباب حكمها بأنها تقدر سن المحكوم عليه بحوالى خمس وعشرين سنة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . وفى هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت ، فإن كانت تلك العقوبة هى الإعدام . . . يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين . . . " كما تنص المادة ٧٣ من قانون العقوبات على أنه " إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضى من نفسه " ، مما مؤداه أن يكون تقديره على أساس ما يقدم للقاضى من أوراق رسمية أو ما يبيديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن الأصل فى تقدير القاضى لسن المتهم على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت للمتهم وللنيابة فرصة إبداء ملاحظتهما فى هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، وكان ما أبداه الدفاع وردده من أن الطاعن لم يزل حدثاً مؤداه التذرع بحكم المادة ٧٢ سالفة الذكر

وكانت المحكمة لم تشر إلى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذى ارتأته
إلا فى الحكم الصادر منها باعدامه — رغم مارتبه القانون على تحديد السن من أثر
فى تعيين نوع العقوبة التى يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها . ولو أنها اتاحت الفرصة
لمناقشة هذا التقدير لأمكن أن يكون لحكم المادة ٧٢ سالفه الذكر أثره فى النتيجة ،
وهى إذ تنكبت الطريق السوى فاستقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذى تم
دون سبق التنبيه إليه باجلسة فإن حكمها يكون معيبا متعينا تقضيه وإحالة الدعوى
إلى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأدب نصر حنين المستشارين .

(٢٠١)

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى مدنية . مسئولية مدنية . مسئولية جنائية .

تعويض . تضامن . اتحاد فكرة المتهمين وتطابق إراداتهم على التعدي ، ولو بغير تدبير سابق .
آثره : مسئوليتهم جميعا متضامنين بالتعويض بسبب ما وقع منهم أو من أحدهم من فعل غير مشروع .

سبق الاتفاق على التعدي : إنما تقتضيه المسئولية الجنائية من فعل الغير ، دون المسئولية
المدنية .

مضى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الإرادات لدى المتهمين على الضرب
وقت وقوعه ، فإنهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما أصاب المجنى عليه
«المدعى بالحقوق المدنية» من ضرر عن إصابته ووفاة أخيه بسبب الاعتداء
الذي وقع عليهما من المتهمين جميعا أو من أى واحد منهم ، ولا يؤثر في قيام
هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي ، فإن هذا
الاتفاق إنما تقتضيه في الأصل المسئولية الجنائية عن فعل الغير — أما المسئولية
المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات ولو بفاة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل
غير مشروع ، فيكفى فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى إرادة كل
مع إرادة الآخرين على إيقاعه ، ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين
الضاربين وبين الضاربين وغير الضاربين في المسئولية الجنائية فإن المسئولية
المدنية تعممهم جميعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم أولا — المتهمون الثلاثة الأول ضربوا عبد الله محمد أحمد عمدا بالعصى على رأسه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتلًا ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على الاعتداء عليه وتوجهوا مع مجهولين إلى منازل أسرته قاصدين الإعتداء على من يصادفهم منهم حتى إذا ما اعترضهم المجنى عليه المذكور اعتدوا عليه فأحدثوا إصاباته .

ثانيا — المتهم الرابع ضرب عبدالعزيز محمد أحمد عمدا بعصا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها مرض أعجزه مدة لا تزيد على عشرين يوما . ثالثا — المتهم الخامس ضرب المتهم السادس عبدالصديق على حسن عمدا بعصا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها مرض أعجزه مدة لا تزيد على عشرين يوما . رابعا — المتهم السادس ضرب المتهم الأول محمد بيومي حسن عبد الصديق عمدا بعصا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها مرض أعجزه مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الثلاثة الأول بالمادتين ٢٣٦ و ٢٣١ عقوبات ومحاكمة المتهمين الباقيين بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات . فقررت الغرفة ذلك .

وادعى عبد العزيز محمد أحمد بحق مدني قبل المتهمين الأربعة الأول بمبلغ ألف جنيه من ذلك ٩٥٠ جنيها على سبيل التعويض الأدبي لفقده أخيه و ٥٠ جنيها على سبيل التعويض المادي والأدبي نتيجة اعتداء المتهم الرابع عليه بالضرب وإحداث إصاباته . ومحكمة الجنايات قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني " الطاعنين " بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . وبمعاينة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور . وبمعاينة كل من المتهمين الرابع والخامس بالحبس مع الشغل لمدة شهر . وبتغريم المتهم الخامس مائة قرش .

وبالزام كل من المتهمين الأربعة الأول بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدني متضامين مبلغ خمسين جنيها مصريا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول هو القصور ، ذلك أن النيابة العامة اتهمت الطاعنين وآخر بأنهم ضربوا مع سبق الإصرار ” عبد الله محمد أحمد “ فأحدثوا به إصابات أفضت إلى موته ومع أن الحكم المطعون فيه استبعد ظرف سبق الإصرار من التهمة المسندة للطاعنين إلا أنه دانهما بجنائية الضرب المفضى إلى الموت دون أن يبين عدد الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه ومحدث كل إصابة وأى الإصابات التي نجمت عنها الوفاة — هذا فضلا عما قرره الحكم من أن أقوال الشهود قد تطابقت على الرغم مما بينها من خلاف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه ... حدثت مشادة بين أحد أفراد عائلة المجنى عليه عبد الله محمد أحمد وأحد أفراد عائلة العمدة ذهب على أثرها الأخير إلى أهله شاكيا باكيا بجمع أهله جموعهم متأثرين بما ذكره لهم وتوجهوا إلى مكان الحقل باحثين عن أفراد عائلة المجنى عليه الذين كانوا قد ذهبوا إلى منازلهم لتناول الغداء فيمضوا نحوهم حاملين العصي وأخذوا يقدفون منازلهم بالحجارة وكان أثناءها عبد العزيز محمد أحمد عبد الله خارج منزله ... عند ما حضر المتهمون فاعترضهم وفي ذلك الوقت خرج شقيقه المجنى عليه عبد الله محمد أحمد عبد الله وحاول تهدئتهم ومنعهم من الإعتداء فضربه المتهم الأول ” الطاعن الأول “ بعصا على رأسه وعاجله المتهم الثانى ” الطاعن الثانى “ بضربه بعصا على عينه اليسرى فسقط على الأرض . وقد تسببت الضرباتان اللتان قام بهما المتهمان الأول والثانى في وفاته ... ” ثم عرض الحكم بعد ذلك لما ثبت من الكشف الطبي الإبتدائى وتقرير الصفة التشريحية بقوله ” إنه جاء في الكشف الطبي الإبتدائى الموقع على المجنى عليه عبد الله محمد أحمد عبد الله أن به من الإصابات جرح رضى طولى بطول حوالى ٤ سم بمنتصف مؤخر فروة الرأس وكدم رضى وتجمع دموى ممتد من العين اليسرى إلى الجدارية اليسرى بفروة الرأس وأنه باستكشاف الإصابة الثانية وجد تحتها كسر بسيط منخفض ومتشعب بالجدارية اليسرى ويسار عظام الجبهة وأنه قد أجريت للمذكور عملية ترينة ... وجاء في التقرير الطبي الشرعى الخاص بتشريح جثة المجنى عليه المذكور أن وفاته نشأت نتيجة كسور بالجمجمة وتهتك بالمنخ

ونزيف دماغى . وأن ذلك نشأ أساسا نتيجة الإصابة الموصوفة مقابل يسار الجهة الجدارية اليسرى إلا أنه لا يمكن إعفاء الإصابة الموصوفة بمؤخر الرأس من مسئولية المساهمة فى إحداث الوفاة لما قد تكون شاركت فى إحداث النزيف الدماغى . واستند الحكم فى إدانة الطاعنين إلى شهادة شهود الإثبات وإلى ما أثبتته الكشف الطبى الإبتدائى وتقرير الصفة التشريحية لجنة المجنى عليه .

وحيث إنه لما كان الثابت مما تقدم أن الحكم المطعون فيه بعد أن استبعد ظروف سبق الإصرار عنى ببيان إصابتي المجنى عليه اللتين نشأت عنهما الوفاة وحدد الإصابة التى أحدثها به كل من الطاعنين ، كما أورد الحكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية أن الاصابتين قد ساهمتا فى إحداث الوفاة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من أقوال الشهود بمحضر الجلسة يطابق ما أورده الحكم من أقوالهم ومؤداها أن الطاعن الأول ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه وعاجله الطاعن الثانى بضربة على عينه اليسرى فوقع على الأرض . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو الخطأ فى القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعنين واثنين آخرين من المحكوم عليهم ” عبد العزيز محمد على وإبراهيم محمد عبدالصادق “ بأن يدفعوا متضامنين مبلغ خمسين جنيها للمدعى بالحق المدنى عبد العزيز محمد أحمد تعويضا له عن وفاة شقيقه ” عبد الله محمد أحمد “ ولما أصابه من ضرر نتيجة تعدى ” إبراهيم محمد عبدالصادق “ عليه مع أن الحكم لم يسند إلى الطاعنين تهمة اعتدائهما بالضرب على المدعى بالحق المدنى ، ومن ثم فإن الحكم عليهما بتعويض عن ضربه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ” عبد العزيز محمد أحمد “ ادعى مدنيا قبل الطاعنين والمتهمين الثالث والرابع فى الدعوى وهما ” عبد العزيز محمد على وإبراهيم محمد عبدالصادق “ وقد حكم عليهما أيضا بالعقوبة الأولى لاعتدائهما بالضرب على المجنى عليه ” عبد الله محمد أحمد “ والثانى لاعتدائهما بالضرب على المدعى بالحق المدنى الذى طلب إلزام المدعى عليهم جميعا بأن يدفعوا له مبلغ ألف جنيه بالتضامن فيما بينهم منها ٩٥٠ جنيها تعويضا أدبيا عن فقد أخيه المجنى عليه ” عبد الله محمد أحمد “ ومبلغ ٥٠ جنيها تعويضا عما أصابه

من ضرر مادي نتيجة اعتداء المتهم "ابراهيم محمد عبد الصادق" عليه ، فقضى الحكم المطعون فيه بإلزام المدعى عليهم الأربعة بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني متضامنين مبلغ خمسين جنيها تعويضا أدبيا عن فقد أخيه وماديا عن واقعة الاعتداء على ذات المدعى . لما كان ذلك ، وكان الإثبات مما حصله الحكم بيانا لواقعة الدعوى كما سلف بيانه أن مشادة حدثت بين أحد أفراد عائلة المدعى بالحق المدني وأحد أفراد عائلة العمدة ذهب الأخير على إثرها إلى أهله شاكيا فجمع أدله جموعهم وهرعوا إلى مساكن عائلة المجنى عليهم يحملون عصيهم وكان من بينهم الأربعة المحكوم عليهم في الدعوى المدنية وقد اعتدى الثلاثة الأول منهم على شقيق المدعى بالحق المدني بالضرب الذي أفضى إلى موته كما اعتدى الأخير منهم على المدعى فأحدث به إصابة تقرر لعلاجها أقل من عشرين يوما . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانونا أنه متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الإرادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه فإنهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما أصاب المدعى من ضرر عن إصابته ووفاة أخيه بسبب الاعتداء الذي وقع عليهم من المتهمين جميعا أو من أي واحد منهم ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية من فعل الغير ، أما المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات ولو بخافة بغير تدبير سابق على الإيذاء بفعل غير مشروع ، فيكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه ، ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بين الضاربين وبين الضاربين وغير الضاربين في المسؤولية الجنائية فإن المسؤولية المدنية تعمهم جميعا . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن بوجهيه على غير أساس ويتعين رفضه مع إلزام الطاعنين بالمصاريف .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣١ القضائية :

دفاع . إثبات ” خبرة ” . حكم ” تسبيليه ” .

قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدته النطق عقب إصابته . مسألة فنية . طلب الدفاع مناقشة
الطبيب الشرعى فى هذا الشأن . رفضه بأسباب غير مؤدية . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال .

(*) إذا كانت المحكمة قد رفضت ما طالبه الدفاع من استدعاء الطبيب الشرعى
لمناقشته فى قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدته النطق عقب إصابته ، واعتمدت
فى ردها على خلو التقرير الطبى الابتدائى من أن المجنى عليه كان فاقد النطق
وقلى رواية منقولة عن العمدية من أنه سأل المجنى عليه فأجابته — مع طعن الدفاع
على مقدرة هذا الأخير على الكلام وأن ما قاله العمدية غير صحيح — فإن حكمها
يكون معيبا لإخلاله بحق الدفاع ، ذلك أن عدم إشارة طبيب المستشفى
فى تقريره إلى أن المصاب كان فاقد النطق لا يفيد حتما أنه كان يستطيع الكلام ،
فى حين أنه كان من الممكن تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى غاية الأمر فيه
عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، إذ المقام مقام إدانة يجب أن
تبنى على اليقين ، والدفاع الذى تمسك به المتهم دفاع جوهري قد يترتب عليه
لوجح تأثر مركزه من التهمة المسندة إليه .

(*) نفس المبدأ فى الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦١/١١/٦ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث بالمجنى عليه الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بيسار العظم الجبهى لا ينتظر ملؤه بالعظام بل بنسيج ليفى مما يجعل المخ مقابله أكثر تعرضا للتغيرات الجوية والصدمات البسيطة التى ما كانت تؤثر فيه لو كان محميا بالعظام وتجعله عرضة لمضاعفات خطيرة محتملة كالالتهاب السحائى ونحراج المخ ونوبات الصرع والجنون مما يقلل من قدرة المجنى عليه وكفاءته على العمل ودرجة جلده واحتماله . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وادعى المجنى عليه مدنيا طالبا الحكم له على المتهم بمبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى ثلاثمائة جنيه والمصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ، ذلك أن الدفاع دفع أمام المحكمة بأن المجنى عليه لم يكن فى استطاعته النطق والتكلم عقب الاعتداء عليه لأن إصابته جاءت على مقدمة الجدارية اليسرى فوق مركز الكلام فأحدثت كسرا منخسفا ضاغطا على جوهر المخ يوقع المجنى عليه حتما فى غيبوبة . وتمسك تحقيقا لدفاعه بطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى هذا الخصوص وذلك لتنفيذ أقوال العمدة من أنه سأل المجنى عليه وأجابه باسم ضاربه ، وقد نسب الطاعن للعمدة توجيه الإتهام وتحريض المجنى عليه — ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب قولا منها بأن إصابة المجنى عليه لم تفقده وعيه عقب حدوثها وأنها لو أفقدته النطق لأشار إلى ذلك طبيب المستشفى الذى فحصه ، وهو قول من جانب المحكمة لا يصلح ردا على دفاع

الطاعن ولا سببا لعدم إجابته إلى طلب مناقشة الطبيب الشرعى لأنه ليس من المحتم أن يثبت الطبيب الكشف في تقريره أن المجنى عليه كان فاقد النطق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تحمل نفسها محل الخبير في مسألة فنية .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن أبدى للمحكمة أن المجنى عليه لم يتكلم عقب إصابته التى حدثت به في مقدمة الجدارية اليسرى فوق مركز الكلام في المخ وتحلف عنها كسر منخسف يضغط على المخ فيصعب الكلام خصوصا أن حالته دون المتوسط ، وأصر على سؤال الطبيب الشرعى في هذا الخصوص . كما قرروا الدفاع بأن العمدية — وهو الذى شهد بأنه سأل المجنى عليه عقب إصابته عن ضاربه فأجابته بأنه هو الطاعن — ضالغ في توجيه الاتهام سيما وقد تأخر في التبليغ من الساعة الثامنة حتى الساعة الحادية عشرة . وقد عرضت المحكمة لهذا الطلب وردت عليه في قولها ” ولا ترى المحكمة محلا لإجابة الدفاع عن المتهم المذكور لمطلبه وهو استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في هل كان في استطاعة المجنى عليه المصاب أن يتكلم بعد الإصابة أم أنها أفقدته النطق تأسيسا على أنها قد وقعت على مراكز المخ العليا إذ أنه قد ثبت من أقوال عبد الرحمن درويش على عمدة الناحية أنه توجه عقب الحادث لمنزل المجنى عليه وسأله بنفسه عن أصابه فأجابته بأن المتهم ” محروس ابراهيم ريحان “ ضربه بعصا على رأسه وأن ” سيد أحمد جاد ريحان “ ضربه بعصا على كتفه . فضلا عن ذلك فإن هذه الإصابة لو أفقدت المجنى عليه النطق عقب الحادث لأشار إلى ذلك طبيب المستشفى في التقرير الابتدائى المقدم منه وهو الطبيب الكشف الذى قام بفحص المجنى عليه عند دخوله المستشفى حيث أجريت له عملية الترتبة “.

وحيث إن عدم إشارة طبيب المستشفى في التقرير المقدم منه إلى أن المصاب كان فاقد النطق لا يفيد حتما أنه كان يستطيع الكلام ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في ردها على رواية منقولة عن العمدية من أنه سأل المجنى عليه بعد

إصابته — مع طعن الدفاع على مقدرته على الكلام وأن مقاله العمدة غير صحيح —
وفي حين أنه كان من الممكن تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى غاية الأمر فيه
عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله
بحق الدفاع ، إذ المقام مقام إدانة يجب أن تبنى على اليقين ، والدفاع الذى
تمسك به المتهم دفاع جوهري قد يترتب عليه لو صح تأثر مركزه من التهمة
المسندة إليه . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون
حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن مع إلزام المطعون ضده المصاريف .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣١ القضائية :

نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه " .

حكم غيابي . الطعن فيه بالنقض من النيابة قبل إعلانه إلى المتهم . غير جائز . ليس نهائيا .
المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح كما هو مقرر بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — فإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا ضد المتهم وقررت النيابة العامة الطعن فيه ثم تبين أن هذا الحكم لم يعلن إلى المتهم إلا بعد التقرير بالطعن ، فإن هذا الطعن لا يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم لم ينفذوا قرارا هندسيا بالهدم في الميعاد المقرر . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها للآول والثالث وغايبيا للباقيين عملا بمواد الإتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والرابعة — أولا : بتغريم كل من المتهمين الأول والثاني والرابعة خمسة وعشرين قرشا والهدم والترميم . ثانيا : ببراءة المتهم الثالث . استأنف المتهم الأول "المطعون ضده" هذا الحكم . كما استأنفته النيابة العامة بالنسبة لجميع المتهمين

والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وذلك بالنسبة للمتهم الأول بلا مصاريف جنائية ، ووقف نظر الدعوى بالنسبة لباقي المتهمين حتى يصبح الحكم المستأنف غير قابل للمعارضة . ” وقد أعلن هذا الحكم إلى المتهم الأول (المطعون ضده) في ٤ مايو سنة ١٩٦٠ . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ٣ مارس سنة ١٩٦٠ وكانت قد قدمت تقريراً بالأسباب في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ .

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا ضد المطعون ضده بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٠ وقررت النيابة العامة الطعن فيه بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٦٠ ، وقد تبين من مذكرة النيابة المؤرخة ١٩ من يونيو سنة ١٩٦٠ المرفقة بالملف أن الحكم لم يعلن إلى المحكوم عليه إلا في ٤ من مايو سنة ١٩٦٠ أي بعد التقرير بالطعن . ولما كانت الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح كما هو مقرر بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من النيابة العامة في ذلك الحكم .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ القضائية :

رشوة . قصد جنائي . إثبات .

(أ) توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل ، وتوافر نية الإرشاء لدى الراشي : ذلك متروك
لتقدير محكمة الموضوع .

(ب) أركانها . اختصاص الموظف . لا يلزم أن يكون مختصا وحده بالعمل المتعلق بالرشوة .
يكفى أن يكون له فيه نصيب .

(ج) القصد الجنائي . نية الإرشاء : شراء ذمة الموظف . لمحكمة الموضوع أن تستدل على
توافره بكافة طرق الإثبات .

١ — توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة
من أجله ، وتوافر نية الإرشاء لدى الراشي ، هو من الأمور التي يترك تقديرها
إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أصل
صحيح ثابت في الأوراق .

٢ — لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوا أو الذي عرضت
عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي
أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

٣ — لا يشترط قانونا لقيام جنائية عرض الرشوة أن يصرح الراشي للموظف
بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفي أن تدل ظروف
الحال على توافر هذا القصد — ذلك بأن الركن المعنوي لهذه الجنائية شأنه شأن

الركن المعنوي لأية جريمة أخرى ، قد يقوم في نفس الجاني وغالبا ما يتكتمه ، ولقاضي الموضوع — إذا لم يفصح الراشي عن قصده بالقول أو الكتابة — أن يستدل على توافره بكافة طرق الإثبات وبظروف العطاء وملايساته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم للملازم أول عبد الغنى حسن السيد مبلغ عشرين جنيها على سبيل الرشوة ليسهل له إجراءات التعامل مع سلاح المهندسين ولكن الموظف لم يقبل الرشوة منه . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكررا و ١١٠ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بالمواد ١٠٩ مكررا و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه خمسمائة جنية وبمصادرة مبلغ الرشوة المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثالث والشطر الأول من الوجه الرابع من أوجه الطعن المقدمة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ هو القصور والخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية عرض الرشوة على الضابط المهندس عبد الغنى حسن قد استند في القول باختصاص هذا الأخير بالعمل الذي عرضت الرشوة من أجله وهو تسلم الماكينات بعد إصلاحها — استند إلى مجرد أقوال الضابط مع أن المرجع الصحيح في الاختصاص هو القوانين واللوائح وشهادة رئيسه المباشر الذي قرر في التحقيق أن المختص بالاستلام بلجنة مشكلة من عدة أشخاص . وقد قدم الطاعن للمحكمة مستندات تثبت ذلك وأغفل الحكم الرد عليها . كذلك لم يدلل الحكم على علم الطاعن بذلك الاختصاص المزعوم حتى يصح القول بأن نيته قد انصرفت إلى شراء ذمة الضابط .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله ...
”إن الملازم أول عبد الغنى حسن السيد وهو القائم بشئون تسليم واستلام الآلات
الميكانيكية التي تضيق ورش الصيانة عن استيعابها فيستعان في إصلاحها بالورش
الأهلية ومن بينها ورشة يملكها ويديرها المتهم تدرس وفائيل شنوده وقد سلمت
إليه بضعة ماكينات لإصلاحها، ومن اختصاص الملازم المذكور الإشراف على
إصلاح الماكينات في فترة العمل . وفي يوم الحادث ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٨
احتاج لشراء بعض أدوات للجرارات (بوجيات ومايتوه) على وجه السرعة
فانتقل إلى ورشة المتهم مصطحبا أمين المخازن عمر قمر الدولة سالم لشراء هذه
الأدوات وللإشراف ضمنا على سير العمل في إصلاح الماكينات التي سلمت
للورشة . وبعد أن باشر عملية الإصلاح بمصاحبة المتهم في الورشة انتقلا إلى
المحل حتى يستحضر له المتهم الأدوات التي طلبها وعندئذ استأذن قمر الدولة
في الذهاب إلى دورة المياه فصحبه المتهم لإرشاده إليها ثم عاد وقد خلا الجو
بينه وبين الملازم عبد الغنى حسن السيد فدرس في جيبه شيئا وجده الملازم أوراقا
مالية قيمتها عشرون جنيها ، فلما عاد قمر الدولة أخبره بذلك وطلب منه الاتصال
برئيسه ثم أبلغ البوايس بالحادث“ . ودل الحكم على ثبوت الواقعة في حق
الطاعن بشهادة الملازم وأمين المخازن سابق الذكر واستظهر اختصاص هذا
الملازم بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله ، كما استظهر قصد المتهم
من عرضها في قوله إن الملازم المذكور هو المهندس المختص بعمل مقاييسات
الإصلاح وهو المختص بالإشراف على أعمال الإصلاح وأنه عضو في اللجنة التي
تسلم الماكينات بعد إصلاحها وأن المتهم يعرف هذه الاختصاصات وأنه
يبغي من تقديم الرشوة إليه أن يزيد الأعمال المطلوبة من المقاييسات الأولى وأن
يتغاضى عن بعض أخطاء الإصلاح مثل وضع قطع غيار مستعملة بدل الجديدة
وأن يتغاضى عن بعض العيوب التي قد تظهر عند الاستلام . لما كان ذلك ،
وكان توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من
أجله وتوافر نية الإرشاء لدى الراشئ هو من الأمور التي يترك تقديرها إلى محكمة
الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أصل صحيح ثابت
في الأوراق ، ذلك أنه يتبين من مطالعة محضر الجلسة والمفردات التي أمرت
المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الشق من الطعن أن الضابط عبد الغنى حسن السيد

شهد في التحقيق وفي الجلسة باختصاصه بتسلم الما كينات بعد إصلاحها على النحو الذي قرره الحكم وأن رئيسه الصباغ المهندس شريف حسن مختار شهد في تحقيق النيابة أن المختص بذلك لجنة أحد أعضائها الملازم المذكور . وكان لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوا أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . لما كان ذلك ، فإن هذا الشق من الطعن يكون قائما على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الأوجه المقدمة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ أن الطاعن دفع باستحالة عرض مبلغ الرشوة المقول إن الطاعن أخذه من خزانة المحل — دفع بذلك تأسيسا على ما شهد به عبد الملك نجيب فانوس من أنه يحتفظ بمفتاحي الخزانة وأن أحدا سواه لا يستطيع فتحها لكن الحكم لم يرد على هذا الدفع إلا في قوله إنه لا يأخذ بشهادة الشاهد وهو رد قاصر لا ينفي الاستحالة السادية لعرض مبلغ الرشوة .

وحيث إنه لما كان تقدير أقوال الشهود من إطلاقات محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد عرضت لأقوال شاهد الغنى عبد الملك نجيب فانوس وقالت إنها لا تثق في صحتها وأنه إنما أداها لمجرد خدمة دفاع الطاعن وأنها تطمئن إلى شهادة الملازم عبد الغنى حسن السيد وكان رد المحكمة مجزئا في الرد على دفاع الطاعن وتفنيده ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مديدا .

وحيث إن الشطر الثاني من الوجه الرابع من أوجه الطعن المقدمة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ يقوم على أن الطاعن دفع التهمة بأن الملازم عبد الغنى مدفوع إلى اتهامه من شركات تنافسه في العمل لكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم بعد أن اطمأن إلى شهادة شاهدي الإثبات عرض لهذا الدفاع وقال إنه دفاع لا دليل عليه ، وكانت دلالة ما قالته المحكمة أنها لا تثق بهذا الدفاع وهو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم محكمة الموضوع بحسب الأصل بالرد عليه ، فإن هذا الشق من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ هو الخطأ في تأويل القانون ، ذلك أن يتعين لقيام جنائية عرض الرشوة أن يكون العرض واضحاً وأن يكون مفهوماً للموظف في غير غموض أن الراشئ قصد شراء ذمته لكن الحكم المطعون فيه استظهر هذا القصد من مجرد الظن والاستنتاج الذي قام في نفس الملازم عبد الغنى حسن السيد ودون أن يفصح الطاعن له عن غرضه من عرض المبلغ .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر قصد الرشوة على ما تقدم بيانه فيما أثبتته من أن الطاعن يعلم اختصاصات الضباط وكان ينبغي عند تقديم الرشوة إليه أن يزيد الأعمال المطلوبة من المقاييس الأولى وأن يتغاضى عن بعض أخطاء الإصلاح والعيوب . وكان لا يشترط قانوناً لقيام جنائية عرض الرشوة أن يصرح الراشئ للموظف بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته بل يكفي أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد ، ذلك بأن الركن المعنوي لهذه الجنائية — شأنه شأن الركن المعنوي لأية جريمة أخرى — قد يقوم في نفس الجاني وغالباً ما يتسكتمه ، ولقاضي الموضوع إذا لم يفصح الراشئ عن قصده بالقول أو الكتابة أن يستدل على توافره بكافة طرق الإثبات وبظروف العطاء وملايساته ، وهو ما استظهره الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون قائماً على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني من أوجه الطعن المقدمة في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ هو ترديد لما جاء في الأوجه الأول والثالث والرابع من التقرير الأول بشأن اختصاص الضباط عبد الغنى حسن السيد مما سبق الرد عليه ، وزاد الطاعن في هذا الوجه قوله إنه بموجب العقد المبرم مع الطاعن يضمن هذا الأخير تشغيل الآلات المسالمة عدداً معيناً من الساعات يبين بعدها مدى صلاحيتها ، بما لا يتصور معه تحقق الغرض من الرشوة . ولما كان هذا القول من جانب الطاعن لا تلتفت إليه هذه المحكمة ، وقد استوفى الحكم استظهار القصد الجنائي من عرض الرشوة على ما تقدم بيانه .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون ما يثيره الطاعن في جملته على غير أساس ويتمين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم اليطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) دعوى جنائية . وصف التهمة . عاهة مستديمة . قتل عمد .

وصف النيابة للتهمة — ابتداء — بأنها جنائية عاهة مستديمة . رفعها الدعوى
الجنائية على المتهم — بعد وفاة المجنى عليه — بوصف القتل العمد . وصف النيابة
الأول : لا يقيد المحكمة .

(ب) قتل عمد . سبق الإصرار . التردد . نقض " المصلحة في الطعن " .
عقوبة .

المغايرة بين ظرف سبق الإصرار وظرف التردد . لا يلزم — لتوقيع العقوبة
المخلطة بالمادة ٢٣٠ عقوبات — اجتماع الطرفين معا .

إدانة المتهم بجنائية القتل العمد مع التردد . مجادلته في عدم قيام ظرف سبق الإصرار .
لا جدوى منه .

١ — لا يقيد المحكمة أن تكون النيابة قد وصفت الحادث قبل وفاة المجنى عليه
على اعتبار أنه عاهة مستديمة ، مادامت قد انتهت إلى التكييف الذي رفعت به
الدعوى وهو القتل العمد ، واستظهرت المحكمة توافر أركان هذه الجنائية ودلت
على ذلك بأدلة سائغة .

٢ — غاير الشارع بين ظرف سبق الإصرار وظرف التردد ، ولم يستلزم
اجتماعهما لتوقيع العقوبة المخلطة المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ من قانون
العقوبات . فإذا كان الحكم قد استخلص توافرية القتل وظرف التردد
استخلاصا سليما يتفق مع ماهما معرفان به في القانون ، فإنه لا يجدى الطاعن
ما يثيره في شأن عدم قيام ظرف سبق الإصرار .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعدا لهذا الغرض آلتين إحداها حادة والأخرى راضية (فأس وكوريك) وتربصا له في طريق مروره حتى إذا ما ظفرا به إنزالا عليه بهاتين الآلتين قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فأمرت الغرفة بذلك . وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا وطلبوا القضاء لهم قبل المتهمين متضامين بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامهما بأن يدفعا متضامين إلى المدعين بالحق المدني قرشا صافا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو القصور في التدليل على قيام ظرفي سبق الإصرار والترصد وعدم قيام ما يدعو إلى القتل ، ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن سبب الحادث الحقيقي عارض تافه يرجع إلى النزاع على الرى وأنه هو والآلتين المستعملتين في إحداث الإصابات وهما فأس وكريك لا تدل على توافر نية القتل في حق الطاعنين ، يؤيد ذلك أن النيابة وجهت إليهما قبل وفاة المجنى عليه تهمة إحداث عاهة مستديمة وكان المنطق يقتضى بعد وفاته توجيه تهمة الضرب المفوضى إلى الموت . واستند الحكم في ثبوت ظرفي سبق الإصرار والترصد إلى أقوال الشاهدين خيرى عبد الحميد العليمى والسيدة على حماد مع أن أولهما لم يقرر بترصد الطاعنين في زراعة الغاب إلا عند المعاينة كما أنه لم يذكر عند التبليغ اسم الشاهدة الثانية بما يدل على عدم وجودها وقت الحادث ولم يذكر مشهود الإثبات إلا في أقوالهم الأخيرة السبب الذى استند إليه الحكم للقول

بتوافر ظرف سبق الإصرار وهو سرقة الطاعن الأول قطعة خشب من حظيرة المحبى عليه .

وحيث إنه لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى فى قوله "إنه بينما كان المحبى عليه يسير ساحبا ما شيته فى حقله صباحا إذ خرج عليه المتهمان من زراعة غاب تربصا له فيها إلى أن ظفرا به وانها لا عليه بالآتين إحداهما حادة والأخرى راضة (فأس وكريك) قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وذلك بعد أن كانا قد بيتا النية قبل ذلك على قتله وأعدا لذلك الآتين سالفى الذكر وكنا له فى ذلك الغاب" . ثم عرض الحكم لنية القتل وظرف الترصد وقال ما مجمله إن كيون المتهمين فى زراعة الغاب وانتظارهما المحبى عليه بعد فراغه من رى أرضه فى الطريق الذى يعلمان أنه سير فيه لإطعام مواشيه ثم انهما هما على رأسه بالآتين سالفى الذكر بعد أن ظفرا به وتخيرهما هاتين الآتين الشديتين الفك وتخيرهما الرأس والعنق موضعا لتسديد ضرباتهما المتعددة وبسدة أزهرت روحه فى نفس يوم الحادث بعد أن فقد النطق فور وقوعه كل ذلك يدل بغير شك على توافر نية القتل لديهما وقيام ظرف الترصد . ولما كان توافر نية القتل وظرف الترصد من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ، ولا يقيد المحكمة أن تكون النيابة قد وصفت الحادث قبل وفاة المحبى عليه على اعتبار أنه عاهة مستديمة ما دامت قد انتهت إلى التكييف الذى رفعت به الدعوى وهو القتل العمد ، وقد استظهرت المحكمة توافر أركان هذه الجناية ودلت على ذلك بأدلة سائغة . وكان الحكم قد استخلص توافر نية القتل وظرف الترصد استخلاصا سليما يتفق مع ما هما معرفان به فى القانون . وكان الشارع قد غاير بين ظرف سبق الإصرار وظرف الترصد ولم يستلزم اجتماعهما بالتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره فى شأن عدم قيام ظرف سبق الإصرار . لما كان ذلك ، وكان من إطلاقات محكمة الموضوع تقدير أقوال الشهود والأخذ بما تطمئن إليه منها فى أى مرحلة من مراحل التحقيق . لما كان كل ذلك ، فإن الطعن يكون قائما على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
وعبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣١ القضائية :

نقض ”إجراءاته“ . ”سلطة محكمة النقض“ .

التقرير بالطعن . فوات مياده . اعتذار الطاعن بالمرض . عدم تقديمه الشهادة الطبية المثبتة
لمرضه . سلطة محكمة النقض في تقدير هذا العذر . تقديرها عدم جديته : عدم قبول الطعن شكلا .

إذا كان الطاعن قد قرر بالطعن بعد انتهاء الميعاد المحدد قانونا ، معتذرا بشهادة
مرضيه ، ولما قدم محاميه أسباب الطعن لم يقدم معها تلك الشهادة على الرغم
من أنها تحمل تاريخا سابقا ، مما ترى معه المحكمة عدم جدية العذر المانع من
التقرير بالطعن في الميعاد ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — تسبب من غير قصد ولا تعمد
في قتل المجنى عليه وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بحالة
ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه فأحدث به الإصابة الميينة بالكشف الطبي
والتي أودت بحياته . ثانيا — قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة
الأشخاص . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات و ٨١ و ٨٨ من القانون
رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ١/١ من قرار وزير الداخلية . والمحكمة الجزئية قضت
حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس
المتهم سبعة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية .
استأنف المحكوم عليه هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم
سته أشهر مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض بعد الميعاد ... الخ

المحكمة

... حيث إنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يقرر بالطعن إلا في
يوم ٤ من مايو سنة ١٩٦٠ بعد انتهاء الميعاد المحدد قانونا معتذرا بشهادة مرضية
تحمل تاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ . ولما كان محامى الطاعن إذ قدم أسباب
الطعن في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ لم يقدم معها تلك الشهادة المرضية على الرغم
من أنها تحمل تاريخا سابقا ، مما ترى معه المحكمة عدم جدية العذر المانع من
التقرير بالطعن في الميعاد ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ،
ومحمد اسماعيل ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣١ القضائية :

نقض ” سلطة محكمة النقض “ . قانون أصلح . خدمة عسكرية .
متى تحكم محكمة النقض في موضوع الطعن دون بحث أسبابه ؟ عند صدور قانون أصلح ينفي عن
الفعل صفة الجريمة .

مثال . خدمة عسكرية . قضاء محكمة الموضوع ببراءة المتهم . طعن النيابة على الحكم خطأ في تطبيق
القانون . صدور قانون أصلح يجعل الفعل غير مؤثم . وجوب الحكم برفض الطعن دون حاجة
لبحث أسبابه .

إذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم ” المطعون ضده “ من مواليد
١٩٣٦/١٢/٣١ وأنه جند بالجيش في ١٩٦٠/٣/٧ فإنه يكون قد وضع نفسه فعلاً
تحت تصرف السلطات ذات الشأن في فترة الإعفاء المنصوص عليها في المادة
الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ وقبل بدء العمل به في ١٩٦٠/٣/٨ ،
وبذلك يصبح تخالفه بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٢ غير مؤثم ، إذ هو يستفيد من الإعفاء
المنصوص عليه في هذا القانون . وما كان الحكم المطعون فيه — إذ قضى ببراءة
المطعون ضده — صحيحاً في نتيجته استناداً للأسباب سالفة الذكر ، فإنه يتعين
رفض الطعن موضوعاً دون حاجة إلى بحث أسبابه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : في يوم ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٩
لم يقدم نفسه للجهة الإدارية التابع لها في الميعاد المقرر لترحيله لمنطقة التجنيد .
وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٥٥ و ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل

بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ وقرار وزير الحربية . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها ببراءة المتهم . استأنفت النيابة هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة تأسيسا على أن هذا قهريا هو المرض حال بين المطعون ضده وبين تقديم نفسه للتجنيد يوم طلبه ، وأنه لا محل للبحث عما إذا كان المطعون ضده تقدم للتجنيد بعد هذا التاريخ من مدمه لأن المحكمة لا تملك محاكمته عن الأفعال اللاحقة على التاريخ المحدد بوصف الواقعة لما يترتب عليه من تفويت إحدى درجتي التقاضي ، ووجه الخطأ في ذلك أن الجريمة المسندة إليه جريمة مستمرة وكان يتعين على المحكمة ألا تنقيد بالتاريخ المعطى للواقعة وأن تصححه بما يتفق وطبيعة الجريمة وبما هو ثابت من أنها استمرت في حقه حتى تاريخ تحرير المحضر الذي هو لاحق على انتهاء مدة علاجه وسابق على تاريخ تقديمه للمحاكمة .

وحيث إنه لما كان قد صدر في أعقاب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ وقد نصت المادة الأولى منه على أنه " يعفى من تطبيق أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتخلفون من مواليد (١٩٣١ إلى ١٩٣٨) الذين يتقدمون إلى مناطق التجنيد خلال الثلاثة أشهر التالية للعمل بأحكام ذلك القانون " . وكان الشائب من الأوراق أن المطعون ضده من مواليد ١٩٣٦/١٢/٣١ وأنه جند بالجيش في ١٩٦٠/٣/٧ فإنه يكون قد وضع نفسه فعلا تحت تصرف السلطات ذات الشأن في فترة الإعفاء المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ وقبل بدء العمل به في ١٩٦٠/٣/٨ وبذلك يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٢ غير مؤثم إذ هو يستفيد من الإعفاء المنصوص عليه في هذا القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده صحيحا في نتيجته استنادا للأسباب سالفة الذكر ، فمن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا دون حاجة لبحث أسبابه .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمّد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ،
ومحمّد اسماعيل ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣١ القضائية :

اثبات . استدلالات . مواد مخدرة .

قصد الاتجار . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . اقتناؤها بجسدية التحريات التي بنى عليها
إذن التفتيش . لا يتعارض مع عدم أخذها بما تضمنته من أن المتهم يحرز المخدرات بقصد
الاتجار .

ليس ما يمنع محكمة الموضوع ، بما لها من سلطة تقديرية ، من أن ترى في
تحريات الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز
المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار ، متى كانت قد بنت رأيها هذا على الاعتبارات
السائغة التي أوردتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال
المرخص بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته
بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١
الملحق به — فأمرت الغرفة بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم
ببطلان التفتيش لاستناده إلى تحريات غير جدية . والمحكمة قضت بحضورها عملا
بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١
الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس
مع الشغل لمدة سنتين وبغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة .
وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعااطي . فطعن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبني طعنه على أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالخطأ في الاستدلال وفي الإسناد والتناقض في التسيب ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش لا بتناؤه على تحريات غير جدية إذ أن منزله يقع بحارة القرن التابعة لقسم روض الفرج وقد جاء بالتحريات أنه يقيم بمنزله بشارع الجسر وهو غير تابع لقسم روض الفرج وإنما لقسم شبرا ، ورد الحكم على ذلك بأن هذا الخلاف ليس إلا خطأ مادياً لا أثر له على جدية التحريات ، وهو رد ينطوي على خطأ في تطبيق القانون إذ أن التحريات مع وقوع هذا الخطأ لا يصح أن توصف بأنها جدية ، هذا فضلاً عن أن الحكم لم يأخذ بما جاء بهذه التحريات من أن المتهم يتجرف في المخدرات الأمر الذي يدل على عدم جديتها . أما الخطأ في الإسناد فإن الحكم قد اعتمد في الإدانة على أقوال الضابط ومن كان يرافقه من رجال القوة وبالرجوع إلى أقوالهم في التحقيق يتضح وجود خلاف بينهم في كيفية ضبط الطاعن وتفتيشه وما ضبط معه ومكانه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه في ١٩٥٧/٨/٢٠ بينما كان المتهم بجوار غرزة بشارع ضريال بالقرب من منزله أطبق عليه الضابط مجدى سعد مراد ومعه الصول السيد أمين صالح ومن رجال القوة عباس الجريتي ومعوذ أحمد عطية وكان الضابط قد حصل على إذن من النيابة لضبط المتهم وتفتيشه ومنزله بعد أن أبان الضابط بمحضر تحقيق النيابة أن تحرياته دلت على إحراز المتهم للمخدرات وقد أسفرت واقعة الضبط هذه عن العثور على حافظة نقود المتهم وتحوى لفافتين بهما مخدر الحشيش ويزن ٣,١ جراماً". ورد الحكم على ما دفع به الطاعن من عدم جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش بقوله "إن الدفاع عن المتهم دفع ببطلان التفتيش لاستناده إلى تحريات غير جدية إلا أن المحكمة ترى فيما أثبتته الضابط مجدى سعد مراد بمحضره المؤرخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٧ من علمه من المصادر السرية ومراقبته للمتهم أنه يتجرف في المواد المخدرة ، وبسؤال النيابة له في تحقيق مفتوح عن هذه الوقائع ، وشهادة الضابط أمامها بتأكيد تحرياته ما يرفع هذه التحريات إلى المستوى الجاد الذى يستأهل الحصول

على إذن التفتيش وليس بذى أثر ماورد بالتحريات من أن منزل المتهم يقع بشارع
الجسر التابع لقسم روض الفرج بينما يذهب الدفاع إلى أن شارع الجسر إنما يقع
بقسم شبرا، ذلك أن مثل هذا الخطأ المادى لو صح وقوعه لما كان له من أثر على
جدية التحريات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد ضبط وفي حيازته
المخدر بالطريق قريبا من منزله كما هو ثابت فى الحكم وكانت المحكمة قد اطعانت
إلى أن المتهم هو الشخص الذى كان محلا للتحريات وهو دون غيره المقصود
بالتفتيش ، وكانت جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هى
من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف
محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد أفصحت فى ردها على دفاع الطاعن عن أنها
قدوت هذه التحريات ورأت أنها قد بلغت الحد الذى يكفى لإصدار الإذن
وأن الخطأ فى إسم الشارع الذى يقع به منزل الطاعن لا يؤثر فى جدية تلك
التحريات فإنه لا تجوز مجادلتها فى ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ،
وكان الحكم المطعون فيه فى صدد بيان قصد الطاعن من الإحراز قد قال ” إن
المحكمة لا تميل ابتداء إلى الأخذ بما جاء بشهادة الضابط من أن التحريات
والمراقبة السرية دلت على اتجار المتهم فى المواد المخدرة ذلك أن المحكمة لم تثبت
من مصدر هذه التحريات ، كما وأن المراقبة الشخصية وإن دلت على تردد
مدمئى المخدرات على المتهم إلا أن ذلك لا يقطع بأن ترددهم كان للحصول على
المخدر فضلا عن أن صغر وزن الحشيش المضبوط وعدم وجود شئ من معدات
التغليف أو الوزن يقطع أن المتهم إنما أحرز المخدر المضبوط بقصد التعاطى “ .
وما قاله الحكم من ذلك ليس فيه أثر للتناقض ، إذ ليس ما يمنع محكمة الموضوع
بما لها من سلطة تقديرية أن ترى فى هذه التحريات ما يسوغ إصدار الإذن
بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتضيها بأن الإحراز كان بقصد الاتجار للاعتبارات
السائغة التى أوردتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص من أقوال
الشهود أن الضابط حين قبض على المتهم وقبضه عثر على المواد المخدرة بحافظته

وكانت هذه الواقعة هي عماد الحكم بالإدانة ، ولما أصل ثابت في التحقيقات التي أجرتها النيابة على ما يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها . ولما كان لا يشترط في شهادة الشهود أن ترد على الحقيقة المطلوب إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة وأن يكون الحكم قد حصل هذه الأقوال بما لا تناقض فيه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون سديدا .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١

بإدارة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٣١ القضائية :

أسباب الإباحة . الدفاع الشرعى . حكم "تسبيبه" .

حق الدفاع الشرعى . تجاوز حدوده . تقدير هذا التجاوز . وجوب الموازنة بين الاعتداء الواقع
على المتهم — والذي يخوله حق الدفاع — وبين ما أتاه فى سبيل هذا الدفاع . إغفال ذلك .
قصور .

إذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على المتهم — والذى خول
له حق الدفاع الشرعى — وبين ما أتته هى فى سبيل هذا الدفاع ، فإنه إذ
دانها بتهمة إحداث العاهة المستديمة واعتبرها متجاوزة لحدود حق الدفاع
الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى
وملابساتها والتقارير الطبية ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنة وآخرين بأنهم المتهمة الأولى "الطاعنة" :
أحدثت بالمتهم الثالث عمدا الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف
لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد بحركة وسط الأصبع الوسطى
لليد اليسرى وفى نهاية حركة ثنيه وتقال من كفاءته على العمل بنحو ٢ ٪ . والمتهم
الثانى : أحدث بالمتهم الثالث عمدا الإصابات الأخرى الموصوفة بالتقرير الطبى
والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . والمتهمان الثالث
والرابعة : أحدثا بالمتهمة الأولى عمدا الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى

والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح . وادعى المتهم الثالث مدنيا طالبا الحكم له بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين الأولى والثاني متضامين . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام بالنسبة للمتهمين الثاني والثالث وبالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من ذات القانون والمادة ٢/٣٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الأولى وبالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الرابعة - أولا : بحبس المتهم الأولى ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . ثانيا : بتغريم المتهم الثاني مئسمائة قرش . ثالثا : بتغريم المتهم الثالث مائتي قرش . رابعا : ببراءة المتهم الرابعة مما أسند إليها . خامسا : بإلزام المتهمين الأولى والثاني بأن يدفعوا متضامين للمتهم الثالث مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . استأنف المتهمان الأولى والثاني هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا عملا بالمادة ٢/٤٠٢ - ٣ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٦١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثاني - أولا : بعدم جواز استئناف المتهم الثاني . ثانيا : بقبول استئناف المتهم الأولى "الطاعة" شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنن المحكوم عليها الأولى في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في البيان ، ذلك أنها دفعت التهمة المسندة إليها بأنه على فرض صحتها فإنها كانت في حالة دفاع شرعي عن النفس تبيح لها رد الاعتداء الواقع عليها الأمر الذي يجعلها بمنجى من العقاب . وقد سلم الحكم فيما أثبتته من وقائع بأن المتهم الثالث محمد علي شاهين اقتحم منزل الطاعة واعتدى عليها وقال إن ذلك يجعلها معذورة في اعتدائها عليه إلا أنه اعتبر ما وقع منها تجاوزا لحق الدفاع الشرعي عن النفس ، مع أن الثابت من التقارير الطبية الشرعية أن الإصابة التي

وجدت بأصبع المجنى عليه تقلل من كفاءته بنسبة ٢٠٪ وأنها تحدث من لي
أصبع المصاب وليس في هذا كله تجاوز من الطاعة لحق الدفاع الشرعى .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى
بماحصله أنه بتاريخ ١٩٥٨/٤/٩ أثبت محقق البوليس فى محضره أن بوليس
النجدة أحضر المتهمة الأولى سيدة عبد الباسط ابراهيم وزوجها المتهم الثانى
مصطفى ابراهيم دياب والمتهم الثالث محمد على شاهين إلى قسم بوليس الخليفة
وكان المتهمان الأولى والثالث مصابين وقرر الأخير أن المتهمة الأولى وزوجها
المتهم الثانى قابلاه قبل غروب الشمس فى الطريق وضرباه وأحدثا إصابته
وذكر بعد ذلك أن المتهمة الأولى أصابته فى يده اليسرى وهى تحاول انتزاع
خاتمين من يده كما أصابه زوجها فى رأسه وأنكر المتهمان المذكوران ما أسند
إليهما وقالت المتهمة الأولى إن المتهم الثالث ضربها وأصابها فى رأسها وذراعها
وساقها لأنها كانت قد حررت له مذكرة بقسم البوليس بسبب تشاجر أولادهما ،
وتقدم زوجها المتهم الثانى ببلاغ قال فيه إنه عاد إلى منزله ووجد صياحا ينبعث
من داخله وشاهد المتهم الثالث وزوجته المتهمة الرابعة يضربان زوجته المتهمة
الأولى وفرت المتهمة الرابعة بينما تمكن من إغلاق الباب على المتهم الثالث حتى
جاء بوليس النجدة . وبعد أن أورد الحكم الأدلة على أن المتهمة الأولى وزوجها
ضربا المتهم الثالث وأن الأولى أصابته فى أصبعه الوسطى لليد اليسرى وأن
زوجها أحدث باقى إصاباته قال ” إنه بصدد تقدير العقوبة على المتهمة الأولى
(الطاعة) فقد ثبت من شهادة عوض سيد عبد العال ومحمد وهبة أن المتهم الثالث
أقتحم منزلها وضبط بداخله مما يجعل المتهمة معذورة فى اعتدائها عليه وإن تجاوزت
فى ذلك حق الدفاع عن النفس الشرعى الذى يقضى بوجوب الاكتفاء برد الاعتداء
بمثله “ . ولما كان يبين مما أورده الحكم على الوجه المتقدم أنه اعتبر الطاعة
متجاوزة حدود حق الدفاع الشرعى عن النفس لمجرد اقتحام المتهم الثالث المصاب
بالعاهة المستديمة منزلها وضبطه بداخله ، وهو تسبب قاصر لا يكفى للحل

ما انتهى إليه الحكم من أن الطاعة تجاوزت حدود حقها في الدفاع ، إذ لم يوازن بين الاعتداء الواقع عليها والذي خول لها حق الدفاع الشرعى وبين ما أتته في سبيل هذا الدفاع ورأى أنها قد تجاوزت فيه حدود ذلك الحق — لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ دان الطاعة دون قيام هذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملايساتها والتقارير الطبية المرفقة بالملف فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصاريف .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢١٠)

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش .

الإذن به . يلزم أن يكون ثابتا بالكتابة .

تنفيذه : وجود ورقة الإذن بيد الأمور وقت التفتيش . غير لازم .

من المقرر أن القانون لا يشترط إلا أن يكون الإذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة ،
ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المشتدب للتفتيش
وقت إجرائه .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين بأنهم حازوا جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحاثتهم إلى محكمة الجنايات
لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .
فقررت ذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان تفتيش مسكن
المتهم الأول و بعدم جدية التحريات . والمحكمة قضت بحضور يا عملا بمواد الإتهام
بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهم ثلاثة آلاف
جنيه ومصادرة المضبوطات ، وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن
المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في التقريرين المتقدمين منهم هو الخطأ في القانون والقصور ، إذ رفض ما دفعوا به من بطلان إذن التفتيش الصادرين من النيابة لعدم جدية التحريات التي بنى عليها فقد ورد بها أن اسم الطاعن الثاني "محروس مندور" بينما أن حريقة اسمه "فرج محمد مندور" ، وقد دان الحكم هذا الطاعن على أساس أن إحرازه المخدر كان بقصد الاتجار دون أن يورد الأسباب التي تبرر ذلك ، كما أنه دان الطاعن الأول على الرغم من بطلان الإذن الصادر بتفتيش مسكنه لعدم ذكر اسمه في محضر التحريات الذي صدر بناء عليه إذن التفتيش المؤرخ ١٩٥٩/٩/٣ والذي ألغى الإذن السابق عليه والذي كان يشمل على اسم الطاعن المذكور ، هذا فضلا عن بطلان التفتيش لعدم حمل ضابط مكتب المخدرات إذن التفتيش أثناء إجرائه .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتحصل في أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات انتقل مع قوة من رجال الشرطة وقصدوا إلى مسكن الطاعن الأول لتفتيشه بناء على إذن صادر من النيابة فأبصروا الطاعنين جالسين على سرير بالحجرة وقد أمسك أولهم بسكين يجرى بها قطعة من الحشيش وأمامه منضدة عليها ثلاث قطع كبيرة من الحشيش فقام الضابط بتفتيشهم فلم يجد مع أولهم مخدرات وعثر في جيب كل من الطاعنين الثاني والثالث على لفافة من الورق تحوى ثلاثا وأربعين لفافة طويت كل منها على قطعة من الحشيش وقد واجه الطاعنين بالمضبوطات فأقر ثلاثتهم بمحيازتهم لها بقصد الاتجار فيها . واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى أقوال الشهود وتقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعنون بشأن بطلان التفتيش بقوله " إن القول بأن الإذن الصادر من النيابة بتأريخ ١٩٥٩/٩/٣ قد نسخ وأبطل إذنها الصادر في ١٩٥٩/٩/٢ هو قول غير سديد وليس له سند في القانون أو الواقع إذ أن اسم المتهم الأول قد جاء بإذن النيابة الصادر في ١٩٥٩/٩/٢ بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وقد أشار الرائد يوسف محمد خضير إلى هذا الإذن في محضره بشأن ضبط وتفتيش المتهمين وتفتيش

مسكن المتهم الأول كما أشار صراحة في هذا المحضر إلى إذن النيابة الصادر في ١٩٥٩/٩/٣ الخاص بضبط وتفتيش المتهمين الثاني والثالث وقد ورد اسم المتهم الثاني في محضر التحريات المؤرخ ١٩٥٩/٩/٣ على أنه محروس مندور وجاء اسم المتهم الثالث على أنه احمد حسن اللساج وقد انتقل رجال الضبطية القضائية لتنفيذ مقتضى هذين الإذنين وقد ورد بهما أسماء المتهمين الثلاثة وأن كل إذن منهما قائم بذاته ولم ينسخ أحدهما الآخر ولا يزال مفعول كل منهما ساريا وقد أقر المتهم الثاني في التحقيق بأنه مشهور بمحروس وهذه الشهرة تكفي في حد ذاتها لسلامة الإذن الصادر بشأنه وبالتالي إلى سلامة التحريات الخاصة به . هذا وقد قرر الشاهد يوسف خضير والكونستابل محمد صلاح طنطاوى أن هذا المتهم بذاته هو المعنى بمحضر التحريات وصدر الإذن بشأنه ولهذا تكون النيابة حين أصدرت إذنها بالتفتيش قد اطمأنت إلى جدية هذه التحريات وكان إجراؤها سليما متفقا مع القانون وأن المحكمة بدورها وهى صاحبة الإشراف على ذلك تقر النيابة فيما ذهبت إليه . أما عن القول بأن الرائد يوسف خضير لم يكن يحمل معه إذن النيابة بتفتيش مسكن المتهم الأول فيكون دخوله هذا المسكن وتفتيشه قد وقع باطلا — هذا الذى يثيره الدفاع لا حجية له ولا جدوى منه إذ ثبت صدور إذن النيابة بتفتيش هذا المسكن فعلا ومن ثم يكون التفتيش قد وقع طبقا للقانون ، هذا فضلا عن أن المتهم الأول معترف في التحقيق بوجود المخدرات في مسكنه ومن ثم فيتضح من كل هذا أن هذه الدفوع خير جدية وغير سديدة ويتعين اطراحها ورفضها “ .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى اقتنعت هذه المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أن الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه أو عدم ذكر بيان دقيق عن اسمه لا يبطل التفتيش ولا يؤثر فى سلامة الأمر الصادر به مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من جدل فى هذا الشأن أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يشترط إلا أن يكون الإذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المشتدب للتفتيش وقت إجرائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص قصده الاتجار بالمواد المخدرة لدى الطاعنين استخلاصا سائغا من وقائع الدعوى وأدلتها ، وكان ما أورده في هذا الشأن يكفي للرد على دفاع الطاعن الثاني من أن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطي . هذا فضلا عن أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس . إلا أنه لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصحح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين أن إحرازهم المخدر كان بقصد الاتجار فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية وجعلها الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقرضين بهما .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢١١)

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٣١ القضائية :

حكم ” بياتاته “ .

تاريخ صدوره . ان خطأ المادى فى ذكره . لا يؤثر فى سلامته .

إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى فى يوم معين ،
ثم قررت استمرار المرافعة لجلسة تالية ، ثم استكملت نظر الدعوى بالجلسة
الأخيرة وفيها صدر الحكم ، وكان كل ذلك بحضور المتهم ومحاميه ، فإن الواضح
الذى لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر بالجلسة الأولى لم ينشأ إلا عن
سهو من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة ” حشيشا “ فى غير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ / ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والجدول ١ بند ١٢ المرافق . فقررت ذلك . وأمام محكمة الجنايات
دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن النيابة وماتلاه من إجراءات . والمحكمة قضت
حضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه
ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، وردت على الدفع قائلة إنه
فى غير محله . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ ...

المحكمة

... وحيث إن مبنى السبب الأول من أسباب الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه إذ أثبت فيه أنه صدر ونطق به في جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٠ على الرغم من أن الثابت في محضر الجلسة أن الدعوى أجلت من هذه الجلسة إلى جلسة ٢١ منه وفيها صدر الحكم .

وحيث إنه لما كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى في يوم ١٩ من مايو سنة ١٩٦٠ ثم قررت استمرار المرافعة بـ ٢١ من مايو سنة ١٩٦٠ ثم استكملت نظرها بالجلسة الأخيرة وفيها صدر الحكم وكان كل ذلك بحضور الطاعن ومحاميه ، فإن الواضح الذي لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٠ لم ينشأ إلا عن سهو وقع من كاتب الجلسة ، وهو ما لا يمس سلامة الحكم .

وحيث إن مبنى السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش تأسيسا على أنه صدر في غير تحقيق مفتوح وبناء على تحريات غير جدية ، لكن المحكمة رفضت الدفع بمقولة إنها اطمأنت إلى جدية التحريات وعلى الرغم من أنها لم تبين على أساس من الواقع .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجنائية التي دان الطاعن بها ورد على الدفع ببطلان إذن التفتيش في قوله : ” إن النيابة حين عرض عليها محضر التحريات واطمأنت عليها اطمأنت إلى جديتها ومن ثم أصدرت إذنها بالضيوط والتفتيش دون أن تكون في حاجة قانونا إلى أن تجرى تحقيقا مفتوحا في هذا الصدد وأن المحكمة وهي المشرفة على إجراءات التحقيق تقر النيابة فيما ذهبت إليه ويكون إذنها قد جاء سليما من جميع الوجوه ومنفقا مع القانون “ . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على جواز صدور أمر النيابة بالتفتيش بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لإصدار هذا الأمر ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى

سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمضى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية هذه الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على ما ارتأته في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك . لما كان ذلك ، فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث أن مبنى السبب الثالث هو القصور ، إذ أغفل الحكم الرد على ما شهد به شاهدان النفي من أنهما حضرا التفتيش وأنه لم يسفر عن ضبط جواهر مخدر مع الطاعن .

وحيث إنه لما كانت المحكمة غير ملزمة بأن تشير في حكمها إلى شهادة شهود النفي والرد عليها لأن قضاءها بالإدانة اعتمادا على عناصر الإثبات التي بينتها يفيد دلالة أنها اطرحت تلك الشهادة ولم تر وجها للأخذ بها ، ومن ثم يكون هذا الوجه غير سديد . ولما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تفيد أن الطاعن كان يحرز الجواهر المخدرة المضبوطة بقصد الاتجار ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وتقدير ما يستحقه المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢١٢)

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٣١ القضائية :

إعلان . استئناف .

ورقة التكليف بالحضور . إعلان المتهم . ويعوب اتباع إجراءات قانون المرافعات . مخالفة
ذلك . أثره : بطلان الإعلان . المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات .

استئناف المتهم في هذه الحالة للخطأ في تطبيق القانون . جوازه . بغض النظر عن مقدار العقوبة
المحكوم بها عليه . المادة ٤٠٢ فقرة أخيرة أ . ج .

توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات عند تسليم الإعلان لمأمور القسم ،
أن ينظر المحضر المعلن إليه بخطاب موصى عليه ينجره فيه أن الصورة سلمت إلى
جهة الإدارة ، وترتب المادة ٢٤ من هذا القانون البطلان على مخالفة ذلك .
فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أعلن بالحضور أمام محكمة الجناح
مخاطبا مع الضابط المنوب في القسم دون أن يثبت في الإعلان أنه أخطر بذلك
بخطاب موصى عليه ، فإن إعلانه بتلك الجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي
يكون قد وقع باطلا مخالفا للقانون ، ومن ثم فإن الحكم الاستئنافي المطعون فيه — إذ قضى
بعدم جواز استئناف المتهم — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته نص الفقرة
الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تميز رفع الاستئناف
من المتهم بسبب الخطأ في تطبيق القانون بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم
بها عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة عبد الرحمن علي فراج وكان ذلك ناشئا عن عدم احتياطة وتحوزه وعدم مراعاة اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة زائدة ينجم عنها الخطر وغير محتاط فصدم السيارة التي يقودها المجنى عليه فحدثت الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بتفريم المتهم خمسة جنحيات . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وإلغاء الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه وفي الموضوع بعدم جواز الاستئناف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز استئناف الطاعن تأسيسا على أن الحكم الابتدائي قضى بتفريمه خمسة جنحيات وذلك على الرغم من أنه أوضح في الجلسة الاستئنافية أنه إنما استأنفه لخطأ الحكم في تطبيق القانون ذلك أن الحكم الابتدائي المؤرخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ قضى بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون أن يعلن المتهم لشخصه بالجلسة المحددة لنظر المعارضة بل أعلن في اليوم السابق لها مخاطبا مع الضابط المنوب في القسم ودون أن يخطر بذلك بخطاب موصى عليه كما هو مقتضى القانون بما يترتب عليه بطلان الإعلان وبطلان الحكم لصدوره قبل إعلان الطاعن لإعلانه صحيحا .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة الاستئنافية أن الطاعن أبدى أنه استأنف الحكم لخطأ في تطبيق القانون وقع فيه الحكم المستأنف إذ قضى في المعارضة بغير إعلانه وإعلانه صحيحا ، وكان يبين من مطالعة المفردات

التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن الطاعن أعلن في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ بالحضور أمام محكمة الجناح بجلسة ٨ منه مخاطبا مع الضابط المنوب في القسم دون أن يثبت في الإعلان أنه أخطر بذلك بخطاب موصى عليه . ولما كانت المادة ١٢ من قانون المرافعات توجب عند تسليم الإعلان لمأمور القسم أن ينخطر المحضر المعلن إليه بخطاب موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ، وكانت المادة ٢٤ من هذا القانون ترتب البطلان على مخالفة حكم المادة ١٢ المذكورة . لما كان ذلك ، وكان إعلان الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي قد وقع باطلا مخالفا للقانون ، وكان الحكم الاستئنافي المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد خالف نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز رفع الاستئناف من المتهم بسبب الخطأ في تطبيق القانون بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والقضاء بجواز الاستئناف . ولما كان الحكم لم يفصل في شكل أو موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الجناح المستأنفة المختصة للفصل فيها مجددا مشكلة من قضاة آخرين .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢١٣)

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٣١ القضائية :

تحقيق . تفتيش .

إجراءات التحقيق . سلطة المحقق . اتخاذ كافة ما تقتضيه مصلحة التحقيق . البدء بتفتيش مسكن
المتهم . جائز .

متى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات
أنه يتضمن وقوع جريمة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الإتهام إلى شخص معين
وقدرة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق - فقد أصبح المحقق في هذه
الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها ، بخلافه اتخاذ كافة الإجراءات
التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش مسكن المتهم ، دون توقف على اتخاذ
أى إجراء آخر شكلى أو غير شكلى كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع
مرحلة ما من مراحل التحقيق ، لأنه ليس فى القانون ما يوجب على المحقق
بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل
المتهم ، وهو عمل من أعمال التحقيق يصح قانونا أن تبشره سلطة التحقيق بنفسها
أو بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعمتين وأخرى بأنهن المتهمتان الأولى
” الطاعنة الأولى “ والثانية : أدارتا منزلا للفجور والدعارة . والثالثة ” الطاعنة
الثانية “ اعتادت ممارسة الفجور والدعارة . وطلبت عقابهن بالمواد ١/٨ و ٢/٩
و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر مع

المتهمين الأولى والثالثة ببطلان التفتيش وماترتب عليه . والمحكمة قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام بالنسبة للتهمتين الأولى والثالثة وبالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الثانية ببراءة هذه الأخيرة من التهمة المسندة إليهما ، وبحبس كل من المتهمتين الأولى والثالثة سنتين مع الشغل وبوضعيهما تحت المراقبة لمدة سنتين آخرين وبتغريم كل منهما مائة جنيه وغلق المسكن محل الضبط ومصادرة الأمتعة والأثاثات الموجودة به وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ ، وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه في غير محله . استأنفت المتهمتان المحكوم عليهما هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . الخ ...

المحكمة

.. وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور في التسيب والخطأ في الإسناد ، إذ استند الحكم المطعون فيه في ثبوت توافر ركن الاعتياد في جريمة إدارة منزل للدعارة التي دان الطاعنة الأولى من أجلها وجريمة ممارسة الفجور التي دان الطاعنة الثانية بها على سبق الحكم عليهما في قضية اللجنة رقم ١٥٦٣ سنة ١٩٥٠ بندر أسيوط مع أن الثابت بالأوراق أن الطاعنة الأولى لم تكن متهمة في هذه القضية وأن الطاعنة الثانية حكم ببراءتها استئنافيا ، ذلك فضلا عن خلو صحيفتي الحالة الجنائية للطاعتين من السوابق .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط حنا ساويرس شهد بأنه كان يعلم من تحرياتة أن الطاعتين تديران منزلهما للدعارة وأن الثانية تنتقل أحيانا لارتكاب الفحشاء في منزل الطاعنة الأولى وأن الشاهدين "نحميس ... وعارف ..." شهدا بأنهما حضرا المنزل الطاعنة الأولى لارتكاب الفحشاء بأجر وأن أولهما كان يقيم بالمنزل وغادره من قبل ضبط الحادث كما علم بأن الطاعنة الأولى تديره للدعارة وأن الشاهد الثاني قد سبق له التردد على هذا المنزل لارتكاب الفحشاء ، كما أثبت الحكم اعتراف الطاعنة الثانية بالتهمة المسندة إليها وبأن الطاعنة الأولى دعته لمنزلها لارتكاب الفحشاء مع الغير —

وهذا الذى أثبتته الحكم تتوافر به عناصر جريمتى إدارة منزل للدعارة والاعتياد على ممارسة الفجور اللتين دان الطاعنتين من أجلهما . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من مدونات الحكم أنه استند فى إثبات ركن الاعتياد إلى القضية رقم ١٥٦٣ سنة ١٩٥٠ بندر أسيوط فإن ما تثيره الطاعنتان فى هذا الوجه من النعى يكون غير سليم .

وحيث إن محصل الوجه الثانى من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الدفاع عن الطاعنتين تمسك ببطلان إذن التفتيش لصدوره دون إجراء تحقيق مفتوح على ما تقضى به المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها ودون أن تسبقه تحريات جدية مما كان يتعين معه الحكم بقبول الدفع وإبطال الإذن .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع ورد عليه فى قوله ” ومن حيث إنه بسؤال المتهمتين الأولى والثانية (وقد قضى ببراءتهما) أنكرتا ما أسند إليهما ودفع الحاضر معهما ببطلان التفتيش وما ترتب عليه لأنه لم يبين على تحريات جدية — ومن حيث إن المحكمة ترى من أوراق الدعوى أن ضابطى المباحث الشاهدين قد تحريا جديا بنفسيهما وغيرهما حتى تأكد لهما من مراقبة طويلة لمنزل المتهم الأولى أنه يدار للدعارة السرية فاستصدرا بعد ذلك إذنا بتفتيشه ومن ثم يكون التفتيش صحيحا وما ترتب عليه ويكون الدفع المبدى من المتهمات ببطلان التفتيش فى غير محله وظاهر الفساد فيتعين رفضه“، ولما كان ما أورده الحكم فى الرد على هذا الدفع سائغا فى تبرير رفض الدفع ببطلان التفتيش ، وكانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين وقدرت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق فأصبح المحقق فى هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولا له إتخاذ كافة الإجراءات التى تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على إتخاذ أى إجراء آخر شكلى أو غير شكلى كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة ما من مراحل التحقيق لأنه ليس فى القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم وهو عمل من

أعمال التحقيق يصبح قانوناً أن تباشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من ما، وري الضبط القضائي . لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعتان في هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، إذ اعتمد الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعنة الثانية على الأدلة المستمدة من التفتيش الذي أجراه الضابط حنا ساويرس وهو غير مندوب لإجرائه كما أنه أجراه في غيبة الضابط حامد عبد العاطى المأذون له به .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية أن الطاعنة الثانية لم تملك ببطلان القبض أو التفتيش على هذا الأساس الذي أوردته في وجه طعنها ، فإنه لا يقبل منها إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنتين دون تحقيق لدفاعهما المدون في المذكرة المقدمة منهما لمحكمة أول درجة ، ودون إجابة طلبهما مناقشة الشاهد "عارف ... " مع أن المحكمة الاستئنافية أجلت الدعوى لسماعه كما هو ثابت بمحضر جلسة ١٩٥٩/٩/٢٩ وكلفت النيابة بإعلانه خاصة وأن الشاهد الآخر "نحيس ... " كان يقيم بمنزل الطاعنة الأولى ، وعلى الرغم من إثارة هذا الدفاع وتقديم عقود الإيجار التي تؤيدها فإن المحكمة لم تحققه أو تعرض للرد عليه .

وحيث إنه لما كان لا يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعنتين أبدأتا دفاعاً معيناً تعقياً لما تقولان أنهما أبدأتا في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى وكان الدفاع بعد أن تمسك بطلب سماع الشاهد "عارف ..." في جلسة ١٩٥٩/٩/٢٩ واستجابت له المحكمة وأجلت الدعوى وكلفت النيابة بإعلانه ثم تأجلت الدعوى عدة مرات بعد ذلك ثم تنازل الدفاع عن سماع هذا الشاهد في جلسة ١٩٦٠/٢/٢٣ وترافع في الدعوى أخيراً بجلاسة ١٩٦٠/٣/١٧ دون أن يطلب سماع هذا الشاهد . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعتان بشأن إقامة الشاهد نحيس عشرين في منزل أولاهما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض فإن هذا الوجه من النعي يكون غير سليم ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢١٤)

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) نقض " ما لا يجوز الطعن فيه " . غش .

رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة
للاستهلاك مع عليه بذلك . الحكم باعتبارها مخالفة بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
جواز الطعن بالنقض . العبرة بالوصف الذى رفعت به الدعوى أصلا .

(ب) وصف التهمة . دفاع .

اقتصار المحكمة على استبعاد أحد عناصر الواقعة بما ينقلها إلى نوع أخف .
التعديل من وصف الجنحة إلى وصف المخالفة . تنبيه الدفاع إلى هذا التعديل .
لا يلزم . لا إخلال بحق الدفاع . مثال .

(ج) غش .

المادة ١/٧ من مرسوم المياه الغازية : عدم صلاحية المياه الغازية للاستهلاك
إذا احتوت على مواد متخمرة أو غيرها مما ورد بالنص .

(د) دفاع . حكم "تسليميه" .

تقديم طلب من باب الاحتياط . للحكمة أن تطرحه دون التزام بالرد عليه .

١ — العبرة في قبول الطعن بالنقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى
أصلا وليس بالوصف الذى تقضى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت
على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك

مع علمه بذلك فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتغريم المتهم نحسين قرشا والمصادرة ، ولما استأنف المتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

٢ — إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف اللجنة ، فقضت محكمة أول درجة — في نفس الواقعة — باعتبارها مخالفة بعد استبعاد عنصر من عناصرها نقل الجريمة إلى نوع أخف ، فاستأنف المتهم هذا الحكم على أساس الوصف المعدل وقضت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تجرى تغييرا في الوصف الذي انتهى إليه الحكم المستأنف — فليس للمتهم من بعد أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها أخلت بحقه في الدفاع بقالة إنها لم تنبهه إلى التغيير في وصف التهمة .

٣ — تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ على أنه ”تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجيا أو كيمائيا“ — وهو نص صريح في أن المياه الغازية تعتبر غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متخمرة ”وهي المخالفة لموضوع الدعوى المطروحة“ .

٤ — من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب الدفاع أو الرد عليه إلا إذا كان طلبا جازما ، أما الطلبات التي تبدى من باب الاحتياط فللمحكمة أن تطرحها دون أن تكون مطالبة بالرد عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه عرض للبيع مياهها غازية غير صالحة للاستهلاك على الوجه الثابت بالأوراق مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بالمادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ باعتبار الواقعة مخالفة وتغريم المتهم

• قرشا والمصادرة. استأنف المتهم هذا الحكم. والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن
الأستاذ المحامي والوكيل من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في مخالفة إلا أن الطعن فيه بطريق
النقض جائز، ذلك أن العبرة في قبول الطعن — كما جرى عليه قضاء هذه
المحكمة — هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف
الذي تقضى به المحكمة. ولما كان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على الطاعن
على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك،
فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتغريم المتهم خمسين قرشا والمصادرة ولما استأنف المتهم
الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق
النقض يكون جائزا.

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون.

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع، ذلك
أن المحكمة انتهت إلى اعتبار الواقعة مخالفة دون أن تنبه الطاعن إلى تغيير الوصف
الذي رفعت به الدعوى أصلا على أنها جنحة. وبذلك لم تتح له فرصة لطلب أجل
لتحضير دفاعه فخالفت بذلك نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٨ من قانون
الإجراءات الجنائية.

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن لأنه في يوم ١٩٥٨/٨/٧
عرض للبيع مياه غازية غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك وطلبت معاقبته
بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومرسوم المياه الغازية الصادر
في ١٩٥٣/١٢/١٢ وقضت محكمة أول درجة باعتبار الواقعة مخالفة طبقا للمادة
السابعة من القانون المذكور لعدم ثبوت ركن العلم في حق الطاعن وهي نفس
الواقعة التي رفعت بها الدعوى بعد استبعاد عنصر من عناصرها نقل الجريمة إلى

نوع أخف منها، وكان الطاعن قد استأنف هذا الحكم على أساس الوصف المعدل وقضت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم تبجر تغييرا في الوصف الذي انتهى إليه حكم محكمة أول درجة، فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها أخلت بحقه في الدفاع .

وحيث إن محصل باقى أوجه الطعن أن تقرير التحليل الذى استند إليه الحكم فى إدانة الطاعن أسس على معايير مؤقتة وغير ثابتة وقد طلب الطاعن فى مذكرة تكليف مرفق المياه بمدينة الاسماعيلية بتقديم بيان بنسبة المخمرات فى المياه التى يوردها للمصنع فى تاريخ معاصر لتاريخ أخذ العينة فلم تجببه المحكمة إلى طلبه ، كما أنها لم تكن بالرد على ما أثاره من دفاع مؤداه احتمال أن يكون وجود المخمرات بالمياه الغازية راجعا إلى عدم تنقية مياه الشرب فى التكرير وهى المستعملة فى تحضير المياه الغازية ، وهذا كله يعيب الحكم بالخطأ فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن مفتش الأغذية بالاسماعيلية أخذ عينة من المياه الغازية التى ينتجها مصنع "سيكو" الذى يديره الطاعن وأرسلها للتحليل فتبين أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمى وانتهى إلى اعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الضبط والتحليل قد انصبا على مياه غازية معدة للبيع ، وكانت الفقرة الأولى من المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر فى ١٢/١٢/١٩٥٣ تنص على ما يأتى: "تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجيا أو كيمواليا" . ولما كان هذا النص صريحا فى أن المياه الغازية تعتبر غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متخمرة . ولما كان الحكم قد أثبت من تحصيل أقوال الدكتورة ليلي غطاس بقسم التحليل البكتريولوجى والى قامت بتحليل المياه الغازية المضبوطة أنه تبين من التحليل أن مخمرات سكر اللبن حدها ٥٠ بزيادة قدرها ٤٠ فى كل سنتيمتر مكعب وذكرت أن منشأ مخمرات سكر اللبن هو أن الزجاجة التى تمت تعبئتها لم تكن تامة النظافة وأن هذه

المخمدرات لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة وإنما تظهرها نتيجة التحليل وتتكاثر هذه المخدرات بمضى الوقت وأن النسبة المسموح بها من المخدرات هي ١٠ في كل سم ٣ ويمكن للمتهم توقي وجود هذه المواد إذا كانت المياه المستعملة محللة والزجاجات نظيفة . ولما كان ما انتهى إليه الحكم بناء على ما تقدم وعلى ما حصله من عناصر الإثبات الأخرى في الدعوى سائغا في حمل قضائه بالإدانة فإنه لا يقبل من الطاعن الجدل في هذه العناصر . كما أنه لا يضير الحكم استناده إلى تقرير التحليل وإلى رأى الخبير الذى أجراه ، ذلك بأن الأصل أن رأى فى تقدير آراء الخبراء والرد على الاعتراضات الموجهة إليها هو من صميم سلطة محكمة الموضوع . وأما ما طلبه الطاعن من بيانات خاصة بنسبة المخدرات فى المياه التى يوردها المرفق إلى المصنع فى تاريخ معاصر لتاريخ أخذ العينة فقد ذكر فى أسباب طعنه أنه تقدم بهذا الطلب من باب الاحتياط ، ومن المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب الدفاع أو الرد عليه إلا إذا كان طلبا جازما ، أما الطلبات التى تبنى من باب الاحتياط فللمحكمة أن تطرحها دون أن تكون مطالبة بالرد عليها . أما ما جاء بباقي أوجه الطعن عدا ما تقدم فلا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بتعقب الدفاع فيها وترد عليه صراحة فى حكمها ما دام الرد مستفادا ضمنا من أخذها بأدلة الثبوت التى أوردتها وأسست عليها قضائها بالإدانة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

فهرس هجائي موضوعي

(١) الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ح)
		حكم. "تسليمه" :
		ما يعيبه . التخاذل والتهاترو تعارض الأدلة والغموض .
٣٨٥	٢ ع ٢	مثال
		قتل عمد . نية إزهاق الروح . علاقة السببية بين الإصابة
		والوفاة . وجوب استظهار الحكم هذين الركنين . إغفال ذلك .
٣٨٥	٢ ع ٢	قصور
		(د)
		دعوى مدنية . اختصاص :
		شرط اختصاص المحكمة الجزائية بنظر دعوى التعويض .
		من هو المسئول عن الحقوق المدنية بنص المادة ١٤٢ عقوبات
		سوري؟ عدم جواز مقاضاة شركة التأمين أمام المحكمة الجزائية .
		إعلة ذلك . حق المضرور في مقاضاة شركة التأمين بالمبلغ المؤمن
		به مباشرة أمام المحكمة المختصة . ماهية هذا الحق المباشر الوارد
١	١ ع ١	بنص المادة ١٣٧ من قانون السير السوري

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ع)
		عقوبة :
		عقوبة الإعدام . (راجع نقض) .
		(ق)
		قتل عمد . (راجع حكم) .
		(ن)
		نقض :
		عقوبة الإعدام . عرض القضايا المحكوم فيها بحضورها يعقوبة الإعدام على محكمة النقض . ميعاد المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد تنظيمي . أثر ذلك : اتصال محكمة النقض بالقضية بمجرد عرضها عليها سواء قدمت النيابة مذكرة أو لم تقدم ، وسواء قدمت المذكرة قبل فوات ميعاد المادة ٣٤ أو بعده
٣٨٥	٢ ع ٢	
		آثار الطعن . الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . نقض الحكم أيضا بالنسبة لمن لم يقدم أسبابا لطعنه . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٣٨٥	٢ ع ٢	

(ب) الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

نقابات

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	محتوى
		صحافة
		جمعية عمومية . انتخاب :
٣٩٤	٦ ع ٢	انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين . عملية الانتخاب . العبرة في صحة انعقاد الاجتماع هي بعدد الحاضرين من الأعضاء وليس بعدد من استعمل حقه في الانتخاب منهم . عملية انتخاب النقيب استمرار لعملية الانتخاب برمتها
		قانون . " تفسيره " :
٣٩٤	٦ ع ٢	عند التعارض بين نص في القانون وآخر في لائحته التنفيذية : نص القانون هو الواجب التطبيق
		محاماة
		القيد بجدول المحامين :
٩١	١ ع ١	شرطه . حسن السمعة والاحترام . الأمر في ذلك تقديرى للجنة القيد . رد اعتبار الطالب . أثره : يحوكم الإدانة وآثاره بالنسبة للمستقبل ولكن لا يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١٣	٢ ع ١	شروط القيد بالجدول . مالا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب للمهنة . اشتغال الطاعن ساعيا فكتبا . لا يمنع من قيده
١٦	٣ ع ١	شروط القيد بالجدول . وجوب توافر شرطين : الأول يتعلق بأهلية الاحترام الواجب للمهنة والثاني يتعلق بذمة طالب القيد وشرفه . ذلك تقديري للجنة القيد . بشرط أن يكون تقديرها سائغا
١٩	٤ ع ١	مناط القيد بالجدول . انقطاع صلة الموظف بوظيفته بإحدى مصالح الحكومة أو غيرها قبل طلب القيد . وأن يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف . المادة ١ و ٢ / ٤ من قانون المحاماة
٤٠٣	٨ ع ٢	قواعد احتساب مدد الاشتغال بالمحاماة . احتساب مدة الاشتغال في الأعمال المعتبرة نظيرة للأعمال المشار إليها بالمادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ : معلق على صدور قرارها من وزير العدل . التحدى في ذلك بنص المادة ٢٦ من القانون . لا يجدى
١٩	٤ ع ١	قرار لجنة القيد . ماهيته . قرار إداري . للجنة سمجه متى ثبت لها أن مبناه وقائع غير صحيحة وأن شروط القيد لم تكن كلها أو بعضها مستوفاة في الطالب وقت قيده بالجدول
٢٥	٥ ع ١	الطعن في قرارات رفض القيد بالجدول . إجراءاته . وفقا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية . المادة ٦ من قانون المحاماة . وجوب حصول التقرير وتقديم الأسباب في خلال ميعاد الثلاثين يوما

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		قانون المحاماة :
٧٦١	١٠ ع ٣	القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . مريانه من حيث المسكان . هو مقصور على تنظيم المحاماة في القطر المصري . طلب المهامى نقل اسمه من جدول المحامين بالإقليم السورى إلى جدولهم بالإقليم المصرى . لايجوز
		محام . نقض :
٧٥٧	٩ ع ٣	المحامون الذين كانوا مقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية . قبولهم للمرافعة — استثناء من الأصل العام — أمام محكمة النقض في الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها . لاينخلع ذلك عليهم صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر الأفضية . أساس ذلك . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض — الموقع على أسبابه منهم — شكلا . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
		نقض :
٤٠١	٧ ع ٢	التقرير بالطعن بالنقض . حق شخصى . التوكيل فيه . يلزم أن يكون توكيلا خاصا . لا يغنى عن ذلك التوكيل الصادر بالحضور والمرافعة

(ج) الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		اتفاق جنائي :
٤٥٤	٢٤٨٣	جريمة المادة ٤٨ عقوبات . أركانها . العقاب عليها
		إتلاف :
		إتلاف أوراق حكومية واختلاسها . المسادتان ١٥١ و ١٥٢ عقوبات . محضر الججز في يد المندوب لتوقيعه من بين تلك الأوراق . جهل الجاني بشخص حافظ الأوراق . لا ينفي قيام القصد الجنائي . صلة ذلك
٢١٨	١٤٢٦	إثبات :
		(راجع أيضا . إجراءات المحاكمة . استئناف . تحقيق . تفتيش . حكم . دفاع . رشوة) .
		”الإثبات بوجه عام“ :
		العبارة باقتناع القاضي الجنائي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة
٣٣٦	١٤٦٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٧٣	١ ع ٧٠	تساند الأدلة وحدة تتكون منها عقيدة القاضى
		استخلاص النتائج من المقدمات . من صميم عمل القاضى .
٨٩٢	٣ ع ١٧٨	القول بأن القاضى قضى بعلمه . غير صحيح
		التحقيق الابتدائى هو من عناصر الدعوى التى يتزود منها
٨٠٧	٣ ع ١٥٦	القاضى فحسب
		تقدير الدليل فى دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى فى دعوى
		أخرى . تصدى المحكمة — وهى بصدد تحقيق الدعوى المرفوعة
		أمامها — لواقعة ما ، ولو كانت جريمة . لا يقيد المحكمة الثانية
٨٨٨	٣ ع ١٧٧	التي ترفع إليها الدعوى عن الجريمة موضوع تلك الواقعة
		تفتيش . سلاح . وجوب استبعاد الدليل المستمد من
٧١٠	٢ ع ١٣٦	التفتيش الباطل
		قبض . تفتيش . عدم الاعتداد بما أسفر عنه القبض والتفتيش
٩٣٨	٣ ع ١٩٣	الباطلان . ولا بشهادة من أجراهما
		إجراءات التحريز نص المادة ١٥٧ ج . إجراءات تنظيمية .
٨٤١	٣ ع ١٦٥	مخالفتها . لا بطلان . متى اطمأنت المحكمة إلى سلامة الدليل
		تقدير من المتهم . المادة ٧٣ عقوبات . هو فى الأصل
٩٦٥	٣ ع ٢٠٠	أمر موضوعى . أسس تقديره
		القصد الجنائى . من الأمور النفسية . للقاضى أن يستخلصه
٧٣٢	٢ ع ١٤٠	بمكافاة الممكّنات العقلية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٨٠	٣٤٢٠٤	القصد الجنائي . رشوة . لمحكمة الموضوع أن تستدل على توافره بكافة طرق الإثبات
٥٨١	٢٤١١٠	بطلان التحقيق التكميلي الذي تتولاه النيابة العامة بناء على دب المحكمة إياها بعد أن دخلت الدعوى في حوزتها . بطلان الدليل المستمد من هذا التحقيق
٦٩٢	٢٤١٣٣	غش . عدم خضوع أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ لقواعد إثبات خاصة به
٥٨٦	٢٤١١١	شيك . بياناته . صحة الاستناد إلى ما ورد عن ذلك بمحضر ضبط الواقعة ، عند رفض المتهم تقديم الشيك بعد أن تسلمه من المجنى عليه
٩٩٢	٣٤٢٠٨	مواد مخدرة . قصد الاتجار . اقتناع المحكمة بجدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش . لا يتعارض مع عدم أخذها بما تضمنته من أن المتهم يحرز المخدرات بقصد الاتجار
٧٩٧	٣٤١٥٥	التزام القاضى الجنائى قواعد الإثبات المدنية عند بحث جريمة التبيد . ذلك قاصر على إثبات عقد الأمانة دون واقعة الاختلاس التى تثبت بكافة الطرق . إقرار المتهم . جواز تجزئته بصدد إثبات واقعة الاختلاس
٧٩٧	٣٤١٥٥	قاعدة عدم جواز الاثبات بالبيئة فيما يجاوز نصاها . عدم تعلقها بالنظام العام
٧٩٧	٣٤١٥٥	دعوى مدنية . تعويض . التدليل على قيمته . من شأن المدعى وحده . عدم التزام المحكمة بتوجيهه أو تكليفه لإثبات دعواه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”اعتراف“ : (راجع أيضا إثبات ”بوجه عام“ . حكم ”تسبيبه . ما لا يعيبه“) .
٣١١	١ ع ٥٩	شروط صحته . الإقرار به طواعية واختيارا . متى لا يؤثر الخوف في صحته ؟
٩٥٨	٣ ع ١٩٨	سلطة المحكمة في تقدير حقيقة أقوال المتهم دون الأخذ بظاهرها
٩٥٨	٣ ع ١٩٨	سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم ولو صدرت بعد قبض وتفتيش باطلين . متى قدرت أن أقواله لم تكن متأثرة بالإجراء الباطل
٣٢٤	١ ع ٦٢	حرية محكمة الموضوع في تقدير صحته وقيمته . نص المادة ١٤٠ . ج . هو تحذير لما مور السجن من اتصال رجال السلطة بالمسجون . لا يترتب على هذا الاتصال بطلان للإجراءات ...
٧٩	١ ع ١١	الخطأ في تسمية إقرار المتهم اعترافا والقضاء في الدعوى بناء عليه . لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم ...
٨٣٧	٣ ع ١٦٤	الخطأ في الإسناد . متى لا يؤثر . إذا كان لا ينصرف إلا إلى واقعة فرعية دون جوهر الاعتراف . مثال
٨٥٨	٣ ع ١٧٠	ادعاء المتهم أن اعترافه في التحقيقات كان وليد إكراه . إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”أوراق“ :
٣٣٦	١ ع ٦٤	حجية الأوراق الرسمية . مثال . دفتر الأحوال بالقسم . القاضي الجنائي في حل من عدم الأخذ بالدليل المستمد منها . إن هي إلا عناصر إثبات . حجية الأوراق الرسمية . محلها في الإجراءات المدنية والتجارية
٥٨	١ ع ٧	محضر التحقيق محرر رسمي . هو حجة بما يثبت فيه . هذه الحجة لا تحول بين المتهمين وبين إبداء دفاع يعارض ما أثبت فيه
٢٥١	١ ع ٤٥	إثبات صحة الأوراق . الطعن بالتزوير فرعيا . هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . عدم الترامها بإجابه عند اقتناعها بصحة الأوراق التي أنكرها المتهم . لإشراف محكمة النقض على هذا التقدير
		”خبرة“ : (راجع أيضا لإثبات ”بوجه عام“ . حكم ”تسييه“ . دفاع . قتل وإصابة خطأ) .
٢٥١	١ ع ٤٥	رأى الخبير . المحكمة هي الخبير الأعلى . نطاق هذا المبدأ ...
٢٨٧	١ ع ٥٣	رأى الخبير . ندب خبير في الدعوى لا يسلب المحكمة حقها في تقدير وقائنها وما قام فيها من أدلة الثبوت والترجيح بين أقوال الخبراء المتعارضة
٨٥٢	٣ ع ١٦٩	التقارير الطبية . صحة الاستناد إليها في إثبات التهمة كدليل مؤيد لأقوال الشهود

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٢١	٣٤١٨٨	تقدير حالة المتهم العقلية . هي في الأصل مسألة موضوعية . طلب الدفاع ندب خبير لفحص المتهم . على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية . إغفال ذلك . إخلال بمحق الدفاع وقصور
٩٤٢	٣٤١٩٤	تقدير حالة المتهم العقلية . من سلطة قاضي الموضوع . طلب ندب خبير لفحصه . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته . إذا أقامت تقديرها على أسباب سائغة
٩٧٤	٣٤٢٠٢	قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدده النطق عقب إصابته . مسألة فنية . طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعي في هذا الشأن . رفضه بأسباب غير مؤدية . قصور وإخلال بمحق الدفاع . مثال
٧٩٧	٣٤١٥٥	تزوير . قول الخبير إنه لا يتيسر لأسباب فنية — معرفة محدث الكشط والتغيير . اطمئنان المحكمة إلى ما قرره الشهود من أن المتهم هو محدثهما . لا تناقض ولا قصور
		”شهود“ : (راجع أيضا لإثبات ”بوجه عام“ . إثبات ”خبرة“ إجراءات المحاكمة . استئناف . استدلال . حكم ”تسيبيه“) .
٤٤٢	٢٤٨٢	شهادة . أداء اليمين . عدم أدائها . استحلاف الشاهد من ضمانات التحقيق بغية حمله على قول الصدق . طائفة لا يجوز استحلافها : المحكوم عليهم بعقوبة جنائية وناقضو الأهلية . سماع معلوماتهم على سبيل الاستدلال . صلة ذلك . أدائهم الشهادة يمين : لا بطلان

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٢٤	١ ع ٦٢	شهادة . إفشاء . لا تمنع المادة ٢٨٦ ج.١ . الشاهد من الشهادة ضد زوجه أو قريبه . هي تعفيه من الشهادة إن أراد ذلك . الإفشاء المحظور بنص المادة ٢٠٩ مرافعات . شروطه...
٥٨	١ ع ٧	جواز استدعاء ما موري الضبط القضائي وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق شهودا في القضايا التي باثروا فيها أعمالا
٨٠٧	٣ ع ١٥٦	تعرف الشهود على المتهم . ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب لها القانون شكلا خاصا
٨٩٩	٣ ع ١٨٠	شهادة . وزنها والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن . مرجعه إلى محكمة الموضوع
١٢٠	١ ع ٢١	تقدير أقوال الشهود بشأن إمكان الرؤية . الضوء وكفايته — وإن كانا من الأمور الموضوعية — إلا أنه لا يمكن التعويل في تحقيقهما على شهادة الشهود عندما تكون شهادتهم هي محل الطعن الذي طلبت التجربة للقطع بحقيقة الأمر فيه
٨٧	١ ع ١٣	قتل عمد . نية إزهاق الروح . ما ذكره شهود الإثبات بخصوصها . لا يقيد المحكمة في استخلاصها
٥٥٤	٢ ع ١٠٤	سلاح . جواز الاستناد في إثبات إحراز السلاح — الذي لم يضبط — إلى شهادة الشهود
٦٩٨	٢ ع ١٣٤	تشكيك المتهم المحكمة في شهادة الشهود، دون أن يطلب تحقيقا معينا في هذا الصدد . اطمئنان المحكمة لشهادتهم . لا تثريب
٨٠٧	٣ ع ١٥٦	إيراد النص الكامل لأقوال الشهود . لا يلزم . كفاية إيراد مضمونها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”قرائن“ :
		قرائن قانونية :
		قوة الشيء المقضي . نطاقها . تقدير الدليل في دعوى لا يحوز هذه القوة في دعوى أخرى . مثال . تبديد . الحكم ببراءة المتهم لثبوت تزوير السند موضوع عقد الأمانة . رفع الدعوى بالتزوير والاستعمال على مقدم ذلك السند . اختلاف الدعويين في السبب والخصوم . محكمة التزوير غير مقيدة بحكم البراءة فيما يختص بواقعة التزوير
٨٨٨	٣٤١٧٧	...
		صدور حكم لا وجود له . لا تنقضي به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . مقتضى ذلك : إعادة المحاكمة . مثال . مرفقة الحكم
٩١٠	٣٤١٨٤	...
		قرائن موضوعية :
		المعلومات العامة . سطوع القمر في ليلة الثامن من الشهر العربي . هي حقيقة لا يحتاج العلم بها إلى التقويم . قول الحكم إن القمر كان في التربع الثاني . لا يترتب عليه البطلان . بفرض أن مصدره هو التقويم
٦٨٥	٢٤١٣٢	...
		التقويم . وجود البدر مكتملا شيء وواقع الأمر بالنسبة إلى نفاذ ضوئه إلى مكان بعينه شيء آخر . فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم
١٢٠	١٤٢١	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠٧	١٥٦ ع ٣	استعرا ف الكلب البوليسى . جواز الاستناد إليه كقرينة تعزز أدلة الثبوت
٤٣٩	٨١ ع ٢	سوابق المتهم . للمحكمة أن تتخذ منها قرينة تكيلية في
٨٦٥	١٧٢ ع ٣	اثبات التهمة
٩٢٤	١٨٩ ع ٣	اشتباه للاشتهار . استناد حكم الإدانة إلى شواهد من صحيفة سوابق المتهم . لا تثريب . شرط ذلك . أن تربط بين ماضيه وحاضره
		”الإثبات وصلته بالتسبيب“: (راجع أيضا حكم ”تسبيبه“).
٣٦٠	٦٩ ع ١	ذكر مؤدى الأدلة التي كون منها القاضى عقيدته . البيان المعول عليه في هذا الصدد هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع...
٣٦٠	٦٩ ع ١	حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . التزامها ببيان مؤدى الأدلة التي استندت إليها في الادانة . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوال شهود النفى والرد الصريح عليها
٨٨٠	١٧٥ ع ٣	حكم الإدانة . وجوب ايراد الأدلة التي استند إليها الحكم . وبيان مؤداها . مثال . تقرير الخبير
٣٤٠	٦٥ ع ١	شهادة . سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عما تضمنه محضر الصلح بشأن عدول الشاهد عن اتهام المتهم دون بيان العلة . يكفى في ذلك الرد الضمنى

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اجراءات المحاكمة : (راجع أيضا ارتباط . تحقيق . حكم "تسيبيه" . دفاع . محكمة جنايات . نيابة عامة . وصف التهمة) .
		" ما لا يبطلها " :
٧٧٤	٣ع١٤٩	فقد بعض أوراق الدعوى . فقد أمر الاحالة الصادر من فرقة الاتهام . ثبوت تلاوته قبل المحاكمة . مرافعة الدفاع دون المنازعة في صدوره أو في اعلان المتهم به . لا بطلان
٧٧٤	٣ع١٤٩	اثبات . فقد ورقة الإذن بالتفتيش . إجراء المحكمة تحقيقا اتهمت منه إلى سبق صدور الإذن فعلا . استنادها إلى الدليل المستمد منه . كل ذلك صحيح . المادة ١٥٥٨ ج
٨٠٧	٣ع١٥٦	اثبات . تحقيق . فقد بعض أوراق التحقيق . أثره . المعول عليه هو التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها
٧٢٥	٢ع١٣٩	محكمة جنايات . العبرة في إجراءات المحاكمة هي بملف القضية الأصلي . خلو الصورة المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث . لا إخلال بحق الدفاع . المادة ١٨٩ ١ ج
٨٦٥	٣ع١٧٢	المعول عليه هو ملف القضية الأصلي . لا الملف المنسوخ . إجراءات الإطلاع عليه . المادة ١٨٩ ١ ج
٨٦١	٣ع١٧١	إحضار المتهم من المستشفى ومحاكمته ومواجهته بسوابقه . الزعم بأن في ذلك إظهارا للرأي المحكمة ورغبة في تسويي "مركزه" قول ظاهر الفساد

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٦١	٣٤١٧١	القول بعدم استطاعة المتهم الحاضر تحمل إجراءات المحاكمة لمرضه . لا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض . متى كانت محكمة الموضوع لم تنحل بحقه في الدفاع
٢٨	١ ع ١	بدء المحكمة بالفصل في الواقعة المتناحرة في الترتيب الزمني . لا بطلان
٢٨	١ ع ١	سقوط الحق في التمسك ببطلان إجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة بعدم اعتراض محامى المتهم رغم حصوله في حضوره ...
٧٩	١ ع ١١	شفوية المرافعة . مالا يوفر الإخلال بها . عدم التزام المحكمة الاستثنائية بإجابة طلب تحقيق لم ترهى لزوم إجراءات : التفاتها عن طلب سماع شهود الإثبات للتنازل الضمنى عنه أمام محكمة أول درجة
٣٠٤	١ ع ٥٧	شفوية المرافعة . جواز الاستغناء عن سماع الشهود إذا تعذر سماعهم أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . المادة ٢٨٩ ج ١ معدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧
٣٥٣	١ ع ٦٧	للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم ذلك صراحة أو ضمنا
٧٩	١ ع ١١	تلاوة أقوال الشهود . هي من الرخص التي ناطها الشارع بالمحكمة . وجوبها في حالة طلبها من المتهم أو المدافع عنه

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٣٥٣	١ ع ٦٧	طلب فتح باب المرافعة . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ ...
		استجواب المتهم . الاستجواب المحظور بالمادة ١/٢٧٤
		١. ج. ماهيته ؟ متى يجوز ؟ ما لا يعد استجوابا . الاستيضاح .
٩٣١	٣ ع ١٩٢	مثال
		استجواب المتهم . استيضاح المتهم عما ورد في صحيفة حالته
١٩٩	١ ع ٣١	الجنائية . ليس استجوابا
٧٣٢	٢ ع ١٤٠	استجواب المتهم بحضور محاميه الذي لم يعترض
		حضور المحامي . جنحة . متى تتقيد المحكمة بسماع دفاع
		محامي المتهم بجنحة ؟ إذا كان المحامي حاضرا أو كان غيابه لعذر
٦٠٨	٢ ع ١١٦	قهرى . مثال في صحة رفض طلب التأجيل لحضور المحامي
		الخطأ المسمى في إثباتها . مثال . الخطأ في ذكر اسم من تولى
٤٢٨	٢ ع ٧٩	المرافعة عن المتهم
		”ما يبطلها“ :
		الإحالة المباشرة من النيابة العامة في جرائم المادة ٣/٢١٤
		١. ج. وما ارتبط بها من جرائم أخرى . عند عدم توافر هذا
		الارتباط . وجوب رفع الدعوى عن الجرائم الأخرى بالطريق
		المعتاد بتقديمها إلى غرفة الإتهام . مخالفة ذلك . عدم قبول
		الدعوى بالنسبة لها . غرفة الإتهام من الضمانات الأساسية للمتهم
٨٧٣	٣ ع ١٧٣	ولو لم يتمسك بذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٥٥	٢٤١٢٧	قضاة . استئناف . اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي مع الهيئة التي أصدرت الحكم الاستئنافي . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة . تعلق البطلان بالنظام العام . قاعدة المادتين ١٤٧ و ١٠ ج و ٣١٣ مرافعات
٤٦٥	٢٤٨٦	شفوية المرافعة . استئناف . وجوب سماع الشهود ما دام ممكنا . إدانة المتهم أمام محكمة أول درجة استنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم . تأييد المحكمة الاستئنافية هذا القضاء دون سماعهم أيضا . إخلال
١٢٠	١٤٢١	طلب سماع شاهد أساسي . رفض إجابته بمقولة تعذر سماعه دون تنبيه المحكمة إلى ما تحويه أوراق الدعوى من إجابات متعارضة في هذا الشأن ، وكون الشاهد مستخدما في مصلحة عمومية مما قد يوصل البحث إلى الاهتداء إليه . يعيب إجراءات المحاكمة
١٢٠	١٤٢١	دفاع . قول الحكم إن الشاهد إنما يشهد عن واقعة يشهد بها غيره مع تناول شهادته وقائع مهمة أثرت في عقيدة المحكمة . وثبوت عدم استحالة سماعه . إخلال بحق الدفاع
٥٨١	٢٤١١٠	تحقيق . بطلان التحقيق التكميلي الذي تتولاه النيابة العامة بناء على ندب المحكمة إياها بعد أن دخلت الدعوى في حوزتها
٨٤٧	٣٤١٦٧	تزوير . إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها . أثره . بطلان الإجراءات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٦٥	٣٤٢٠٠	عمر المتهم . دفع المتهم في مرافقته بصغر سنه . واجب المحكمة في ذلك . وجوب تناوله والتنبيه إليه بالجلسة وإتاحة الفرصة للتميم والنيابة لإبداء ملاحظتهما بشأنه . مخالفة ذلك : اقتصار المحكمة على تقدير سن المتهم في الحكم الصادر بإعدامه .
٨٧٧	٣٤١٧٤	إخلال بحق الدفاع جناية . حضور المحامي . الغرض منه . لا يتحقق إلا إذا حضر المدافع بشخصه أو ممثلاً بمن ينوب عنه — إجراءات المحاكمة من أولها حتى نهايتها . مخالفة ذلك . بطلان الإجراءات ... إحالة : (راجع إجراءات المحاكمة . ارتباط . دعوى جنائية . نيابة عامة) . أحداث : (راجع مجرمون أحداث . محكمة الأحداث) . إحراز : (راجع إثبات . سلاح . مواد مخدرة) . اختصاص : (راجع أيضاً . أحكام الهيئة العامة . تحقيق . حكم . دعوى مدنية . نقض " ما يجوز الطعن فيه " . نيابة عامة) . نيابة إدارية . نيابة عامة . تحقيق . رشوة . الفعل الواحد قد ينشأ عنه في الوقت نفسه خطأ تأديبي وفعل جنائي . دخوله في اختصاص النيابة الإدارية والنيابة العامة . مثال . الرشوة . تولى النيابة الإدارية إجراءات الرقابة والفحص والتحقيق ثم إحالتها الأوراق إلى النيابة العامة بعد تكشف الجريمة . لا بطلان ...
٦٠٠	٢٤١١٥	

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
٥٨١	٢ ع ١١٠	بطلان التحقيق التكميلي الذي تتولاه النيابة العامة بناء على ندب المحكمة إياها لإجرائه بعد أن دخلت الدعوى في حوزتها . تعلق البطلان بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائي .
٥٨١	٢ ع ١١٠	المادة ١٢٩٤ . ج . و ٣٣٩ مرافعات التي تقرر مبدأ عاما يسرى في المواد الجنائية
٥٢٣	٢ ع ٩٧	محكمة الجنايات . اختصاصها بالفصل في اللجنة . إذا لم يتكشف لها هذا الوصف إلا بعد التحقيق . المادة ١٣٨٢ . ج ...
٥٢٣	٢ ع ٩٧	محكمة الجنايات . لا يجوز لها إعادة القضية إلى محكمة الجناح بعد أن حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنائية ...
٩١٦	٣ ع ١٨٦	محكمة الأحداث . اختصاصها بمحاكمة الصغير الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة . المادة ١٣٤٤ . ج . محكمة الجنايات . قضاؤها بعدم اختصاصها رغم تجاوز المتهم سن الحدث . خطأ ...
٦٦٨	٢ ع ١٣٠	محاكم عسكرية . الطعن في أحكامها . من اختصاص السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية دون المحاكم العادية
٦٧١	٢ ع ١٣١	عدم تقديم طلب تسليم المتهمين . لا يحول دون تطبيق قواعد الاختصاص طبقا للتشريع المعمول به في كل من الدولتين
٢٦٣	١ ع ٤٧	شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض المدعى به أمامها . وجوب توافر رابطة السببية المباشرة بين الجريمة وبين الضرر . توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام . المدعى عليه في الدعوى المدنية : من هو المسئول عن الحقوق المدنية المشار إليها بنص المادة ٢٥٣ . ج . عدم جواز اختصاص شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية . الإختصاص للمحكمة المدنية . علة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”تنازع الاختصاص السلبي“ :
٥٣٨	٢٤١٠٠	و١٢٢٧ ج انعقاد الفصل في التنازع السلبي للجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهات المتنازعتين أو إحداها . المادتان ٢٢٦
٧٩٣	٣٤١٥٤	التنازع السلبي بين إحدى جهات التحقيق وإحدى جهات الحكم . مثال . التنازع بين غرفة الاتهام ومحكمة الأحداث . تعيين الجهة المختصة . انعقاده لمحكمة النقض
		إختلاس أشياء محجوزة :
٥٦١	٢٤١٠٦	حجز إداري . في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . وجوب تعيين حارس على المحجوزات . جزاء المخالفة . عدم قيام الحجز قانونا . تصرف المتهم في الأشياء المحجوزة . لا جريمة
٥٦١	٢٤١٠٦	حجز إداري . مبدأ الحراسة المفترضة في قانون المرافعات . لا يسوغ الأخذ به . لا يسرى هذا المبدأ في الحجز الإداري إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩
		إختلاس أموال أميرية : (راجع أيضا إختلاس أوراق حكومية . استيلاء بغير حق على مال للدولة) .
١٠٤	١٧٤	نوع الشيء المختلس . أموال هيئة قناة السويس . أصبحت من أموال الدولة اعتبارا من تاريخ تأميم شركة القناة في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ . انطباق المادة ١١٣ عقوبات إذا إختلسها موظف عمومي . لافرق — في صدد هذه الجريمة — بين أملاك الدولة الخاصة وأموالها العامة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٣٢	٢٤١٤٠	نوع الشيء المختلس . لا يلزم أن يكون المال المختلس أميريا . يكفى أن يكون مملوكا للأفراد، متى سلم للموظف بسبب وظيفته . المادة ١١٢ عقوبات
١٩١	٢٩٤	تسهيل الاستيلاء عليها . مال الدولة موضوع الجريمة . قيمة الفرق بين ما ورد بالفعل وبين ما التزم المتهم بتوريده للدولة ... صفة مأمور التحصيل . يكفى قيام المتهم بعملية التحصيل بحسب توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية . لا يشترط النذب الكثافي
٢٥١	٤٥٤	صفة مأمور التحصيل . متى تتحقق ؟ متى كان تسليم المال للموظف حاصلا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة ... العقاب عليها . وجوب الحكم بالعزل والرد والغرامة . المادة ١١٨ عقوبات
٤٩١	٢٤٩٠	لا موجب للحكم بالرد . عند ضبط المال المختلس الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . غرامة نسبية . تضامن المتهمين في الالتزام بها ما لم يحدد الحكم نصيب كل منهم . المادة ٤٤ عقوبات
٤٩١	٢٤٩٠	إختلاس أوراق حكومية : (راجع أيضا إتلاف) .
٥٢٨	٢٤٩٨	إختلاس أوراق مرافعات قضائية وطوابع الدمغة الخاصة بنقابة المحامين التي كانت ملصقة بتلك الأوراق من عهدة الأمين عليها : جنحة بالمادتين ١٥١ و ١/١٥٢ عقوبات . لا جنابة بالمادتين ١١٣ و ١١٨ عقوبات
٥٦٧	٢٤١٠٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إخفاء :
٩٨١	ع ١٦	أشياء مسروقة . توفر عنصر الإخفاء بمجرد استلام الجاني للشيء المسروق مع علمه بسرقة . لا تشترط نية التملك
٢٨٤	ع ٥٢	أشياء متحصلة من جناية أو جنحة . توفر الفعل المادى بجناية الشيء مهما كان سببها . لا يشترط أن تكون الحياة بنية التملك
٤٦٨	ع ٨٧	الإتجار فى مثل الشيء المسروق . حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ مدنى . لا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر . احتراف التجارة . تقديره . مسألة موضوعية
٤٦٨	ع ٨٧	قاعدة " الحياة فى المنقول سند الملكية " . تطبيقاتها . أصل القاعدة فى نص المادة ٩٧٦ فقرة أخيرة مدنى . اختلاف الحكم فى حالة الشيء المسروق أو الضائع : ترجيح مصلحة المالك على مصلحة الحائز . المادة ٩٧٧ مدنى
		ارتباط : (راجع أيضا اشتراك . تبديد . تعدد الجرائم . عقوبة . تقض "المصلحة فى الطعن" و "أثر الطعن" . نيابة عامة) .
		ارتباط الجرائم . إحالتها . الإحالة المباشرة من النيابة العامة فى جنايات المادة ١٣/٢١٤ . ج . وما ارتبط بها من جرائم أخرى . معنى كلمة الارتباط المشار إليها فى النص . هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات . الجريمة التابعة والجريمة المتبوعة والجريمة المندمجة : تسميات لا تتفق مع عبارة النص ولا غرض واضعه . مثال . إحراز سلاح وقتل عمد
٤٤٢	ع ٨٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٤	٢٧ ع ١	جرائم المادة ١٣/٢١٤ . ج . متهمون متعددون . أثر قيام الارتباط بالنسبة لبعضهم . جواز الإحالة المباشرة بالنسبة للجميع . حالة ذلك : عدم تجزئة الدعوى
٨٧٣	١٧٣ ع ٣	عند عدم توافر الارتباط . وجوب رفع الدعوى عن الجرائم الأخرى — غير الواردة بالمادة ١٣/٢١٤ . ج . — بالطريق المعتاد بتقديمها إلى غرفة الإتهام
٨٨٤	١٧٦ ع ٣	محكمة الجنايات . متهم أمامها بجناية وجنحة . تقدير الارتباط بين الجريمتين . مسألة موضوعية . فصل الجنحة وإحالتها إلى المحكمة الجزئية . بيان أسباب قرار الفصل . غير لازم . المادة ١٣٨٣ . ج
٨٨٤	١٧٦ ع ٣	محكمة الجنايات . قاعدة المادة ١٣٨٣ . ج . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها
٨٨٤	١٧٦ ع ٣	تعدد الجرائم . ارتباط المادة ٣٢/٣٢ عقوبات . آثاره . متى ينظر إليها . عند الحكم بالعقوبة في الجريمة الأشد دون البراءة منها
٥٥٤	١٠٤ ع ٢	المادة ٣٢ عقوبات . تقدير توافر الارتباط — عملاً بنصها — منوط بسلطة قاضي الموضوع . عدم تطبيقها متى كانت الوقائع توجب ذلك . خطأ في القانون
٣٣٠	٦٣ ع ١	ارتباط المادة ٣٢ عقوبات . مثال . عرض رشوة وإخفاء مسروقات
٦٧١	١٣١ ع ٢	مثال . لا ارتباط فيه : بين جريمة جلب "أفيون" إلى مصر ، وحياسة "حشيش" بقصد التعاطي

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٢٨	١ ع ١	تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى . لا يفيد حتما قيام ارتباط بينهما في حكم المادة ٣٢ عقوبات
		أسباب الإباحة . وموانع العقاب :
		(١) أسباب الإباحة :
٥٠٠	٩٢ ع ٢	الدفاع الشرعى . ماهيته . هو حق شرع لرد العدوان لا لمعاقبة معتد على اعتدائه . لقيام لهذا الحق عند دفع اعتداء مشروع . مثال . حق أفراد الناس فى القبض على متهم متلبس بجناية أو جنحة . المادة ٣٧ ١ ج
٩٠٥	١٨٢ ع ٣	الدفاع الشرعى . تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . ومقتضياته . هى بما يراه المدافع فى الظروف المحيطة به . بشرط أن يكون تقديره مبنيًا على أسباب تبرره . مثال لا تتوافر به هذه الحالة . انتزاع المتهم المطواة من يد المجنى عليه وموالاته طعنه بها . هو اعتداء معاقب عليه
٩٠٥	١٨٢ ع ٣	تجاوز حدود الدفاع الشرعى . بحثه : لا يكون إلا بعد نشوء الحق ذاته
٩٩٦	٢٠٩ ع ٣	تجاوز حدود الدفاع الشرعى . تقدير هذا التجاوز . وجوب الموازنة بين الاعتداء الواقع على المتهم والذي ينحوله حق الدفاع وبين ما أتاه فى سبيل هذا الدفاع
٣٠١	٥٦ ع ١	حكم "تسبيبه" . عدم مناقشة الحكم أو رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . قصود

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) موانع العقاب :
٣٣٠	١ ع ٦٣	الضرورة . ماهيتها . متى لا تتوافر . ليس للإنسان أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده
٩٢١	٣ ع ١٨٨	الدفع بانتفاء مسئولية المتهم لاختلال قواه العقلية . المادة ٦٢ عقوبات . تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . طلب الدفاع ندب خبير لفحص المتهم . على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية
٩٤٢	٣ ع ١٩٤	تقدير حالة المتهم العقلية . من سلطة قاضي الموضوع . طلب ندب خبير لفحص المتهم . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته . إذا أقامت تقديرها على أسباب مائغة
٩٤٢	٣ ع ١٩٤	الحالة المرضية المعروفة باسم " الشخصية السيكوباتية " . لا تعتبر جنونا أو عاهة في العقل
٩٤٢	٣ ع ١٩٤	الاستفزاز . ليس عذرا معفيا من العقاب . هو ظرف قضائي مخفف
		استئناف :
		" حالاته " :
٩٤٧	٣ ع ١٩٥	حق النيابة في الاستئناف : معلق على ماتبيده من طلبات . ماهية الطلب الذي يجيز لها ذلك . هو الطلب الذي يوجه الخطاب فيه إلى المحكمة : سواء في ورقة التكليف بالحضور أو بالجلسة . حضور المتهم هذه الجلسة أو غيابه . لا أثر له : ما دام أعلن لها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٠	١٨ ع ١	مناطق جواز استئناف النيابة . طلبها الحكم بغرامة تجاوز خمسة جنيهات . تحقق ذلك متى كان نص القانون الذي تطلب تطبيقه ينص على عقوبة يزيد حدها الأدنى على هذا القدر . مثال . المادة ١٩ من القانون ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن السجل التجاري
٩٤٧	١٩٥ ع ٣	حق المتهم في الاستئناف : تابع لمقدار العقوبة المحكوم بها عليه
١٠٠٧	٢١٢ ع ٣	استئناف المتهم للخطأ في تطبيق القانون . جوازه . بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها عليه . المادة ٤٠٢ فقرة أخيرة ١ ج . مثال
		”سقوطه“ :
٢٦٠	٤٦ ع ١	استئناف النيابة للحكم الغيابي . متى يسقط ؟ بتخفيف الحكم الصادر في المعارضة للعقوبة المقضى بها غيابيا بإيقاف تنفيذها . إيقاف التنفيذ عنصر من عناصر تقدير العقوبة
		”آثاره“ :
٣٢٠	٦١ ع ١	وصف التهمة . المحكمة الاستئنافية مقيدة بالواقعة المرفوعة بها الدعوى وغير مقيدة بوصفها . عليها أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . بشرط عدم إساءة مركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣١٥	٦٠ ع ١	وصف التهمة . على المحكمة الاستئنافية — بعد لفت نظر الدفاع — تعديل الوصف طالما أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد، ليس في هذا تفويت لإحدى درجات التقاضى . مثال . إقامة بناء بدون ترخيص أو إقامته على أرض غير مقسمة ...
٧٦٣	١٤٦ ع ٣	وصف التهمة . إقامة بناء بدون ترخيص ومخالفة البناء لأحكام القانون . وصفان قرينان ملازمان لفعل البناء . قول المحكمة الاستئنافية إن الدعوى قاصرة على الوصف الأول وحده . خطأ
٦٤٥	١٢٤ ع ٢	وصف التهمة . اشتباه . تعديل المحكمة الاستئنافية الوصف من اشتباه إلى عود لحالة الاشتباه ، استنادا إلى وجود صحيفة الحالة الجنائية لاتهم أمام محكمة أول درجة . لا ينطوى ذلك على إضافة واقعة جديدة . وجوب الحكم بالعقوبة — متى كان الاستئناف من النيابة — على أساس الوصف الصحيح وهو العود للاشتباه
٩١٢	١٨٥ ع ٣	دعوى مدنية . وصف التهمة . استئناف المدعى بالحق المدنى وحده . أثره . إعادة طرح الواقعة بجميع أوصافها . تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة من الإصابة خطأ إلى القتل خطأ . جوازه . كون الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنافه . لا يقيد بها . علة ذلك
		” نظره “ :
٧٩	١١ ع ١	شفوية المرافعة . عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب تحقيق لم تره لزوم إجرائه . التفاتها عن طلب سماع شهود الإثبات للتنازل الضمنى منه أمام محكمة أول درجة . لا تأثير ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٦٥	٢٨٦ ع ٢	شفوية المرافعة . إدانة المتهم أمام محكمة أول درجة استنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم . تأييد المحكمة الاستئنافية هذا القضاء دون سماعهم أيضا . إخلال
		” الفصل فيه “ :
٣٥	٢١ ع ٢	الفصل في استئناف النيابة للحكم الغيابي معلق على مصير المعارضة المقامة من المتهم أو على اتضاء مياعدها وميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة . خطأ في تطبيق القانون . نقض . تصحيحه : بالحكم بإيقاف نظر استئناف النيابة حتى يفصل في تلك المعارضة
٦٣٤	٢١٢١ ع ٢	تفريم المحكمة الاستئنافية المتهم — وهو المستأنف وحده — عشرة جنهات عن التهمتين مع تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ، بدلا من عقوبة الغرامة خمسة جنهات من كل تهمة المحكوم بها عليه ابتداءيا . خطأ في تطبيق القانون
٥٩٤	١١٣ ع ٢	التصدي . وجوب تصدي المحكمة الاستئنافية للوضوع عند إلغائها الحكم الصادر من محكمة أول درجة في موضوع المعارضة بالتأييد . اقتصارها على تقرير عدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد ولاية محكمة أول درجة . حكم معيب . المادة ١١/٤١٩ ج .
١١٣	١٩ ع ١	دعوى مدنية . إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى المدنية لتبرئة المتهم . وجوب إجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض . علة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٨٢٠	٣٤١٥٨	حكم . بياناته . تأييد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي
٢٤٩	٤٤٤	الباطل نخلوه من البيانات الجوهرية — دون أن تنشئ لقضائها
		أسبابا جديدة . بطلان حكمها
٦٥٥	٢٤١٢٧	اشترك القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي مع الهيئة التي
		أصدرت الحكم الاستئنافية . بطلان
		استعالة : (راجع جريمة) .
		امتنع جواب : (راجع اجراءات المحاكمة . تحقيق) .
		استدلالات : (راجع أيضا تلبس) .
٥١٣	٢٤٩٥	اجراءاتها . منع محامي المتهم من الحضور معه أثناء تحرير
		مخبر جمع الاستدلالات . لا بطلان
٩٥٥	٣٤١٩٧	سماع أقوال الحاضرين في محل الواقعة : المادة ١٣١ ج .
		الخطاب الموجه فيها إلى مأمور الضبط . قصره على حالة قيامه ابتداء
		بضبط الجريمة في حالة تلبس . دون قيامه بالضبط والتفتيش
		تنفيذا لأمر النيابة — حيث للتمم أن يطلب من النيابة أو من
		المحكمة سماع شهوده
٩٩٢	٣٤٢٠٨	اثبات . اقتناع المحكمة بجدية التحريات التي بنى عليها إذن
		التفتيش . لا يتعارض مع عدم أخذها بما تضمنته من أن المتهم
		يحرز المخدرات بقصد الاتجار

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		استعمال ورقة مزورة : (راجع تزوير) .
		استيقاف : (راجع تفتيش . قبض) .
		استيلاء بغير حق على مال الدولة : (راجع أيضا اختلاس أموال أميرية . اختلاس أوراق حكومية . عقوبة) .
		جريمة المادة ١١٣ عقوبات . لا يشترط في الجاني صفات خاصة كالتي اشترطتها المادة ١١٢ عقوبات . يكفي أن يكون موظفا عموميا أو من في حكمه . المادتان ١١١ و ١١٩
٥٢٨	٢ ع ٩٨	عقوبات
		اشتباه : (راجع متشردون ومشتبه فيهم) .
		اشتراك : (راجع أيضا فاعل أصلي . نقض " المصلحة في الطعن " و " أثر الطعن " . وصف التهمة) .
		وسائله . لا يلزم للعقاب أن يقترن التحريض بالاتفاق والمساعدة
٣٤٠	١ ع ٦٥	مسئولية الشريك . لا تقوم إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها
٥٠٨	٢ ع ٩٤	ارتباط جريمة الفاعل والشريك . أثره . استفادة الشريك بالتبعية من الدفاع الجوهرى للفاعل الذي لو صح لانتفت مسئوليته
٤١١	٢ ع ٧٥	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إصابة خطأ : (راجع قتل وإصابة خطأ) .
		إعلان : (راجع أيضا معارضة . تقض " أسباب الطعن ") .
		ورقة التكليف بالحضور . إعلان المتهم . وجوب اتباع إجراءات قانون المرافعات . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الإعلان .
١٠٠٧	٣٤٢١٢	المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات
		اغتصاب :
١٥٦	٢٥ ع ١	اغتصاب أنثى . صورة واقعة يتوافق بها الشروع في هذه الجريمة ...
		اقتران : (راجع قتل عمد) .
		إكراه الموظف العمومي :
		جريمة المادة ١٠٩ عقوبات . ليس فيها معنى الإبتجار بالوظيفة . اختلاف عناصرها عن جريمة الرشوة . المقصود من إعطائها حكم الرشوة : هو من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة
٨٥٢	٣٤١٦٩	القصد الجنائي . ماهيته . انصراف غرض المتهم إلى منع المجنى عليه من أداء وظيفته . مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أمر بالألا وجهه : (راجع أيضا غرفة اتهام . تقض "التقرير به" و "ما يجوز الطعن فيه" و "حالاته").
		من له حق الطعن فيه . المواد ١٦٢ و ١٩٣ و ١٢١٠ ج .
		صفة المدعى بالحقوق المدنية . وجوب توافرها عند التحقيق
٤٢١	ع ٤	لا أمام جهة الطعن
		نيابة عامة . اقتصار حق المجنى عليه والمدعى المدني في الطعن
		على الأمر القضائي الصادر من النيابة بعد تحقيق بالألا وجهه لإقامة
		الدعوى . قرار النيابة بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة معينة .
٣٠٧	ع ٥٨	هو قرار إداري
		آثاره . لا يقيد المحكمة — التي تنظر جريمة العود للاشتباه —
١١٦	ع ٢٠	ولا يمنعها من تقدير جدية الإتهام
		أمن الدولة :
		الجرائم الماسة به من جهة الداخل . الانضمام إلى جمعية
		ترمى إلى قلب نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية
		بالقوة والترويح لأي مذهب يهدف إلى ذلك . المادة ٩٨ (١)
		عقوبات . أركانها . الشيوعية : اصطلاح لم تتضمنه نصوص
٢٧٢	ع ٤٩	القانون ولم تورد له تعريفا
		الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة . عدم جواز الطعن فيه
		بأي وجه من الوجوه . المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
٩٠٣	ع ١٨١	بشأن حالة الطوارئ

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		إثابة قضائية : (راجع تحقيق) .
		إهانة : (راجع متشردون ومشتبه فيهم) .
		إيقاف تنفيذ : (راجع استئناف . عقوبة) .
		(ب)
		بناء : (راجع استئناف . تنظيم . قانون . وصف التهمة) .
		(ت)
		تبديد : (راجع أيضا لإثبات "بوجه عام" و"قرائن قانونية" . اختلاس أشياء محجوزة . ارتباط . اشتراك . دعوى جنائية . دفاع . فاعل أصلي . نقض "أثر الطعن" .
		وكالة ناظر الوقف . تتحقق جريمة التبديد بمحصول العيب بملكية الشيء المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود المسادة ٣٤١ عقوبات . من بينها الوكالة بأجر أو مجانا . ناظر الوقف أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين ع ٩ ١ ٦٩
		تبليغ :
		عدم الاختصاص المكاني لا شأن له بواجب التبليغ عن الجرائم . المادة ٢٦ ١ ج ع ٤٢ ١ ٢٤١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تجهر :
١٤٨	٢٤ ع ١	جواز توافره ولو عرضا من غير اتفاق سابق . مناط مسئولية المشاركين فيه عن الجرائم التي وقعت حال حصوله تنفيذا للغرض منه
		تحقيق : (راجع أيضا إثبات "بوجه عام" إجراءات المحاكمة . استئناف . استدلالات . تلبس . دفاع . نيابة عامة) .
٨٤١	١٦٥ ع ٣	تدوينه . إجراءات التحقيق التي يجب تدوينها بمعرفة كاتب المحكمة . المادتان ٧٣ و ١٩٩ ج . هي الإجراءات التي تستلزم تحرير محاضر . أوامر الحبس والقبض والتفتيش . لا تستلزم ذلك . عدم تدوينها بمعرفة الكاتب . لا بطلان
٢٣٣	٤٠ ع ١	وجوب استصحاب كاتب لتدوينه . أثر تخلف هذا الشرط . تحول المحضر الذي يحضره المأمور المشتدب من النيابة العامة للتحقيق — دون الاستعانة بكاتب — إلى محضر جمع استدلالات
٦٢٢	١١٩ ع ٢	تدوينه . بمعرفة كاتب التحقيق . الضرورة تجيز ندب غير كاتب التحقيق بالمحكمة لتدوين إجراءاته استثناء من حكم المادة ١٧٣ ج . عدم بيان ظرف الضرورة . غير مؤثر
١٠١٠	٢١٣ ع ٣	إجراءاته . سلطة المحقق . اتخاذ كافة ما تقتضيه مصلحة التحقيق . البدء بتفتيش ممكن المتهم . جائز
٢٥١	٤٥ ع ١	جواز الإطلاع على الأوراق في غيبة المتهم . كل ما للمتهم أن يتمسك بما قد يكون في هذا الإجراء من نقص أو عيب

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٨٠٧	٣٤١٥٦	تعرف الشهود على المتهم . ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب لها القانون شكلا خاصا
٣١١	١٤٥٩	استجواب المتهم . حصوله في حضور الضابط . لا يبطله ...
٥٨١	٢٤١١٠	بطلان التحقيق التكميلي الذي تتولاه النيابة العامة بناء على ندب المحكمة إياها لإجرائه بعد أن دخلت الدعوى في حوزتها ...
٦٧١	٢٤١٣١	الإقامة القضائية . ارتباط مصر — قبل الوحدة — مع دول الجامعة العربية باتفاقية خاصة بالإعلانات والإقابات القضائية . القانون ٣٠ لسنة ١٩٥٤ . تولى السلطة القضائية في إحدى تلك الدول التحقيق بطريق الإقامة طبقا للإجراءات المنصوص عليها . لا بطلان
٦٧١	٢٤١٣١	إقامة قضائية . تسلم رئيس النيابة أوراق التحقيق من القاضي العسكري بسوريا مباشرة — دون وساطة وزارتي العدل والخارجية . لا بطلان . علة ذلك
٦٠٠	٢٤١١٥	نيابة إدارية . نيابة عامة . اختصاص . رشوة . الفعل الواحد قد ينشأ عنه في الوقت نفسه خطأ تأديبي وفعل جنائي . دخوله في اختصاص النيابة الإدارية والنيابة العامة . مثال . الرشوة . تولى النيابة الإدارية إجراءات الرقابة والفحص والتحقيق ، ثم إحالتها الأوراق إلى النيابة العامة بعد تكشف الجريمة . لا بطلان
٦٠٠	٢٤١١٥	نيابة إدارية . إخطار الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف المتهم بالتحقيق قبل البدء به . المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . إجراء تنظيمي . لا شأن له بالإجراءات السابقة على التحقيق . علة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠٧	٣٤١٥٦	فقد بعض أوراق التحقيق . أثره . الممول عليه هو التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها
٨٠٧	٣٤١٥٦	التحقيق الابتدائى . ماهيته . هو من عناصر الدعوى التى يتزود منها القاضى بحسب
١٧٤	٢٧١	التصرف فيه . الجرائم المرتبطة . إحالتها . الإحالة المباشرة من النيابة العامة فى جنايات المادة ٢١٤/٣ ج . وما ارتبط بها من جرائم أخرى
		تفتيش : (راجع أيضا لإثبات "بوجه عام" . استدالات . تلبس . تهريب جرمكى . قبض . نقض "المصلحة فى الطعن" . نيابة عامة) .
		"الاذن به" :
		المختص بإصدار الإذن . سلطة رئيس النيابة فى إحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية دون التزام عليه ببيان مبرر الإحالة
١٤٣	٢٣١	الإختصاص المخول لوكلاء النيابة الكلية فى مباشرة التحقيق فى جميع الحوادث فى دائرة المحكمة . سواء أكان ذلك تحقيقا كاملا أم القيام بأحد إجراءاته كالإذن بالتفتيش
		اختصاص النيابة — دون القاضى الجزئى — بإصدار الإذن بتفتيش متهم دلت التحريات على مشاركته آخرا فى إحراز مخدر

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٧٧	١ ع ٧١	العبرة في اختصاص مصدر الإذن بالواقع، وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة
٧٧٤	٣ ع ١٤٩	الإذن به . من أعمال التحقيق . وجوب إثباته بالكتابة . هو من أوراق الدعوى
١٠٠٠	٣ ع ٢١٠	الإذن به . يلزم أن يكون ثابتاً بالكتابة
٧٧٤	٣ ع ١٤٩	إثبات . فقد ورقة الإذن . إجراء المحكمة تحقيقاً انتهت منه إلى سبق صدور الإذن فعلاً . استنادها إلى الدليل المستمد منه . كل ذلك صحيح . المادة ٥٥٨ أ.ج
٧٨٦	٣ ع ١٥٢	عدم إرفاق الإذن في ملف القضية . لا يفيد حتماً عدم وجوده أو سبق صدوره . شهادة الضابط بأنه استصدر إذنًا بالتفتيش وأنه سرفق بقضية أخرى . عدم إهمال النيابة لتقديم الإذن . القضاء بالبراءة — لبطلان التفتيش — دون تحقيق واقعة صدور إذن به . خطأ
٨٦٥	٣ ع ١٧٢	جدية التحريات التي بنى عليها الإذن . التدليل عليها . قول الحكم إن التفتيش قد انتهى إلى ضبط مخدر بالفعل . ذلك تزيد في التسبب
٤٩٥	٢ ع ٩١	جدية التحريات . ما أثبتته الحكم من استمرار التحريات بعد صدور الإذن بالتفتيش . مفاده تعقب المتهمين تحيماً لفرصة ضبطهما . ذلك لا يدل على عدم جدية التحريات
٥٧٠	٢ ع ١٠٩	صدور إذن تفتيش متلاحقين . الإذن الجديد لا ينسخ القديم إلا عند تضاربهما . الإلغاء الضمني . ماهيته

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”بياناته“ :
٣٧٧	١ ع ٧١	عدم لزوم بيان الاختصاص المكانى لوكل النيابة بالإذن الصادر منه
٥٤١	٢ ع ١٠١	توقيع كاتب التحقيق على أوامر التفتيش . غير واجب . علة ذلك . المادة ٧٣ أ ج
٨٤١	٣ ع ١٦٥	أوامر الحبس والقبض والتفتيش . لا يلزم تدوينها بمعرفة كاتب التحقيق . علة ذلك
٦٥٨	٢ ع ١٢٨	لم يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها الإذن بالتفتيش . صدور الإذن — بعد تحريات جدية — ”بحثنا عن مخدر“ . ذلك يعنى ”ضبطه“
٦٤٨	٢ ع ١٢٥	صدور الإذن بناء على تحريات ضابط المباحث ”بحثنا“ عما يحزره المتهم من مخدر . لا يعنى أن الإذن إنما صدر للكشف عن جريمة . القضاء ببطلان التفتيش : فساد فى الاستدلال نتيجة خطأ الحكم فى تحصيل معنى عبارات الإذن
٢٠٩	١ ع ٣٤	إغفال ذكر اسم الشخص فى أمر التفتيش اكتفاء بتعيين مسكنه . لا يبطله . متى ثبت أن الشخص الذى تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بهذا الإجراء
٥١٣	٢ ع ٩٥	مواعيده . تداخل مواعيد مريان أوامر تفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق . لا يعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	” تنفيذه “ :
١٠١٠	٣٤٢١٣	بدء إجراءات التحقيق بتفتيش مسكن المتهم . جائز
		متى يصبح ؟ بتنفيذه في حدود الإذن الصادر به : بضبط الأشياء الخاصة بالجريمة موضوع التحقيق وبضبط ما يظهر
٤٥٧	٢٤٨٤	عرضا
		متى يبطل ؟ بالتعسف في تنفيذه : بالسعى في البحث عن جريمة أخرى
٤٥٧	٢٤٨٤	القصد من التفتيش مسألة موضوعية
		تنفيذ إذن التفتيش . المراد بمعاوني مأمور الضبط القضائي الذين شملتهم عبارة النذب . لا محل لقصر هؤلاء على المرءوسين وحدهم
٥١١	٢٤٨٤	نذب ضابط لإجراء التفتيش هو ومن يندبه لذلك . لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين
٣٦٠	١٤٦٩	وجود ورقة الإذن بيد المأمور المشتدب وقت إجراء التفتيش . غير لازم
١٠٠٠	٣٤٢١٠	استنفاد الغرض الذى صدر من أجله الإذن . لا تجوز إعادة التفتيش . التفتيش اللاحق لذلك . مخالف للقانون . وجوب استبعاد الدليل المستمد من هذا الإجراء الباطل . مثال .
٧١٠	٢٤١٣٦	سلاح أبيض

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٢٦	٣٨ ع ١	وضع المتهم نفسه موضع الريبة أمام المخبر . ثم إقراره بإحرازه مخدرا . استيقافه واقتياده إلى مأمور الضبط القضائي . تفتيش المأمور للمتهم . لا بطلان
١٨١	٢٨ ع ١	تهريب جمركي . ماهية تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمركية . هومن وسائل الرقابة للكشف عن الجرائم . لا اعتداد بالرضاء بالتفتيش . عدم التقيد بقواعد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية
٩٣٨	١٩٣ ع ٣	بطلانه . متى كان مترتبا على قبض باطل
٣٣٠	٦٣ ع ١	الدفع ببطلانه . لا يقبل ممن لم يقع التفتيش عليه أو على مسكنه
٧٨٣	١٥١ ع ٣	الدفع ببطلانه . يجب أن يكون صريحا مشتملا على بيان المراد منه . مثال . لقول مرسل لا يحل معنى الدفع . التفات الحكم عن الرد عليه . لا قصور
٧٠٤	١٣٥ ع ٢	الدفع ببطلان القبض والتفتيش . لاقتصار إذن التفتيش على المتهم الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه . دفع موضوعي . لا يقبل طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض
٩٥٨	١٩٨ ع ٣	سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم ولو صدرت بعد قبض وتفتيش باطلين . متى قدرت أن أقواله لم تكن متأثرة بالإجراء
٨١٥	١٥٧ ع ٣	تداخل في وظيفة عمومية : (راجع أيضا نقض "المصلحة في الطعن") .
		جريمة المادة ١٥٥ عقوبات . مثال تتحقق به أركانها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ترصد : (راجع عقوبة . قتل عمد . تقض " المصلحة في الطعن ") .
		تزوير : (راجع أيضا إثبات "بوجه عام" و"خبرة" و"قرائن قانونية" . إجراءات المحاكمة . حكم "تسييه . ما لا يعيبه" . دعوى جنائية . وصف التهمة . وأحكام الدائرة المدنية المنشورة في نهاية هذا الفهرس) .
		المحرر الرسمي . الرسمية . ماهيتها : صفة يسبغها محررها على الورقة . لاطبعمها على نموذج خاص . اختصاص الموظف بتحريرها : أساسه ٧٧ ع ٢ ٤١٩
		المحرر الرسمي . صحيفة افتتاح الدعوى . البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه . مجرد خبر يحتمل الصدق أو الكذب صادر من غير موظف عمومي . متى تتوافر بشأنه جريمة التزوير : عند تداخل المحضر بتأييد هذا البيان . تكتسب الصحيفة صفة الرسمية بإعلانها على يد المحضر ٦٥ ع ١ ٣٤٠
		المحرر الرسمي . نسخة الحكم الأصلية . ورقة رسمية منوط بكاتب الجلسة تحريرها . تكليف الكاتب غيره بتحرير تلك النسخة وتعمد هذا الأخير إضافة عبارات إلى أسباب الحكم لم تصدر من القاضي . متى تتوافر بشأنه جريمة التزوير ؟ عند تداخل الكاتب وتوقيعه على الورقة . صفة الرسمية تنسحب في هذه الحالة على الورقة منذ بدء تحريرها ١٩٦ ع ٣ ٩٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٤	٨ ع ١	كفاية صدور الورقة من موظف عمومي مختص بتحريرها وحصول تغيير الحقيقة في بياناتها
٣٥٦	٦٨ ع ١	اصطناع ورقة وإعطائها مظهر الأوراق الرسمية . توافر الجريمة ولو كانت مذيلة بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين متى كان الجاني قد قصد أن يوهم بذلك
٢٢٩	٣٩ ع ١	إغفال المتهم التعليمات بشأن طريقة التصحيح المسموح به . متى لا ينفي مسئوليته . إذا كان مقصودا منه تحقيق مرمى إليه بشأن تغيير الحقيقة . مثال في توزيع أراضي طرح البحر
٦٤	٨ ع ١	الضرر . توافره . بوضوح التزوير مادام أن تغيير الحقيقة يجوز أن يتخذ به بعض الأفراد
٩٥٠	١٩٦ ع ٣	القصد الجنائي في جريمة التزوير . ماهيته
٩٥٠	١٩٦ ع ٣	حكم "تسبيبه" . القصد الجنائي في التزوير . متى لا يلزم التحدث عنه استقلالا . إذا كان الحكم قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه
		استعمال المحرر المزور : (راجع أيضا إثبات "بوجه عام" . حكم "تسبيبه" . ما يعنيه) .
٦٤	٨ ع ١	يكفي لتوافره مباشرة الاستعمال في معاملات الأفراد
		تعدد الجرائم : (راجع أيضا ارتباط) .
٨٢٦	١٦٠ ع ٣	اشتباه . العود إليه . جريمة مستقلة عن فعل السرقة الذي أنشأ حالة العود . حلة ذلك . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات على الجريمتين : خطأ في القانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تعطيل المواصلات : (راجع أيضا نقض " المصلحة في الطعن ") .
٨٠٧	٣٤١٥٦	جريمة المادة ١٦٧ عقوبات . تعميم الحماية لكل وسائل النقل العامة . متى تتحقق الجريمة . بمجرد تعطيل وسيلة النقل العامة بأية طريقة عمدية
		تعويض : (راجع إثبات " بوجه عام " . دعوى مدنية) .
		تلبس : (راجع أيضا استدالات) .
٧٠٤	٣٤١٣٥	ماهيته . سلطة مأمور الضبط القضائي
		ما يوفره . كفاية وجود المظاهر الخارجية التي تدبى عنه .
٨١٥	٣٤١٥٧	ثبوت الجريمة فيما بعد قبل مرتكبها . لا يشترط
		المظاهر الخارجية التي تدبى بوقوع الجريمة . يستوى في تعيينها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الشخص تلقائيا أو أنه
٢٨٠	١٤٥١	تعتمد إسقاطها
		تقدير قيام حالة التلبس من سلطة محكمة الموضوع . تقدير المحكمة أن للتهم اتصالا بالجريمة المتلبس بها . صحة القبض
٩٥٨	٣٤١٩٨	والتفتيش . مثال . مواد مخدرة
		مضى الوقت بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجل الضبط القضائي . أثره على قيام حالة التلبس . تقدير تلك
٦٢٢	٢٤١١٩	الفترة الزمنية . متروك لمحكمة الموضوع . مثال

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١٧٠	٢٦ ع ١	تكشفه عن إجراء مشروع . مثال . مطالبة شخص بتقديم بطاقته الشخصية عملاً بالمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . ظهور مخدر عالق بالبطاقة . صحة القبض على المتهم وتفتيشه ...
٩٣٨	١٩٣ ع ٣	مثال . لا تتوافر فيه حالة التلبس . جلوس المتهم على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان وتردده في القول عند سؤاله عن محتوياتهما الأمر بعدم التحرك . الذي يصدره رجل الضبط القضائي في المكان الذي دخله لتفقد الأمن . ماهيته . إجراء تنظيمي . لا يعد قبضاً أو استيقافاً . مثال
١٧٠	٢٦ ع ١	القبض على المتهم وتفتيشه بناء على إذن من النيابة . مجادلته في عدم توفر حالة التلبس . لا جدوى منه
٧٧٤	١٤٩ ع ٣	تنظيم : (راجع أيضاً استئناف . قانون . وصف التهمة . وأحكام الدائرة المدنية المنشورة في نهاية هذا الفهرس) . بناء بدون ترخيص . المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني . لزوم الحصول على الرخصة ولو كانت الأرض المقام عليها البناء من الأملاك العامة . علة ذلك
١٩٦	٣٠ ع ١	الجرائم المعاقب عليها بالمادة الثامنة من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط . عدم التزام القاضي بتحديد ميعاد في حكمه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة . ذلك منوط بالسلطة القائمة على أعمال التنظيم . علة ذلك
٦٥٢	١٢٦ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٨٣٢	٣٤٦٢ ع	المادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . اقتصارها على هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط بغير ترخيص . تمسك المتهم بأن المبنى متخرب كلياً بحيث يعتبر آيلاً للسقوط . عدم تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور
تهريب جمركي :		
١٨١	٢٨١ ع	خط الجمارك ودائرة المراقبة الجمركية . ماهية كل منهما
١٨١	٢٨١ ع	مأمورو الضبط القضائي . من لهم هذه الصفة
٧٣	١٠٠ ع	مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص . من لهم هذه الصفة
١٨١	٢٨١ ع	تفتيش . ماهية تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمركية . هو من وسائل الرقابة للكشف عن الجرائم . لاعتداد بالرضا بالتفتيش . عدم التقيد بقواعد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية
(ج)		
جرح وضرب :		
٩١	١٤١ ع	عدم التزام المحكمة ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٨٥٢	٣٤١٦٩	التقارير الطبية . صحة الاستناد إليها في إثبات التهمة كدليل مؤيد لأقوال الشهود
٨٢٣	٣٤١٥٩	القصد الجنائي . هو تعمد الجنائي ارتكاب الفعل الماس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته
٨٢٣	٣٤١٥٩	القصد الجنائي . التحدث عنه استقلالاً في الحكم . غير لازم . متى كان مستفاداً مما أورده الحكم من وقائع
		جريمة :
٤٩٥	٢٤٩١	مواد مخدرة . إحرازها . جريمة مستمرة
٤٣٣	٢٤٨٠	جريمة المادة ٥٥ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية . جريمة سلبية مستمرة استمراراً تجديداً
٤٣٣	٢٤٨٠	سريان التشريع الجديد على الجريمة المستمرة ولو كان أشد مما سبقه
٢٩٧	١٤٥٥	رشوة . أركان الشروع فيها لا تختلف عن أركان الجريمة التامة
٨٣٧	٣٤١٦٤	الاستحالة النسبية . شروع في سرقة . أركانها . لا يشترط لتوافرها أن يكون المال المراد سرقة موجوداً بالفعل . متى كانت نية الجنائي قد اتجهت للسرقة
		جمارك : (راجع تهريب جمركي) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ح)
		حبس :
		أوامر الحبس لا يلزم تدوينها بمعرفة كاتب التحقيق .
٨٤١	٣٤١٦٥ حلة ذلك
		حكم :
		صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية .
		ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه — مادامت طرق الطعن
		فيه لم تستنفد . مقتضى ذلك : إعادة المحاكمة . مثال .
٩١٠	٣٤١٨٤ سرقة الحكم
		” بياناته “ : (راجع أيضا أحكام الدائرة المدنية المنشورة
		في نهاية هذا الفهرس) .
٨٢٠	٣٤١٥٨	... محضر الجلسة يكمل الحكم : في خصوص بيانات الديباجة
		تاريخ إصداره . بيان جوهرى . خلو الحكم منه . بطلانه .
٨٢٠	٣٤١٥٨ حلة ذلك
٢٤٩	١٤٤٤	
		استئناف تأييد المحكمة الاستئنافية . الحكم الابتدائى الباطل،
		خلوه من البيانات الجوهرية دون أن تنشئ لقضائها أسبابا
٨٢٠	٣٤١٥٨ خاصة . بطلان حكمها
٢٤٩	١٤٤٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٠٤	٣٤١١ ع	تاريخ إصداره . الخطأ المأدى في ذكره . لا يؤثر في سلامته ...
٨٥٨	٣٤١٧٠ ع	أخذ رأى القضاة الذين أصدروه . النص على صدوره بعد المدافعة . كفايته
٢٧٠	٤٨١ ع	ما يقطع بمحصول التوقيع عليه . ظهور الآثار المنبئة عن ذلك وعدم إثارة عدم التوقيع عليه أمام المحكمة الاستئنافية
”تسببته“ :		
٣٦٠	٦٩١ ع	ذكر مؤدى الأدلة التي كون منها القاضي عقيدته في الحكم . البيان المعول عليه هو ذلك الجزء الذي يبدو اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع
٣٦٠	٦٩١ ع	التزام الحكم ببيان مؤدى الأدلة التي استند إليها في الإدانة . عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي والرد الصريح عليها . القضاء بالإدانة : رد ضمنى
٧٠٤	١٣٥٢ ع	متى تلتزم المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية ؟ عند إثارتها على وجه الجزم وأن تكون ظاهرة التعلق بموضوع الدعوى ومتبعة فيه
٧٥٢	١٤٥٢ ع	عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي . فإذا ما تعرضت بالرد على الدفاع وجب أن يكون الرد صحيحاً
٨٩٢	١٧٨٣ ع	استخلاص النتائج من المقدمات . من صميم عمل القاضي . القول بأن القاضي قضى بعلمه . غير صحيح

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٨٥	٢٤١٣٢	المعلومات العامة . سطوع القمر في ليلة الثامن من الشهر العربي . هي حقيقة لا يحتاج العلم بها إلى التقويم . قول الحكم إن القمر كان في التربع الثاني . لا يترتب عليه البطلان بفرض أن مصدره هو التقويم
٣٤٠	١٦٥٤	حكم غيابي . محكمة الجنائيات . تسببه عند إمادة المحاكمة . صفة الاستناد إلى ذات أسباب الحكم الغيابي
		” ما لا يعيبه “ : (راجع أيضا دفاع) .
٩١	١٤٤	ما لا يلزم بيانه . جرح وضرب . عدم التزام المحكمة ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء
٧٨٠	٣٤١٥٠	قتل عمد . نية القتل . استظهار الحكم هذه النية بأدلة سائغة . كفايته . نوع الآلة المستعملة في القتل . لأهمية له : مادامت تحدث القتل
٢٣٨	١٤٤١	بقعة وقوع الجريمة . متى لا تلزم المحكمة بتحديداتها . عندما لا تكون مؤثرة في الاختصاص أو عناصر عناصر الجريمة أو ظرفا مشددا للعقوبة
٧٣٦	٢٤١٤١	عدم تحديد تاريخ الواقعة . لا يعيب الحكم . مادام التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها أو بتكوين عقيدة المحكمة
٨٤٩	٣٤١٦٨	عقوبة . تقديرها . من إطلاقات محكمة الموضوع . أعمال حكم المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها ودون ذكر أسباب التزل بالعقوبة . لا عيب

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٤٩	٣٤١٦٨	وصف التهمة . طاعة مستديمة . إدانة المتهم بارتكابها . الخطأ في ذكر مادة العقاب . خطأ مادي . لا يعيبه
١٠١٤	٣٤٢١٤	دفاع . تقديم طلب من باب الاحتياط . للمحكمة أن تطرحه دون التزام بالرد عليه
٦٧١	٢٤١٣١	عدول الدفاع عن طلب أبداه دون إصرار عليه . لا يستأهل من المحكمة ردا
٤٣٩	٢٤٨١	الدفع بتلقيق التهمة . دفاع موضوعي . لا يستوجب في الأصل ردا صريحا
٨٠٧	٣٤١٥٦	الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . لا يلزم الرد عليه استقلالا . كفاية الرد الضمني
٨٦٥	٣٤١٧٢	دفاع . إثبات . طلب ضم قضية . متى لا تلتزم المحكمة عند رفضه بالرد عليه ردا صريحا مستقلا . إذا كان الدليل الذي قد يستمد منه لا ينفي القوة التدليلية للأدلة الأخرى . مثال
٣٤٠	١٤٦٥	التفات المحكمة عما تضمنه محضر الصلح بشأن عدول الشاهد من اتهام المتهم دون بيان العلة . يكفي في ذلك الرد الضمني
٩٥٠	٣٤١٩٦	تزوير . القصد الجنائي . متى لا يلزم التحدث عنه استقلالا . إذا كان الحكم قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه
٨٢٣	٣٤١٥٩	جرح وضرب . القصد الجنائي . التحدث عنه استقلالا في الحكم . غير لازم . متى كان مستفادا مما أورده الحكم من وقائع

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٩٠	٢٤١١٢	سب وقذف . القصد الجنائي . قصد الإذاعة . متى لا يلزم التحدث استقلالا عن توافره . إذا كان مستفادا من علانية الإسناد التي استظهرها الحكم
٨٠٧	٣٤١٥٦	سرقة باكره . ركن الإكراه . لا يلزم التحدث عنه استقلالا في الحكم : ما دامت مدوناته تكشف عن توافره
٧٨٣	٣٤١٥١	تفتيش . الدفع ببطلانه . يجب أن يكون صريحا مشتملا على بيان المراد منه . مثال : لقول مرسل لا يحمل معنى الدفع . التفات الحكم عن الرد عليه . لا قصور
٦٩٨	٢٤١٣٤	تشكيك المتهم المحكمة في شهادة الشهود . دون أن يطلب تحقيقا معينا في هذا الصدد . اطمئنان المحكمة للشهادة . لا تثريب عليها . لا قصور
٥٣٢	٢٤٩٩	قتل عمد . نية القتل . ما أورده الحكم تدليلا على توافر نية القتل في حق أحد المساهمين في الجريمة . ينصرف بطريق اللزوم إلى باقيهم . لا قصور
٧٩٧	٣٤١٥٥	تزوير . قول الخبير إنه لا يتيسر لأسباب فنية معرفة محدث الكشط والتغيير . اطمئنان المحكمة إلى أن المتهم هو محدثهما . لا قصور ولا تناقض
٨٠٧	٣٤١٥٦	شهود . إيراد النص الكامل لأقوالهم . لا يلزم . كفاية إيراد مضمونها
٣٢٤	١٤٦٢	جواز الإحالة في بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر متفقة معها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٥٨	٢٤١٢٨	إثبات . شهود . إيراد الحكم أقوال شهود الإثبات عند تحصيله واقعة الدعوى . عدم تكراره سرد أقوالهم بعد ذلك . لا يعينه
٣٦٠	١٤٦٩	إيراد الحكم أقوال شهود النفي على خلاف مؤداها . لا يؤثر في سلامته : متى كان قد أبدى عدم ارتياحه لأقوالهم ولم يعول عليها ...
٥١٣	٢٤٩٥	اعتراف . قول الحكم إن المتهمين جميعا أنكروا التهمة من بعد إشارته إلى اعتراف بعضهم أمام مكتب المخدرات وبالتحقيق . مفاد ذلك : أن الإنكار إنما كان يجلس القضاء . لا تناقض ...
٨٣٧	٣٤١٦٤	اعتراف . الخطأ في الإسناد . متى لا يؤثر . إذا كان لا ينصرف إلا إلى واقعة فرعية دون جوهر الاعتراف . مثال ...
٧٩	١٤١١	الخطأ في تسمية إقرار المتهم اعترافا والقضاء في الدعوى بناء عليه . لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم
٧٣٦	٢٤١٤١	الخطأ في الاستدلال الذي لا أثر له في منطق الحكم ونتيجته . البيان المعول عليه . هو ما يبدو فيه اقتناع المحكمة دون الأجراء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع
٦٩٢	٢٤١٣٣	تعويل الحكم — بلا مبرر — على أقوال شاهد لم يسأل في القضية . لا موجب لنقضه : متى كانت هذه الشهادة غير مؤثرة في عقيدة المحكمة أو في نتيجة الحكم . ذلك تزيد في التسبيب ...
٨٦٥	٣٤١٧٢	تفتيش . قول الحكم — للتدليل على جدية التحريات التي بنى عليها الإذن — إن التفتيش قد انتهى إلى ضبط مخدر . هو تزيد في التسبيب

رقم المقامدة والعدد	رقم الصفحة
” ما يعيبه “ : (راجع أيضا أحكام الهيئة العامة . تنظيم . دفاع) .	
بيانات التسبب . بيان الواقعة المستوجبة للعقاب ونص القانون الذى حكم بموجبه . بيان جوهرى . خلوا الحكم منه . بطلانه . مثال . جريمة استعمال ورقة مزورة	٧٩٧ ٣ع ١٥٥
حكم الإدانة . وجوب إيراد الأدلة التى استند إليها وبيان مؤداهها . مخالفة ذلك . قصور . مثال . تقرير الخبير	٨٨٠ ٣ع ١٧٥
قتل وإصابة خطأ . وجوب بيان إصابات المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته ، استنادا إلى دليل قضى . إغفال ذلك . قصور	٩٠٨ ٣ع ١٨٣
ضرب أفضى إلى موت . بيان الحكم رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه ووفاته . بيان جوهرى . إغفاله . قصور	٩٢٩ ٣ع ١٩١
أمن الدولة . الجرائم الماسة به من الداخل . عدم استظهار الحكم عنصر الإلتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة أخرى غير مشروعة فى جرائم المادة ٩٨ (١) عقوبات . وعدم توضيحه مدى مطابقة الأغراض المنشودة للأهداف المؤتممة . قصور	٢٧٢ ١ع ٤٩
غش . عرض زيت غير مطابق للمواصفات للبيع . التزام المحكمة ببيان المواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها . إغفال ذلك . قصور	٥٢١ ٢ع ٩٦
مواد مخدرة . إحرازها . وجوب تدليل حكم الإدانة على توافر الركنين المادى والمعنوى للجريمة تدليلا كافيا سائغا . مخالفة ذلك . قصور . مثال	٩٦٢ ٣ع ١٩٩

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٤١١	٢٧٥ ع	دفاع جوهري . عدم الرد عليه . قصور . مثال . تبديد ...
		دفاع قانوني وموضوعي . إغفال الرد عليه . قصور . مثال .
		ضرائب . ما أثاره المتهم من عدم انطباق المادة ١٩ من القانون
٦٣٤	٢١٢١ ع	١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على واقعة الدعوى
		طلب ندب خبير . لفحص حالة المتهم العقلية . على المحكمة
		إجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية . إغفال ذلك .
٩٢١	٣١٨٨ ع	إخلال وقصور
		المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقد النطق عقب
		إصابته . مسألة فنية . طلب الدفاع مناقشة الطيب الشرعي .
٩٧٤	٣٢٠٢ ع	رفضه بأسباب غير مؤدية . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال ...
		عدم مناقشة الحكم أو رده على الدفع بقيام حالة الدفاع
٣٠١	١٥٦ ع	الشرعي . قصور
		تجاوز حدود الدفاع الشرعي . تقدير هذا التجاوز . وجوب
		الموازنة بين الاعتداء الواقع على المتهم والذي يخوله حق الدفاع ،
٩٩٦	٣٢٠٩ ع	وبين ما أثاره في سبيل هذا الدفاع . إغفال ذلك . قصور ...
		” حكم غيابي “ : (راجع استئناف ” سقوطه “ . معارضة .
		نقض ” مالا يجوز الطعن فيه “) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(خ)
		خبر : (راجع لإثبات "خبرة" . حكم "تسبيبه" . ما يعيبه وما لا يعيبه" . دفاع) .
		خدمة عسكرية :
		جريمة المادة ٥٥ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . هي جريمة عملية مستمرة استمرارا تجديدا . قيامها حتى بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين . ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته
٤٣٣	٢٤٨٠	...
		القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ "بتقرير حكم وقى على المادة ٧١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية" . تقريره حكما وقتيا أصلح للتهم . وجوب الحكم ببراءته
٤٣٣	٢٤٨٠	...
٩٩٠	٣٤٢٠٧	...
		خطف : (راجع أيضا وصف التهمة) .
		القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال ، ماهيته
٦١١	٢٤١١٧	...
		خيانة أمانة : (راجع تبديد ، وكالة) .
		(د)
		دخول منزل : (راجع دعوى جنائية . زنا) .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		دعارة : (راجع أيضا تفتيش) .
٥٤٦	٢٤١٠٢	إدارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها . تقاضى الأجر : ليس ركنًا من أركانها . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
٥٤٦	٢٤١٠٢	مسكن الزوجية . ليس ما يمنع من اعتباره محلا للدعارة . متى كان قد أهد لذلك
		دعوى جنائية : (راجع أيضا ارتباط . غرفة اتهام . غش) .
٩١٢	٣٤١٨٥	اختلاف موضوعها عن موضوع الدعوى المدنية . وإن نشأتنا عن سبب واحد
٨٨٨	٣٤١٧٧	سببها وخصومها . مثال . تبديد . الحكم ببراءة المتهم لثبوت تزوير عقد الأمانة . رفع الدعوى بالتزوير والاستعمال على مقدم ذلك السند . اختلاف الدعويين في السبب والخصوم . محكمة التزوير غير مقيدة بحكم البراءة فيما يختص بواقعة التزوير
٦٠٠	٢٤١١٥	قيود تحريكها . "ما لا يعد كذلك" . نيابة إدارية . ما تنص عليه المادة الثالثة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب إخطار الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف المتهم بما تجريه النيابة الإدارية من تحقيق . لا شأن للنيابة العامة به . ليس قيودا على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية . التزامها في التحقيق والتصرف فيه نصوص قانون الإجراءات الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٠٦	١ ع ٣٣	متى لا يتوقف تحريكها على شكوى المجنى عليه . الدخول إلى منزل بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه . جريمة المادة ٣٧ عقوبات . محققها ولو تعينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها . لا يشترط القانون شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا
٦٧١	٢ ع ١٣١	عدم تقديم طلب تسليم المتهمين التابعين لدولة أخرى . لا يسلب سلطة الإتهام حقها الأصيل في رفع الدعوى الجنائية
٤٤٢	٢ ع ٨٢	التصرف فيها . الإحالة المباشرة من النيابة العامة في جنايات المادة ١٣/٢١٤ ج وما ارتبط بها من جرائم أخرى . جواز الإحالة المباشرة بالنسبة لجميع الجرائم . مثال . إحراز سلاح وقتل عمد
٨٧٣	٣ ع ١٧٣	لا تتصل المحكمة بالدعوى من غير الطريق الذي رسمه القانون
٩٨٥	٣ ع ٢٠٥	وصف النيابة للتهمة — ابتداء — بأنها جنائية عاهرة مستديمة . رفعها الدعوى الجنائية على المتهم ، بعد وفاة المجنى عليه ، بوصف القتل العمد . وصف النيابة الأول لا يقيد المحكمة
٥٩٧	٢ ع ١١٤	انقضاءها . بمضي المدة . إجراءات التحقيق القاطعة للتقدم . من بينها أمر النيابة بضبط وإحضار المتهم . المادة ١٧ ج
٩١٠	٣ ع ١٨٤	صدور حكم لا وجود له . لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد . مقتضى ذلك . إعادة المحاكمة . مثال . سرقة الحكم

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		دعوى مدنية : (راجع أيضا . استئناف . وصف التهمة . وأحكام الهيئة العامة) .
		اختصاص . شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض المدعى به أمامها . وجوب توافر السببية المباشرة بين الجرمة والضرر المدعى عليه في الدعوى المدنية . من هو المسئول عن الحقوق المدنية المشار إليه بنص المادة ٢٥٣ ج . مدم جواز اختصاص شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية . الإختصاص للمحكمة المدنية . حلة ذلك
٢٦٣	١ ع ٤٧	...
		وجوب اتباع الاجراءات التي رسمها القانون لإقامتها
٤٢	١ ع ٤	...
		اختلاف موضوعها عن موضوع الدعوى الجنائية . وإن نشأتا عن سبب واحد ...
٩١٢	٣ ع ١٨٥	...
		إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة . المادة ١٣٠٩ ج . ذلك تقديري للمحكمة الجنائية ...
٧٩٧	٣ ع ١٥٥	...
		مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه . أساسها . متى تتوافر علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة ...
٤٦	١ ع ٥	...
		وجوب تقيد المحكمة في تقدير عناصر التعويض بالواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مخالفة هذه القاعدة . خطأ في القانون . مثال ...
٧٤٧	٢ ع ١٤٤	...
		اجتماع طريقتين للتعويض . صحة الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للتأمين له بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة وغيرهم . حلة ذلك . اختلاف مصدر كل حق عن الآخر ...
١٣١	١ ع ٢٢	...

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١٣١	ع ٢٢	عدم جواز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين معاش استثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض
٧٩٧	ع ١٥٥	تعويض . التدليل على قيمته . من شأن المدعى وحده . عدم التزام المحكمة بتوجيهه أو تكليفه إثبات دعواه
٩٦٩	ع ٢٠١	تعويض . تضامن . اتحاد فكرة المتهمين وتطابق إراداتهم على التعدي ولو بغير تدبير سابق . أثره . مسئوليتهم جميعا متضامنين بالتعويض بسبب ما وقع منهم أو من أحدهم من فعل غير مشروع . سبق الاتفاق على التعدي إنما تقتضيه المسئولية الجنائية عن فعل الغير . دون المسئولية المدنية
٨٩٩	ع ١٨٠	الضرر . الضرر المادي والأدبي : بيان في إيجاب التعويض
٨٩٩	ع ١٨٠	تعويض الضرر . فقد الوالد ولده . ليس ضررا محتمل الحصول في المستقبل
٥٢٣	ع ٩٧	إثارة الدفاع مسألة الصلح بين الطرفين بطريقة مرسله أثناء إبداء ملاحظاته على أدلة الدعوى ودون تحديد موضوعه . عدم التزام المحكمة بمناقشة هذا الصلح . قضاؤها بالتعويض . لا تثريب
١١٣	ع ١٩	استئناف . إلغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة . وجوب إجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض . حلة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٩٣	٥٤ ع ١	الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها . وجوب تربص المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في الطعن على الحكم الحضوري النهائي بالنسبة إليهما ما دام قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة للمتهم . دلة ذلك
		دفاع : (راجع أيضا إثبات "إعتراف" . إجراءات المحاكمة . تحقيق . تفتيش . تنظيم . حكم "تسبيبه" . ما يعيبه وما لا يعيبه " . دعوى مدنية . نقض "أسباب الطعن" . وصف التهمة) .
٥٦٤	١٠٧ ع ٢	سكوت المتهم أو المدافع عنه عن المرافعة . لا يصح أن يبنى عليه طعن
		مدول الدفاع عن طلب أبداه دون إصرار عليه . لا يستأهل من المحكمة ردا
٦٧١	١٣١ ع ٢	تقديم طلب من باب الاحتياط . للمحكمة أن تطرحه دون الترام بالرد عليه
١٠١٤	٢١٤ ع ٣	طلب التحقيق . متى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ؟ إذا كان طلبا جازما صريحا
٢٨	١ ع ١	أوجه الدفاع الموضوعية . متى تلتزم المحكمة بالرد عليها ؟ عند إثارتها على وجه الجزم وأن تكون ظاهرة تتعلق بموضوع الدعوى ومنتجة فيه
٧٠٤	١٣٥ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٧٥٢	٢٤٥ع	الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي . فإذا ما تعرضت بالرد على الدفاع ، وجب أن يكون ردها صحيحا وله أصله
”الإخلال بحق الدفاع“ :		
٧٥٢	٢٤٥ع	إبداء المتهم دفاعا هاما ومؤثرا في الدعوى . وجوب تخصيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع وقصور . مثال
٩٢١	٣١٨٨ع	طلب ندب خبير . لفحص حالة المتهم العقلية . على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية . إغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع ، وقصور
٩٧٤	٣٢٠٢ع	مسألة فنية . قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقد النطق عقب إصابته . طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعي في هذا الشأن . رفضه بأسباب غير مؤدية . قصور وإخلال . مثال
٩٦٥	٣٢٠٠ع	عمر المتهم . دفع المتهم في مرافعته بصغر سنه . واجب المحكمة في ذلك . وجوب تناوله والتنبيه إليه بالجلسة وإتاحة الفرصة للمتهم والنيابة لإبداء ملاحظتهما بشأنه . اقتصار المحكمة على تقدير سن المتهم في الحكم الصادر بإعدامه . إخلال بحق الدفاع
٣٨٢	١٧٣ع	طلب التحقيق . عدم استيفاء المتهم دفاعه شفويا قبل حجز القضية للحكم . تقديمه بطلب تحقيق في مذكراته المصرح له بتقديمها . إغفال هذا الطلب . قصور . مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٠٤	١ ع ٥٧	طلب سماع الشهود . رفضه . اضطرار الدفاع لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود . الحكم فى الدعوى دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع
١٢٠	١ ع ٢١	طلب إجراء تجربة . التقويم . وجود البدر مكتملا شىء وواقع الأمر بالنسبة إلى نفاذ ضوئه شىء آخر . فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم . رفض إجراء التجربة لأسباب غير كافية . إخلال بحق الدفاع
٧١٤	٢ ع ١٣٧	معارضة . تغيب المتهم المعارض . حضور محام عنه . طلبه التأجيل لمرض المتهم وتقديمه شهادة مرضية . رفض المحكمة التأجيل والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، دون أن تبدى رأيها فى عذر المرض بإثباته أو نفيه . إخلال بحق الدفاع
٨٧٧	٣ ع ١٧٤	حضور المحامى . وجوب حضور مدافع عن كل متهم بجناية . الغرض منه . لا يتحقق إلا إذا حضر المدافع — بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه — إجراءات المحاكمة من أولها حتى نهايتها . مخالفة ذلك . بطلان الإجراءات
” ما لا يعد إخلالا “ :		
١٣١	١ ع ٢٢	دفاع . ظاهر البطلان . لا يستأهل ردا
٢١٨	١ ع ٣٦	الدفاع القانونى الظاهر البطلان . عدم التزام المحكمة بالرد عليه

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٢٤٦	١ ع ٤٣	الدفاع الموضوعي الذي يكفي فيه الرد الضمني . مثال
		الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . كفاية الرد الضمني
٨٠٧	٣ ع ١٥٦	عليه
		قبض . الدفع ببطلانه . متى يكون دفاعا موضوعيا . إذا لم
		يكن صريحا بل عرضه الدفاع في مقام المفاضلة بين تصوير
٣٦٠	١ ع ٦٩	المتهم وتصوير الضابط للواقعة
		طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة . متى
		لا تلتزم المحكمة بإجابته . عند عدم بيان وجه الارتباط وعدم
٢٨١	١ ع ١	التمسك بانطباق المادة ٣٢ عقوبات
٢٥١	١ ع ٤٥	طلب تأجيل . متى لا يعاب على المحكمة الالتفات عنه
٣٥٣	١ ع ٦٧	طلب فتح باب المرافعة . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته
		استغناء المحكمة عن سماع الشهود إذا قبل المتهم ذلك صراحة
٣٥٣	١ ع ٦٧	أو ضمنا . لا إخلال بحق الدفاع
		استئناف . طلب سماع شهود الإثبات . عدم التزام المحكمة
		الاستئنافية بإجابته : متى كان المتهم قد تنازل دلالة عن سماعهم
٧٩	١ ع ١١	أمام محكمة أول درجة
		تشكيك المتهم المحكمة في شهادة الشهود . دون أن يطلب
		تحقيقا معيناً في هذا الصدد . اطمئنان المحكمة لشهادتهم .
٦٩٨	٢ ع ١٣٤	لا تثريب

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٨٦	٢٤١١١	طلب التحقيق . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ عند استحالة تحقيقه . مثال . شيك . بياناته . إثبات . صحة الاستناد إلى ما ورد من ذلك بمحضر ضبط الواقعة عند رفض المتهم تقديم الشيك بعد أن تسلمه من المحنى عليه
٩١٩	٣٤١٨٧	طلب المعاينة . وجوب إبدائه صراحة . مجرد التحدث عن خلو التحقيقات من المعاينة . لا يتحقق به معنى الطلب . إلتفات محكمة الموضوع عنه . لا إخلال
٣٦٠	١٤٦٩	طلب معاينة . صياغته في صيغة رجاء . عدم التزام المحكمة بالرد عليه
١٥٦	١٤٢٥	طلب معاينة . مثال في طلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة وإنما قصد به إثارة الشبهة فيما اطمأنت إليه المحكمة من أدلة . لا على المحكمة إن رفضت إجابته
٨٣	١٤١٢	طلب المعاينة . عدم التزام المحكمة بإجراء المعاينة — رغم نقض الحكم لقصوره في الرد على طلبها — ما دامت لم تر لزوما لها وبررت رفض القيام بها بأسباب سائغة
٣٦٠	١٤٦٩	طلب معاينة . كفاية الرد الضمنى عليه . مثال
٦٧١	٢٤١٣١	طلب نذب خير . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ متى كان الطلب لا يتصل بمسألة فنية بمحنة
٧١٦	٢٤١٣٨	طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت من الوقائع أنها في غنى عن رأيه . وكان تحقيق الدفاع غير متبع

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٢٨٧	١ ع ٥٣	طلب نذب خير مرجح . عدم إجابته . اكتفاء المحكمة بمناقشة الطبيب المشرح . لا إخلال بحق الدفاع
٩٤٢	٣ ع ١٩٤	طلب نذب خير . لفحص حالة المتهم العقلية . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته . متى أقامت تقديرها لحالة المتهم على أسباب سائفة
٨٦٥	٣ ع ١٧٢	طلب ضم قضية . متى لا تلتزم المحكمة عند رفضه بالرد عليه ردا صريحا مستقلا . إذا كان الدليل الذي قد يستمد منه لا ينفي القوة التدليلية للأدلة الأخرى . مثال
٢٥١	١ ع ٤٥	طلب ضم أوراق . استحالة تحقيقه لا تمنع من إدانة المتهم عند كفاية الأدلة القائمة في الدعوى
١٠١٤	٣ ع ٢١٤	وصف التهمة . تعديله . اقتصار المحكمة على استبعاد أحد عناصر الواقعة بما ينقلها إلى نوع أخف . التعديل من وصف الجنحة إلى وصف المخالفة . لفت نظر الدفاع . غير لازم . لا إخلال
٦٠٨	٢ ع ١١٦	حضور المحامي . جنحة . متى تلتزم المحكمة بسماع دفاع محامي المتهم بجنحة . إذا كان المحامي حاضرا أو كان غيابا لعذر قهرى . مثال في صحة رفض طلب التأجيل لحضور المحامي
٦٢٢	٢ ع ١١٩	حضور المحامي . وجوب المرافعة من محامي المتهم بجنائية . تبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن انسحابه ، الأمر الذي اقتنع به . لا ينطوى على تهديد

دفاع شرعى : (راجع أسباب الإباحة)

رقم الصفحة	رقم الفاعلة والعدد	
		(ر)
		رد اعتبار : (راجع أيضا عقوبة) .
٦٤١	٢٤١٢٣	مدة رد الاعتبار القانوني بالنسبة إلى المحكوم عليهم بعقوبة جنحة — غير ما ذكر بالبند "أولا" من المادة ١٥٥٠ ج . — هي ١٢ سنة من تاريخ سقوط العقوبة بمضى المدة
	٩ ع ١	رد الاعتبار يحو حكم الإدانة وآثاره بالنسبة للمستقبل . ولكن لا يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها
		رشوة : (راجع أيضا اختصاص . إكراه الموظف العمومي . تحقيق . نقض "المصلحة في الطعن") .
٢٩٧	١ ع ٥٥	اختصاص الموظف . يشترط للتجريم أن يكون العمل داخلا كليا أو جزئيا في الاختصاص القانوني للوظيفة
٦٢٨	٢٤١٢٠	اختصاص الموظف . يكفي أن يكون له نوع علاقة بالعمل محل الرشوة
٩٨٠	٣ ع ٢٠٤	اختصاص الموظف . لا يلزم أن يكون مختصا وحده بالعمل المتعلق بالرشوة . يكفي أن يكون له فيه نصيب
٩٨٠	٣ ع ٢٠٤	توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل . ونية الإرشاء لدى الراشي . تقديره لمحكمة الموضوع

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٧٠	٢٤١٠٩	صفة الموظف العمومي . ندب موظف عمومي نائباً للمحارس في شركة مضمومة تحت الحراسة الإدارية : يعد تكليفاً بخدمة هامة ويعتبر كالموظفين في حكم الرشوة . المادة ١١١/٥ عقوبات ...
٢٤١	١٤٢	توافر أركانها . ولو كان العطاء سابقاً أو معاصراً أو لاحقاً ما دام الامتناع من أداء واجبات الوظيفة أو الإخلال بها كان بناءً على اتفاق سابق . مثال
٦٩٨	٢٤١٣٤	تمام الجريمة . بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي . تسليم مبلغ الرشوة بعد ذلك ليس إلا نتيجة للاتفاق
٦٢٨	٢٤١٣٠	الغرض منها . لا فرق بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه أو التي يطلبها لغيره
٢٤١	١٤٢	الغرض منها . الإخلال بواجب التبليغ عن الجرائم . كون هذا الإخلال يشكل جريمة في ذاته : حكم القانون لا يتغير . المادة ١٠٨ عقوبات
٦٩٨	٢٤١٣٤	أركانها . لا يؤثر في قيامها أن تقع نتيجة تدبير سابق ، أو أن يكون الراشي غير جاد في عرضه . متى كان الموظف قد قبل العرض متوياً العبث بمقتضيات وظيفته
٢٢٩	١٣٩	علم الشهود بأنهم يدفعون ما لا يجب عليهم أدائه . لا ينفي مسئولية المرتشي
٢٩٧	١٥٥	شروع . أركان الشروع في الرشوة لا تختلف من أركان الجريمة التامة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٨٠	٣٤٢٠٤	القصد الجنائي . نية الإرشاء . شراء ذمة الموظف . لمحكمة الموضوع أن تستدل على توافره بكافة طرق الإثبات
٦٢٨	٢٤١٢٠	الإعفاء من العقوبة . المادة ١٠٧ مكررا عقوبات . شموله كل من يصبح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل لحساب الراشي أو المرتشي . اقتصار الإعفاء على الراشي والوسيط دون غيرهما من أطراف الجريمة
٤٧٨	٢٤٨٨	العدر المعفى من العقوبة بنص المادة ١٠٧ مكررا عقوبات . قصره على حالة قبول الموظف للرشوة دون حالة عدم قبولها . حالة ذلك

(ز)

زنا :

لا يشترط القانون شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا ... ٣٣ ع ١ ٢٠٦

(س)

سب وقذف :

العلانية . الطريق العام والمكان المطروق . جهر المتهم بفعل
القذف في حانوت كواء متصل بالطريق العام . ترديد المتهم
ذلك بمكتب عمله - وهو ناظر مدرسة - في حضور أشخاص
غرباء عن مخالطيه في عمله . تحقق العلانية ١١٢ ع ٢ ٥٩٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٢٩	٣٤١٦١	العلانية . مكتب المحامى . هو فى الأصل محل خاص . مثال لا تتوافر معه لمكتب المحامى صفة المحل العمومى بالصدفة القصد الجنائى فى القذف . تحققه ولو كان الإسناد بصفة تشكيكية القصد الجنائى . قصد الإذاعة . متى لا يلزم التحدث استقلا عن توافره . إذا كان مستفادا من علانية الإسناد التى استظهرها الحكم سبق الاصرار : (راجع عقوبة . قتل عمد . مسئولية جنائية . نقض " المصلحة فى الطعن ") . سرقة : (راجع أيضا نقض " المصلحة فى الطعن ") . سرقة تيار كهربائى . استعانة المتهم بآخر لتعطيل العداد . اعتبار المتهم فاعلا أصليا مادام هو الذى يمتثل التيار الشروع فيها . أركانها . لا يشترط لتوافرها أن يكون المال المراد سرقة موجودا بالفعل . متى كانت نية الجانى قد اتجهت للسرقة سرقة بلكراه . ركن الإكراه . لا يلزم التحدث عنه استقلا فى الحكم . مادامت مدوناته تكشف عن توافره
٧٨٨	٣٤١٥٣	
٨٣٧	٣٤١٦٤	
٨٠٧	٣٤١٥٦	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(س)
		سلاح : (راجع أيضا ارتباط . تفتيش . دعوى جنائية) .
٢١٥	١ ع ٣٥	الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل . إنما يجوز الترخيص بحملها بشروط خاصة
٩٨	١ ع ١٦	الإحراز . هو مجرد الاستيلاء على السلاح . ولو كان لأمر عارض . يكفي في ذلك القصد الجنائي العام
٥٥٤	٢ ع ١٠٤	جواز الاستناد في إثبات السلاح — الذي لم يضبط — إلى شهادة الشهود
٢٠٢	١ ع ٣٢	ماهية الظرف المشدد لعقوبة إحرازه المقرر بالمادة ٣/٢٦ من قانون السلاح . هي حالة خاصة وليست عودا
٨٩٥	٣ ع ١٧٩	العقوبة المغلظة بالمادة ٣/٢٦ من القانون . كون الجنائي من المشتبه فيهم . سبق الحكم بإنذار المتهم باعتباره مشتبه فيه . توافر الظرف المشدد للعقاب . مادام حكم الإنذار قائما في تاريخ جريمة الإحراز
٥٠٦	٢ ع ٩٣	إحرازه بدون ترخيص . عقوبة . وجوب الحكم بالمصادرة . لا يمنع من ذلك مجرد النزاع على الملكية
٢١٥	١ ع ٣٥	مصادرته . نص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وجوب تفسيره على هدى المادة ١/٣٠ عقوبات التي تمنح حقوق الغير حسن النية . عدم جواز مصادرة السلاح المرخص بحمله للمالك الذي لم يسهم في الجريمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٦٦	٣٤٧ع	عقوبة المصادرة . عدم جواز الحكم بها إلا على شيء سبق ضبطه . مثال . سلاح
٧٤٠	٢٤٢ع	إلغاء الترخيص أو سحبه . وجوب إعلان صاحب الترخيص بذلك . المادة ٢/٤ - ٣ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨
(ش)		
شروع : (راجع أيضا سرقة . فاعل أصلي) .		
١٥٦	٢٥ع	صورة واقعة يتوافر بها الشروع في جنائية اغتصاب أنثى
٢٩٧	٥٥ع	رشوة . أركان الشروع فيها لا تختلف عن أركان الجريمة التامة
شريك : (راجع اشتراك . فاعل أصلي . تقضى "المصلحة في الطعن") .		
شهادة زور :		
٥٣٢	٩٩ع	أركانها . اطمئنان المحكمة إلى مغايرة أقوال الشاهد الحق وتأيد الباطل . بعد حلفه اليمين . بقصد تضليل القضاء . مع التصميم عليها حتى نهاية الجلسة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		شيك بدون رصيد : (راجع أيضا دفاع) .
		جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . كيفية سداد قيمة الشيك .
٥٨٦	٢٤١١١	لا تؤثر في توافر أركانها
		بياناته . إثبات . صحة الاستناد إلى ما ورد عن ذلك بحضور
		ضبط الواقعة ، عند رفض المتهم تقديم الشيك بعد أن تسلمه
٥٨٦	٢٤١١١	من المجنى عليه
		شيوعية : (راجع أيضا أمن الدولة) .
		اصطلاح "الشيوعية" . لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد
٢٧٢	١٤٩	له تعريفا
		(ص)
		صحافة : (راجع أحكام الدائرة الجزائية "نقابات") .
		(ض)
		ضرائب : (راجع حكم "تسبيبه . ما يعيبه" . دفاع) .
		ضرب : (راجع جرح وضرب) .
		ضرب أفضى إلى موت : (راجع حكم "تسبيبه . ما يعيبه" .
		مسئولية جنائية) .

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ع)	
عاهة مستديمة : (راجع جرح وضرب . حكم "تسيبيه" . ماليعيه" . دعوى جنائية . فاعل أصلي . مسئولية جنائية . وصف التهمة) .	
عقوبة : (راجع أيضا أحكام الهيئة العامة . اختلاس أموال أميرية . ارتباط . إكراه الموظف العمومي . تعدد الجرائم . رد اعتبار . مواد مخدرة . نقض "المصلحة في الطعن" . "أثر الطعن" . وأحكام الدائرة المدنية المنشورة في نهاية هذا الفهرس) .	
عقوبة السجن . النص عليها دون تحديد مدتها . مؤداه : الإحالة إلى المادة ١٦ عقوبات . مثال . المادة ٣٤ من قانون المخدرات ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ١٧٢ ع ٣ ٨٦٥	
عمر المتهم . أثره على نوع العقوبة التي يمكن الحكم بها عليه ومدتها . حرمان المادة ٧٢ عقوبات ٢٠٠ ع ٣ ٩٦٥	
تقديرها . من إطلاقات محكمة الموضوع . إعمال حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها أو ذكر أسباب النزول بالعقوبة . لا عيب ١٦٨ ع ٣ ٨٤٩	
محكمة النقض . سلطتها . حكمها في الموضوع . لها أن تأخذ المتهم بالرافة . المادة ١٧ عقوبات ١٧٩ ع ٣ ٨٩٥	
إيقاف التنفيذ . ماهيته . هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثر في مكانها ٤٦ ع ١ ٢٦٠	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٤٤٢	٢ ع ٨٢	حرمان المحكوم عليهم بعقوبة جنائية من أداء الشهادة يمين . ماهيته . عقوبة . معناها
٧٦٦	٣ ع ١٤٧	عقوبة المصادرة . عدم جواز الحكم بها إلا على شيء سبق ضبطه . مثال . سلاح
٥٠٦	٢ ع ٩٣	سلاح بدون ترخيص . وجوب الحكم بالمصادرة . لا يمنع من ذلك مجرد النزاع على ملكيته
٨٩٥	٣ ع ١٧٩	سلاح . العقوبة المخالفة بالمادة ٣/٢٦ من القانون . سبق الحكم بإنذار المتهم باعتباره مشتبهاً فيه . توافر الظرف المشدد للعقاب . مادام حكم الإنذار قائماً
٥٢٨	٢ ع ٩٨	اختلاس أموال أميرية . الاستيلاء عليها . الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . غرامة نسبية . تضامن المتهمين في الالتزام بها ما لم يحدد الحكم نصيب كل منهم . المادة ٤٤ عقوبات
٣٦٠	١ ع ٦٩	مواد مخدرة . الأمر بإيداع المدمنين على تعاطيها إحدى المصحات للعلاج . المادة ٣/٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ليس عقوبة مفروضة للجريمة . هو تدبير جوازي للحكمة
٨٦١	٣ ع ١٧١	مواد مخدرة . قانون أصلح . عقوبة المادة ١/٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا تختلف عن عقوبة المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . لا محل لإعمال حكم المادة ٣/٣٧ من القانون الجديد : متى كانت الواقعة لا ترشح لقيام حالة الإدمان

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٩٨٥	٣٤٢٠٥	قتل عمد . المغايرة بين ظرفي سبق الإصرار والترصد . اجتماع الطرفين معا . غير لازم لتوقيع العقوبة المغلظة بالمادة ٢٣٠ عقوبات
٨٢٦	٣٤١٦٠	العود للاشتباه . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . خطأ في القانون
٦٣٤	٢٤١٢١	استئناف . تغريم المحكمة الاستئنافية المتهم — وهو المستأنف وحده — عشرة جنيئات عن التهمتين مع تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . بدلا من عقوبة الغرامة خمسة جنيئات من كل تهمة المحكوم بها عليه ابتدائيا . خطأ
٢٢٢	٣٧١	تعدد الجرائم . مثال . عمل . القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . عدم سداد الاشتراكات للتؤسسة وعدم الاشتراك فيها . يجمعهما فرض جنائي واحد والارتباط بينهما غير متجزئ . وجوب إعمال المادة ٣٢ عقوبات
٦٥٢	٢٤١٢٦	تنظيم . الجرائم المعاقب عليها بالمادة النامنة من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن المنشآت الآيلة للسقوط . عدم التزام القاضى بتحديد ميعاد فى حكمه ليقوم المحكوم عليه خلاله بتنفيذ الترميم أو الهدم أو الإزالة . ذلك منوط بالسلطة القائمة على أعمال التنظيم . ملة ذلك
٦٤١	٢٤١٢٣	تنفيذها . سقوطها . غرامة . الإكراه البدنى : لا يرى من الغرامة إلا باعتبار عشرة قروش عن كل يوم على ألا تزيد مدته فى مواد الجنج والجنائيات على ثلاثة أشهر . لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من باقى الغرامة إلا بمضى مدة سقوط العقوبة محتسبة من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التنفيذ

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		علانية : (راجع سب وقذف) .
		عمل : (راجع أيضا ارتباط . عقوبة) .
٦٦٣	٢٤١٢٩	عقد العمل الفردي . تحريره بالكتابة . واجب على رب العمل . المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . كلمة " يكون " الواردة في صدر المادة الثانية منه . مفادها الإلزام والتحتيم لا مجرد التنظيم . أساس ذلك
		عود :
٢٠٢	١٤٣٢	مجرمون أحداث . العبرة بسن المجرم عند ارتكابه الجريمة الجديدة التي تثور بمناسبة مسألة العود — لا بالنظر إلى الحكم السابق
		(غ)
		غرفة الاتهام : (راجع أيضا اختصاص " التنازع السلبي " . نقض . " ما يجوز الطعن فيه " . " تعيين الجهة المختصة ") .
٨٧٣	٣٤١٧٣	غرفة الاتهام من الضمانات الأساسية للمتهم ولو لم يتمسك بذلك . تقديم دعوى إلى محكمة الجنايات عن غير طريقها رغم وجوب ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى
٣٠٧	١٤٥٨	القرار الصادر من النيابة العامة بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة معينة . هو قرار إداري . عدم جواز استئنافه أمام غرفة الاتهام

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٦١	٢٤٨٥	للمعرفة أن تمحص واقعة الدعوى وأدلتها ثم تصدر أمرها ونقلا لما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها
٦٦٨	٢٤١٣٠	الطعن في أوامر الغرفة بطريق النقض . ورود حالات الطعن في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ ج ١ . على سبيل الحصر . ليس من بينها الأوامر التي تصدرها في إشكالات التنفيذ المرفوعة إليها
٧٩٣	٣٤١٥٤	أوامر الغرفة التي يجوز للنائب العام الطعن فيها بالنقض . هي الواردة حصرا في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ ج ١ . ولعل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . المادة ١٩٥ ج ١
٧٩٣	٣٤١٥٤	أمر الغرفة بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . الطعن فيه بالنقض . لا يجوز
٤٦١	٢٤٨٥	الأمر بعدم وجود وجه . مناط الطعن فيه بالنقض . لعل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . الخطأ في الإجراءات . لا يتسع له مجال الطعن
٥٥٩	٢٤١٠٥	من له حق الطعن فيه بالنقض : للنائب العام عملا بالمادة ١٩٣ ج ١ . وللحامي العام في دائرة اختصاصه أو وكيل خاص عنه عملا بالمادة ٣٠ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		غش : (راجع أيضا تقض " ما يجوز الطعن فيه " . وصف التهمة) .
٦٩٢	٢٤١٣٣	تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش بمقتضى القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . إنما ورد ذلك على سبيل التنظيم . إمكان رفع الدعوى الجنائية وإدانة المتهم فيها بناء على محضر حره غير هؤلاء الموظفين . عدم خضوع قانون الغش لقواعد إاثبات خاصة به
٥٢١	٢٤٩٦	عرض زيت غير مطابق للمواصفات للبيع . التزام المحكمة ببيان المواصفات التي خولفت وعلم المتهم بها
١٠١٤	٣٤٢١٤	المادة ١/٧ من مرسوم المياه الغازية . عدم صلاحية المياه الغازية للاستهلاك إذا احتوت على مواد متخمرة أو غيرها مما ورد بالنص
		(ف)
		فاعل أصلى : (راجع أيضا تقض " المصلحة في الطعن " . وصف التهمة) .
٤٢٣	٢٤٧٨	تعدد الفاعلين . عاهة مستديمة . اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه وترصدهم له . مقتضاه : مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن إصابة العاهة التي نتجت من الضرب . من منهم الذى أحدث العاهة . لأهمية له

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤٢	٢٨٢ ع	تعدد الفاعلين . قتل عمد . اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار . وجودهم على مسرح الجريمة وقت مقارقتها . مقتضاه : تضامنهم في المسؤولية باعتبارهم فاعلين أصليين . تحديد الأفعال التي أتاها كل منهم . ليس بالألزام ...
٣٤٧	١٦٦ ع	قتل عمد . مثال . المساهمة في الجريمة بطريقة أصلية : التواجد على مسرح الجريمة . مراقبة الطريق وحراسة الآخرين حتى تمكنوا من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم ...
٦٣٨	٢١٢٢ ع	التدخل المباشر في تنفيذ الجريمة . مثال . شروع في قتل عمد . إمساك أحد المتهمين بالمجنى عليه لشل مقاومته ، في حين طعنه الآخر بسكين . كلاهما فاعل أصلي . المادة ٢/٣٩ عقوبات ...
٧٨٨	٣١٥٣ ع	التفرقة بين الفاعل الأصلي والشريك . مثال . سرقة تيار كهربائي . استعانة المتهم بأخر لتعطيل العداد . اعتبار المتهم فاعلا أصليا مادام هو الذي يختلس التيار ...
٤١١	٢٧٥ ع	ارتباط جرمي الفاعل والشريك . أثره . استفادة الشريك بالتبعية من الدفاع الجوهرى للفاعل الذى لو صح لانتفت مسئوليته ...
		فقد :
		فقد بعض أوراق الدعوى : (راجع إجراءات المحاكمة ، تحقيق . حكم) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(ق)
		قانون : (راجع أيضا أحكام النقابات . مواد مخدرة . نقض " أثر الطعن " . " سلطة محكمة النقض ") .
٢١٨	٣٦ ع ١	مسئولية جنائية . الجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات ليس بعذر . مثال في الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
٤٣٣	٨٠ ع ٢	تطبيقه بالنسبة للزمان . جريمة مستمرة . سر يان التشريع الجديد عليها ولو كان أشد مما سبقه . لا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح
٣٩٤	٦ نقابات ع ٢	تفسيره . عند التعارض بين نص في القانون وآخر في لائحته التنفيذية . نص القانون هو الواجب التطبيق
٦٦٣	١٢٩ ع ٢	تفسيره . مثال . وجوب إثبات عقد العمل الفردي بالكتابة . كلمة " يكون " الواردة في صدر المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . مفادها الإلزام والتحتيم لا مجرد التنظيم
١٩٦	٣٠ ع ١	تفسيره . مثال . تنظيم . جريمة المسادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
٧٣	١٠ ع ١	الإلغاء الضمني . ما لا يوفره . مثال . تهريب جمركي . ماورد في المسادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يعارض ما نصت عليه المسادة الأولى من القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٣ ولأنما يكملها . هلة ذلك
٤٣٣	٨٠ ع ٢	قانون أصلح . مثال . القانون ٥٤ لسنة ١٩٦١ " بتقرير حكم وقتي على المسادة ٧١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية " . تقريره حكما وقتيا أصاح للتهم . نقض الحكم وبراءة المتهم عند استيفاء شرطى الإعفاء المنصوص عليهما فيه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٧٦	١ ع ٥٠	قانون أصابع . مواد مخدرة . وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصابع . استفادة من لم يقدم أسبابا لطعنه من ذلك
٣٦٠	١ ع ٦٩	قانون أصابع . مواد مخدرة . إيداع المدمنين على تعاطيها لأحدى المصحات للعلاج عملا بالمادة ٣٧/٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ليس عقوبة مفروضة للجريمة . هو تدبير جوازي للمحكمة . أثر ذلك
		قبض : (راجع أيضا تفتيش . تلبس . دفاع . نقض "أسباب الطعن" . "المصلحة في الطعن") .
٩٣٨	٣ ع ١٩٣	القبض . ماهيته . الاعتداء على الحرية الشخصية . مثال ... الأمر بعدم التحرك الذي يصدره رجل الضبط القضائي في المكان الذي دخله لتفقد الأمن . إجراء تنظيمي . لا يعد قبضا أو استيقافا . مثال
١٧٠	١ ع ٢٦	أوامر الحبس والقبض . لا يلزم تدوينها بمعرفة كاتب التحقيق . علة ذلك
٨٤١	٣ ع ١٦٥	إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال المتهم وأوصدرت بعد قبض وتفتيش باطلين : متى قدرت أن أقواله لم تكن متأثرة بالإجراء الباطل
٩٥٨	٣ ع ١٩٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قتل وإصابة خطأ :
١٣١	ع ٢٢	تقدير الخطأ . أمر موضوعي . مثال . خطأ حارس مجاز السكك الحديدية . متى يتوافر . متى يصبح التحدى بنصوص لائحة السكة الحديد
٧٤٣	ع ١٤٣	ركن الخطأ . السرعة الموجبة للساعة الجنائية . هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور . ولو كانت داخلة في الحدود المسموح بها طبقا للوائح المرور . تقديرها كعنصر من عناصر الخطأ . مسألة موضوعية
٩١٢	ع ١٨٥	وصف التهمة . جواز تعديله من الإصابة خطأ إلى القتل خطأ أمام المحكمة الاستئنافية . ولو كان الاستئناف من المدعى المدنى وحده . ليس في ذلك إسناد فعل جديد للتهم . وفاة المجنى عليه هي نتيجة الإصابة خطأ
٩٠٨	ع ١٨٣	وجوب بيان إصابات المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته . استنادا إلى دليل قن . إغفال ذلك . قصور
		قتل عمد : (راجع أيضا أحكام الهيئة العامة . دعوى جنائية . سلاح . فاعل أصلي . وصف التهمة) .
٩٣١	ع ١٩٢	المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق . مسئولية المتهمين جميعا عن النتيجة . تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . غير لازم . انتفاء التعارض بين قن ظرف سبق الإصرار وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٦٩	٣٤١٤٨	قتل عمد مع سبق الإصرار . مساءلة المتهم وحده عن الجريمة صواء ارتكبتها وحده أم مع غيره : صحيح
٧٦٩	٣٤١٤٨	قتل عمد مع سبق الإصرار . توافر مسئولية الجاني عن الجريمة : قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر
٧٨٠	٣٤١٥٠	نية القتل . نوع الآلة المستعملة في القتل . لا أهمية له . مادامت تحدث القتل
٨٧١	٤١٣	نية إزهاق الروح . ما ذكره شهود الإثبات بخصوصها . لا يقيد المحكمة في استخلاصها
٥٣٢	٢٤٩٩	نية القتل . ما أورده الحكم تدليلا على توافرها في حق أحد المساهمين في الجريمة . ينصرف بطريق اللزوم إلى باقيهم . ألا قصور
٧٨٠	٣٤١٥٠	علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . ما لا يقطعها . إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة . علة ذلك . إزهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجاني
١٢٤	٤٢٧	ترصد . حصوله في مكان خاص بالجاني . لا ينفي توافره
٩٨٥	٣٤٢٠٥	المغايرة بين طرفي سبق الإصرار والترصد . اجتماع الطرفين معا . غير لازم لتوقيع العقوبة المغالطة بالمادة ٢٣٠ عقوبات
٩٨٥	٣٤٢٠٥	إدانة المتهم بالقتل العمد مع الترصد . مجادلته في عدم قيام ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٣١	٣٤١٩٢ الاقتران . جريمة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . وجوب استقلال الجناية المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما . وحدة الغرض بين الجنايات المتعددة . لا أهمية له
		قذف : (راجع سب وقذف) .
		قصد جنائي : (راجع أحكام الهيئة العامة . إثبات " بوجه عام " . إكراه المرظف العمومي . تزوير . جرح وضرب . حكم " تسببيه . ما لا يعيبه " . رشوة . سب وقذف . مسئولية جنائية . مناجم ومحاجر . هتك عرض) .
		قضاة :
٦٥٥	٢٤١٢٧ إجراءات المحاكمة . ما يبطلها . اشتراك القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي مع الهيئة التي أصدرت الحكم الاستئنافي . تعلق البطلان بالنظام العام . قاعدة المادتين ١٢٤٧ . ج . و ٣١٣ مرافعات
٨٦١	٣٤١٧١ إجراءات المحاكمة . ما لا يبطلها . إحضار المتهم من المستشفى ومواجهته بسوابقه . الزعم بأن في ذلك إظهارا لرأي المحكمة ورغبة في تسوية مركز المتهم . قول ظاهر الفساد
٨٩٢	٣٤١٧٨ استخلاص النتائج من المقدمات . من صميم عمل القاضي . النول بأن القاضي قضى بعلمه . غير صحيح

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٨	٧ ع ١	جواز استدعاء قضاة التحقيق شهودا في القضايا التي باثروا فيها أعمالا قوة الشيء المقضي : (راجع إثبات "بوجه عام"، "قرائن"، استئناف ، حكم ، دعوى مدنية ، وصف التهمة) .
		(م)
		مأمورو الضبط القضائي : (راجع أيضا إثبات "شهود" . استدالات . تلذس . تهريب جرمي . غش) .
		مديرو ومأمورو السجون ووكلاؤهم وضباط مصلحة السجون . من مأموري الضبط القضائي . كل في دائرة اختصاصه .
٦٩٨	٢٤١٣٤	المادة ٧٦ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦
		مبان : (راجع تنظيم) .
		متشردون ومشتبه فيهم : (راجع أيضا استئناف . وصف التهمة) .
		اشتباه . أركان الجريمة . جرائم الاعتداء على النفس . المقصود بها . هي جرائم الاعتداء التي تتناول إلى جسم الشخص لا إلى شرفه واعتباره ، مثال . جريمة الإهانة . ليست من بينها . اعتبار المتهم عاندا للاشتباه لارتكابه جريمة إهانة . خطأ
٨٤٤	٣٤١٦٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٢٤	٣٤١٨٩	الاشتباه للاشتهار . استناد حكم الادانة إلى شواهد من صحيفة سوابق المتهم . لا تثريب . شرط ذلك : أن يربط بين ماضيه وحاضره
٨٩٥	٣٤١٧٩	الحكم بإنذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما . أثره . اتصافه بالاشتباه
٣٩	٣ ع ١	جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق . القضاء بالبراءة لمجرد مضي فترة زمنية تحسن خلالها سلوك المتهم . خطأ في القانون . مثال ...
١١٦	٢٠ ع ١	العود للاشتباه . صدور قرار في الاتهام المسند إلى المتهم بلا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة . لا يقيد المحكمة التي تنظر جريمة العود للاشتباه أو يمنعها من تقدير جدية ذلك الإتهام . ليس بلام أن ينتهي الإتهام إلى حكم بالإدانة
٨٢٦	٣٤١٦٠	العود للاشتباه . جريمة مستقلة عن "فعل السرقة" الذي أنشأ حالة العود . علة ذلك . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات على الجريمتين . خطأ في القانون
٩١٦	٣٤١٨٦	مجرمون أحداث : (راجع أيضا نقض "ما يجوز الطعن فيه") . محكمة الأحداث . اختصاصها بمحاكمة الصغير الذي لم يبلغ خمسة عشرة سنة كاملة . المادة ٣٤٤ ج ١
٢٠٢	٣٢ ع ١	عود . العبرة بسن المجرم عند ارتكابه الجريمة الجديدة التي تثور بمناسبة مسألة العود — لا بالنظر إلى الحكم السابق

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محام : (راجع أيضا أحكام الدائرة الجزائية "تقابات" . إجراءات المحاكمة . دفاع . تقض "إجراءاته") .
		المحامون الذين كانوا مقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية . قبولهم للرافعة — استثناء من الأصل العام — أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها . لا ينخلع عليهم ذلك صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر الأقضية . أساس ذلك . أثره : عدم قبول الطعن بالنقض — الموقع على أسبابه منهم — شكلا
٧٥٧	٩ تقابات ع ٣	
		مكتب المحامي . هو في الأصل محل خاص . مثال : لا تتوافر معه لمكتب المحامي صفة المحل العمومي بالصدفة
٨٢٩	٣٤١٦١	
		محكمة الأحداث : (راجع اختصاص "التنازع السلي" . مجرمون أحداث) .
		محكمة الموضوع : (ورد ذكرها في موضعه من كل باب) .
		محكمة النقض : (راجع نقض) .
		محكمة أمن الدولة : (راجع أمن الدولة . تقض "مالا يجوز الطعن فيه") .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محكمة جنائيات : (راجع أيضا إجراءات المحاكمة "ما يبطلها" . ارتباط . دفاع . غرفة الإتهام) .
٦٢٨	٢٤١٢٠	تشكيلها . الأصل اعتبار أن شروط صحة التشكيل قد روعيت ...
٩١٦	٣٤١٨٦	اختصاصها . قضاؤها بعدم الاختصاص رغم تجاوز المتهم سن الحدث . خطأ
٥٢٣	٢٤٩٧	اختصاصها بالفصل في الجنحة . إذا لم يتكشف لها هذا الوصف إلا بعد التحقيق . المادة ٣٨٢ ج
٥٢٣	٢٤٩٧	لا يجوز لمحكمة الجنائيات إعادة القضية إلى محكمة الجناح بعد أن حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنائية
٨٨٤	٣٤١٧٦	متهم أمامها بجنائية وجنحة . تقدير الارتباط بين الجريمتين . مسألة موضوعية . فصل الجنحة وإحالتها إلى المحكمة الجزئية . بيان أسباب قرار الفصل . غير لازم . المادة ٣٨٣ ج ..
٨٨٤	٣٤١٧٦	قاعدة المادة ٣٨٣ ج . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها ...
٧٢٥	٢٤١٣٩	إجراءات المحاكمة . ما لا يبطلها . العبرة في المحاكمة هي بالملف الأصلي . خلو الصورة المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث . لا إخلال بحق الدفاع . المادة ١٨٩ ج ...
٧١٦	٢٤١٣٨	حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ ج . حق جوازي للمحكمة
٣٤٠	١٤٦٥	صحة الاستناد إلى ذات أسباب الحكم الغيابي عند إعادة المحاكمة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محكمة عسكرية :
٦٦٨	٢٤١٣٠	أحكامها . الطعن فيها . من اختصاص السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية دون المحاكم العادية
		مسئولية جنائية : (راجع أيضا فاعل أصلي) .
٢١٨	٣٦١	قانون . الجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات . ليس بعذر . مثال . الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
٦٢٨	٢٤١٢٠	طاعة الرئيس . لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم
		الدفع بانتفاء مسؤولية المتهم لاختلال قواه العقلية . المادة ٦٢ عقوبات . تقدير حالة المتهم العقلية . هى فى الأصل مسألة موضوعية . طلب الدفاع ندب خير لفحص حالة المتهم . على المحكمة إجابته أو الرد عليه عند رفضه بأسباب كافية . إغفال ذلك . إخلال وقصور
٩٢١	٣٤١٨٨	طلب ندب خير لفحص حالة المتهم العقلية . متى لا تلزم المحكمة بإجابته . متى أقامت تقديرها على أسباب سائغة
٩٤٢	٣٤١٩٤	الحالة المرضية المعروفة باسم " الشخصية السيكوباتية " . لا تعتبر جنونا أو مائة فى العقل
٩٤٢	٣٤١٩٤	الاستفزاز . ليس عذرا معفيا من العقاب . هو ظرف قضائى مخفف
٩٤٢	٣٤١٩٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٥٦	ع ٢٥	الإرادة الجنائية . القصد الجنائي المفترض قانونا . الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٣ عقوبات . تقريرها قاعدة عامة رغم ورودها في باب الاشتراك . مسئولية المساهم في الجريمة عن النتيجة المحتملة . معيار الاحتمال . موضوعي . مثال ...
٩٣١	ع ١٩٢	المساهمة الأصلية في الجريمة بطريق الاتفاق . مسئولية المتهمين جميعا عن النتيجة . مثال . قتل عمد بغير سبق لإصرار ...
٩٦٩	ع ٢٠١	سبق الاتفاق على التعدي . إنما تقتضيه المسئولية الجنائية من فعل الغير ، دون المسئولية المدنية ...
٧٦٩	ع ١٤٨	قتل عمد مع سبق الإصرار . مساءلة المتهم وحده عن الجريمة سواء ارتكبها وحده أم مع غيره : صحيح ...
٧٦٩	ع ١٤٨	قتل عمد مع سبق الإصرار . توافر مسئولية الجاني عن الجريمة : قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو كثر ...
٢٤٦	ع ٤٣	ساعة مستديمة . مسئولية المتهم عنها ولو رفض المجنى عليه لجزاء الجراحة لما قدره من خطورها على حياته ...
٧٨٠	ع ١٥٠	قتل عمد . علاقة السببية بين الإصابة والوفاة . ما لا يقطعها . إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة . علة ذلك . إزهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجاني ...
٩٢٩	ع ١٩١	ضرب أفضى إلى موت . بيان رابطة السببية بين الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير . بيان جوهرى ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قتل وإصابة خطأ . وجوب بيان إصابات المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته . استنادا إلى دليل فى
٩٠٨	٣١٨٣ع	مسئولية الشريك . لا تقوم إلا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها
٥٠٨	٢٩٤ع	مسئولية مدنية :
		دعوى مدنية . تعويض . تضامن . اتحاد فكرة المتهمين وتطابق إراداتهم على التعدى ، ولو بغير تدبير سابق . أثره : مسئوليتهم جميعا متضامنين بالتعويض بسبب ما وقع منهم أو من أحدهم من فعل غير مشروع . سبق الاتفاق على التعدى : إنما تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الغير دون المسؤولية المدنية ...
٩٦٩	٣٢٠١ع	مصادرة : (راجع سلاح . عقوبة) .
		معارضة : (راجع أيضا استئناف "الفصل فيه" . دفاع . نقض "أحوال الطعن") .
		ميعادها . المادة ٣٩٨ ج . عدم منازعة المتهم — عند نظر معارضته أمام محكمة الموضوع — فى شأن إعلانه بالحكم الغيايى أو علمه بحصول الإعلان أو صفة من تسلم الإعلان نيابة عنه . مجادلته فى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
٩٢٧	٣١٩٠ع	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٥١	٢٤١٠٣	بطلان الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن عند ابتدائه على إعلان المعارض بجلسة المعارضة بلجهة الإدارة . وجوب الإعلان لشخصه أو في محل إقامته
٣٢٠	١٤٦١	قاعدة " لا يضار المعارض من معارضته " . تعلقها بما يقضى به في المنطوق من عقوبة دون الأسباب
مناجم ومحاجر :		
٤٨٥	٢٤٨٩	المحاجر . تعريفها . هي جميع الأراضي التي تحتوي على مادة أو أكثر من الخامات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . لا موجب لصدور قرار من وزير التجارة عن كل أرض منها لا اعتبارها كذلك
٤٨٥	٢٤٨٩	استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . جريمة من نوع خاص . القصد الجنائي فيها : مجرد علم الجنائي بأنه لم يحصل على الترخيص
مواد مخدرة : (راجع أيضا ارتباط . تلبس . قانون . نقص " أثر الطعن ") .		
٤٩٥	٢٤٩١	إحرازها . طبيعة الجريمة . هي من الجرائم المستمرة
٤٩٥	٢٤٩١	تمام الجريمة . بوجود المخدر في حوزة محزره . مهما صغر مقداره أو كان دون الوزن
٧٠٤	٢٤١٣٥	توافر الجريمة . مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان لها كيان مادى محسوس

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٦٢	٣ع١٩٩	بحرية إحرازها . أركانها . ركن مادي وركن معنوي . ماهية كل منهما . وجوب التدليل على توافرها
٩٩٢	٣ع٢٠٨	قصد الاتجار . اقتناع المحكمة بجدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش . لا يتعارض مع عدم أخذها بما تضمنته من أن المتهم يحوز المخدرات بقصد الاتجار
٨٦١	٣ع١٧١	قصد التعاطي . عقوبة المادة ١/٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لا تختلف عن عقوبة المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . لا محل لإعمال المادة ٣/٣٧ من القانون الجديد متى كانت الواقعة لا ترشح لحالة الإدمان
٨٦٥	٣ع١٧٢	عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . عدم تحديد مدتها . مؤداه : الإحالة إلى المادة ١٦ عقوبات موانع العقاب : (راجع أسباب الإباحة وموانع العقاب . مسئولية جنائية) . مياه غازية : (راجع غش) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(ن)
		نقد :
		حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي ، أو تحويل النقد من مصر أو إليها . قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . تعتبر أمرا ممتما للسادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ . شهادة الجمر ك القيمة . وجوب تقديمها ١١٨ ع ٢ ٦١٦
		شهادة الجمر ك القيمة . وجوب تقديمها . لا يغنى عن ذلك مجرد تحويل القيمة ١١٨ ع ٢ ٦١٦
		إقليم غزة . جزء من دولة فلسطين . لا يتبع الإقليم المصرى إلا من ناحية الإشراف الإدارى . تحويل النقد إليه خاضع لأحكام القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ١١٨ ع ٢ ٦١٦
		حظر تحويل النقد . لافرق بين النقد الأجنبي والنقد المصرى . ولو كان التحويل لدولة تستعمل النقد المصرى . هلة ذلك ... ١١٨ ع ٢ ٦١٦

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		نقض :
		إجراءاته :
		(١) التقرير بالطعن :
		ميعاده . معارضة . بطلان الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن عند ابتناؤه على إعلان المعارض بالجلسة لجهة الإدارة . وجوب الإعلان لشخصه أو في محل إقامته . ميعاد الطعن بالنقض . لا يحتسب في هذه الحالة إلا من تاريخ العلم الرسمي بصدور الحكم ٢٤١٠٣ ٥٥١
		فوات ميعاده . اعتذار الطاعن بالمرض . سلطة محكمة النقض في تقدير جدية هذا العذر . مثال : عدم قبول الطعن شكلا ... ٣٠٦ ٩٨٨
		التقرير بالطعن . حق شخصي . التوكيل فيه . يلزم أن يكون توكيلا خاصا . لا يغني عن ذلك التوكيل الصادر بالحضور والمرافعة ٧٢٢ ٤٠١
		التوكيل بالطعن . لاهية بالتوكيل الذي يصدره المحامي لكاتبه ليقرر بالطعن بالنقض ١٤٧٢ ٣٨٠
		الخطاب الصادر من المحامي العام إلى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن بالنقض في أمر غرفة الإتهام بعدم وجود وجه . لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون ٢٤١٠٥ ٥٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٥٩	٢٤١٠٥	من له حق الطعن . أمر بالألا وجه . غرفة اتهام . للنائب العام عملا بالمادة ١٩٣ ج . وللحامي العام في دائرة اختصاصه أو وكيل خاص عنه . المادة ٣٠ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ...
		(ب) تقرير الأسباب :
٧٥٧	٩ تقابلات ع ٣	الطعن من غير النيابة العامة . وجوب التوقيع على أسبابه من محام مقبول أمام محكمة النقض . المحامون الذين كانوا مقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية . قبولهم للرافعة — استثناء من الأصل العام — أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . لا يخلع ذلك عليهم صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر الأفضية . أثر ذلك : عدم قبول الطعن بالنقض — الموقع على أسبابه منهم — شكلا
٨٣٥	٣٤١٦٣	إيداع الأسباب . ميعاد المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب . تجاوزه . التعلل بالمرض . متى لا يكون عذرا مبررا . مثال
		(ج) الكفالة :
٨٨٠	٣٤١٧٥	إيداع الكفالة . المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين . استثناء : عند وحدة المصلحة بين الطاعنين لا تودع سوى كفالة واحدة

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		ما يجوز الطعن فيه :
٧٩٣	٣٤١٥٤	غرفة الإتهام . أوامرها التي يجوز للنائب العام الطعن فيها بالنقض . هي الواردة حصرا بالمادتين ١٩٣ و ١٩٤ ج
٩١٦	٣٤١٨٦	محكمة الجنايات . حكمها خطأ بعدم الاختصاص رغم تجاوز المتهم سن الحدث . هو حكم منه للتصومة على خلاف ظاهره . حلة ذلك : أن محكمة الأحداث ستقضى حتما بعدم اختصاصها . جواز الطعن بالنقض
١٠١٤	٣٤٢١٤	جنحة . مخالفة . العبرة في جواز الطعن بالنقض بالوصف الذي رفعت به الدعوى أصلا . مثال . غش . رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة غش . الحكم باعتبارها مخالفة بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . جواز للطعن
		ما لا يجوز الطعن فيه :
٢٩٣	١٤٥٤	الأصل إمكان الطعن بالنقض في الحكم متى تحدد بصدوره مصير الطاعن بصفة نهائية . استثناء . وجوب تربص المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في الطعن على الحكم الحضورى النهائى بالنسبة لهما مادام قابلا للطعن فيه بالمعارضة من المتهم . حلة ذلك . أثر ذلك . عدم جواز الطعن بالنقض
٩٧٨	٣٤٢٠٣	حكم غيابي . الطعن فيه بالنقض من النيابة قبل إعلانه للمتهم . غير جائز . ليس نهائيا . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٠٧	١٤٥٨	غرفة الإتهام . مناط جواز الطعن بالنقض فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المقدمة لها . كون الطعن مرفوعا إليها طبقا للقانون
٦٦٨	٢٤١٣٠	الطعن في أوامر غرفة الإتهام . ورود حالات الطعن في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ . ج على سبيل الحصر . ليس من بينها الأوامر التي تصدرها الغرفة في إشكالات التنفيذ المرفوعة إليها
٧٩٣	٣٤١٥٤	غرفة الإتهام . أمرها بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . الطعن فيه بالنقض . لا يجوز
٩٠٣	٣٤١٨١	محكمة أمن الدولة . الحكم الصادر منها . عدم جواز الطعن فيه بأي وجه من الوجوه . المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ
٦٦٨	٢٤١٣٠	محاكم عسكرية . أحكامها . الطعن فيها . من اختصاص السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية دون المحاكم العادية
		المصلحة في الطعن :
٧٨٨	٣٤١٥٣	عقوبة . سرقة . فاعل أصلي . شريك . إدانة المتهم باعتباره فاعلا أصليا في السرقة . نفيه على الحكم أنه اعتبره فاعلا لا شريكا . لا جدوى منه : ما دامت العقوبة المقررة بها عليه مقررة بحرمة الاشتراك في السرقة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠٧	٣٤١٥٦	عقوبة . سرقة بإكراه . تعطيل المواصلات عمدا . إدانة المتهم في هاتين الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . الحكم عليه بعقوبة الجريمة الأولى الأشد . النعي بعدم توافر الجريمة الثانية . لا جدوى منه
٨١٥	٣٤١٥٧	عقوبة . رشوة . تداخل في وظيفة عمومية . إدانة المتهم في هاتين الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . الحكم عليه بعقوبة الجريمة الأولى الأشد . منازعته في توافر الجريمة الثانية . لا جدوى منه
٩٨٥	٣٤٢٠٥	إدانة المتهم بالقتل العمد مع التردد . مجادلته في عدم قيام ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه
٧٧٤	٣٤١٤٩	قبض . تفتيش . تلبس . القبض على المتهم وتفتيشه بناء على إذن من النيابة . مجادلته في عدم توفر حالة التلبس . لا جدوى منه
أحوال الطعن :		
الخطأ في تطبيق القانون : (راجع أيضا " سلطة محكمة النقض ") .		
" تطبيقات " :		
الفصل في استئناف النيابة للحكم الغيابي معاق على مصير المعارضة المقامة من المتهم أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة . خطأ في تطبيق القانون . تصحيحه : بالحكم بإيقاف نظر استئناف النيابة حتى يفصل في تلك المعارضة		
٣٥١	ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٣	١٩ ع ١	استئناف . إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى المدنية بناء على تبرئة المتهم — لعدم ثبوت الواقعة . وجوب إجماع آراء القضاة على الحكم بالتعويض . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون
٧٤٧	١٤٤ ع ٢	دعوى مدنية . وجوب تقييد المحكمة في تقدير عناصر التعويض بالواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية . مخالفة ذلك . خطأ في القانون
٥٥٤	١٠٤ ع ٢	ارتباط . المادة ٣٢ عقوبات . عدم تطبيقها — متى كانت الوقائع الثابتة بالحكم توجب ذلك . خطأ في القانون : يقتضى تدخل محكمة النقض لتصحيحه
٤٦١	٨٥ ع ٢	غرفة الإتهام . أمرها بعدم وجود وجه . مناط الطعن فيه بالنقض . لعللة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . الخطأ في الإجراءات لا يتسع له مجال الطعن
٧٩٣	١٥٤ ع ٣	غرفة الإتهام ، أو أمرها . الطعن فيها بالنقض . حالاته . لعللة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . المادة ١٩٥ ج ١
٨٦٥	١٧٢ ع ٣	أسباب الطعن : تعيب إجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٨	١ ع ١	بطلان إجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . المادة ١٣٣٣ ج . عدم جواز التمسك بهذا البطلان — بعد سقوطه — أمام محكمة النقض
٨٦١	١٧١ ع ٣	القول بعدم استطاعة المتهم الحاضر تحمل إجراءات المحاكمة لمرضه . الجدل فيه أمام محكمة النقض . لا يقبل . متى كانت محكمة الموضوع لم تحمل بحقه في الدفاع
٢٥١	٤٥ ع ١	إثبات صحة الأوراق . الطعن بالتزوير فرعيا . هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . لا إشراف لمحكمة النقض على هذا التقدير
٦٩٢	١٣٣ ع ٢	إثبات . حكم . التزيد في التسبيب . تعويل الحكم — بلا مبرر — على أقوال شاهد لم يسأل في القضية . لا موجب لنقضه . متى كانت هذه الشهادة غير مؤثرة في عقيدة المحكمة أو في نتيجة الحكم
٨٥٨	١٧٠ ع ٣	ادعاء المتهم أن اعترافه في التحقيقات كان وليد إكراه . إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
٧٠٤	١٣٥ ع ٢	الدفع ببطلان القبض والتفتيش : لاقتصار إذن التفتيش على المتهم الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه . لا يقبل طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض . هو دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة
٦٠٠	١١٥ ع ٢	نيابة إدارية . تفويض المدير العام لأحد الوكلاء العاملين بالإذن بالمراقبة الفردية . المادة ٥ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . الجدل في هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٢٧	٣٤١٩٠	معارضة . ميعادها . المادة ٣٩٨ ج . عدم منازعة الطاعن — عند نظر معارضته أمام محكمة الموضوع — في شأن إعلانه بالحكم الغيابي أو علمه بمحصل الإعلان أو صفة من تسلم الإعلان نيابة عنه . مجادلته في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل
٩٦٥	٣٤٢٠٠	تقدير سن المتهم . المادة ٧٣ عقوبات . هو في الأصل أمر موضوعي . الجدل فيه أمام محكمة النقض . غير جائز . متى يجوز هذا الجدل استثناء ؟
أثر الطعن :		
٤١١	٢٤٧٥	نسبية أثر الطعن . تقض الحكم الاستثنائي بالنسبة للشريك الطاعن وحده ، دون الفاعل الأصلي الذي لم يستأنف الحكم الإبتدائي الصادر ضده : مثال في تبديد
٨٥٢	٣٤١٦٩	الخروج عن قاعده نسبية أثر الطعن : بسبب اتصال العيب الذي شاب الحكم بغير من قبل طعنه شكلا . تقض الحكم أيضا بالنسبة لمن لم يقدم أسبابا لطحنه . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٢٧٢	١٤٤٩	الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . قانون أصلح . مواد مخدرة . إدانة الطاعنين في جريمة إحراز مخدر بقصد دسه للغير للإيقاع به . صدور قانون أصلح . سلطة محكمة النقض في نقض الحكم جزئيا في خصوص العقوبة لمصلحة كلا الطاعنين ، ولو إن أحدهما لم يقدم أسبابا لطحنه . ملة ذلك . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٤٧٨	٢٤٨٨	...
٢٧٦	١٤٥٠	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٤٧	٢٤٤ ع ٢	الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . دعوى مدنية . وجوب تقييد المحكمة في تقدير عناصر التعويض بالواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . وجوب نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول وكذلك الطاعن الثاني الذي لم يقرر بالطعن في الميعاد لا اتصال هذا الوجه من الطعن به . المادة ٤٢ فقرة أخيرة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
الحكم في الطعن . سلطة محكمة النقض :		
٩٨٨	٢٠٦ ع ٣	التقرير بالطعن بالنقض بعد الميعاد . اعتذار الطاعن بالمرض . سلطة المحكمة في تقدير هذا العذر . مثال . شهادة مرضية
٨٥٢	١٦٩ ع ٣	تصحيح أخطاء القانون . نقض الحكم جزئياً وتصحيح العقوبة الخطأ المحكوم بها
٣٥١	٢ ع ١	الفصل في استئناف النيابة للحكم الغيابي معلق على مصير المعارضة المقامة من المتهم أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف . مخالفة هذه القاعدة . خطأ في تطبيق القانون . نقض الحكم وتصحيحه : بإيقاف نظر استئناف النيابة حتى يفصل في تلك المعارضة
٩٣٨	١٩٣ ع ٣	نقض الحكم للخطأ في تأويل القانون . سلطة المحكمة في الحكم في موضوع الدعوى ببراءة المتهم
٩٩٠	٢٠٧ ع ٣	متى تحكم محكمة النقض في موضوع الطعن دون بحث أسبابه ؟ عند صدور قانون أحلح ينفي عن الفعل صفة الجريمة . مثال . خدمة عسكرية
ج . (٢٤) . ٠ م		

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٤٣٣	٢ ع ٨٠ ...	صدور قانون أصاح للتمم . نقض الحكم وبراءته . مثال . خدمة عسكرية . القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠ "بتقرير حكم وقى على المادة ٧١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية"
٨٩٥	٣ ع ١٧٩ ...	محكمة النقض . حكمها في الموضوع . لها أن تأخذ المتهم بالرأفة . المادة ١٧ عقوبات سرقة الحكم المطعون فيه . عدم إمكان الحصول على صورة رسمية منه . استيفاء جميع إجراءات الطعن . مقتضى ذلك :
٩١٠	٣ ع ١٨٤ ...	إعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ و ٥٥٧ ج . ١ "تعيين الجهة المختصة" :
٧٩٣	٣ ع ١٥٤ ...	اختصاص . التنازع السلبي . تنازع الاختصاص بين إحدى جهات التحقيق وإحدى جهات الحكم . مثال للتنازع بين غرفة الإتهام ومحكمة الأحداث . تعيين الجهة المختصة . انعقاده لمحكمة النقض . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ ج . ١ "محكمة الإعادة" :
٨٣	١ ع ١٢ ...	سلطة محكمة الإعادة . عدم التزامها بإجراء المعاينة رغم نقض الحكم لقصوره في الرد على طلبها ما دامت لم تزلزوما لها وبررت رفض القيام بها بأسباب سائغة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نيابة إدارية : (راجع أيضا اختصاص . تحقيق . دعوى جنائية . نقض "أسباب الطعن") .
٦٠٠	١١٥ ع ٢	المراقبة الفردية . إجراءاتها . المادة الخامسة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . وجوب الإذن الكتابي من مدير عام النيابة الإدارية أو من يفوضه من الوكلاء العامين . لا يلزم أن يصدر تفويض خاص لوكيل في كل قضية على حدة . يكفي أن يكون التفويض خاصا في نوع العمل بسبب تقسيمه بين الوكلاء حسبما يتراءى للمدير العام
		نيابة عامة : (راجع أيضا إجراءات المحاكمة " ما يبطئها " . اختصاص . تحقيق . تفتيش . دعوى جنائية . نقض "التقرير بالطعن" . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه ") .
٥٨	١ ع ٧	النيابة جزء من السلطة القضائية والتحقيق الذي يباشره أعضاؤها عمل قضائي . لا يصح اعتبار المحقق كالشاهد بالمعنى الخاص المتعارف عليه
٥٨	١ ع ٧	جواز استدعاء مأموري الضبط القضائي وأعضاء النيابة وقضاة التحقيق شهودا في القضايا التي باسروا فيها أعمالا
٥١	١ ع ٦	صحة تكليف رئيس النيابة أحد وكلاء النيابة الكلية بأى عمل من أعمال التحقيق . سلطته في إحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية دون الترام عليه ببيان مبرر الإحالة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٤٣	٢٣ ع ١	اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها . أساس ذلك
٥٨١	١١٠ ع ٢	تحقيق . بطلان التحقيق التكميلي الذي تتولاه النيابة العامة بناء على نذب المحكمة إياها بعد أن دخلت الدعوى في حوزتها
١٧٤	٢٧ ع ١	تحقيق . التصرف فيه . الجرائم المرتبطة . إحالتها . الإحالة المباشرة من النيابة العامة في جرائم المادة ١٣/٢١٤ ج . وما ارتبط بها من جرائم أخرى
٤٤٢	٨٢ ع ٢	
٣٠٧	٥٨ ع ١	ماهية القرار الصادر من النيابة بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة معينة . هو قرار إداري
(هـ)		
هتاك عرض :		
٧٤٧	١٤٤ ع ٢	الركن المادى . كل فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه على عورة من عوراته . لا يشترط أن يترك الفعل أثرا على جسم المجنى عليه . مثال . وضع الأصبع فى دبر المجنى عليه
٧٤٧	١٤٤ ع ٢	القصد الجنائى . نية الإعتداء على عورة . سواء أكان إرضاء لشهوة أم بقصد الانتقام

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		(و)
		وصف التهمة : (راجع أيضا حكم "تسميته . ما لا يعيبه") .
		وصف النيابة للتهمة — ابتداء — بأنها جنائية هامة مستديمة .
		رفعها الدعوى الجنائية على المتهم ، بعد وفاة المجنى عليه ، بوصف
٩٨٥	٣٤٢٠٥	القتل العمد . وصف النيابة الأول . لا يقيد المحكمة
		لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة
		أو التكليف بالحضور . المادة ١٣٠٧ . ج . وجوب الحكم
		ببراءة المتهم إذا لم يثبت ارتكابه الفعل الجنائي المنسوب إليه .
٧١٦	٢٤١٣٨	تعديل المحكمة الوصف . مناطه . التقيد بالواقعة المطروحة
		استئناف . على المحكمة الاستئنافية أن تطبق القانون على وجهه
		الصحيح ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . بشرط
		أن لا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف
٣٢٠	١٤٦١	وحده
		تعديله . اشتباه . استئناف . تعديل المحكمة الاستئنافية الوصف
		من اشتباه إلى عود لحالة الاشتباه ، استنادا إلى وجود صحيفة
		الحالة الجنائية للمتهم أمام محكمة أول درجة . لا ينطوى ذلك
		على إضافة واقعة جديدة . وجوب الحكم بالعقوبة — متى كان
		الاستئناف من النيابة — على أساس الوصف الصحيح وهو العود
٦٤٥	٢٤١٢٤	لحالة الاشتباه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		استئناف . على المحكمة الاستئنافية — بعد لفت نظر الدفاع — تعديل الوصف طالما أن الفعل المسمى المكون للجريمة يتبين واحد . ليس في هذا تفويت لإحدى درجات التقاضي . مثال . إقامة بناء بدون ترخيص وإقامته على أرض غير مقسمة استئناف . بناء . إقامة البناء بدون ترخيص ومخالفته لأحكام القانون . وصفان قرينان ملازمان لفعل البناء . قول المحكمة إن الدعوى قاصرة على الوصف الأول وحده . خطأ . على المحكمة الاستئنافية أن تخلص الواقعة المطروحة بجميع كيفياتها وأوصافها ... استئناف . دعوى مدنية . جواز تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة — التي هي أساس التعويض — من الإصابة خطأ إلى القتل خطأ ، ولو كان الاستئناف من المدعى المدني وحده . ليس في ذلك إسناد فعل جديد للمتهم . كون الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الجنائية نهائيا لعدم استئنافه . لا يقيد بها . علة ذلك تعديله . تنبيه الدفاع . لا يتطلب القانون شكلا خاصا لحصوله تعديله . متى يجب تنبيه المتهم . إذا تعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل مكان الواقعة المادية . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . مثال . تعديل التهمة من اشتراك في تزوير إلى فعل أصلي تعديله
٣١٥	١٤٦ ع ١	
٧٦٣	١٤٦ ع ٣	
٩١٢	١٨٥ ع ٣	
١٩٩	٣١ ع ١	
٤١٥	٧٦ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٦٩	١٤٨ ع ٣	تعديله . متى لا يجب لفت نظر الدفاع . إذا كان التعديل لم يتناول التهمة في ذاتها بل اقتصر على ما استخلصته المحكمة من وسيلة ارتكاب الجريمة خلافا لما جاء بأمر الإحالة
١٠١٤	٢١٤ ع ٣	تعديله . متى لا يلزم لفت نظر الدفاع . عند اقتصار المحكمة على استبعاد أحد عناصر الواقعة بما ينقلها إلى نوع أخف : التعديل من وصف الجنحة إلى وصف المخالفة . مثال . غش
٦١١	١١٧ ع ٢	متى لا يلزم لفت نظر الدفاع . مثال . خطف . استبعاد ظرف التحيل وإدانة المتهم بالمادة ٢٨٩/١ بدلا من المادة ٢٨٨ عقوبات
		وكالة :
٦٩١	٩ ع ١	ناظر الوقف — شرعا وفي القانون — أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين

(د) القواعد المدنية

وبعض المبادئ العامة

التي قررتها الدائرة الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<u>أولا — أحكام الهيئة العامة للواد الجزائية :</u>
		دعوى مدنية . مسئولية عقدية :
		مسئولية شركة التأمين أمام المضرور ناشئة عن عقد التأمين .
		وليس عن الجريمة . حق المضرور في مقاضاة تلك الشركة
		مباشرة أمام المحكمة المدنية المختصة
١	ع ١	الهيئة العامة
		<u>ثانيا — أحكام الدائرة الجزائية :</u>
		(١)
		إثبات :
		قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة فيما يجاوز نصاها . عدم
٧٩٧	ع ١٥٥	تعلقها بالنظام العام

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
٧٩٧	٣٤١٥٥	التزام القاضي الجنائي قواعد الإثبات المدنية عند بحث جريمة التبديد . ذلك قاصر على إثبات عقد الأمانة دون واقعة الاختلاس التي تثبت بكافة الطرق . إقرار المتهم . جواز تجزئته بصدد إثبات واقعة الاختلاس
٢٥١	١٤٤٥	إثبات صحة الأوراق . الطعن بالتزوير فرعيا . هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع
٢٥١	١٤٤٥	رأى الخبير . المحكمة هي الخبير الأعلى . نطاق هذا المبدأ
٧٩٧	٣٤١٥٥	تعويض . التدليل على قيمته من شأن المدعى وحده . عدم التزام المحكمة بتوجيهه أو تكليفه إثبات دعواه
اختصاص :		
٢٦٣	١٤٤٧	شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض المدعى به أمامها . وجوب توافر السببية المباشرة بين الجريمة والضرر . المدعى عليه في الدعوى المدنية . من هو المسئول عن الحقوق المدنية المشار إليه بنص المادة ٢٥٣ ١ ج . عدم جواز اختصاص شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية . الاختصاص للمحكمة المدنية . علة ذلك
إعلان :		
١٠٠٧	٣٤٢١٢	ورقة التكليف بالحضور . إعلان المتهم . وجوب اتباع إجراءات قانون المرافعات . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الإعلان . المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		أموال :
١٠٤	١٧ ع ١	أموال الدولة الخاصة . وصف الشارع أموال هيئة قنطرة السويس بأنها أموال خاصة تميزها لها عن أموال الدولة العامة ...
		(ت)
		تاجر :
٤٦٨	٨٧ ع ٢	إحتراف التجارة . تقديره . مسألة موضوعية
		تأمين : (راجع اختصاص . مسئولية مدنية) .
		تضامن : (راجع تعويض) .
		تعويض :
٨٩٩	١٨٠ ع ٣	الضرر . الضرر المادى والأدبى . بيان فى إيجاب التعويض
		فقد الوالد ولده . ليس ضررا محتمل الحصول فى المستقبل
٨٩٩	١٨٠ ع ٣	صحة الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للمؤمن له عملا بأحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وغيرهم .
١٣١	٢٢ ع ١	اختلاف مصدر كل حق عن الآخر

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٣١	٢٢ ع ١	عدم جواز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين معاش استثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض
٩٦٩	٢٠١ ع ٣	تعويض . تضامن . اتحاد فكرة المتهمين وتطابق إراداتهم على التعدي ولو بغير تدبير سابق . أثره . مسئوليتهم جميعا متضامنين بالتعويض بسبب ما وقع منهم أو من أحدهم من فعل غير مشروع . سبق الاتفاق على التعدي إنما تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الغير دون المسؤولية المدنية
٧٩٧	١٥٥ ع ٣	إثبات . تعويض . التدليل على قيمته . من شأن المدعى وحده . عدم التزام المحكمة بتوجيهه أو تكليفه إثبات دعواه

(ح)

حجز إداري :

٥٦١	١٠٦ ع ٢	حجز إداري في ظل القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . وجوب تعيين حارس على المحجوزات . جزاء المخالفة . عدم قيام المحجز قانونا
٥٦١	١٠٦ ع ٢	مبدأ الحراسة المفترضة في قانون المرافعات . لا يسوغ الأخذ به . لا يسرى هذا المبدأ على المحجز الإداري إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩

حراسة : (راجع حجز إداري) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حيازة :
٤٦٨	٢٤٨٧	قاعدة " الحيازة في المتقول سند الملكية " . تطبيقاتها . أصل القاعدة في نص المادة ٩٧٦ فقرة أخيرة مدني . اختلاف الحكم في حالة الشيء المسروق أو الضائع : ترجيح مصلحة المالك على مصلحة الخائن . المادة ٩٧٧ مدني
٤٦٨	٢٤٨٧	حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ مدني . لا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر . احترام التجارة . تقديره . مسألة موضوعية
٥٤٦	٢٤١٠٢	للزوجة التي تساكن زوجها - المستأجر - صفة أصلية في الإقامة . هي تمثل زوجها وتشاركه في الحيازة
		(د)
		دعوى مدنية : (راجع أيضا اختصاص . تعويض) .
٩١٢	٣٤١٨٥	اختلاف موضوعها عن موضوع الدعوى الجنائية . وإن نشأتا عن سبب واحد
		(ع)
		عمل :
٦٦٣	٢٤١٢٩	عقد العمل الفردي . تحريره بالكتابة . واجب على رب العمل . المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . كلمة " يكون " الواردة في صدر المادة الثانية منه . مفادها الإلزام والتجسيم لا مجرد التنظيم . أساس ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ق)
		قانون : (راجع أيضا محام) .
٣٩٤	٦ نقابات	تفسيره . عند التعارض بين نص في القانون وآخر في لائحته التنفيذية . نص القانون هو الواجب التطبيق
	٢٤	قرار إدارى :
١٩	٤ نقابات	قرار لجنة القيد بجدول المحامين . قرار إدارى . لها سمجة متى ثبت لها أن مبناه وقائع غير صحيحة وأن شروط القيد لم تكن كلها أو بعضها مستوفاة في الطالب وقت قيده بالجدول
	١٤	القرار الذى تصدره النيابة العامة بتسليم الأعيان المؤجرة إلى جهة معينة . هو قرار إدارى
٣٠٧	١٤٥٨	قضاة : (راجع أيضا إثبات) .
		اشتراك القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى مع الهيئة التى أصدرت الحكم الاستئنافى . أثره . بطلان إجراءات المحاكمة .
٦٥٥	٢٤١٢٧	قاعدة المادتين ١٢٤٧ ج و ٣١٣ مرافعات
		(م)
		محام : (راجع أيضا نقض) .
		قانون الحمامة . سريانه من حيث المكان . مقصور على تنظيم الحمامة فى القطر المصرى . طلب محام نقل اسمه من جدول المحامين بالإقليم السورى إلى جدولهم بالإقليم المصرى . لا يجوز
٧٦١	١٠ نقابات	٣٤

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
المحامون الذين كانوا مقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية . قبولهم للمرافعة — استثناء من الأصل العام — أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها . لا يخلع ذلك عليهم صفة القبول أمام محكمة النقض في سائر الأقضية . أساس ذلك . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض — الموقع على أسبابه منهم — شكلا ٧٥٧ ع ٣	٧٥٧ ع ٣
مسئولية مدنية : (راجع أيضا تعويض) . مسئولية المتبوع . متى تتوافر علاقة السببية بين خطأ التابع والوظيفة . أساس هذه المسؤولية ٤٦١ ع ٥	٤٦١ ع ٥
المسئولية العقدية . مسؤولية شركة التأمين عن مبلغ التأمين مسئولية عقدية أساسها عقد التأمين لا الفعل الضار (الجريمة) . وهي ليست من بين الأشخاص المسؤولين عن الحقوق المدنية في نص المادة ٢٥٣ ج . ١ . علة ذلك . حق المضرور في مقاضاتها مباشرة وفقا لأحكام القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات . لا يغير من القاعدة ٢٦٣ ع ٤٧	٢٦٣ ع ٤٧
(ن) . نقض : (راجع أيضا محام) . التوكيل بالطعن بالنقض . يلزم أن يكون توكيلا خاصا . التوكيل الصادر بالحضور والمرافعة . لا يغني ٤٠١ ع ٢	٤٠١ ع ٢

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
٣٨٠	١ ع ٧٢	بطلان التوكيل الذي يصدره المحامي لكتبه ليقرر بالطعن بالنقض (و) وكالة : (راجع أيضا نقض) . ناظر الوقف — شرعا وفي القانون — أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين ٦٩ ع ٩

(هـ) القواعد القانونية
وبعض المبادئ العامة
التي قررتها الدائرة المدنية
مما يمس المواد الجنائية

إثبات . توقيع على بياض . تزوير :

الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ومن ثم فإنه يرجع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة — ولا يخرج عن هذا الأصل إلا حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بآية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/٣/٩)

منشور بمجموعة الأحكام المدنية . العدد الأول من السنة الثانية عشرة . رقم ٢٧ صفحة ٢١٢ .

والقارنة : راجع حكم محكمة النقض " الدائرة الجزائية " في الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق .
جلسة ١٩٥٩/٢/٣ منشور بمجموعة الأحكام الجنائية . العدد الأول من السنة
العاشرة رقم ٣١ صفحة ١٤٣ .

تنظيم . قرار الهدم لأيلولة البناء للسقوط . مسئولية " تقصيرية " :

يبين من المادة العاشرة من ديكريتيو ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص
أحكام مصالحة التنظيم والمادة الرابعة عشرة منه المعدلتين بالقانون رقم ١١٨
ج . ٢٠ (٢٥)

لسنة ١٩٤٨ وما أفصححت عنه مذكرته التفسيرية أن مالك البناء الذى يصدر من السلطة القائمة على أعمال التنظيم قرار بهدم بنائه على اعتبار أنه آيل للسقوط، لا يلزم بهدمه لمجرد صدور هذا القرار لأن هذا يتنافى مع حقه فى الدفاع عن ملكه بالمنازعة فى صحة هذا القرار أمام القضاء ، حتى إذا ما صدر من المحكمة المختصة حكم بالهدم قام بتنفيذه وإلا صار تنفيذه جبرا على نفقته . والقول بالترام المالك باتخاذ التدابير الاحتياطية لمجرد صدور القرار ينطوى على تسليم بصحته وأيلولة البناء للسقوط . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعنة "مصلحة التنظيم" بطلب نفقات التدابير التى اتخذتها لتدرا بها عاقبة انهيار منزل المطعون عليها وأقام قضاءه على هذا النظر وعلى أن حالة البناء لم تكن تقتضى اتخاذ هذه التدابير ، وكان مؤدى ذلك نفي المسؤولية التقصيرية عن المطعون عليها ، فإن النعى على الحكم بخالفة القانون يكون فى غير محله .

(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦١/٣/٢)

منشور بمجموعة الأحكام المدنية . العدد الأول من السنة الثانية عشرة رقم ٢٤ صفحة ١٩٤ .

حكم "بياناته" :

تنص المادة ٦٣ من الدستور المؤقت المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد العمل بالدستور المؤقت ولم يدون به ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقا للقانون فإنه يكون باطلا متعينا نقضه .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٨ ق أحوال شخصية . جلسة ١٩٦١/٥/٤)

منشور بمجموعة الأحكام المدنية . العدد الثانى من السنة الثانية عشرة رقم ٦٦ صفحة ٤٥٣ .

عقوبة . "تنفيذها" . سجون .

(١) لم يحدد الشارع فى قانون الأحكام العسكرية الصادر فى سنة ١٨٩٣ وتعليمات الصحراء ولائحة السجون العامة وقانون سجون مصلحة الحدود —

سيجونا معينة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية المشكلة بمقتضى ذلك القانون ، مما مؤداه أن يكون للجهة المكلفة بتنفيذ تلك الأحكام أن تأمر بتنفيذها فى أحد السجون العامة أو فى أى سجن من السجون التابعة لمصلحة الحدود حسبما تملية الظروف . وتطبق على المحكوم عليه عند التنفيذ أحكام ولوائح السجن الذى تم التنفيذ فيه .

(ب) مؤدى نصوص المواد ١١١ و ٢١٥ من قانون الأحكام العسكرية الصادر فى سنة ١٨٩٣ و ٩٨ و ١٠٣ من تعليمات الصحراء — وهى التى قضى على الطاعن فى ظلها — أن مدة الحبس الاحتياطى أو الحبس التنفيذى بحكم لم يصدق عليه ، لا تنخصم من مدة العقوبة المحكوم بها .

(الطن رقم ٥٥١ لسنة ٢٥ ق ٠ جلسة ٢٧/٤/١٩٦١)

منشور بمجموعة الأحكام المدنية . العدد الثانى من السنة الثانية عشرة رقم ٥٧ صفحة ٤٠٤ .

تتويه

وقعت في بعض صفحات هذا العدد أخطاء مطبعية طفيفة
لا تستأهل تصويبا . . . إذ هي لا تنحفي على فطنة القارئ ما

المكتب الفني

This image shows a single page of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or other markings on the paper.

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية " فرع دار القضاء العالي " في يوم الخميس ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٢ (الموافق ٢٠ من ذى الحجة سنة ١٣٨١)

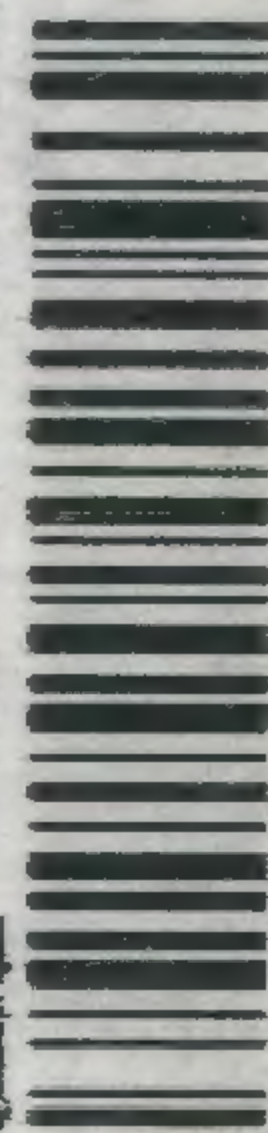
مهندس

عضو مجلس الإدارة المشدب

محمد الفاتح عمر



Bibliotheca Alexandrina



0542302